

الناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية

للمعلمة
لطف الله بن محمد بن الغيات

تحقيق
دكتور عبد الرحمن محمد شاهين

الجزء الثاني

الناشر
مكتبة الشباب
٢١ شارع اسماعيل مرعي - بالنبوة

ت ٥٥١٨٣٥

الناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية

للمعلامة
لطف الله بن محمد بن الغياث

تحقيق
دكتور عبد الرحمن محمد شاهين

الجزء الثاني

الناشر
مكتبة الشباب
٢١ شارع اسماعيل مرعي - بالنبعة

ت ٥٥١٨٣٥

جمع التكسير للأسماء الثلاثية

ولما فرغ من المنسوب شرع في الجمع ، فقال :

(الجمعُ) أى المكسر ، أى بيان صيغه المختلفة ، إذ المصحح عرفت صيغته لانضباطها في النحو ، كما عرف حقيقتها هنالك ، وإنْ ذُكر بعض من أحكام شيء من المصحح هنا ؛ فعلى سبيل التبعية ، كما ذكر في النحو تمييز أوزان جموع القلة عن جموع الكثرة على سبيل التبعية ، وذكر حقيقتهما في النحو استيفاء لأقسام الاسم من المفرد والمثنى والمجموع ، وإلا فموضع ذكر أبنيتهما التصريف .

والاسم المراد جمعه إما ثلاثي أو رباعي أو خماسي ، فقدم الثلاثي لخفته وكثرة جموعه ، فقال : (الثلاثيُّ) وقدم منه المجرد لذلك ، وهو مذكر ومؤنث ، وكل منهما اسم وصفة ، فقدم المذكر الذي هو اسم ؛ لأنه الأصل ، وقد عرفت أن أوزانه عشرة فقال (الغالبُ) وأشار بلفظ الغالب إلى أن جمعه سماعي ، بل أكثر جمع التكسير سماعي ، إلا أنه قد يغلب بعض الجموع في بعض الأوزان ويندر غيره ، فالمصنف يذكر ما هو الغالب ، وكثيراً ما يذكر بعد ذلك شيئاً من غير الغالب الذي هو كالشاذ ، منبهاً عليه بلفظ « جاء » ، فإن قلت : ما وجه بحث التصريفي من حيث إنه تصريفي عما لم يكن له قياس ، فإنه إنما يبحث عما له قانون كما عرفت في حده ، حيث قيل « بأصول » والغالب ليس بقياس ! قلت : قد نزل الغالب هنا منزلة القياس ، ولذلك قال

الرضى (١) ناقلا عن سيبويه بعد أن ذكر الغالب في جمع فَعَلَ « مفتوح الفاء ساكن العين » : قال سيبويه : القياس في فَعَلَ ما ذكرناه ، وما سوى ذلك يعلم بالسمع ، فلو اضطر شاعر أو ساجع في جمع فَعَلَ إلى شيء مما ذكرنا أنه قياسه ، فلا عليه أن يجمعه وإن لم يسمع . انتهى ، وأيضاً لما كان بعض جمع التكسير قياسياً ذكر معه غير القياسي بالتبعية ، كما يذكرون الشاذ .

وقوله « الجمع » لا إعراب له ، ولا لقوله « الثلاثي » لعدم التركيب ، كما تقول : باب ، فصل ، ويجوز رفع مثل ذلك على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى : هذا باب الجمع ، وهذا باب جمع الثلاثي ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، أى : باب الجمع هذا ، وحكم الثلاثي منه هذا .

إذا عرفت ذلك فالغالب (في نحو فُلُس) مما هو مفتوح الفاء ، ساكن العين ، غير أجوف ، أن يجمع في القلة (على) أَفْعُلْ نحو (أَفْلُس ، و) في الكثرة على فُعُولْ نحو (فُلُوس) ، وأما الأجوف واوياً (و) هو (باب ثَوْب) ، أو يائياً وهو باب بيت ، فالغالب أن يجمع في القلة (على) أَفْعَالْ ، نحو (أَثْوَاب) وأبيات ؛ لاستثقال الضمة على حروف العلة لو بنى على أَفْعُلْ ، (وجاء) أى قليلا ، كما يشعر به لفظ جاء « فِعَالْ » نحو (زِنَاد) في زَنْد ، وهو عود يقدح به النار ، (في غير) الأجوف اليائى وهو (باب سيل) ، بل في الصحيح كزناد ، أو في الواوى كثياب ؛ لأن الكلمة فيه تخف بانقلاب الواو ياء ، لما سبقت في الإعلال .

(١) ما نقله الرضى عن سيبويه ورد في شرحه على شافية ابن الحاجب (٩١ / ٢)

(و) فِعْلَان « بكسر الفاء » ، نحو (رِثْلَان) في رَأَل ، وهو ولد النعام ، وفُعْلَان ، « بضم الفاء » ، نحو (بُطْنَان) في بطن ، اسم لباطن الريش ، والمطشمن من الأرض ، (و) فِعْلَةٌ « بكسر الفاء وفتح العين » نحو (غِرْدَةٌ) في غَرْد ، وهو ضرب من (١) الكَمَاة ، (و) فُعْلٌ « بضم الفاء والعين » نحو (سُقْف) في جمع سَقْف .

واعلم أن في عبارة المصنف إيهاما أن المراد « بباب ثوب » الأجوف الواوى فقط ، ولا سيما مع ذكر باب سيل ، وأن باب ثوب يجمع في القلة والكثرة على أثواب ، وأن فِعْلاً كزناد قليل في جمعه ، وليس كذلك ، بل المراد بباب ثوب الأجوف مطلقاً ، وقوله على أثواب في القلة فقط ، كما أشرت إليه ، وأما في الكثرة فعلى فِعَال كثياب ، وفِعَال كثير في جمع فَعْل ، فالوجه على هذا أن يقال : الغالب في قلة فَعْل : أَفْعُل في غير باب ثوب وسيل ، فإنهما على أفعال ، وفي كثرته : فُعُول أو فِعَال في غير باب ثوب ، فإنه على فَعَال ، وفي غير باب سيل ، فإنه على سيول .

(و) أَفْعَلَةٌ في جمع فعل نحو (أَنْجِدَةٌ) في جمع نجد ، وهو المكان المرتفع (شاذ) أى بمنزلة الشاذ لمخالفة الغالب ، وإلا فالشاذ ما خالف القياس ، ولم يحكم بشذوذ غيره مما نبه على قلته بلفظ جاء ، لأنه لم يبلغ في القلة مبلغ أَفْعَلَةٍ ، (ونحو جِئِل) مما هو على وزن فِعْل « مكسور الفاء ساكن العين » (على أَحْمَال) في القلة (وَحُمُول) في الكثرة ، والحمل « بالكسر » ما كان على ظهر أو رأس ، « وبالفتح »

(١) وفي القاموس المحيط (٣٢٠/١) : والفرد : الحص ، وبناء للتوكل بسر من رأى ، وضرب من الكَمَاة .

ما كان في بطن أو على شجرة ، (وجاء) قليلا جمعه (على قِداح) جمع قدح ، وهو السهم قبل أن يراش ويركب نصله ، وقدح الميسر ، (و) على (أَرْجُلٍ) في رجل ، (و) فِعْلان بكسر الفاء نحو (صِنَوَانٍ) في صِنُو ، إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد ، فكل واحد صنو ، والاثنان : صنوان « بكسر النون » والجمع : صنوانٌ « بضم النون » في حالة الرفع ، (و) فُعْلان بضم الفاء نحو (ذُوبَانٍ) في ذُئِب ، (و) فِعْلَةٌ نحو (قِرْدَةٌ) في قرد ، (ونحو قُرْءٍ (١)) مما كان « مضموم الفاء ساكن العين » الغالب في جمعه أن يكون (على) أفعال في القلة (٢) نحو (أَقْرَاءٌ ، و) فُعُول في الكثرة ، نحو (قُرُوءٌ ، وجاء) قليلا (على) فِعْلَةٌ ، نحو (قِرْطَةٌ) في قرط ، وهو ما يعلق في شحمة الأذن ، (و) فِعَال نحو (خِفَاف) في خف الملبوس ، وأما خف البعير فعلى أخفاف ، وقال الرضى (٣) : إن فِعَالا غالب فيه وإن كان فُعُول أكثر منه .

(و) على فُعْل الذى هو زنة مفردة نحو (فُلْكَ) ، قال الله تعالى (٤) « في الفلك المشحون » وقال (٥) : « حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم » ، (وباب عُدٍ على عِيدَانٍ) يعنى الأجوف من « فُعْل » لا يجمع في الكثرة إلا على فِعْلان « بكسر الفاء » نحو عيدان في جمع عود ،

(١) القرء : الحيض والطهر ، وهو من الأضداد .

(٢) قوله « في القلة » لم يرد في مخطوطة (ص) .

(٣) نص عبارة الرضى في شرحه على شافية ابن الحاجب (٩٤/٢) : وفعال في المضاعف

كثير ، كقفاف وخفاف وعشاش ، هذا هو الغالب في « فعل » والقفاف : جمع قف وهو ما ارتفع من الأرض وصلبت حجارتها ، ولم يبلغ أن يكون جبلا ، والعشاش : جمع عش ، وهو وكر الطائر .

(٤) جزء الآية ١١٩ من سورة الشعراء ، وفي هذه الآية لفظ « الفلك » للواحد .

(٥) جزء الآية ٢٢ من سورة يونس وفي هذه الآية لفظ « الفلك » للجمع .

وأما في القلة فعلى أفعال كغيره ، (ونحو جَمَلَ) أى ما كان على وزن فَعَلَ « مفتوح الفاء والعين » ، فالغالب أن يجمع في القلة (على) أفعال ، سواء أكان صحيحاً نحو (أجمالٍ) أو أجوف نحو : أتواج ، (و) في الكثرة على فِعال نحو (جمالٍ) إذا كان صحيحاً ، (و) الأجوف نحو (باب تاجٍ على) فِعلان نحو (تيجانٍ) ، وهو الدليل على أن أصل تاج فتح عينه ، إذ لا يجمع نحو نمر وعضد على فِعلان ، (وجاء) جمع فَعَلَ قليلاً (على) فَعول ، نحو (ذُكُورٍ) في جمع ذَكَرَ ، (و) أَفْعَلُ نحو (أزمُنٍ) في جمع زمن ، وأَجِبِل في جمع جبل ، ولو مثل به لكان أولى ، لاحتمال كون أزمَن جمع زمان ، كمامكن في مكان ، (و) على فِعلان « بكسر الفاء » في الصحيح نحو (خِرْبَانٍ) في خَرَبَ ، وهو ذكر الحُبَارَى (١) (و) على فُعلان « بضم الفاء » نحو (حُمَلَانٍ) في حَمَلَ ، وهو الجذع من ولد الضأن ، (و) على فِعله « بكسر الفاء وسكون العين » نحو (جِيرَةٍ) في جار ، والدليل على فتح العين ما ذكرنا في تاج ، (و) على فِعلٍ « بكسر الفاء » نحو (حِجْلِي) في جمع جَحَلَ ، وهو الطير المعروف ، (و) الغالب على جمع (نحو فَخِذ) مما هو مفتوح الفاء ، مكسور العين أن يكون (على أفخاذٍ فيهما) أى في القلة والكثرة اللذين سبق ذكرهما التزاماً فيما سبق من المجموع ، (وجاء) قليلاً جمعه (على) فُعُول وفُعلٌ بضمتين ، نحو (٢) : (نُمُور ونُمر) في جمع نَمِرٍ لل سبع المعروف ، (و) الغالب في جمع فُعلٌ « بفتح

(١) قال صاحب القاموس المحيط (٦٠/١) : والحرب - محركة - ذكر الحبارى ، والشعر المقشعر في الحاصرة ، أو المختلف وسط المفرق .
(٢) في مخطوطة (ق) كنمور .

الفاء وضم العين « (نحو عَجَز) أن يكون (على) أفعال نحو (أعجاز) في القلة والكثرة ، (وجاء) قليلا في جمعه فِعال « بكسر الفاء » نحو (سباع) في جمع سَبْع ، (وليس رَجُلَةٌ) بفتح الفاء (بتكسير) لرجل ، فلا يعد من أوزان جمعه ، بل هو اسم جمع ، لأن فَعْلَةٌ ليس من أوزان الجموع ، وقياسه : أرجال كأعجاز ، وأما رجلة « بكسر الفاء » في رجل فتكسير ، إذ هو من أوزان الجموع ، وإن لم يذكره المصنف في جمع فَعْلٌ ، وكأنه ترك ذكره لندرته ، وظاهر ذكر المصنف لرجلة هنا أنه أراد به ما يطلق على جماعة الرجال ، وأنه اسم جمع للرجل ضد الأنثى ، وقيل : الظاهر أنه ليس المراد بالرجلة الذي هو مفردة الرجل الذي هو خلاف المرأة ؛ لأننا لم نجد رجلة بمعنى الرجال ، قد وجد رجلة بمعنى الرِّجالة ، وهي خلاف الفرسان ، فيكون المراد به الراجل ، فإنه قد ذكر بعضهم أنه قد جاء رجل بمعنى راجل ، واستشهد له بقول الشاعر : (١) .

أَمَا أَقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى فَرْسِي أَوْ هَكَذَا رَجُلًا إِلَّا بِأَصْحَابِي
ومعنى البيت : الإنكار على من يرى أن مقاتلة هذا الشاعر لا تليق إلا في حال مصاحبته لأصحابه ، فقال : لم لا أقاتل منفرداً سواء أكون فارساً أو راجلاً .

وذكر في الكشف أنه يقال : جاء رَجُلٌ رَجُلٌ ، أى رَجُلٌ راجلٌ ، انتهى .

(١) هذا البيت لحى بن وائل ، وهو من بحر البسيط ، والشاهد في قوله (رجلاً) على أنه بمعنى راجل .

وعلى هذا فهو (١) من باب الصفة ، فلا يناسب إيراده هنا ،
(و) . الغالب في جمع فِعْل « بكسر الفاء وفتح العين » (نحو عَنَب)
أن يكون (على) أفعال ، نحو (أعناب) في القلة والكثرة ، وظاهر هذا
أن المجرد مما يميز واحده بالتاء يجمع تكسيراً ، فيكون أعناب جمعاً
لعنب ، وأشجار جمعاً لشجر ، لا لعنبة وشجرة .

وقال الرضى (٢) : إن المجرد كالجمع الكثير ، فالأولى أن لا
يجمع ، وقد صرح بأن أشجاراً جمع لشجرة ، فينبغي أن يقال في
أعناب كذلك ، (وجاء) قليلاً في جمعه أَفْعُل في القلة نحو (أضلع ، و)
فَعُول في الكثرة نحو : (ضلوع) في جمع ضِلَع « بكسر الضاد وفتح
اللام » ، وهو لغة في ضِلَع « بكسر الضاد وسكون العين »

(و) الغالب في جمع فِعْل « بكسر الفاء والعين » (نحو إِبِل) أن
يكون (على) أفعال نحو (آبَالِ فيهما) أى في القلة والكثرة .

(و) الغالب في جمع فُعْل (نحو صُرَد) لطائر أن يكون (على)
فِعْلان « بكسر الفاء وسكون العين » نحو (صِرْدان فيهما) أى في
القلة والكثرة (وجاء) قليلاً أفعال في جمعه نحو (أرطاب) في جمع
رطب ، (و) فعال « بكسر الفاء » نحو (رِبَاع) جمع رَبِيع ، وهو الفصيل
الذى ينتج في الربيع .

(و) الغالب في جمع فُعْل « بضم الفاء والعين » (نحو عُتُق)
أن يكون على أفعال نحو (أعناق فيهما) أى في القلة والكثرة .

(١) في مخطوطة (ص) هو .

(٢) ورد معنى ما ذكره الرضى في شرحه للشافية (٢ / ٩٩) .

تنبيه : قال نجم الأئمة (١) : جمع القلة ليس بأصل في الجمع ؛ لأنه لا يذكر إلا حيث يراد به بيان القلة ، ولا يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية كما يستعمل جمع الكثرة ، يقال : فلان حسن الثياب ، في معنى : حسن الثوب ، ولا يحسن : حسن الأثواب ، وكم عندك من الثوب أو الثياب ؟ ولا يحسن من الأثواب ، وتقول ، هو أنبل الفتيان ، ولا تقول : أنبل الفتية ، مع قصد بيان الجنس .

ثم ذكر المصنف قاعدة متعلقة بالأبحاث المتقدمة ، فقال :

(وامتنعوا من أَفْعُلْ في) جمع (المعتل العين) ، يعني أن أَفْعُلَا لا يجيء في الأَحْوَف من هذه الأمثلة العشرة المذكورة ، واوياً كان أو يائياً ؛ لثقل الضمة على حرف العلة ، (وَأَقْوُسٌ) في جمع قوس ، (وَأَثُوبٌ) في جمع ثوب ، (وَأَعْيُنٌ وَأَنْيُبٌ) في جمع ناب بمعنى السن ، لا بمعنى المسن من النوق ، فإنه يجمع على نيّب (شاذ) .

(وامتنعوا) أيضاً (من) الجمع على (فِعَالٍ في) المعتل (الياء) منها ، فلم يقولوا نياب (دون) المعتل (الواو) استثقالاً للكسرة قبل الياء في الجمع الثقيل معنى من غير حصول شيء من التخفيف ؛ بخلاف الواوى ، إذ يحصل التخفيف بانقلاب الواو ياء لانكسار ما قبلها ، كثياب وحياض (كَفْعُولٍ) أى كامتداعهم من الجمع على فعول (في) المعتل (الواو دون) المعتل (الياء ، وفُؤُوجٌ وسُؤُوقٌ) في جمع فوج وساق (شاذٌ) ، بخلاف بيوت في جمع بيت ، وسيول في جمع سيل ، إذ تستثقل الضمة على واو متوسطة بين ضمة وواو ، بخلافها على ياء كذلك .

(١) عبارة نجم الأئمة الرضى في شرحه على شافية ابن الحاجب (٩٢ / ٢) ، وقد بدأها بقوله : واعلم أن جمع القلة . . .

جمع تكسير الثلاثي المؤنث

ولما فرغ من حموع أبنية الاسم الثلاثي المجرد عن التاء ؛ شرع في جموعها إذا كانت مع التاء فقال : (المؤنث) وهو إما ساكن العين أو متحركها :

والأول : إما مفتوح الفاء (نحو قَصْعَة) ، والغالب في جمعه أن يكون (على) فِعَال « بكسر الفاء » نحو : (قِصَاع ، و) قد يجمع على فُعُول نحو : (بُدُور ، و) على فِعَل « بكسر الفاء وفتح العين » نحو : (بَدَرٍ) في جمع بَذرة وهي عشرة آلاف درهم ، (و) على فُعَل « بضم الفاء وفتح العين » نحو : (نُوبٍ) في جمع نوبة ، وظاهر عبارة المصنف استواء الأربعة الأوزان في جمع فَعْلَة ، وليس كذلك ، بل الغالب فيه : فِعَال ، فلو قال على : قِصَاع ، وجاء على كذا كما هو قاعدته سابقاً ولا حقا لكان أولى .

(و) إما مكسورها (نحو لِقْحَة) وهي الحلوب من الإبل ، وتجمع (على) فِعَل « بكسر الفاء وفتح العين » نحو : (لِقَحٍ غالباً ، و) جاء قليلا (على) فِعَال ، نحو (لِقَاحٍ ، و) على أَفْعَل نحو : (أَنْعَمٍ) في جمع نعمة .

(و) إما مضمومها (نحو بُرْقَة) وهي أرض ذات حجارة ، ويجمع (على) فُعَل « بضم الفاء وفتح العين » نحو : (بُرْقٍ (١) ، وجاء) قليلا جمعها (على) فعول ، نحو : (حُجُوزٍ) في جمع حجرة السراويل ، أي مقعدها ، (و) على فِعَال نحو (بَرَامٍ) في جمع بُرْمَة ، وهي القدر .

(١) في متن الشافية (١٠٠/٢) على برق غالبا .

والثاني : إما مفتوح الفاء ، (و) وهو أيضاً ثلاثة :

مفتوح العين (نحو رَقَبَة) ، ويجمع (على) فعال « بكسر الفاء نحو (رِقَاب) غالباً ، (وجاء على) أَفْعَل (١) نحو : (أَيْنُق) في جمع ناقة ، وهى فَعْلَة كرقبة ، وأصله : أَدُوْق ، لقولهم : نوق واستنوق (٢) الجمل ، استثقلت الضمة على الواو ، فقدمت على النون ؛ لتكون ساكنة والنون مضمومة ، ثم قلبوها ياءً على غير القياس ، إذ التغيير يجرى على التغيير ، (و) على فِعْل « بكسر الفاء وفتح العين » نحو (تَبِير) جمع تارة وأصلها : تَوَرَّة ، لأنَّ فِعْلاً مثل فِعَال لا يأتى من الياثى .

(و) على فُعْل « بضم الفاء وسكون العين » نحو (بُذْن) في بدنة (٣) ، ومكسورها (نحو مَعْدَة) بفتح الفاء وكسر العين ، ويجمع (على) فِعْل « بكسر الفاء وفتح العين » نحو (مَعْد) ، ومضمومها نحو : سمرة (٤) ، ولم يذكره المصنف ، وكأنه لم يسمع فيه جمع التكسير .

وأما مكسور الفاء ولم يذكر المصنف منه شيئاً ، أما مفتوح العين فكأنه لعدم سماع جمع التكسير فيه نحو عِنْبَة ، وأما مكسورها فلما عرفت من قلة نحو لإبل ، وأما مضمومها فلأنه بناء مرفوض .

(١) أينق جمع ناقة ، وفى هذا الجمع قلب مكافئ بتقديم العين على الفاء ، ولذا فوزنه : أغفل ، وقد أوضح الشارح ما حدث فيه من تغيير بتقديم الواو على النون ، ثم قلبها ياء على غير القياس .

(٢) استنوق الجمل : صار فى طباع الناقة .

(٣) البدنة - محرقة - من الإبل والبقر كالأضحية من الغنم تهذى إلى مكة للذكر والأنثى (القاموس المحيط ٤ / ٢٠٠) .

(٤) السر - بضم الميم - شجر معروف ، واحدها سمرة (القاموس المحيط ٢ / ٥١) .

(و) أما مضموم الفاء وذكر المصنف منه مثالا واحداً ، وهو مفتوح العين (نحو تُخْمَة) (١) ويجمع (على) فُعَل « بضم الفاء وفتح العين نحو (تُخَم) ، ولم يذكر مضموم العين ، وكأنه لعدم سماع جمعه مكسرا ، ولا مكسور العين لرفضه .

ضبط عين بعض جموع المؤنث الثلاثي

ولما كان بعض أوزان ما فيه التاء يلحقه تغيير ما إذا جمع تصحيحاً ذكره هنا ؛ لأنه بسبب ذلك التغيير قرب من التكسير ، أو لأنه لو لم يذكر لم يعلم حكمه من القاعدة التي ذكرها في النحو ، وهو قسمان : قسم جمع بالآلف والتاء ، وقسم جمع بالواو والنون ، وقد يجمع بالآلف والتاء أيضاً ، وقدم ما جمع بالآلف والتاء فقط ، إما لأن الأبحاث المتعلقة به أكثر ، أو لأن الأصل في جمع المؤنث إذا صحح أن يكون بالآلف والتاء .

فاعلم أنه إذا صحح ما عينه متحركة ؛ فلا مزيد فيه على ما ذكر في النحو من إلحاق الآلف والتاء ، فلا بحث هنا عنه .

وأما إذا صحح ما عينه ساكنة ؛ فأكثره يلحقه التغيير بتحريك عينه ، فرقاً بين الاسم والصفة ، ولم يعكس ؛ لأن الصفة لثقلها من حيث دلالتها على ذات وحدث أولى بالخفة ، فلذلك خصه بالذكر فقال :

(وإذا صَحَّ) ما هو على فَعْلَة « بفتح الفاء » ، وهو صحيح العين ، وذلك (باب تَمْرَة) فتحت في الجمع عينه ، و (قيل تَمَرَاتُ) و غَزَوَاتُ

(١) في القاموس المحيط (٤ / ١٨٥) : وطعام وخيم غير موافق . . . والتخمة كهزمة الداء يصيبك منه ، وتسكن خاؤه في الشعر ، جمعه تخم . . .

وَرَمِيَاتٌ (بالفتح ، والإسكان (١) ضرورة) كقول ذى الرمة (٢) :
أَبَتْ ذِكْرُ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبٍ— خُفُوقًا وَرَقَصَاتُ الْهُوَى فِي الْمَفَاصِلِ
(ومعتل (٣) العين) ، وذلك باب : جوزه وبيضة (ساكن) ،
فيقال : جَوَزَاتٍ وَبَيَضَاتٍ ، لأنه لو حُرِّكَ ثَقُلَ ، ولا سبيل إلى تخفيفه
بقلب حرف العلة ألفاً ؛ لعروض الحركة عليه ، ولكثرة التغير ،
(وهذيل تُسَوَّى) بين معتل العين وصحيحها ، فتفتح المعتل أيضاً ،
قال قائلهم في صفة النعامة (٤) :

أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنْكَبَيْنِ سَبُوحٌ
ولم يُقلب حرف العلة عندهم ألفاً لعروض الحركة ، وإذا صحح
ما هو على فِعْلَةٍ « بكسر الفاء » ، وهو غير معتل العين ، ولا معتل
اللام بالواو ، (و) ذلك (باب كسرة) فإنه يجمع (على كِسْرَاتٍ
بالفتح والكسر) للإتباع ، وكذا نحو قنية (٥) ، يقال فيها : قنيات
« بفتح العين وكسرها » .

(والمعتل العين) ولا تكون عينه إلا ياء ، أصلية كانت نحو

- (١) في متن الشافية بشرح الرضى (١٠٩/٢) : : والإسكان فيه ضرورة .
- (٢) ورد البيت في خزانة الأدب (٤٢٣/٣) ، وهو من بحر الطويل ، والشاهد في قوله (رقصات) بسكون القاف للضرورة ، وكان حقها أن تفتح .
- (٣) في متن الشافية بشرح الرضى (١٠٩/٢) والمعتل العين .
- (٤) هذا البيت من بحر الطويل ، وهو لبعض شعراء هذيل ، والبيضات : جمع بيضة ، وهى بيضة الطائر ، وما يلبس على الرأس من الحديد فى الحروب لاحتماء به وغير ذلك ، ويقول فى الخزانة (٤٢٩/٣) : والبيت مع كثرة وجوده فى كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله ولا على تمتته « وهو فى وصف ذكر النعام ، وقد ورد البيت فى الخصائص (١٨٤/٣) وفيه (أبو) بدل (أخو) والشاهد فى قوله « بيضات » بفتح الياء ، وهو شاذ ، وقياسه إسكان الياء .
- (٥) القنية - بالكسر والضم : ما اكتسب . . (القاموس المحيط ٤ / ٣٨١) .

بيعة (١) ، أو منقلبة نحو ديمة (٢) وقيمة ، (والمعتل اللام بالواو)
 نحو رشوة (يُسْكَن) لاستثقال الحركة على الياء بعد الكسرة في الأول ،
 واستثقال الحركة قبل الواو المتحركة في الثاني ، (ويُفْتَح) ولا
 يكسر ، لأنَّ الفتح وإن كان فيه بعض ثقل بالنسبة إلى السكون ،
 لكنه من الكسر ، ولأنَّه لو كسر في الثاني لوجب قلب الواو ياء ؛
 فيلتبس الواوى باليائى ، ولو خليت واواً لاستثقلت ، (و) إذا صحح
 ما هو على فُعلة « بضم الفاء » وهو غير معتل العين ولا معتل اللام
 بالياء ، وذلك باب (حجرة) (٣) فإنه يجمع (على حجرات بالضم)
 للإتباع ، (والفتح) لخفته ، وكذا عُرْوَة .

(والمعتل العين) ولا يكون إلا واواً نحو: دولة ، (والمعتل اللام بالياء)
 نحو بُغية (يُسْكَن) لخفة السكون (ويفتح) ولا يضم ؛ لأنَّ الفتح
 وإن كان فيه بعض ثقل بالنسبة إلى السكون ، لكنه أخف من الضم ،
 فيغتنر لقصد الفرق ، ولأنَّه لو ضم في الثاني فمع بقاء الياء مستثقل ،
 ومع قلبها واواً اعتدداً بالحركة العارضة يلتبس اليائى بالواوى .

واعلم أن ما فتح عينه من فُعلة نحو بيعة ، أو فُعلة نحو دولة ،
 فهو على لغة هذيل ، (وقد تسكن) العين (في تميم) في المضموم الفاء
 (نحو حُجرات) والمكسورها نحو (كِسِرَات) استثقالاً للضمتين
 والكسرتين ، (والمضاعف) مما عينه ساكنة ، يعنى ما كاثت عينه
 ولامه من جنس واحد (ساكن في الجميع) أى سواء كان مفتوح

(١) في مخطوطة (ص) : كبيعة .

(٢) في مخطوطة (ص) : كديمة .

(٣) في متن الشافية بشرح الرضى (٢ / ١٠٩) : نحو حجرة .

الفاء كشدة ، أو مكسورها كشدة ، أو مضمومها كمدة ؛ فراراً من الثقل الحاصل بتحريك أول المثليين ، وهذا تخصيص بعد التعميم .

ولما ذكر حكم جمع الاسم الذى فيه التاء الساكن العين إذا صحح ؛ استطرد ذكر الصفة وإن لم يكن هذا محله ؛ لأن الكلام فى الاسم ثلثا يحتاج إلى الذكر فى بحث الصفات فيطول ، فقال :

(وأما الصفات) إذا صححت (فبالإسكان) للعين ، أى بإبقائها ساكنة ، سواء كانت مفتوحة الفاء أو مكسورها أو مضمومتها نحو : صَغْبَةٌ وصَفْرَةٌ ، أى خالية ، وصلبة ، أى شديدة على الأصل ، وكان تسكينها أولى من تسكين الأسماء لثقلها كما تقدم .

فإن قيل : فقد قالوا فى جمع لَجْبَةٍ ، وهى الشاة التى قد أتى عايتها بعد نتاجها أربعة أشهر ، فجف لبنها : لَجَبَابٌ « بالفتح » ، وفى جمع رُبْعَةٍ : رَبَعَاتٌ « بالفتح » ، يقال : امرأة ربعة ، أى لا قصيرة ولا طويلة ، مع أن لجة وربعة ساكنتا العين ! فقد أجاب المصنف عن الفتح فيهما بقوله :

(وقالوا لَجَبَاتٌ وَرَبَعَاتٌ للمح اسميةً أصليةً) يعنى أنهما كانتا فى الأصل اسمين ، ثم وصف بهما ، فاوْحَظَ فيهما الأصل ، كما يقال فى جمع : امرأة كلبية : نسوة كليات ، نظراً إلى عروض الصفة ، لكن قال نجم الأئمة : (١) لم أر فى موضع أن لَجْبَةً فى الأصل اسم ، بلى قيل ذلك فى رُبْعَةٍ « ، وقيل : وجه الفتح أن فيهما لغة هى فتح العين فى

(١) وردت عبارة نجم الأئمة الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (١١٤ / ٢) .

الواحد ، فجاء الجمع عليها ، ويظهر من كلامه في شرح (١) الكافية اختيار هذا الوجه .

(وَحُكْمُ) نحو (أَرْضٍ وَأَهْلٍ وَعُرْسٍ) بضم العين ، وهى وليمة العرس ، (وَعِيرٍ) بكسر العين (كذلك) . يعنى أن ما سمع فيه الجمع بالألف والتاء من المؤنث بتاء مقدرة كالمؤنث بتاء ظاهرة ، تجرى في جمعه الأوجه المذكورة ، فيقال : أَرْضَاتٌ وَأَهْلَاتٌ « بالفتح » كثمرات ، وقد يسكن جمع أهل اعتداداً بالوصف العارض ، فإنه في الأصل اسم دخله معنى الصفة ، ولذا جمع بالواو والنون ، ودخلت عليه التاء ، قال (٢) :

وَأَهْلَةٌ وَدٌ قَدْ تَبَرَّيْتُ وَدَّهُمْ وَأَبْلَيْتُهُمْ فِي الْحَمْدِ جَهْدِي وَنَائِلِي

أى : وجماعة مستأهلة للود ، ويقال : عرسات (٣) « بالضم والفتح » كما في حجرات ، ويقال : عيرات « بالفتح والسكون » ، والعير : الإبل التى عليها الأحمال .

ولما فرغ من جمع ما يجمع بالألف والتاء فقط مما فيه التاء ظاهرة ، ذكر حكم القسم الثانى منه ، فقال : (وباب سنة) أى الثلاثى الذى عوض من لامة « هاء التانيث » كسنة ، فإن أصلها : سنوة ، بدليل

(١) قال الشيخ الرضى فى شرح الكافية فى النحو (١٨٩ / ٢) : والتزم فى جمع لجة لجباب - بفتح العين - ، لأن فى لجة لفتين : فتح العين وإسكانها ، والفتح أكثر ، فحمل الجمع على المفرد المشهور . . .

(٢) هذا البيت من بحر الطويل ، وقد استشهد به الرضى فى شرح الكافية فى النحو (١٨٩ / ٢) ، وقوله : تبريت أى تمرضت ، والجهد - بفتح الجيم - الطاقة ، والنائل : العطاء ، والاستشهاد فى كلمة « أهلة » ، لأن أهل فى الأصل اسم دخله معنى الوصف ، فقيل فى جمعه : أهلون ، وأدخلوه تاء ، فقال : أهلة ، كما ورد فى هذا البيت .

(٣) العرس : كقفل : طعام الوليمة ، وربما قيل فيه عرس كمنق ، وذهب ابن سيدة كالجوهري إلى أنه يذكر ويؤنث قال (١٧ / ١٩) : العرس يذكر ويؤنث ، ويصفرونها عريس وعريسة ، وجمعها فى القبيلين عرسات ، وحقيقة العرس طعام الزفاف .

(م ٢ المناهل الصافية)

سنوات ، أو سنهة ، لقولهم سانهت ، وقلة : وهى عودان قصير وطويل يلعب بهما الصبيان ، والأصل : قِلْوَة ، وثُبة وهى الجماعة ، والأصل ثُبِيَة ، فحذفت اللام فى الثلاثة اعتباطا ، وعوضت عنها التاء ، فقد (جاء فيه) أى فى هذا الباب جمعه بالواو والنون ، فقيل : (سِنون وقِلون وثُبُون) جبراً لما لحقها من الوهن بحذف لاماتها ، فجمعت على أشرف الجموع ، وإن كان خلاف القياس ، وغير أوائل بعضها تنبيها على أنها ليست بجمع سلامة حقيقة ، فقالوا فى المفتوح الفاء نحو سنة : سِنون « بكسر الفاء » ، وجاء ضمها أيضا وهو قليل ، وجاء فى بعض مضموم الفاء مع الضم الكسر أيضا ، كالقُلُون والثُبُون ، وليس بمطرد ؛ إذ الظبُون (١) والكرون (٢) لم يسمع فيهما الكسر ، وأما المكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضيين والمثيين ، وهذا الجمع مع أنه خلاف القياس شائع فيما لم يكسر من الاسم الذى عوض من لامة هاء كسنة وقلة ، وجاء قليلا لما ثبت تكسيه كالثبُون والأَثَبِي فى الثبة ، وربما جاء فى المحذوف الفاء أيضا كرقرة ورقين ، (وجاء (٣)) فيه أيضا جمعه بالألف والتاء إما مع رد اللام نحو (سَنَوَاتٍ وَعِصَوَاتٍ) فى جمع عضة ، وهى قطعة من الشيء ، وأصلها : عَضْوَة من عضوته أى فرقته ، (و) إما بلا رد اللام نحو (ثبات) فى ثبة ، (وهنات) فى هنة ، أصلها : هنوة ، وهى العورة والشيء المستهجن ، فإن قيل : تعريف المصنف فى النحو لجمع التكسير بقوله « ما تغير بناء واحده »

(١) الظبة كسبة : حد سيف أو سنان ونحوه ، وجمعه : أظب وظبات وظبون بالضم والكسر (القاموس المحيط ٣٥٨/٤) .

(٢) الكرة كسبة : ما أدركت من شيء (القاموس المحيط ٣٨٣/٤)

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (١١٠/٢) : وجاء قِلون وسنوات . .

يقتضى أن يصدق على ما وقع فيه تغيير من هذه الجموع المصححة ، فكيف علت من الصحيح ؟ أجيب بأنه يقدر أنه حصل هذه التغييرات بعد الإتيان بمفرده في الجمع سالماً لغرض ، وإن لم يثبت نحو ثمرات « بالسكون » ، (وجاء) في جمع أمة ، وأصلها : أموة كرقبة ، حذفت لامها وعوضت عنها التاء (آم) وأصله : أفعل « بضم العين » (كآكم) في جمع أكمة ، فأصله : أأمو : قلبت الواو ياء ، والضممة كسرة كأدل (١) في جمع دلو على ما سيأتى في الإعلال إن شاء الله تعالى ، وحذفت الياء كما في قاض ، وقلبت الهمزة الثانية ألفا كما في آمن (٢) ، ولا أعرف لتخصيصها بالذكر في هذا الموضع وجها ؛ إذ يكفي ذكر أينق فيما سبق ، وإن قصد التنبيه على أن المحذوف اللام قد يكسر كما يكسر غيره دفعا لوهم من يتوهم أنه لا يجمع إلا جمع التصحيح ؛ فقد جاء على غير أفعل كفعال نحو : إماء ، فلم لم يذكره ؟

جمع تكسير صفات الثلاثي

ولما فرغ من الكلام على الاسم الثلاثي شرع في بيان جمع ما يجمع من الصفات الثلاثية ، وقدم المذكر فقال : (الصفة نحو صعب) مما هو مفتوح الفاء ، ساكن العين ، صحيحها ، يجمع على فعال « بكسر الفاء » نحو (صِعباً غالباً) والصعب الأمر الذي فيه مشقة ، (وبابُ شَيْخٍ) مما هو معتل العين منه يجمع غالباً (على) أفعال ،

(١) أصل أدل : أدلو ، فلما وقعت الواو متطرفة مضموماً ما قبلها ضمّاً أصلياً ، وذلك ما لا نظير له في العربية ، قلبوا الضمة كسرة والواو ياء ، ثم أعلت إعلال قاض (شرح الشافية ١١٦/٢) .

(٢) أصل : آمن : آمن ، اجتمع همزتان ، والأولى منهما مفتوحة ، فقلبت الثانية حرف مد وهو الألف ، لأنه يناسب الفتحة ، فصار الفعل : آمن .

نحو : (أَشْيَاخٍ) ، وظاهر كلام كثير من الشراح أن ذلك في معتل العين مطلقا ، والظاهر أن ذلك مختص باليائى ، إذ لا مانع من فعّال في الواوى كما عرف .

(وجاء) في جمع الوزن المذكور من غير الغالب ثمانية أبنية :

فُعْلَان « بكسر الفاء » نحو (ضِيْفَان) في ضيف ، (و) فُعْلَان « بضمها » نحو (وُعْدَانِ) في وُعْد ، أى لثيم ، ويجوز أن يكون أصل ضيفان ضم الفاء ، وكسرت لتسلم الياء نحو بيض ، (و) فُعُول نحو : (كُهُُولٍ) في جمع كهل ، (و) فِعْلة « بكسر الفاء وفتح العين » نحو (رِطْلَةٍ) في جمع رطل ، وقد يكسر فاؤه ، يقال : غلام رِطل ، أى لم يستحكم قوته ، (و) فِعْلة « بكسر الفاء وسكون العين » نحو (شَيْخَةٍ) في جمع شيخ ، (و) فُعْل « بضم الفاء وسكون العين » نحو (وُرْدٍ) في ورد ، يقال : فرس وُرد ، إذا كان بين الكميث والأشقر ، وخيل وُرد إذا كانت كذلك ، (و) فُعْل « بضم الفاء والعين » نحو (سَحْلٍ) في جمع سَحْل ، وهو الثوب الأبيض من القطن (١) ، قال نجم الأئمة (٢) : والظاهر أن أحد المذكورين فرع الآخر ، فإنه يقال : سَحْلٌ وسَحْلٌ ، وربما لا يستعمل الأصل ، (و) فُعْلَاء « بالمد وضم الفاء وفتح العين » نحو (سُمَحَاء) في جمع سَمَح أى كريم ، (و) يجمع (نحو جِلْفٍ) مما هو مكسور الفاء ، ساكن العين (على) أفعال نحو (أَجْلَافٍ كثيرا) أى جمعا كثيرا ، أو زمانا كثيرا ، والجلف (٣) :

(١) قوله (من القطن) ساقط من مخطوطة (ص) .

(٢) ورد ما قاله نجم الأئمة الرضى في شرحه على شافية ابن الحاجب (١١٨ / ٢) مع تغيير في بعض العبارات .

(٣) وفي القاموس المحيط (١٢٤ / ٣) والجلف — بالكسر — الرجل الجانى كالجليف .. ومن الغنم المسلوخ الذى أخرج بطنه ، وقطع رأسه وقوائم ، وطائر معروف .

هو الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم ، (و) أَفْعُلْ نحو (أَجْلُفْ) قد جمع عليه ، لكنه (نادر) ، بل أَفْعُلْ على الإطلاق نادر في الصفات ، (ونحو حُرْ) مما هو مضموم الفاء ، ساكن العين يجمع (على) أفعال نحو (أحرار) .

(ونحو بَطَلٍ) مما هو « مفتوح الفاء والعين » يجمع على خمسة أبنية :

أفعال نحو (أبطال) والبطل الرجل الشجاع ، (و) فِعَالٌ « بكسر الفاء » نحو (حِسَانٍ) في حسن ، (و) فَعْلَانٌ « بكسر الفاء وسكون العين » نحو (إِنْخَوَانٍ) في جمع أَخٍ ، وأصله : أَخُو ، (و) فُعْلَانٌ « بضم الفاء وسكون العين » نحو (ذُكْرَانٍ) في جمع ذكر ، (و) الخامسة : فُعْلٌ « بضم الفاء والعين » نحو (نَصْفٍ) في جمع نَصَفَ (١) ، يقال : رجل نصف ، قيل أى منصف ، وعده « لذكر » هنا في الصفات باعتبار الأصالة ، وفيما تقدم باعتبار الاستعمال ، قال نجم الأئمة (٢) : وما كان للمصنف أن يعد الثلاثة ، أعنى « أخا وذكرا ونصفا » في الصفات ؛ لأنها إنما كسرت عليها لاستعمالها كالأسماء من دون الموصوف .

(ونحو نَكِدٍ) مما هو مفتوح الفاء مكسور العين يجمع على ثلاثة أوزان غالبا :

(على) أفعال نحو (أَنْكَادٍ) ، والنكد : العسر ، (و) فِعَالٌ

(١) جاء في القاموس المحيط (٢٠٠/٣) : والنصف - محركة - الخدام ، الواحد ناصف ، والمرأة بين الحديثة والمسننة . . والإنصاف : العدل ، واللام : النصف والنصفة محركاتين .

(٢) ورد ما ذكره نجم الأئمة الرضى في شرحه على شافية ابن الحاجب (١١٩/٢)

« بكسر الفاء » نحو (وَجَّاعٌ) في جمع وجع ، (و) الثالث فُعِلَ
« بضم الفاء والعين » نحو (خُشِّنَ) في جمع خشن .

(وجاء) غير غالب جمعه في فَعَالَى كسكارى نحو (وَجَّاعَى)
في وجع (وَحَبَّاطَى) في حبط ، وهو منتفخ البطن من كثرة أكل
الربيع ، (وَحَذَّارَى) في حذر .

(ونحو يَقْظُ) مما هو « مفتوح الفاء مضموم العين » يجمع
(على) أفعال نحو (أَيْقَازُ) ، واليقظ : الرجل المتيقظ للأمور ،
(وبابه التصحيح) يعنى أن الغالب فيما كان على وزن فَعُلَ في الصفات
ألا يجمع إلا جمع التصحيح ، قيل (١) : لم يجىء في هذا الباب
مكسرا إلا لفظان هما : يَقْظُ على أَيْقَاز ، وَنَعْجُدُ ، أى شجاع على
أَنْجَاد ، والباقي منه مجموع جمع السلامة ، وأما يِقَاز فجمع يقظان ،
كعِطَاش في عطشان .

(ونحو جُنُبٍ) مما هو « مضموم الفاء والعين » يجمع (على)
أفعال نحو (أَجْنَابٍ) يقال : رجل جنب ، أى أصابته الجنابة ،
أو مجانب أى مباعد .

تنبيه : لم يذكر المصنف : فِعَلًا « بكسر الفاء وفتح العين »
كَزَيْمٍ ، بمعنى متفرق ، ولا فُعَلًا « بضم الفاء وفتح العين » كحُطَمٍ ،
أى قليل الرحمة ، ولا فِعَلًا « مكسور الفاء والعين » كَيْلِز ، أى
ضخم ! قيل : وإنما لم يذكرها لأنها لا تكسر ، بل إنما تجمع بالواو
والنون ، أو بالألف والتاء .

(١) ورد هذا في شرح الرضى على الشافعية (٢/ ١٢١) .

الجمع السالم للصفات

(ويجمعُ الجميعُ) من الأوزان المذكورة (جمعُ السلامة) أى بالواو والنون ، وأطلقه ، لأنه الفرد الكامل ، إذ الجمع بالألف والتاء فرع عليه (للعقلاء الذكور) لما عرفت (١) فى النحو ، (وأما مؤنثه) أى مؤنث الجميع من الأوزان المذكورة ، وما هو فى حكم المؤنث مما لا يعقل (فبالألف والتاء لا غيرُ) أى لا يجمع جمع التكسير كالذكر (نحو عِبَلَات (٢)) فى جمع عبلة ، وهى المرأة التامة الخلق ، (وَحَذِرَات) فى جمع حذرة ، (وَيَقْطُطَات) فى جمع يقظة ، (إلا) ما كان على فَعْلَةٍ « بفتح الفاء وسكون العين » (نحو عِبْلَةٌ وَكَمْشَةٌ ، فإنه جاء) تكسيـره أيضا (على) فعال « بكسر الفاء » نحو (عِبَال وَكِماش) فى جمع كمشة ، وهى الناقة الصغيرة الضرع ، وإلا فَعْلَةٌ « بكسر الفاء وسكون العين » ، فإنه سمع فيه التكسير على فَعَلٍ « بكسر الفاء وفتح العين » فإنهم قالوا : عِلَج فى جمع عِلجة ، والعليج : العظيم من حمر الوحش .

قال نجم الأئمة (٣) : قال سيبويه : يجمع فَعْلَةٌ نحو حسنة على حسان ، ولا يجمع على فَعَالٍ إلا ما جمع مذكره عليه ، كما تقول فى جمع حسن وحسنة : حسان ، ولما لم يقل فى جمع بطل : بطلال ،

(١) فى مخطوطة (ق) : لما عرف

(٢) فى متن الشافعية بشرح الرضى (١٢٤/٢) : نحو عِبَلَات وحلوات .

(٣) ورد قول نجم الأئمة الرضى فى شرحه على الشافعية (١٢٤/٢) .

لم يقل فى جمع بظلة : بطل ، فهذا الذى قاله سيبويه مخالف
لقول المصنف .

واعلم أن الأسماء - كما سيأتى - أشد تمكنا فى التكسير ، والصفات
محمولة عليها ، فإذا اشتبه عليك تكسير شئ من الصفات ، فإن
كنت فى الشعر فاحملها على الأسماء ، وكسرها تكسيروها ، وإن كنت
فى غير الشعر فلا يجمع إلا جمع السلامة ، كذا قال الرضى (١) .

جمع الثلاثى المزيد بمدة ثالثة

ولما فرغ المصنف من الثلاثى المجرد شرع فى بيان جمع (٢) أوزان
من المزيد فيه ، وكأنه ترك ما ترك منها ؛ لعدم سماع جمع التكسير
أو ندرته فيه ، فقال : (وما زيادته مدة) أى ألف أو ياء أو واو ،
وحركة ما قبل كل واحد منها من جنسه (ثالثة) قدمه على ما زيادته
مدة ثانية نحو «فاعل» لكثرة أوزانه التى سمع فيها التكسير ،
والمذكور منه خمسة أوزان ؛ لأن للفاء ثلاثة أحوال مع كل واحدة من
المدات الثلاثة تكون تسعة ، لكن سقط : كسر الفاء مع الياء والواو ،
وضمها مع الياء لعدمها ، ولم يذكر ما فيه ضمها مع الواو نحو
ركوع ، وكأنه لعدم سماع جمع التكسير فيه ، أو قلته ، والباقي :
ما مدته ألف مع حركات الفاء الثلاث ، وما مدته الياء أو الواو مع
فتح الفاء ، وكل منهما اسم وصفة :

(الاسم (٣) نحو زمان) مما مدته ألف ، وفاؤه مفتوح ، يجمع

(١) ورد قول نجم الأئمة الرضى فى شرحه على الشافية (١١٩/٢) .

(٢) لفظ (جمع) غير وارد فى مخطوطة (ص) .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (١٢٥/٢) : فى الاسم .

(على) أَفْعَلَةٌ ، نحو (أَرْمَنَةٌ غَالِبًا ، وجاء) قليلا ثلاثة أوزان : فُعِلَ « بضم الفاء والعين » نحو (قُذِلَ) في جمع قذال ، وهو ما بين فقرة القفا إلى الأذن ، وفِعْلان « بكسر الفاء » نحو (غَزَلَان) في جمع غزال ، (و) ثالثها فُعُول « بضم الفاء » نحو (عُنُوق) في جمع عَنَاق .

قال الرضى (١) : ليس هذا موضعه ؛ لأنَّ العَنَاق مؤنث ، وهو الأنثى من ولد المعز ، يقال في المثل « العنوق بعد النوق » في الذى يفتقر بعد الغنى ، (ونحو حِمَارٍ) مما مدته أَلَف وفاؤه مكسور ؛ يجمع (على) أَفْعَلَةٌ وفُعُلٌ ، نحو : (أَحْمِرَةٌ وَحُمُرٌ غالبا) ، وقد تخفف نحو حُمُر « بإسكان العين » في تميم ، (وجاء) فيه قليلا بناءً ان : فِعْلان « بكسر الفاء » نحو (صِيرَان) في جمع صوار ، وهو القطيع من بقر الوحش ، (و) الثانى فعائل نحو (شَمَائِل) في جمع شمال بمعنى الطبع ، وأما بمعنى اليد فهو مؤنث ، وليس موضع ذكره ؛ (ونحو غُرَابٍ) مما مدته أَلَف ، وفاؤه مضموم (على) أَفْعَلَةٌ نحو (أَغْرَبِيَّةٌ) جاء فيه ثلاثة أوزان غير غالبية : فُعُلٌ « بضم الفاء والعين » وتخفف في تميم نحو (قُرْدٍ) في جمع قُرَاد ، (و) فِعْلان « بكسر الفاء » نحو (غِرْيَانٍ) في جمع غراب ، (و) الثالث فُعْلان « بضم الفاء » نحو (زُقَاقٍ) في جمع زقاق ، وهو السكة ، (و) جمعه على فِعْلَةٌ « بكسر الفاء » نحو (غِلْمَةٌ) في غلام (قليل) بالنسبة إلى الثلاثة الأوزان التى هى غير غالبية أيضا ، (و) جمعه على فُعِلَ نحو (ذُبَّ) في جمع ذباب (نَادِرٌ) عزيز الوجود ، وظاهر عبارة المصنف أن أصله فعل « بسكون العين » وأنه هو النادر .

(١) ما قاله الرضى ورد في شرحه على الشافية (١٢٦/٢) .

وقال نجم الأئمة (١) : وقد يحملُ فُعال «بالضم» على فِعال «بالكسر» لتناسب الحركتين في الثقل ، فيقال : قُرُد في قراد ، كجُدُر في جدار ، وهو قليل نادر ، ومثله دُبُّ وأصله دُبُّبٌ ، والإدغام بناءً على مذهب بنى تميم في تخفيف رسل وعنق ، وإلا فتحق فُعل في الأصل أن لا يدغم كما يجيء في باب الإدغام - انتهى ، ويظهر من كلامه أن ذبا فُعل في الأصل بضميتين ، وأن وزن فُعل جميعه نادر .

(و) أما المؤنث بالتاء المقدرة ، فالذى (جاء في) جمع (مؤنث الثلاثة) الأوزان التي هي : فِعال وفِعال وفُعال هو أَفْعَل ، وهو الغالب لا غيره ، وفي عبارة المصنف نوع قصور عن أداء هذا المعنى كما لا يخفى ، فجمع نحو عناق على (أَعْنَق و) نحو ذراع على (أَدْرَع و) نحو عُقاب لطائر على (أَعْقَبَ وأَمَكْنُ) في جمع مكان (شاذ) ؛ لكونه مذكرا .

(ونحو رغيف) مما مدته ياء ، ولا يكون فاؤه إلا مفتوحا - كما مر - يجمع (على) أفعلة نحو (أرغفة ، و) على فُعل « بضم الفاء والعين » نحو (رُغِف ، و) على فُعلان « بضم الفاء » نحو (رُغْفَانٍ غالبا ، وجاء) على غير الغالب ثلاثة أبنية : أفعلاء نحو (أَنْصِبَاء) في جمع نصيب ، (وفِصَالٌ) في فصيل ، وهو ولد الناقة ، (و) الثالث فعائل نحو (أَفَائِل) في أفيل ، وهو الصغير من الإبل ، (و) جمعه على فعلان « بكسر الفاء » نحو (ظِلْمَان) في جمع ظليم ؛ وهو الذكر من النعام (قليل ، وربما جاء مضاعفه) أى ما عينه ولامه

(١) ما قاله نجم الأئمة الرضى جاء في شرحه على شافية ابن الحاجب (١٢٩/٢) .

من جنس واحد نحو سرير مجموعا (على سُرر) بفتح العين مع ضم الفاء ، يعنى أن الأصل أن يكسّر على فُعَل «بضميتين» ، ولكن حكى أبو زيد وأبو عبيدة أن ناسا فتحوا عين سُرر ، فقالوا سُرر ، والأشهر الضم ، كذا قال الرضى (١) ، وعبارة المصنف توهم أنه قد جاء على قلة جمع المضاعف من سرير وغيره على فُعَل « بفتح العين » ، فلو قال : وربما جاء سُرر لكان أولى ، ومؤنث فعيل المجرد عن التاء كمؤنث الثلاثة المذكورة نحو : يمين وأيمن ، وقد كسّر على أيمان أيضا ، ولم يذكره المصنف ، (ونحو عَمُود) مما مدته واو ، والمذكور منه ما فاؤه مفتوح - لما عرفت - يجمع غالبا في القلة (على) أفِعة نحو (أَعْمِدَة ، و) في الكثرة على فُعَل نحو (عُمَد ، وجاء) فيه ثلاثة أوزان : فِعْلان « بكسر الفاء » نحو (فِعْدَان) في جمع قَعُود ، وهو من الإبل الذى يركب في كل حاجة (و) أفعال نحو (أَفْلاَء) في جمع فلو ، وهو ولد الفرس الذى يفتلى أى يفطم ، (و) الثالث فعائل نحو (ذَنَائِب) في جمع ذَنُوب ، وهو الدلو ، لكن فعائل في المؤنث المجرد عن التاء في فعول غالب ، كذنوب وذنائب ، وقد يجمع على فُعَل ، فصار فَعُومَل في المؤنث مخالفا لفعال وفعيل ، وذلك لأنه ألحق بذى التاء أعنى فعولة في الجمع ، لكونه أثقل من أخواته بسبب الواو ، فكأن مؤنثه المجرد ذو تاء ، نحو تنوفة (٢) وتنائف ، بخلاف الأربعة المذكورة .

(١) ما قاله الرضى وحكاه عن أبي زيد وأبي عبيدة ورد في شرحه على الشافية (١٣٢/٢)

(٢) التنوفة : المفازة أو الأرض الواسعة البعيدة الأطراف ، أو الفلاة لا ماء بها ولا

أنيس ، وإن كانت معشبة (القاموس المحيط ١٢١/٣) .

هذا حكم المذكر والمؤنث المجرد ، والمؤنث ذو التاء ، يجمع كيف كان ، أى سواء كان فعالة أو فعالة أو فعيلة أو فعولة على فعائل نحو : حمام في حمامة ، ورسائل في رسالة ، وذوائب في ذؤابة ، وصحائف في صحيفة ، وتنائف في تنوفة ، وقد جاء في جمع فعيلة : فُعِلَ « بضميتين » نحو صُحِفَ في جمع صحيفة ، وسُفِنَ في جمع سفينة ، وهذا - أعنى قوله « والمؤنث . . الخ » لم يثبت في كثير من النسخ ، وكأنه ملحق (١) .

هذا حكم الاسم مما زيادته مدة ثالثة ، وأما (الصفة) فإن (نحو جَبَان) مما مدته ألف ، وهو مفتوح الفاء يجمع (على) فعلاء نحو (جُبْنَاء ، و) فُعِلَ « بضميتين » نحو (صُنِعَ) في صناع ، (و) فعال « بكسر الفاء » نحو (جِيَاد) في جمع جواد للفرس ، وظاهر كلامه أن جمعه على فعال كثير ، والذي ذكره (٢) الرضى أنه قليل ، (ونحو كِنَازِ) مما مدته ألف وهو مكسور الفاء يجمع (على) فُعِلَ « بضميتين » نحو (كُنُز) والكناز : هو المكتنز اللحم ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، يقال : جمل كناز وناقة كناز ، (و) على فعال كمفرده نحو (هِجَان) يقال : هذا هجان أى كريم خالص ، وهؤلاء هجان ، فهو في المفرد ككتاب ، وفي الجمع كرجال ، (ونحو شُجَاع) مما مدته ألف وهو « مضموم الفاء » يجمع (على) فُعِلَاء « بضم الفاء وفتح العين » نحو (شُجَعَاء ، و) على فُعِلَان « بضم الفاء وكسرهما »

(١) الشارح على حق ، لأنه لم ترد قضية (والمؤنث يجمع كيف كان) في متن الشافية ،

وقد وردت الأمثلة في شرح الرضى (١٣٤ / ٢) ، ولم يشر إلى أنها شرح لمتن الشافية .

(٢) ما ذكره الرضى جاء في شرحه على شافية ابن الحاجب (١٣٥ / ٢) .

نحو (شُجْعَانٍ) « بالضم » ، (وشِجْعَةٍ) بالكسر ، (ونحو كَرِيم)
 مما زيادته ياء ولا يكون إلا مفتوح الفاء - كما عرفت - يجمع على
 تسعة أبنية : (على) فُعَلَاءُ « بضم الفاء وفتح العين » نحو (كُرَمَاءُ و)
 على فِعال « بكسر الفاء » نحو (كِرَامٍ ، و) على فُعُل « بضميتين »
 نحو (نُذُرٌ) في جمع نذير ، (و) فُعْلَان « بضم الفاء » نحو (ثُنْيَانٍ)
 في جمع ثُنْيٍ (١) ، وهو الذى يلقي ثنيته ، (و) فِعْلَان « بكسر الفاء »
 نحو (خِصْيَانٍ) في جمع خِصْيٍ ، وفي التمثيل به نظر ؛ إذ الكلام
 هنا في فعيل بمعنى فاعل كما سيتبين ، وخصى بمعنى مخصى ، (و)
 أفعال نحو (أَشْرَافٍ) في جمع شريف ، (و) أفعلاء نحو (أَصْدِقَاءُ)
 في جمع صديق ، (و) أفعلة نحو (أَشِحَّةٍ) في جمع شحيح ، (و) التاسع
 فُعُول نحو (ظُرُوفٍ) في جمع ظرف .

(ونحو صَبُورٍ) مما مدته واو ، وفاؤه مفتوح فقط - كما عرفت -
 يجمع إذا كان المذكور (على) فُعُل « بضميتين » نحو (صُبُرٍ غالبا)
 ويستوى في هذا البناء المذكور والمؤنث ، إلا أن الغالب في جمع المؤنث
 فعائل كما سيأتى ، والتاء في نحو ملولة للمبالغة لا للتأنيث ، فيجمع
 معها بالآلف والتاء نحو ملولات ، (و) جاء (على) غير الغالب
 بناءً : فُعَلَاءُ « بضم الفاء وفتح العين » نحو (وُدَدَاءُ) في جمع
 ودود ، (و) أفعال نحو (أَغْدَاءُ) في جمع عدو .

(وَفَعِيلٌ بمعنى مفعولٍ بآبِهِ) في الجمع (فَعَلَى) يعنى أن ما ذكرنا

(١) الثنى : الناقة الطاعنة في السادسة ، والفرس الداخلة في الرابعة ، والشاة في الثالثة
 كالبقرة ، ومن الأضراس الأربع التى في مقدم الفم ، ثنتان من فوق وثنان من أسفل (القاموس
 المحيط ٣٠٩/٤) .

من نحو كريم . . الخ حكم فاعيل بمعنى فاعل ، وأما فاعيل بمعنى مفعول فبابه فَعَلَى ، ولو قدمه على قوله « ونحو صبور . . الخ » لكان أولى كما لا يخفى ، وكان عليه أن يقول « بابه فعلى إذا كان آفة » إذ لو لم يكن من الآفات والمكاره التي يصاب بها الحي كالجرح والقتل ؛ لم يجمع هذا الجمع ، نحو رجل حميد ، فلا يقال : حمدي ، (كَجَرَحَ وَقَتَلَ وَأَسْرَى) في جمع جريح وقَتِيل وأسير ، (وجاءَ أَسْرَى) بضم الهمزة ، لأنَّ أصلَ فَعَالَى « بفتح الفاء » في المذكر أن يكون جمع فَعْلَان كسكران وسَكَارَى ، وقد تضم فيه الفاء — كما سيأتى — فحمل أسير عليه لمشاركته نحو : لطفان في حرارة الجوف ، وضموا أوله كما يضم أول فَعَالَى جمع فَعْلَان ، والتزموا الضم في هذا المحمول ، (وَشَدَّ) في جمعه فعلاء « بضم الفاء » ، وذلك نحو قولهم في قَتِيل وأسير (قُتِلَاءُ وَأَسْرَاءُ) ، ووجه ذلك مع شذوذهما حمل فاعيل بمعنى مفعول على فاعيل بمعنى الفاعل نحو : كريم وكرماء ، (وَلَا يُجْمَعُ) فاعيل بهذا المعنى (جمع التصحيح) (١) بالواو والنون ، (فلا يقال) : رجال (جَرِيحُونَ ، ولا) بالألف والتاء ، فلا يقال : نسوة (جَرِيحَاتُ ، لِيَتَمِيزَ عَنِ فَعِيلِ الْأَصْلِ) يعنى فعيلا الذى هو بمعنى فاعل ، وإنما كان هو الأصل لكونه أكثر من فاعيل بمعنى مفعول ، ولأنَّ الفاعل مقدم على المفعول ، فلما جمع الذى بمعنى الفاعل جمع السلامة لم يجمع هذا عليه فرقا بينهما ، (و) ما جمع هذا الجمع أعنى على فَعَلَى من غير باب فاعيل بمعنى مفعول (نحو) قولهم في جمع مريض (مَرَضَى) ، مع أنه بمعنى فاعل (محمولٌ على) مفرد (جَرَحَى) ، أى فاعيل بمعنى

(١) في متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٢ / ١٤١) جمع الصحيح .

مفعول ؛ لموافقته له لفظا ، وهو ظاهر ، ومعنى ؛ لما فيه من معنى الآفة والمكروه .

(و) أشار المصنف إلى أن حمليه عليه غير مستبعد ؛ لأنهم (إذا) كاثوا قد (حملوا) (١) ما شاركه في المعنى المذكور نحو : هالك وميت وأجرب مع المخالفة في الوزن ، حيث جمعوها على (هَلَكِي وَمَوْتِي وَجَرَبِي عليه) أي على نحو قتيل ، (فهذا) أي نحو مريض (أجدر) وأحق بأن يحمل عليه لكونه مع مشاركته إياه في المعنى ، موافقا له في الوزن .

ثم أشار إلى أن حمل باب على باب مخالف له في الوزن للمشاركة في المعنى أمر شائع عند العرب ، فقال : (كما حملوا) مفرد (أَيَامِي) وهو أَيِّم ووزنه فيعل ، وهو الذي لا زوج له من الرجال والنساء ، (و) مفرد (يَتَامِي) وهو يتيم ، ووزنه فَعِيل (على) مفرد (وَجَاعِي) وهو وجع ، ووزنه فَعِل ، (و) مفرد (حَبَاطِي) وهو حَبِط (٢) ، ووزنه أَيضاً فَعِل ، فجمعوهما جمعهما ، أعنى على فعالي لمشاركتها إياهما في المعنى ؛ إذ الأئمة واليتيم لا بد فيهما من الحزن والوجع .

ولما فرغ من بيان جمع المذكر للأوزان الخمسة في الصفات أشار إلى بيان جمع بعض المؤنث منها فقال : (المؤنث نحو صَبِيحَة) مما هو (على) فعيلة يجمع على فِعَال « بكسر الفاء » ، وفعائل نحو نحو (صَبَاحٍ وَصَبَائِح) ، وقد يستغنى بفعال عن فعائل ، نحو :

(١) في متن الشافية يشرح الرضي (١٤١/٢) : حملوا عليه .
(٢) حبِط كفرح فهو حبِط ، من حباطى أو انتفاخ البطن عن أكل الذرق (بقلة) القاموس المحيط (٣٥٣/٢) .

صغار وكبار ، ولا يقال : نسوة صغائر ولا كبائر ، (وجا خُلَفَاءُ)
وظاهره أنه جمع خليفة ، فيكون فِعِيلَةٌ قد جاء في جمعها : فُعَلَاءُ ؛
لكن المصنف أشار إلى أن الأولى حملة على غير ذلك ، فقال : (وجَعَلُهُ
جمعَ خَليفٍ أَوَّلٍ) ، لأنه قد جاء خَليف وإن لم يشتهر ، قال (١) :
إِنَّ من القومِ موجوداً خَليفَتُهُ وما خَليفُ أبى وهبٍ بموجودٍ
فيكون خلفاء جمعه واشتهر دون مفرده ، (ونحو عَجُوز) يعنى مما
هو على وزن فعول من المؤنث يجمع غالباً (على) فعائل نحو (عَجَائِز) .
وقد يجمع مؤنث فَعُولٍ على فُعُلٍ كالمذكر ، يقال : نسوة صُبُرٌ ، كما
يقال : رجال صُبُرٌ .

ولم يذكر المصنف حكم المؤنث من الثلاثة الأوزان التي المدة
فيها ألف رأساً ، ولا مؤنث فعيل الذى التاء فيه مقدرة ، وذكر
مؤنث فعيل الذى فيه التاء ظاهرة ، ومؤنث فعول بمعنى (٢) فاعل ولا
تكون التاء فيه إلا مقدرة - كما عرفت - أما فَعَالٍ وفِعَالٍ « بفتح
الفاء وكسرها » ، وفِعِيلٍ الذى التاء فيه مقدرة ، وهو فعيل بمعنى
مفعول إذا جرى على صاحبه ، فلاستواء المذكر والمؤنث في مفردهما ،
فليس في شيء منها تاء ظاهرة ، وحكم المؤنث بالتاء المقدرة فيها حكم

(١) هذا البيت من بحر البسيط ، وهو لأوس بن حجر من كلمة يرثى فيها عمرو
ابن مسعود بن عدى الأسدي ، وكان النعمان بن المنذر اللخمي قد قتله ، وأبو وهب كنية
عمرو بن مسعود ، والاستشهاد بالبيت في ورود (خَليف) بغير تاء بمعنى خليفة بالتاء ،
والخليفة الذى يخلف غيره ، أى يعقبه ويقوم مقامه ، وينفى عنه وإن لم يستخلفه ، وفي
القاموس المحيط (١٣٧ / ٣) : والخليفة : السلطان الأعظم ، ويؤنث كالخليف ، جمعه
خلائف وخلفاء .

(٢) قوله (بمعنى فاعل) ساقط من مخطوطة (ق) .

المذكر ، وجمعه جمعه غالباً ، فاكتفى عن التصريح ببيان جمعها ،
ولذلك صرح ببيان جمع عجوز لما خالف مذكوره في جمعه الغالب
كما عرفت ، وقلنا غالباً ؛ لأنه قد جاء على قلة في جمع فِعال المؤنث
بالتاء المقدرة : فعائل ، كهجان (١) وهجائن ، وأما فُعال « بضم الفاء »
فالتاء الظاهرة تدخله .

قال الرضى (٢) : وقياس جمع فُعالة كامرأة طُواله أن يكون كجمع
فُعيلة ، لمساواة مذكّره مذكّره ، يشير بذلك إلى ما نقله عن سيبويه
من أن فُعالاً بمنزلة فعيل نحو : طوال وطويل ، وخفاف وخفيف ؛
وتدخل في مؤنثه التاء كما تدخل في مؤنث فعيل نحو : امرأة طويلة
وطُواله ، فكما يجمع مؤنث فعيل على فعائل وفِعال ، كذلك حق مؤنث
فُعال .

جمع فاعل الاسم

(و) لما فرغ مما زيادته مدة ثلاثة شرع في بعض ما زيادته مدة
ثانية فقال : (فاعِل) أى هذا بيان جمع فاعل ، وهو إما اسم أو صفة ،
(الاسم نحو كاهِل) وهو ما بين الكتفين يجمع غالباً (على) فواعل
نحو (كَوَاهِل) قلبت ألفه واواً تشبيهاً للتكسير بالتصغير ، (وجاء)

(١) الهجان : الكريم الخالص ، وفي القاموس المحيط (٢٧٧/٤) وكتاب : الخيار
ومن الإبل البيض والبيضاء ، والرجل الحسيب . . والأرض الكريمة ، وناق هجان وإبل
هجان أيضاً ، وهجائن : بيض كرام .

(٢) ما قاله الرضى ورد في شرحه على الشافية (١٥١/٢) .

في جمعه فُعْلان « بضم الفاء » نحو (حُجْرانِ) في جمع حاجر ، وهو ما يمسك الماء عند شفة الوادى من الحجر وهو المنع ، وعده في الأسماء لأنه قد غلب في الحاجر المخصوص ، فلم يبق على وضع الوصفية ، فصار كالأسماء ، (و) فِعْلان « بكسر الفاء » نحو (جِنَّانِ) في جان ، وهو أبو الجن ، وقد يجمع على أفعلة كوادٍ وأودية .

(والمؤنث) من الاسم الذى على فاعل (نحو كاتبة) وهى من الفرس مقدم المنسج حيث يقع عليه يد الفارس يجمع (على) فواعل نحو (كواثِبَ ، وقد نَزَّلُوا) ما فيه التانيث أعنى (فاعِلًا منزَلَتُهُ) أى منزلة ما فيه التاء إجراءً لألف التانيث مجرى تائه ، لكونها علامة له مثلها ، (فقالوا) في جمع قاصعاء لجحر من جحرة اليربوع وهو الباب الذى يقصع فيه أى يدخل (قَوَاصِعَ ، و) في جمع نافقاء لجحر من جحرته أيضاً يكتمه ويظهر غيره ويعدده لهربه ، فإذا أتى من قِبَل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه وخرج منه : (نَوَافِقُ) وفى جمع دائماً لجحر من جحراته أيضاً يدممه بالتراب ، أى يطلى رأسه به : (دَوَامٌ) وأصله : داوم فأدغم ، (و) في جمع سابياء ، وهى المشيمة التى تخرج مع الولد : (سَوَابٍ) ، وأصله : سوابى : أعل إعلال قاض .

جمع فاعل الصفة

ثم شرع فى الصفة فقال : (الصفةُ نحو جَاهِلٍ) تجمع (على) فُعَلٌ وفُعَالٌ نحو : (جُهَلٌ وجُهَالٌ غالباً ، و) على فَعَلَةٌ نحو (فسَقَةٌ) فى فاسق (كثيراً) لكن لا كالأولين ، (وعلى) فَعَلَةٌ نحو (قُضَاةٌ فى

المعتل اللام (وأصله : فَعَلَة ، لكن وجب ضم الفاء ليعتدل طرفا الكلمة بالثقل في أولها ، والخفة بالقلب في آخرها ، وإنما قيل : إن أصله فعلة « بالفتح » ، لأنه لم يوجد فَعَلَة في الصحيح ، والمعتل إذا أشكل أمره - يحمل على الصحيح ، وقيل : يمكن ألا يجعل أصله ذلك لجواز أن يكون من الأبنية المختصة بالمعتلات .

(وعلى) فُعُل « بضميتين » (كَبُرُل) (١) في بازل ، وهو البعير الذى انشق نابيه وذلك في السنة التاسعة ، وقد يخفف بتسكين العين نحو بُزُل ، وذلك في لغة تميم ، وأما الأجوف نحو عُوط (٢) وحُول (٣) في جمع عائط وحائل فيجب عند الجميع إسكان واوه للاستثقال ، (و) على فُعَلَاء نحو (شُعَرَاء) في شاعر ، (و) على فُعْلَان نحو (صُحْبَان) في صاحب ، (و) على فِعَال نحو (تِجَار) في تاجر ، (و) على فُعُول نحو (قُعُود) في قاعد ، (وأما فَوَارِس) في جمع فارس (فَشَادُ) يوم أن جمع فاعل في الصفة على فواعل شاذ مطلقاً ، وليس كذلك ، بل إذا كان فاعل وصفاً لمن يعقل ، وأما غير العاقل فيجتمع على فواعل إلحاقاً له بالمؤنث ، نحو : جمال بوازل ، وأيام مواض ، وما ذكر من شذوذ فواعل في جمع فاعل للعلاء هو مذهب سيبويه (٤) ،

(١) في متن الشافية بشرح الرضى (١٥٥ / ٢) : وعلى بزل .

(٢) العوط : جمع عائط ، وهى التى لم تحمل سنين من غير عقر ، يقال : عا طت المرأة والناقة تميظ وتعوط . (القاموس المحيط ٤٧٤ / ٢)

(٣) الحول : جمع حائل ، وهى التى حمل عليها فلم تلتقح ، أو التى لم تلتقح سنة أو سنتين أو سنوات ، ويجمع أيضاً على حيال . (القاموس المحيط ٣٦٤ / ٣) .

(٤) ما ذكره الشارح من آراء لسيبويه أو لغيره في هذه المسألة نص عليه الرضى في شرحه لشافية ابن الحاجب (١٥٣ / ٢) .

وظاهر كلامه أنه لم يجيء إلا فوارس ، وقال غيره : قد جاء هوالك أيضاً ، يقال : فلان هالك في الهوالك ، وقال السيرافي : وجاء في الشعر أيضاً (١) :

أحامي عن ذمار بني سليم ومثلي في عوانيتكم قليل
وقال المبرد : إن جمع فاعل الصفة إذا غلبت عليه الاسمية كفارس حيث اختص براكب الفرس ؛ على فواعل أصل ، وإنه في الشعر سائغ حسن ، قال (٢) :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الزقاب نواكس الأبصار
قال الرضي (٣) : ولا دليل في جمع ما ذكروا ؛ إذ يجوز أن يكون الهوالك جمع هالكة ، أي طائفة هالكة ، وكذا غيره كقولهم : الخوارج ، أي الفرق الخوارج .

ولما فرغ من المذكر ذكر حكم المؤنث فقال : (والمؤنث) أي بالثناء الظاهرة (نحو نائمة على) فواعل وفعل نحو (نوائم ونوم ، وكذلك) المؤنث بالثناء المقدرة ، نحو حائض يجمع على ذلك نحو (حوائض وحيض) .

(١) هذا البيت من بحر الوافر ، وأحامي : مضارع من الحماية وهو الحرس ، والدمار : ما يجب على الرجل أن يحميه ، والغائب جمع غائب ، وهو موضع الشاهد ، حيث يجمع فاعل على فواعل شذوذاً .

(٢) هذا البيت من بحر الكامل ، وهو للفرزدق في مدح يزيد بن المهلب بن أبي صفرة ، وقوله : خضع جمع أخضع مثل حمر جمع أحمر ، والأخضع : الذي في عنقه تظامن في أصل الحلقة ، ونواكس : جمع ناكس ، وهو المطأطي رأسه ، وهو موضع الشاهد ، حيث جمع وصف المذكر العاقل على فواعل شذوذاً .

(٣) ما نقله المؤلف عن الرضي ورد في شرحه على شافية ابن الحاجب (١٥٤ / ٢) .

جمع ما آخره ألف التانيث

ثم شرع المصنف في بيان جمع المؤنث بالألف ، فقال :

(المؤنث بالألف) وهي تنقسم إلى رابعة وما فوقها ، فإن كانت (رابعة) فهي إما مقصورة أو ممدودة ، وكل منهما إما في اسم أو صفة ، فالمقصورة في الاسم (نحو أنثى) ، ويجمع (على) فإعال نحو (إناث) في جمع أنثى ، (و) الممدودة فيه (نحو صحراء) ويجمع (على) فعآلى نحو (صَحَارَى) وأصله : صحارى - بكسر الراء ، وتشديد الياء ؛ لأنك إذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألف الجمع الأقصى وكسرت الراء كما هو حقها بعد ألف الجمع الأقصى نحو مساجد ، فتقلب الألف الأولى التي بعد الراء ياء لانكسار ما قبلها ، وترجع الهمزة إلى أصلها أعنى الألف لزوال موجب قلبها همزة ، أعنى وقوعها بعد الألف ، ثم تقلب ياء لمناسبة الياء التي قبلها ، ثم حذفت الياء الأولى لمجرد التخفيف المناسب للجمع ، وقلبت الياء الثانية ألفاً لذلك ، ولتسلم الألف التي هي علامة للتانيث من الحذف عند التنوين .

(والصفة) يعنى والمؤنث بالألف رابعة إذا كانت صفة في المقصور (نحو عَطَشَى) مما له مذكر غير أفعل يجمع (على) فإعال ، نحو (عِطَاشٍ) ، فإن مذكره فعلان : عطشان ، (ونحو حَرَمَى) مما ليس له مذكر يجمع (على) فعآلى نحو (حَرَامَى) وحرَمَى « بفتح الحاء » هي الشاة التي تشتهي الفحل ، (و) في الممدودة (نحو بطحاء) ، وهي مسيل واسع فيه دفاق الحصى ، ومنه بطحاء مكة يجمع (على) فإعال « بكسر الفاء » نحو (بَطَاح ، و) كذا (نحو عُشَرَاء) مما ضمت فاؤه

وفتحت عينه يجمع أيضاً (على) فِعال نحو (عِشَار) (١)، ولو قال :
ونحو بطحاء وعُشْرَاء على : بطاح وعشار لكان أولى كما لا يخفى ؛
(وفُعَلَى) مما له مذكر هو (أَفْعَلْ نحو الصغرى (٢)) حقه أن يجمع
(على) فُعَلْ نحو (الصُّغَر) ، وترك المصنف ههنا قسماً ، وذلك لأن
ما مذكوره أَفْعَلْ إما مقصور وحقه أن يجمع على فُعَلْ كما ذكره ،
وإما ممدود حقه أن يجمع على فُعَلْ كحمر في جمع حمراء ، ولم يفرقوا
في جمعه بين المذكر والمؤنث لكثرتة ، فقصدوا التخفيف باتباع
مذكوره في الجمع ، هذا ما شرح به بعضهم كلام المصنف في هذا الموضع
وهو يحتمله ، وأما نجم (٣) الأئمة فقال ما معناه : إن ذا الألف
الرابعة مقصورة أو ممدودة إذا لم يكن مذكوره أَفْعَلْ يطرد جمعه بالألف
والتاء ، ويجوز جمعه مكسرا ، لكن غير مطرد ، وكان عليه أن يقول :
إذا لم يكن مذكوره أَفْعَلْ ولا فعلان كعطشى ، ثم يقول : ويجوز
جمعه وجمع فعلى فعلان مكسرا ، لكنه غير مطرد .

ثم قال : وتكسيه على ضربين : إما بأن يجمع الجمع الأقصى ،
فنقول في المقصورة : فَعَالٍ وَفَعَالَى في الاسم ، كدعَاٍ ودعَاوَى ، وفي
الصفة : فَعَالَى بالألف لا غير كجبالَى وخَنَانَى ، والألف في كليهما مبدلة
من الياء ، ونقول في الممدودة : فَعَالَى بالألف المبدلة ، وَفَعَالٍ كجوارٍ
في الأحوال الثلاث ، ويجوز فَعَالَى قليلا وهو الأصل ، قال (٤) :

(١) العشار : النوق التي أتى على حملها عشرة أشهر ، وقيل ثمانية ، وقيل : هي كالتفشاء
من النساء (القاموس المحيط ٩٠/٢)

(٢) في متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (١٥٨/٢) : كالصغرى .

(٣) ورد ما ذكره عن نجم الأئمة الرضى في شرحه على الشافية (١٥٨/٢)

(٤) هذا البيت من بحر الحزج ، وهو للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، والأشقر =

لقد لَغَدُوا عَلَى أَشَقِّ سَرَّ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَا

والثاني : أن يجمع على فِعَالٍ ، يعنى « بكسر الفاء » كإناث وعطاش وبطاح وعشار ، فى : أنثى وعطشى وبَطْحَاءَ وَعُشْرَاءَ ، وإنما يجىء هذا الجمع فيما لا يجىء فيه الجمع الأقصى ، فلما قالوا : إناث ، لم يقولوا : أَنَاثَى ، ولما قالوا خنثى لم يقولوا : خِنَاث ، فانظر ما بين الكلامين من التفاوت .

(و) إن كان المؤنث (بالألف خامسة نحو حُبَارَى) لطائر مما ألفه مقصورة فإنه لا يجمع إلا تصحيحاً (على) نحو (حُبَارِيَّاتٍ) ، وأما الممدودة فقد يجمع الجمع الأقصى نحو خنافس فى خنفساء ، وقواصع فى قاصعاء كما تقدم .

جمع أفعال اسماً وصفة

ثم ذكر حكم جمع أفعال فقال :

(وأَفْعَلُ) وهو إما اسم أو صفة : (الاسم كيف تَصَرَّفَ) أى كيف كانت حركة همزته وعينه (نحو أَجْدَلُ) لطائر ، (وإِصْبَعُ) وهى مثلثة الهزمة ، ومع كل حركة مثلث الباء ، فيأتى فيها تسعة أوزان ، (وأَخْوَصُ) اسم رجل يجمع (على) أفعال نحو : (أَجَادِلُ وَأَصَابِعُ وَأَحَاوِصُ) وهو فى الأصل من باب أحمر حمراء من حَوَّصَ إِذْ ضَاقت

= الفرس الذى لونه الشقرة ، ويفتال : يهلك ، والصحارى : بتشديد الياء جمع صحراء ، وتشديد ياء صحارى هو الأصل ، ولكنهم كثيراً ما يخففون بحذف الياء الأولى ؛ لاستثقال الياء المشددة فى آخر الجمع الأقصى ، مع بقاء كسر ما قبلها ، وقد يخففون بعد ذلك بفتح هذه الكسرة ، وقلب الياء ألفاً : صحارى .

عينه ، لكن لما سمي به جُمعَ جَمَعَ الأسماء ، (وقولهم) في جمعه (حَوْصٌ) على فُعْلٍ إنما جاز (لِلْمَحِ الوصفيةِ الأصليةِ) كما ذكرنا ، قال الأعشى (١) :

أَتَانِي وَعِيدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ قَيْسٍ لَوْنَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا
وَأَرَادَ بِالْأَحَاوِصِ : الْأَحْوَصَ وَأَوْلَادَهُ .

(والصفةُ نحو أَحْمَرٌ) مما مؤنثه فعلاء بالمد يجمع (على) فُعْلَانِ وفُعْلٍ « بضم الفاء وسكون العين فيهما » نحو (حُمْرَانٌ وَحُمْرٌ ، ولا) يجمع جمع السلامة بالواو والنون ، فلا (يقال أحمرّون لتميُّزه عن أَفْعَلِ التفضيل) الذي قد جمع بالواو والنون ، وخص به لشرفه لكمال معنى الصفة فيه ؛ لأنه دال على الزيادة ، ولا يجمع هو ولا مؤنثه أيضاً بالألف والتاء ، فلا يقال فيما لا يعقل : أَحْمَرَاتٌ ، (ولا) في المؤنث (حمراواتٌ ، لأنه) أى الجمع بالألف والتاء (فرعُهُ) أى فرع الجمع بالواو والنون ؛ لأن المؤنث فرع المذكر ، فلا يكون للفرع على الأصل مزية ، ويجوز للضرورة : أَفْعَلُونَ وفعلاوات « قال (٢) :

فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نَسْرٍ زَارٍ حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا

(١) هذا البيت من بحر الطويل ، وهو من قصيدة للأعشى يهجو بها علقمة بن علاثة الصحابي ، وفي القاموس المحيط (٢٩٩/ ٢) : والحوص - محرّكة - ضيق في مؤخر العينين أو في إحداهما ، وحوص كفرح . . وجمع الأحوص على الحوص والأحوص ، ويلاحظ أن الأعشى قد جمع في بيته بين الجمعين ، وهذا موطن الاستشهاد في البيت .

(٢) هذا البيت من بحر الوافر ، وهو من قصيدة لحكيم الأعور بن عياش أحد شعراء الشام يهجو بها مضر ، وخص من بينهم الكيت بن زيد الأسدي وأمرأته ، والاستشهاد في قوله (أسودين وأحمرين) حيث جمع أسود وأحمر جمع المذكر السالم ، وذلك ضرورة شعرية ، وإن كان ابن كيسان يسوغ القياس عليه .

وأجاز ذلك ابن كيسان (١) اختياراً ، (وجاء الخضراوات لغلبيته اسماً) يعنى أن قياس خضراء أن يكون جمعه على خضر فقط كحمر ، وإنما جاز جمعه بالألف والتاء ؛ لأنه غلب في النباتات التى تؤكل رطبة ، فكما يجوز جمع فعلاء بالألف والتاء مع العلمية لزوال الوصف جاز مع الغلبة أيضاً ؛ لأن الغلبة تقلل معنى الوصفية ، (ونحو الأفضل) مما هو اسم تفضيل يجمع (على) الأفعال تكسيراً ، والأفعالين تصحيحاً نحو (الأفاضل والأفضلين)

جمع فعلان اسماً وصفة

ثم ذكر جمع ما سمع فيه التكسير مما آخره ألف ونون اسماً أو صفة ، وقدم الاسم ، فقال :

(ونحو شيطان وسرحان) وهو الذئب (وسُلطان) من كل اسم على فعلان « مثلث الفاء ، ساكن العين » كما ذكر ، أو متحركة كورشان (٢) والظربان (٣) والسبعان (٤) إذا لم يكن علماً مرتجلاً يجمع (على) فعالين نحو (شياطين وسراحين وسلاطين ، وجاء) فعال « بكسر الفاء » ، قالوا فى جمع سرحان وضبعان : (سراح) وضباع تشبيها بغضبان وغضاب ، فإن كان علماً مرتجلاً نحو : سلمان وعثمان وعفان لم يجمع إلا جمع السلامة .

(١) نص العلامة الرضى على ذلك فى شرحه لشافية ابن الحاجب (١٧٢/٢) .

(٢) الورشان - محركة - : طائر شبه الحمامة ، والأنثى ورشانة ، وجمعه ورشان بالكسر ووراشين (القاموس المحيط ٢٩٢/٢) .

(٣) الظربان : دويبة كاهرة منتنة كالظرباء ، وفساينهم الظربان ، أى تقاطعوا ، لأنها إذا فست فى ثوب لا تذهب رائحته حتى يبلى (القاموس المحيط ٩٩/١) .

(٤) السبعان - بفتح السين وضم الباء : موضع ببلاد قيس (القاموس المحيط ٣٦/٣) .

واعلم أنهم قد قالوا في جمع ظَرَبَان : ظَرَبَي كَجَحْلَي ، ولم يأت
في كلامهم مكسراً على هذا الوزن غيرهما ، ثم أخذ يبين جمع الصفة
فقال :

(الصفة نحو غَضَبَان) مما هو على وزن فعْلان « بفتح الفاء »
سواء كان له فعلي كسكران وسكرى ، أو لم يكن كندمان وندمانه ؛
فإنه يجمع (على) فِعَال نحو (غَضَاب ، و) على فَعَالِي نحو (سَكَارَى)
في سكران ، لمشابهة فعْلان لفعلاء بالزيادتين والوصف ، وليس شيء
من الوزنين مطرداً فيهما ، أى ما كان كسكران ، وما كان كندمان ،
وقد يجمع فعْلان فعْلانة عليهما نحو : ندامى وندام ، وإذا كان مضموم
الفاء نحو : خُمَصَان (١) لم يجمع على فعَالِي ، بل قد يجمع على فعَالٍ
نحو : خِمَاص .

وقد جاء الضم للفاء في بعض جمع فعْلان الذى مؤنثه فعلى خاصة
لكون تكسيـره على أقصى الجموع خلاف الأصل ، وذلك أنه إنما كسر عليه
لمشابهة الألف والنون فيه ألف التانيث ، فغير أوله لينبه من أول الأمر
على أنه مخالف للقياس ، وإليه أشار المصنف بقوله : (وقد ضُمَّتْ
أربعة) ، قال نجم (٢) الأئمة : لم أر أحداً حصر المضموم الأول
في أربعة ، بل قال في المفصل : إن بعض العرب يقول (كُسَالَى
وَسُكَارَى وَعُجَالَى وَغُبَارَى) ولا تصريح فيه بالحصر .

(١) خصان : ضامر البطن (القاموس المحيط ٣٠١/٢) .

(٢) ورد قول نجم الأئمة الرضى في شرحه على الشافية (١٧٥/٢)

جمع سائر الصفات

ثم ذكر جمع فيعل فقال : (وَفَيْعِلٌ نَحْوُ مَيَّتٍ) يجمع على أفعال نحو (أَمْوَاتٍ ، وَ) فِعَال « بكسر الفاء » نحو : (جِيَادٍ) في جمع جَيِّدٍ ، (وَ) أَفْعَلَاءُ نَحْوُ (أَبْيَنَاءُ) في جمع بَيْنٍ ، ثم ذكر صفات لم تكسر فقال : (وَنَحْوُ شَرَّابُونَ) بفتح الشين ، (وَحَسَّانُونَ) بفتح الحاء وضمها ، (وَفَسِّقُونَ) ، وهذه الثلاثة أبنية للمبالغة لا يستوى فيها المذكر والمؤنث ، ومثلها : فَعَلٌ كَزُمَل (١) وَجِبَا (٢) ، وَفُعَيْلٌ كزَمِيلٌ وَسُكَيْت (٣) ، (وَ) نَحْوُ (مَضْرُوبُونَ وَمُكْرَمُونَ وَمُكْرَمُونَ) من كل جار على الفعل من اسم الفاعل واسم المفعول وأوله زيادة في مقام حرف المضارعة (اسْتَفْعَنِي فِيهَا بِالتَّصْحِيحِ) عن التفسير في الأغلب ، فيجمع مذكرها بالواو والنون ، ومؤنثها بالالف والتاء جريا على الأصل في الصفات ، إذ الأصل فيها أن لا تكسر لمشابتها للأفعال ، وَعَمَلَهَا عَمَلَهَا ، فيلحق بآخرها للجمع ما يلحق بآخر الأفعال وهو الواو والنون ، فيتبعه الألف والتاء ؛ لأنه فرعه ، إلا أنهم كسروا بعض الصفات لكونها أسماء كسائر الجوامد وإن شابهت الفعل .

وتكسیر الصفة المشبهة أكثر من تكسیر اسم الفاعل الثلاثي ، إذ شبهها للفعل أقل من شبهه ، وتكسیر اسم الفاعل الثلاثي أكثر من تكسیر اسم المفعول منه ، واسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي ؛

(١) الزمل والزميل : الجبان الضعيف (القاموس المحيط ٣ / ٣٩٠) .

(٢) الجبأ كسكر ويمد : الجبان ، ونوع من السهام ، وبالماء : المرأة لا يروعك

منظرها (القاموس المحيط ١٠ / ١)

(٣) السكيت كالكميت ويشدد : آخر خيل الحلبة (القاموس المحيط ١ / ١٥٠) .

لأنَّ الأخيرين أكثر مشابهة لمضارعيمها لفظاً من اسم الفاعل الثلاثي لمضارعه ، وأجرى اسم المفعول من الثلاثي لأجل الميم في أوله مجرى اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي في قلة التكسير .

(وجاء) جمع عُوَّار وهو الجبان ، وهو مثل حُسَّان « بضم الفاء » مكسراً على فعاليل نحو (عَوَاوِير) لجريه مجرى الأسماء ، لأنهم لا يقولون للمرأة عُوَّار ؛ لأنَّ الشجاعة والجبن في الأغلب مما يوصف به الرجال الذين يحضرون القتال ، فشبهوا عواراً وعواوير بكُلاب وكلايب .

(و) جاء في مفعول الثلاثي جمعه على مفاعيل نحو (مَلَاعِينِ) في ملعون ، (وَمِيَامِينِ) في ميمون ، (وَمَشَائِيمِ) في مشوم ، (و) جاء أيضاً في مُفْعَلٍ وَمُفْعَلٍ جمعهما على مفاعيل ، نحو (مِيَّاسِيرِ) في جمع موسر ، (وَمَفَاطِيرِ) في مفطر ، (وَمَنَّاكِيرِ) في مُنَكَّر ، وألزمت هذه الثلاثة الياء مع ضعفها في نحو معالم جمع معلم للتنبيه على أن تكسيرها مخالف للأصل ، وقياسه التصحيح ، (وَمَطَافِلِ) جمع مطفل للظبية التي معها طفلها ، (وَمَشَادِنِ) جمع مُشَدِن لولد الظبية إذا طلع قرناه .

تكسير الرباعي والمشبه به

ولما فرغ من الثلاثي المجرد ، وبعض المزيد ذكر حكم الرباعي ، وبعض ما يجمع جمعه من المزيد ، فقال :

(والرباعيُّ نَحْوُ جَعْفَرٍ وَغَيْرِهِ) من نحو : درهم وزبرج (١)

(١) الزبرج : الزينة من وشى أو جوهر ، وقيل الذهب ، وقيل السحاب الرقيق .

وبرثن (١) وقمطر (٢) وجخذب (٣) على قول الأخفش (٤) (على)
 فعال نحو : (جَعَا فِر قِياساً) مطرداً ، سواء كان للقلة أو الكثرة ،
 إذ لا يحذف شيء من حروفه الأصلية حتى يرد به إلى جمع القلة ،
 وأما ذو التاء منه فقليل : يكسر في الكثرة على ما كسر عليه المذكر ، وفي القلة
 يجمع بالالف والتاء نحو : جمجمة وجماجم وجمجمات ، وكذا ما هو على
 عدد حروفه من مزيد الثلاثي غير المذكور قبل نحو : مكرمة ومكارم
 ومكرمات ، وأغلة وأنامل وأنملات .

(ونحو قِرطَاسٍ) من الرباعي الذي قبل آخره حرف مد ألف
 كقِرطاس ، أو ياء كبرطيل (٥) ، أو واو كمصفور ، فإنه يجمع
 قياساً (على) فعاليل بقلب المدة ياء إن لم تكن إياها ، نحو
 (قراطيس) وبراطيل وعصافير ، (وما كان على زنته) أى على عدد
 حروفه ، سواء كان مثله في الحركات والسكنات أولاً ، وسواء كان
 الرباعي مزيداً فيه مدة أو لا (مُلْحَقاً) ذلك الموازن (أو غير مُلْحَقٍ)
 إذا كانت تلك الموازنة حاصلة (بغير مدة) (٦) احتراز من أن تتوقف
 الموازنة على المدة حتى لو فرض عدمها خرج عن عدد حروف الرباعي ،
 وهو احتراز عن فاعل وفعال « مثلث الفاء » ، وفعيل وفعول ، فإن
 هذه لا تساوى الرباعي إلا بسبب زيادة المدة ، حتى لو فرض عدم المدة

(١) البرثن : للسبع والطيور كالأصابع للإنسان .

(٢) القمطر : ما يصفان فيه الكتب .

(٣) الجخذب : الجراد الأخضر الطويل الرجلين .

(٤) قول الشارح (على قول الأخفش) منقول من شرح الرضى (١٨٣ / ٢) .

(٥) البرطيل - كقنديل - : الرشوة ، وحجر طويل صلب ينقر به الرمح ، والمعول أيضاً .

(٦) في متن الشافية بشرح الرضى (١٨٢ / ٢) : بغير مدة أو معها .

لنقص عن عدد حروف الرباعي ، وإنما احتترز عن هذه الأمثلة ؛
لأن تكسيها لا يلزم أن يكون كتكسير الرباعي ، بل لها جموع
معينة كما تقدم ، فما وازنه بغير مدة (يجرى مَجْرَاه) في الجمع
(نحو كَوَكَبٍ وَجَدُولٍ) ، وهما موازيان للرباعي الذي لا مدة فيه
نحو جعفر (١) ، وملحقان به (وَغَيْرُ (٢)) وهو موازن لدرهم وملحق
به ، (وَتَنْضُب) بفتح التاء وضم الضاد لشجر ، وهو مساو للرباعي
الذي لا مدة فيه في الحروف لا في الحركات وغير ملحق ، (وَمِدْعَس)
للمرح ، سمي به لأنه يدعس به ، أى يطعن ، وهو موازن للرباعي الذي
لا مد فيه نحو درهم ، وغير ملحق لاطراد زيادته في إفادة معنى ،
(وَقِرْوَاح) للأرض المستوية ، مثال الموازن للرباعي الذي فيه مدة
زائدة على بنيته كقرطاس وهو ملحق به ، (وَقُرْطَاط (٣)) بضم القاف
للبردة مثال الموازن لما فيه المدة وهو غير ملحق لمخالفته في الحركة ؛
إذ لم يثبت فُعَلال « بضم الفاء » كما تقدم ، (وَمِصْبَاح) مثال له
أيضاً ، وليس بملحق لاطراد الزيادة في معنى .

هذه هي النسخة التي شرح عليها نجم الأئمة ، وفي بعض
النسخ (٤) هكذا : وما كان على زنته ملحقاً أو غير ملحق ، بغير مدة

(١) قوله (نحو جعفر) لم يرد في مخطوطة (ص) .

(٢) الثير : الغبار والعجاج ، وما قلبت من الطين بأطراف رجلتيك (القاموس المحيط

٨٥ / ٢) .

(٣) جاء في القاموس المحيط (٣٧٩ / ٢) : القرطيظ - بالكسر - الشيء اليسير والداهية

كالقرطان بالضم ، والقرطاط - بالكسر والضم . . والقرطان والقارطات - بضمهما ويكسر

الأخير - : للشرح .

(٤) يقصد الشارح : بعض نسخ متن الشافية .

أو بمدة الخ . . . » ، ويمكن أن يكون معناه : أن الموازن للرباعي ملحقاً
ذلك الموازن أو غير ملحق ، كائنا ذلك الرباعي بغير مدة زائدة على
بنيته ، أو بمدة زائدة عليها ، وأمثلة الأقسام ما في الكتاب —
كما عرفت — فيخرج أيضاً بتقييد المدة بالزائدة فاعل
وأخواته المذكورة ، فيتحد المعنى على النسختين ، إلا أن في الثانية
قلقاً من حيث جعل إحدى الحالين من ضمير كان الذى هو عبارة
عن الموازن ، أعنى قوله : ملحقاً أو غير ملحق ، والثانية من ضمير
زنته الذى هو عبارة عن الرباعي ، والأولى الحكم بأحسنية النسخة
الثانية ، وأن تجعل الحالان كلتاهما من الموازن ، والمعنى : أن الموازن
للرباعي بغير مدة فيه أو بمدة ، وعلى كل تقدير ، ملحقاً أو غير ملحق
يجرى مجراه ، والأمثلة ما عرفت ، ويكون المراد بقوله : « وما كان
على زنته . . . » ما كان على زنته مما لم يذكر سابقاً ، ولم يصرح به
استغناء بسبق ذكرها ، فيخرج فاعل وأخواته ونحو سكران ، وعلى
النسخة الأولى والتفسير الأول للثانية يبقى نحو سكران داخلاً فيه .

واعلم أنه يجمع جمع الرباعي — كما أشار إليه المصنف بقوله :
نحو كوكب — : كل ثلاثي مزيد فيه حرفان وقبل آخره حرف لين
مدة نحو : كلوب (١) وإصباح وإجفيل (٢) وأملود (٣) ، أو غير

(١) الكلوب : المهماز كالكلاب — بالضم — والمهماز : حديدة في مؤخر خف الرائف
(القاموس المحيط ١/ ١٢٥ ، ٢/ ١٩٦) .

(٢) الإجفيل كإزميل : الجبان ، والظلم ينفر من كل شيء ، والقوس البعيدة السهم ،
والمرأة المسنة (القاموس المحيط ٣/ ٣٤٩) .

(٣) الأملود : الناعم اللين من الناس ومن الفصون (القاموس ١/ ٣٣٩) .

مدة كِسَنُور (١) وَسُكَّيْت ، وَأَنْك تحذف من الثلاثي المزيد فيه نحو :
 قلنسوة وحبطنى واستخراج ، ومن الرباعي المزيد فيه ما حذفت في
 التصغير ، سواء تخلى الفضلى من الزوائد وتحذف غيرها مما يخل
 وجوده ببناء مفاعيل ، وإن لم يكن لأحدهما فضل كنت مخيراً كما
 في حبطنى ، ولك بعد الحذف زيادة الياء بعد الكسرة كما في التصغير ،
 (ونحو جَوَازِيَةٍ وَأَشَاعِيَةٍ (٢)) بِالْحَاقِ التَاءِ فِي الْجَمْعِ الْأَقْصَى ثَابِتٌ
 مَطْرُودٌ (فِي) جَمْعِ (الْأَعْجَمِيِّ) الْمَعْرَبِ مَحْجُورٌ ، (وَ) فِي جَمْعِ الْعَرَبِيِّ
 (الْمَنْسُوبِ) نَحْوُ أَشْعَى لِلدَّلَالَةِ عَلَى كَوْنِ وَاحِدِهِ مَعْرَباً فِي الْأَوَّلِ ،
 وَلِلْعُوضِ عَنْ يَاءِ النِّسْبَةِ الَّتِي يَجِبُ حَذْفُهَا فِي الْجَمْعِ لثِقَلِهِ لَفْظاً وَمَعْنَى
 فِي الثَّانِي ، وَالتَّاءُ لَازِمَةٌ فِي جَمْعِ الْمَنْسُوبِ دُونَ الْمَعْرَبِ ، فَقَدْ حُذِفَ
 مِنْهُ نَحْوُ جَوَارِبَ تَشْبِيهَا بِالْجَمْعِ الْعَرَبِيِّ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِيهِ عَوْضاً عَنْ
 شَيْءٍ ، بِخِلَافِ الْمَنْسُوبِ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَإِنَّمَا عَوِضَتْ التَّاءُ مِنْهَا لِكُونِهَا
 أَخْفَ مِنْهَا مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُنَاسَبَةِ ؛ لَوْقُوعِ كُلِّ مِنْهُمَا لِلوَحْدَةِ كَرُومٍ
 فِي رُومٍ ، وَتَمْرَةٍ فِي تَمَرٍ ، وَلِلْمِبَالِغَةِ كَأَحْمَرِي وَدَوَّارِي (٣) وَعَلَّامَةٌ ،
 وَلَا كَمَعْنَى كَبْرَدِي (٤) وَكِرْسِيٍّ وَغُرْفَةٍ ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهِمَا فَقَدْ تَلَحُّقُ
 جَمْعُهُ الْأَقْصَى عَوْضاً عَنْ يَاءِ غَيْرِ يَاءِ النِّسْبَةِ ، نَحْوُ جَحَاجِحَةٍ فِي

(١) السُّنُور : حيوان وهو الهر .

(٢) الْأَشَاعِيَةُ : جَمْعُ الْأَشْعَى ، وَهُوَ الْمَنْسُوبُ إِلَى أَشْعَثَ ، وَالْأَشَاعِيَةُ : جَمَاعَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ
 تَنْسَبُ إِلَى الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسِ الْكِنْدِيِّ ، وَفِي الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ (١٦٨ / ١) : الْأَشْعَثُ لِلْمَغْبَرِ الرَّاسِ
 شَعَثٌ كَفَرَجٍ . . وَاسْمٌ ، وَمِنْهُ الْأَشَاعِيَةُ .

(٣) قَالَ فِي الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ (٣٢ / ٢) : وَالدَّهْرُ دَوَّارٌ بِهِ وَدَوَّارِي : دَائِرٌ .

(٤) الْبَرْدِي - بَفَتْحِ الْبَاءِ - نَبَاتٌ مَعْرُوفٌ ، وَبِالضَّمِّ : تَمْرٌ جَيِّدٌ (الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ ١ / ٧٧) .

ججاجيح جمع ججاجح (١) ، أو لتأكيد الجمعية نحو ملائكة وصياقلة (٢) ، كما تدخل غيره لتأكيد الجمعية نحو : عمومة وخثولة .

جمع الخماسي

(و) لما ذكر تكسير الثلاثي والرباعي ذكر أن (تكسير الخماسي مُستكره كتصغيره) لاحتياجه فيهما إلى حذف حرف أصلي منه ، ولا شك في كراهته ، فلا تصغره العرب ولا تكسره ، ولكن إذا سئلوا : كيف قياس كلامكم إذا صغرتوه أو كسرتوه ؟ قالوا كذا وكذا فيصغرونه ويكسرونه (بحذف خامسه) كفرازد في فرزدق ، وقيل : ما أشبه الزائد كما تقدم ، كفرازق في فرزدق .

تنبيه : أوزان جمع التكسير سبعة وعشرون ، للقللة أربعة ، وللكثره ثلاثة وعشرون ، وقد تقدمت جميعها مفرقة ، فتتبع ما تقدم يظهر لك ذلك .

اسم الجنس واسم الجمع

ثم ذكر المصنف أمورا تشارك الجمع في إطلاقها على ما فوق الاثنين على جهة اللزوم ؛ وعلى غير جهته مما اختلف في كونه جمعا أولا ، فقال :

(١) المجمع : السيد كالججاج ، جمه : ججاج وججاجحة وججاجيح (القاموس المحيط ١ / ٢١٧) .

(٢) الصقيل : شعاذ السيوف وجلاؤها ، جمه صياقل وصياقلة (القاموس المحيط ٤ / ٣)
(م ٤ — المناهل الصافية)

(ونحو تَمَرٍ وَحَنْظَلٍ وَبِطِيخٍ مما) يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد ، وإذا قصد التنصيص على المفرد (يميز (١) واحده بالتاء) نحو : تمرة وحنظلة وبطيخة ، أو بالياء نحو : رومى وروم ، ولو ذكره المصنف لكان صوابا (ليس بِجَمْعٍ) بل يسمى : اسم جنس (على الأصح) ، وقال الكوفيون : هو جمع واحده ذو التاء أو الياء ، وقولهم فاسد لفظاً ومعنى ، أما « لفظاً » فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه ، فلو كان جمعا وليس على صيغة جمع القلة لم يصغر على لفظه ، ولغلبة التذكير على المجرد من التاء منه نحو : تمر طيب ، ونخل منقعر (٢) ، ولا يجوز : رجال فاضل ، وأما « معنى » فلو قوع المجرد من التاء أو الياء منه على الواحد والمثنى أيضا ، إذ يجوز لك أن تقول : أكلت عنبا أو تفاحا ، مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين ، بلى قد جاء شيء منه لا يطلق على الواحد والاثنتين ، كما لا يقال : الكلم لكلمة ولا لكلمتين ، وكذا : الأكم (٣) ، وذلك قليل .

وأما ما ليس له واحد من لفظه نحو : غسل وماء ، فليس بجمع اتفاقا ، (وهو) أى الاسم الذى يقع على القليل والكثير ، ويميز واحده بالتاء (غالب) سماعا (فى غير المصنوع) من الأمور المخلوقة

(١) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (١٩٣/٢) : يتميز .

(٢) فى القاموس المحيط (١٢٠/٢) : قعر النخلة فانقمرت : قلعها من أصلها فسقطت ، وفى القرآن الكريم : (كأنهم أعجاز نخل منقعر) أى أصول نخل منقلع - جزء الآية ٢٠ من سورة القمر .

(٣) الأكمة - محركة - التل من القف من حجارة واحدة ، وهى دون الجبال ، أو الموضع يكون أشد ارتفاعاً مما حوله . . . جمعه : أكم (القاموس المحيط ٧٥/٤) .

- كما تقدم ، (ونحو سَفِينٍ) في سفينة ، (وَلَبِنٍ) في لبنة ، (وَقَلْنَسٍ) في قلنسوة (لَيْسَ بِقِيَاسٍ) ، أى ليس بغالب ؛ لكونها مصنوعات ، (وَكَمَاءٌ وَكَمْءٌ ، وَجَبَاءٌ وَجَبٌ) لبقلتين (عكس تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ) فَإِنَّ التَّاءَ مِنْهُمَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْجِنْسِ ، والتجريد عنها للدلالة على الوحدة ، فلا يكون ذو التاء أيضا جمعا .

قال نجم الأئمة (١) : قال الخليل - ونعم ما قال - إِنَّ الكَمَاءَ اسم للجمع ، فهو بالنسبة إِلَى كَمْءٍ كَرَكَبٍ إِلَى رَاكِبٍ ، فعلى هذا لا يقع كماء على القليل والكثير كتمر ، بل هو مثل رجال فى المعنى ، ومثله : فِقْعَةٌ وَفَقْعٌ ، وَجَبَاءٌ وَجَبٌ .

(ونحو رَكَبٍ) فى رَاكِبٍ ، (وَحَلَقٍ) « بفتح الحاء واللام » فى حَلَقَةٍ « بفتح الحاء وسكون اللام » ، وحكى عن أبى عمرو فيها « فتح العين » أيضا ، وبعض العرب « بكسر الحاء » فى المجرد ، فيكون جمعا لكونه من أبنية الجموع ، (وَجَامِلٍ) فى جَمَلٍ ، (وَسَرَاةٍ) فى سَرَى أى سيد ، (وَفُرْهَةٍ) فى فاره وهو الحاذق ، (وَغَزْرَى) فى غاز ، (وَقُؤَامٍ) كغراب فى تَوَامٍ مما ليس من أبنية الجموع ، ولا يقع ذو التاء منه على الواحد ، ولا يفيد إلا معنى الجمع (ليس بجمع) ، بل هو اسم جمع (على الأصح) ، وقال الأخفش (٢) : كل ما يفيد الجمع على فَعْلٍ من باب فاعل كصحب وشرب فى : صاحب وشارب ، فهو جمع تكسير واحده ذلك الفاعل ، ومذهبه يقتضى أَنْ يكون كل

(١) قول نجم الأئمة الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢٠٣ / ٢) .

(٢) قول الأخفش وما تبعه من شواهد شعرية أورده الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب

ما له تركيب من لفظه يقع على مفردة ، كالأمثلة التي تقدمت جمعا ،
وقوله ضعيف لجواز تذكير ضميره ، قال (١) :

* مع الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أُحَاظَةٍ مُجْفِلٌ *

وتصغيره على لفظه ، قال : (٢)

* أَخْشَى رُكْبِيًّا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًّا *

وأما مالا يجيء من تركيبه لفظ يقع على المفرد كالغنم والإبل
والخيل ، فلا خلاف في أنها اسم جمع وليست بجمع .

تنبيه : المفهوم من كلام نجم (٣) الأئمة أَنَّ حَلَقًا فِي حَلْقَةٍ مِنْ
القسم الأول ، أعنى اسم الجنس حيث قال في أثناء الكلام فيه :
قال سيبويه : وقد جاء ذو التاء فَعَلَةٌ « بسكون العين » والمجرد
« بفتحها » نحو : حَلْقَةٌ وَفَلَكَةٌ ، والجنس : حَلَقٌ وَفَلَكٌ ، قال :
خففوا الواحد بتسكين العين لما ألحقه الزيادة ، أى التاء ، انتهى .

وفى عد « سراة » أيضا من هذا القسم نظر ؛ إذ فَعَلَةٌ مِنْ أَوْزَانِ
الجموع كفسقة على نحو ما تقدم ، وإن لم يكن من جمع المعتل

(١) هذا عجز بيت من لامية الشنفرى ، وهو من بحر الطويل ، وصدره :

فببت غشاشا ثم مرت كأنها *

يصف الشاعر قطاة وردت الماء ، وكان قد سبقها إليه ، فلما وردت شربت فضله ،
والعجب : شرب الماء بلا مص ، وغشاش بزنة كتاب من معانيه : قليل أو عجل ، وأحاطة
قبيلة من الأزدي اليمن ، ومجفل : اسم فاعل من أجفل بمعنى أسرع ، والاستشهاد على أن لفظة
« ركب » مفرد ؛ بدليل عود الضمير عليه مفرداً فى قوله (مجفل) .

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لأحيحة بن الحلاج ، والاستشهاد فى قوله (ركب) على
أنه اسم جمع ولفظه مفرد ، فصغر على لفظه (ركبياً) .

(٣) ما أشار إليه الشارح من كلام نجم الأئمة الرضى ورد فى شرحه على الشافية (١٩٧ / ٢)

فحجه أن يذكر مع أراهط ونحوه ، وعدّ غزّي وتوأم أيضا من هذا القسم على قول غير سيبويه أن فعلا ليسا من أبنية الجموع .

شواذ الجمع

ثم ذكر جموعا لفظا ومعنى جاءت على غير قياس جمع واحدها ، فقال :

(ونحو أراهط) جمع رهط ، وقياسه أن لا يكون إلا على أحد جموع نحو « فلس » التي تقدمت مما يغلب فيه ، (وأباطيل) جمع باطل ، وقياسه : بواطل ، (وأحاديث) جمع حديث ، وقياسه أن يكون كـرغيف ، (وأعاريض) جمع عروض كعمود ، وهو آخر جزء من المصراع الأول في البيت ، (وأقاطيع) جمع قطع ، (وأهال) جمع أهل ، (وليال) جمع ليلة ، (وحمير) جمع حمار ، وذكره في هذا القسم مبنى على قول سيبويه (١) ، لكن القياس أن يكون جمع فعل ككليب ومعيز وضئين ، (وأمكن) جمع مكان (على غير الواحد منها) أي جاءت على غير قياس جمع الواحد منها على ما عرفته مما سلف .

جمع الجمع

(وقد يجمع الجمع) إما تكسيरा (نحو أكالب) جمع أكلب كأصبع : جمع كلب ، (وأذاعيم) جمع أنعام كزلزال : جمع نعم ،

(١) قول سيبويه وارد في شرح الرضى على الشافية (٢/ ٢٠٦) .

(وَجَمَائِل) جمع جمال كشمال : جمع جمل ، أو تصحيحا (و) ذلك نحو (جَمَالَات) في جمال ، (وَكِالِبَات) في كلاب ، (وَبُيُوتَات) (١) في بيوت ، (وَجُزُرَات) في جُزُر جمع جزور ، وإنما جمع الجمع بالألف والتاء ؛ لأنَّ المكسر مؤنث ، وأشار بلفظ « قد » إلى أنَّ جمع الجمع غير مطرد .

قال نجم الأئمة (٢) : واعلم أنَّ جمع الجمع ليس بقياس مطرد كما قال سيبويه وغيره ، سواء كسَّرتَه أو صحَّحته نحو أكالب وبيوتات ، بل يقال فيما قالوا ولا يُتَجَاوَز ، فلو قلت : أَفْلُسَات وَأَذْلِيَّات في أفلس وأدل لم يجوز ، وكذلك أسماء الأجناس كالتمر والشعير لا تجمع قياسا ، وكذا المصدر ؛ لأنَّه أيضا اسم جنس ، فلا يقال الشُّتْم والنُّصُور في الشتم والنصر ، بل يقتصر على ما سمع كالأشغال والحلوم والعقول ، ثم قال : بل يقتصر في جميع ذلك على المسموع ، إلا أنَّ يضطر شاعر فيجمع الجمع ، قال : (٣)

* بِأَعْيُنَاتٍ لَمْ يَخَالِطْهَا الْقَدَى *

ولم يذكر اسم الجمع ، والظاهر أيضا أنه لا يطرد جمعه كاسم الجنس .

(١) في متن الشافية بشرح الرضى (٢ / ٢٠٨) وبيوتات وحمرات .

(٢) قول نجم الأئمة الرضى في شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ / ٢٠٨) .

(٣) هذا البيت من بحر الرجز ، والقذى : ما يسقط في العين أو غيرها من الوسخ ، والاستشهاد في هذا البيت في قوله (أعينات) حيث جمع الجمع ، لأنه جمع : أعين ، الذي مفرد : عين ، وهذا جائز في الشعر .

التقاء الساكنين

ثم شرع في بيان أحكام التقاء الساكنين ، فقال :
 (التقاء الساكنين) وهو متعذر إن لم يكن أولهما حرف علة ،
 قيل مطلقا ، وقيل في غير الوقف وهو الظاهر .

ومستثقل إن كان أولهما حرف علة ، أو كان الثاني منهما موقوفا
 عليه ، لكنه (يُعْتَفَرُ) التقاؤهما (في) أربعة أحوال :

الأول : (الوقف) أى إذا كان ثانيهما موقوفا عليه جاز لملاقاته
 لساكن قبله (مطلقاً) سواء أكان الأول ليना أو غيره ، وذلك لأن
 الوقف لقصد الاستراحة ، ومشاركة الاستراحة تهوّن أمر النقل الذى
 يحصل من التقائهما .

والحال الثانى : إذا كانا في كلمة ، وكان ثانيهما مدغما وأولهما
 ليना ، وإياه عنى بقوله :

(وفي المدغم قبله لينٌ في كلمته (١)) وعنى باللين حرف العلة
 الساكن ، فيشمل ما لم تكن حركة ما قبله من جنسه (نحو خُوَيْصَةٌ) ،
 فإن ما قبل الياء فتحة ، وما كانت من جنسه وهو الذى يسمى مدا ،
 وما ذكرنا في تفسير اللين والمد هو الغالب ، وقد يسمى حرف العلة
 ليना ومدا مطلقا ، (و) المد نحو (الضَّالِّينَ) ، فإن ما قبل الألف
 فتحة ، (وتُمُوْدُ الثَّوْبُ) من تماددنا الثوب ، فإن ما قبل الواو ضمة ،
 ونحو « قيل لهم » إذا أدغم فإن ما قبل الياء كسرة ، وإنما اغتقر

(١) نص متن الشافية بشرح الرضى (٢/٢١٠) في كلمة .

في المذكور لما في حرف اللين من المد الذي يتوصل به إلى النطق بالساکن بعده ، مع أن المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد ؛ لأنّ اللسان يرتفع بهما دفعة واحدة ، والمدغم فيه متحرك ، فيصير الثاني منهما كأنّه متحرك ، ولهذا قد يجمع في الجامع للشروط بين ثلاثة سواكن في حال الوقف نحو : دوابّ ، واشترط كونهما في كلمة واحدة احترازاً عن نحو : خافا الله ، وخافوا الله ، وخافى الله ؛ فإنّه يحذف حرف المد للساکنين ، وذلك لأنّ في التقائهما مطلقاً - كما عرفت - ثقلاً ، فإذا كان أولهما في مكان يليق به الحذف وهو آخر الكلمة كان التخفيف به أولى .

تنبيهه : ظاهر قول المصنف « قبله لين » شمول كل واو وياء ساكنتين وإن لم يكونا مداً ، ويوافقه ما سيأتى في الإدغام - إن شاء الله تعالى - عند شرح قوله « وعند ساكن صحيح قبلهما » لكن قال نجم الأئمة (١) إنّ ذلك لا يجوز إلا إذا كان اللين ياء التصغير نحو : خَوَيْصَةً ، فإنّها تصغير خاصة ، فلا تقول في أفعل (٢) من الود والليل (٣) : أَيْلٌ وَأَوْدٌ : بحذف حركة اللام الأولى والبدال الأولى كما في أُصَيِّمٌ ، بل تنقل حركة أول المثليين عند قصد الإدغام إلى الواو والياء نحو : أَيْلٌ وَأَوْدٌ ، لقلة المد الذي فيهما ، كما فعلت في أشد وأمد .

(١) ورد ما قاله نجم الأئمة الرضى في شرحه على الشافية (٢/٢١٢) :

(٢) وزن أفعل من الود : أودد ، فنقلت حركة أول المثليين إلى الساكن قبله ، ثم أدغم فصار : أود .

(٣) الليل - محركة - قصر الأسنان العليا ، أو انعطافها إلى داخل النهم ، ووزن أفعل : أيل ، وهى يلاء (القاموس المحيط ٧٢/٤) .

ويظهر من كلام نجم الأئمة هنا وفي الإدغام : أنَّ المدغم والمدغم فيه إن كانا في كلمة واحدة ؛ وجب أن يكون الساكن الأول مداً ، أو ياء التصغير ، وإن كانا في كلمتين لم يشترط إلا كون الأول لنا مطلقاً ، فظهر أنه فرق بينهما في كلمة ، وبينهما في كلمتين ، وظهر لك أيضاً أن قوله في هذا الموضع إنه يشترط أن يكون المدغم والمدغم فيه في كلمة واحدة ليس على ما ينبغي ، ولا يخفى ما في عبارة المصنف ، أعنى قوله « وفي المدغم . . الخ » . من عدم الوضوح في المعنى المذكور ، وتوجيهها : أن تجعل « في » للسببية ، أى يغتفر بسبب الوقف ، وبسبب المدغم كائناً قبله لين ، أو الكائن قبله لين ، أو يجعل « لين » مبتدأ ، و « قبله » خبر مقدم عليه ، والجملة حالية ، ويراد بالقبلية أن يسبقه ولا يفضل بينهما فاصل (١) .

(و) الحال الثالث : مما يغتفر فيه التقاء الساكنين : ما الساكن الثانى فيه (فى) حكم الموقوف عليه ، وذلك (نحو (٢) ميمٌ قافٌ عينٌ) من أسماء حروف التهجى وأسماء الأعداد والتعداد نحو : اثنان ثلاثة ، ونحو : زيد عمرو بكر (مما بُنِىَ لِعَدَمِ التركيب) الذى يتحقق معه الذى هو شرط الإعراب (وقفاً ووصلاً) أى يغتفر فيه (٣) التقاؤهما فى حالتى الوقف والوصل ، أما الوقف فلما مر ، وأما الوصل وهو المقصود هنا وإنما ذكر الوقف استطراداً — فلأن هذه الكلمات وإن اتصل بعضها ببعض فى اللفظ ؛ فآخر كل واحد منها

(١) لفظة (فاصل) ساقطة من مخطوطة (ص)

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢١٠ / ٢) : وفى نحو ميم وقاف وعين .

(٣) فى مخطوطة (ص) : أى استقر فيه .

في حكم الموقوف عليه ؛ لأن كل كلمة منها مقطوعة عما بعدها من حيث المعنى وإن كانت متصلة به في اللفظ ، ويجرى في آخر كل واحدة منها حكم الوقف لعدم تعلق شيء منها بما بعده .

والحال الرابع : مما يغتفر فيه التقاؤهما : ما دخلت فيه همزة الاستفهام على ما أوله همزة وصل مفتوحة (و) لا يكون ذلك إلا (في) موضعين :

أحدهما : المعروف باللام (نحو آلْحَسَنُ عِنْدَكَ ؟) .

(و) ثانيهما : آمِنُ نحو (آيْمُنُ اللهُ يَمِينُكَ ؟) ، فإن همزة الوصل فيهما لا تحذف (لالتباس (١)) الاستخبار بالخبر ؛ لأن حركتي الهمزتين متفقتان ؛ إذ هما مفتوحتان ، وللعرب فيه طريقان : أكثرهما : قلب الثانية ألفا محضا ، وهو الأولى ؛ لأن حق الهمزة الثانية هو الحذف ، والقلب أقرب إليه من التسهيل الذي فيه إبقاء ما للهمزة .

وثانيهما : تسهيل الثانية بين الهمزة والألف ، فإذا قلبت الثانية ألفا التقى ساكنان ، ولم تحذف الألف المنقلبة عن الهمزة ؛ لثلا يعود اللبس الذي كان الفرار منه ، وهو أن ذلك كون الألف أمكن في المد من أخويه .

(و) التقاء الساكنين في قولهم : التقت (حَلَقَتَا (٢)) البِطَانُ شَادُّ

(١) في متن الشافية بشرح الرضى (٢١٠٪ ٢) : لالتباس .

(٢) قبل هذه العبارة في متن الشافية بشرح الرضى (٢١٠٪ ٢) : وفي نحو لاها الله وإي الله جائز .

لخروجه عن الأربعة الأحوال ، يقال في المثل : التقت حلقتا البطان :
إذا تفاقم الشر ؛ لأنهما لا يلتقيان إلا عند غاية هزال البعير ، وعند
فرط شد البطان ، والبطان للقتب: الحزام الذى يجعل تحت بطن
البعير فيه حلقتان ، متى التقتا فقد بلغ الهزال أو شد البطان غايته .
وكأن وجهه مع الشذوذ أنهم قصدوا تفضيع الحادثة بإبقاء الألف
لتطويل الصوت ، ومثله في الشذوذ قولهم : (ها الله) ذا ، وياء إى
في قولهم (إى الله) .

(فإن كان) التقاء الساكنين (غير ذلك) المذكور في الأربعة
الأحوال (وأولُهُما) لما كان هو الموجب لامتناع التللف بالثانى أو
استثقاله ؛ كان التصرف فيه لإزالة ذلك أولى من التصرف في الثانى
إن لم يمنع مانع كما سيأتى ، وهو إما مدة أو حرف علة ساكن حركة
ما قبله من جنسه أو غيرها ، فإن كان (مدةٌ حُذِفَتْ) إن لم يمنع
مانع ؛ لأن التصرف في الأول إما بتحريكه أو بحذفه ، والأولى التحريك
لحصول الغرض به مع بقاء الحرف ، إلا أنه لما كان يتعذر ذلك
في المد إذا كان ألفا مع بقائه ألفا ، ويستثقل تحريك الواو والياء
إذا كان ما قبلهما من جنسهما ، مع أن ما قبل المد من الحركة يدل
عليه - حذفوا المد ، سواء كان الثانى الساكن من كلمة الأول (نحو :
خَفَ وَقُلْ وَبِشْغَ) ، أو كان كالجُزء منها بأن يكون ضميرا مرفوعا
(و) ذلك نحو (تخشِينِ) يا هند ، وتغزون يا قوم ، وترمين يا هند ،
كان أصلها : تخشى وتغزو وترمى ، فاتصلت الضمائر الساكنة بها
فسقطت اللامات للساكنين ، (و) كذلك (اغزُوا) يا قوم ، (وارمى)
يا هند ؛ إذ الأمر هو المضارع بإسقاط حرف المضارعة ، أو بأن يكون

أول نونى (١) التوكيد المدغم إحداهما فى الأخرى (و) ذلك نحو (اغزَنَ) يا قوم ، (وَأَرَمِنَ) يا هند ، فإنه يسقط فيهما الضميران (٢) ؛ لاتصال النون الساكنة بهما ، أو كان الساكن الثانى أول كلمة منفصلة (و) ذلك نحو (يخشى القومُ ، ويغزو الجيشُ ، ويرمى الغرضُ) وهو الهدف ، وإنما قلنا « إن لم يمنع مانع » احتراز عن نحو : مسلمان ومسلمون ، ويسلمان ويسلمون ، فإن النون فى الأصل ساكن ، ومن نحو : اضربانَ (٣) ، فإن الألف لا تحذف لحصول اللبس فى الأمثلة المذكورة ، ومن نحو : اضربنانَ (٤) فى جمع المؤنث ، إذ لو حذفت الألف لنقص الغرض من الإتيان بها ، وهو كراهة اجتماع النونات .

فإن قيل : لما كان الموجب لحذف المد التقاء الساكنين كان ينبغى إذا زال سكون الثانى أن يعود المد لزوال الموجب ، مع أنه لم يعد فى بعض المواضع ! .

قلنا : أشار المصنف إلى جوابه بقوله : (والحركة (٥) فى نحو : خَفَّ الله ، واخشَوْا (٦) الله ، واخشَوْنَ واخشَيْنَ غير مُعْتَدِّ بِهَا) لعروضها ،

(١) لفظة (نونى) ساقطة من المخطوطة (ص) .
 (٢) أصل الفعلين قبل سقوط الضميرين : اغزون وارمين ، وكل من واو الجماعة وياه المخاطبة حرف علة ساكن ، فلما اتقيا بالنون الساكنة المدغمة فى أحبها حذف الضميران .
 (٣) فعل الأمر (اضرب) أسند أولا إلى ألف الاثنين : اضربا ، ثم أكد بالنون المشددة المكسورة بعد ألف الاثنين : اضربان .
 (٤) فعل الأمر (اضرب) أسند أولا إلى نون النسوة : اضربن ، ثم أكد بالنون المشددة ، فاجتمع ثلاث نونات ، فوضعت ألف فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد المشددة المكسورة .

(٥) فى مخطوطة (ص) والحركة نحو .

(٦) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢٢٨/ ٣) : واخشوا الله واخشى الله .

يعنى أن حركة اللام فى : خَفَّ اللهُ ، والواو فى : اخشَوْا الله عرضت لأجل كلمة منفصلة وهى « الله » ، فلم يعتد بها ، فلم ترجع الألف المحذوفة ، وكذلك حركة « واو » اخشَوْنَّ ، و « ياء » اخشَيْنَّ ؛ لأن النون المتصلة بالضمير كالكلمة المنفصلة على ما ذكر المصنف فى آخر الكافية (١) ، (بخلاف) حركة لام الكلمة لألف الضمير (نحو خَافَا) (٢) ، أو واو الجمع نحو خافوا ، أو ياء المخاطبة نحو خافى ، فيعتد بها لكون كل منها كالجزء من الفعل ، أو لنون التوكيد (و) ذلك نحو (خَافَنَّ) يا زيد ، فيعتد بها أيضا ، إذ اتصلت نون التوكيد بالفعل الذى هى تأكيد له ، فكانت كالجزء ، بخلاف اتصالها بالضمير البارز فى نحو : اخشَوْنَّ ، فإنها اتصلت بما ليس تأكيدا له ، إذ هى تأكيد للفعل لا له .

(فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أول الساكنين (مُدَّةٌ حُرُكٌ) الأول غالبا ؛ ليرتفع موجب المنع من التلفظ بالثانى أو الاستثقال ، وقلنا « غالبا » ؛ لأنه قد لا يحرك بل يحذف كما فى نون التوكيد الخفيفة ولدن ، وتنوين العلم الموصوف بابن أو ابنة مضافا إلى علم (نحو : اذْهَبِ اذْهَبْ) فتحرك الباء من اذهب الأول لملاقاتها ذال اذهب الساكنة ، إذ تحذف همزة الدوصل ، (ولم أَبْلِهْ) أصله : أَبَالَى : سقطت الياء بدخول الجازم ، وكثر استعمال « لم أَبَال » فطلب التخفيف ، فجوز جزمه

(١) شرح الرضى للكافية (٢/ ٤٠٢) مبحث نون التوكيد .

(٢) الأمر من الماضى الأجوف خاف : خف (بحذف العين) لسكون لاه ، فلما تحركت لام الفعل عند الإسناد إلى : ألف الاثنين وواو الجماعة وياه المخاطبة ، ردت إليه عينه : خافا ، خافوا ، خافى .

مرة أخرى ، فأسقط حركة اللام ، فسقط الألف للساكنين ، فألحق هاء السكت ؛ لأن اللام في تقدير الحركة ، إذ هي إنما حذفت (١) على خلاف القياس ، فكأنها ثابتة كما في : لم يره ولم يخشه ، والتقى ساكنان فكسر الأول كما هو القياس ، وأيضا فالكسر حركته الأصلية .

(وآلم الله) يعنى إذا وصلت آلم بالله فإنه تحرك ميم « ميم » بالفتح ، فقليل ذلك لالتقاء الساكنين بعد ذهاب همزة الدرج ، وعليه بنى المصنف ، وقيل : لنقل حركة الهمزة ، واختاره الرضى (٢) لما تقدم من أن أسماء حروف التهجى إذا لم تتركب تركيب الإعراب في حكم الموقوف عليها ، وأن بعضها غير متصل ببعض من حيث المعنى ، وإن اتصلت من حيث اللفظ .

(واخشوا الله واخشى الله) حرك الأول ولم يحذف ؛ إذ ليس مدا لفتحة ما قبل الواو والياء ، (ومن ثم (٣) قيل : اخشون واخشين لأنه كالمنفصل) ، أى حركت الواو والياء قبل نون التوكيد ، لما عرف في النحو من أن نون التوكيد مع الضمير البارز كالمنفصل (٤) ، ولا فائدة لقوله « كالمنفصل » ؛ إذ الساكن الأول يحرك إذا لم يكن مدة سواء كان الثانى كالم متصل مثل الهاء في « لم أبله » ، أو منفصلا كاخشوا الله ، أو في حكم المنفصل كاخشون (إلا) أن يمنع

(١) في مخطوطة (ص) : مما حذف .

(٢) ورد ما ذكره للرضى في شرحه على شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٣٦) .

(٣) في مخطوطة (ص) : و من ثمة .

(٤) وهو ما يعرف بالتأكيد غير المباشر ، لأن الفعل يسند أولا إلى الضمائر البارزة ،

ثم يؤكد .

مانع من تحريك الأول ، وذلك حيث يكون في تحريكه نقض للغرض من تسكينه ، وذلك (في نحو انْطَلَقَ) أمر من الانطلاق ، شبه طَلِقَ بكَتِفَ ، فسكن اللام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول لكان نقضا للغرض ، (و) كذا الكلام في لام (لم يَلِدْهُ) وأصله : يَلِدُهُ ، قال (١) :

* وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ *

(و) في نحو (رَدَّ ولم يَرُدَّ) من الفعل المضاعف الساكن لामه للجزم أو للوقف ، وأصله : اردد ، ولم يردد ، فأسكن الأول ليدغم ، فتخف الكلمة بالإدغام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول لكان نقضا للغرض ، وتحريك الثاني في هذه الأفعال أعنى نحو انْطَلَقَ وما بعده (في تميم) ، وأما الحجازيون فلا يفرعون كما تقدم ، ولا يدغمون في نحو : اردد ولم يردد ، كما سيأتى في الإدغام إن شاء الله تعالى .

وقوله (مما فرَّ من تحريكه للتخفيف فحُرِّكَ الثَّانِي) واضح معناه مما تقدم ، و « مما فر » بيان « لنحو » في قوله : « في نحو انطلق » ، وقد يحرك الثاني أيضا إذا كان آخر الكلمة المبنية نحو : أمس ومنذ ، وأين وكيف وحيث ؛ لثلاثا يلتبس وزن بوزن ، وأيضا فيما فيه حرف علة تستثقل الحركة على حرف العلة إن لم يقلب ، وإن قلب

(١) هذا عجز بيت لرجل من أزد السراة ، وهو من بحر الطويل ، وصدده : « عجت لمولود وليس له أب » ويقصد بصدر البيت : عيسى عليه السلام ، أما عجزه فيقصد به : آدم عليه السلام ، ومحل الاستشهاد في البيت قوله (لم يلد) حيث خفف هذا المضارع بسكون عينه وهي اللام .

كان تصرفاً في غير المتمكن ، (وقراءةُ حَفْصٍ وَيَتَّقُهُ) (١) بسكون القاف (ليست منه (٢)) أى مما حرك فيه ثانياً الساكنين فراراً من نقض الغرض (على الأصح) لا كما زعم الزمخشري ، فإنه قال (٣) : أصله : يتق ، فألحقت به هاء السكت ، فصار : تقه ككتف ، فخفض بحذف حركة القاف كما هو لغة تميم ، فالتقى ساكنان ، فحرك الثاني أى هاء السكت ، لئلا يلزم نقض الغرض لو حرك الأول ، وفيما قال ارتكاب تحريك هاء السكت وهو بعيد .

وقال المصنف - وهو الحق - بل الهاء فيه ضمير راجع إلى اسمه تعالى في قوله « ويخش الله » وكان تقه ككتف ، فخفض بحذف كسرة القاف ، ثم حذف الصلة التي بعد هاء الضمير : أى الياء ؛ لأنه يحذف إذا كان الهاء بعد الساكن نحو : منه وعنه وعليه .

(والأصل (٤)) فيما حرك من الساكنين ، سواء كان هو الأول أو الثاني أن يكون حركته (الكسر) ؛ لأن السكون في الفعل ، أى الجزم أقيم مقام الكسر في الاسم ، أى الجر ، فلما احتيج إلى حركة قائمة مقام السكون مزيلة له ؛ أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاص ، وقيل لأنه من سجية النفس إذا لم تستكره على حركة الأخرى . (فإن خولف) هذا الأصل (فَلِعَارِضٍ) يوجب أو يرجح أو يجوز المخالفة :

(١) « ويتقه » جزء الآية ٥٢ من سورة النور ، والآية بتمامها « ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون » .

(٢) في مخطوطة (ص) : ليس منه .

(٣) ما ذكره الشارح من رأى للزمخشري والتعقيب عليه وارد في شرح العلامة الرضى على الشافية (٢/ ٢٣٩ ، ٢٤٠) .

(٤) في متن شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٤٠) : والكسر الأصل .

(- كجوبِ الضَّم في ميم الجمع) إذا لقيها ساكن آخر نحو :
« أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ (١) » أو (بِهِمُ الْأَسْبَابُ (٢)) ، وذلك العارض قصد
التحريك بحركتها الأصلية وهي الضمة ، إذ الأصل : أَنْتُمْ وَهُمْ ،
لكن حذفت الواو وأسكنت الميم للتخفيف ، قال الرضى (٣) : ليس
ضم ميم الجمع واجبا إذا لقيها ساكن على الإطلاق ، بل إذا لم تكن
بعد هاء مكسورة نحو « بِهِمُ الْأَسْبَابُ » ، فإن كانت فالأشهر الكسر
كقراءة أبي عمرو « بِهِمُ الْأَسْبَابُ » وباقى القراءة (٤) على خلاف
المشهور

(وَمُذْ) فإنها تضم ذاله إذا لقيه ساكن نحو : مُذْ الْيَوْمَ ، إما لأن
أصله الضم ، لكونه منقوصا من « منذ » على ما قال النحاة ، وإما لإتباع
الذال الميم ، قال الرضى (٥) : ليس ضم ذالها واجبا كما قال المصنف :
نعم هو أكثر من الكسر .

(وكاختيارِ الفتح في) نحو (أَلَمْ اللَّهُ) كراهة توالى الثقلاء
لو كسر ، إذ قبل الميم ياء وكسرة ، وأيضا ليحصل التفخيم في لام
« اللَّهُ » إذ هي تفخم بعد الفتح والضم ، وترقق بعد الكسر ، وهذا
مبنى على أن تحريك الميم بالفتحة لالتقاء الساكنين ، لا لنقل حركة

(١) جزء الآية ١٥ من سورة قاطر .

(٢) جزء الآية ١١٦ من سورة البقرة .

(٣) ما قاله الرضى ورد في شرحه على الشافية (٢/ ٢٤٠ ، ٢٤١) .

(٤) في مخطوطة (ص) : وباقى القراءة .

(٥) ما قاله الرضى بشرحه على الشافية (٢/ ٢٤١) .

الهمزة كما تقدم ، وكأن المراد بنحوها : ما لو قيل في التعداد :
زيد عمرو جيم ميم الله ، أو ميم جيم الله .

وأشار بقوله « اختيار الفتح » إلى ما أجازته الأَخْفَش من الكسر
فيه ، قال نجم الأئمة (١) قياساً لا سماعاً على عادته في التجرد بقياساته
على كلام العرب الذي أكثره مبنى على السماع ، وهذا من الأَخْفَش
بناءً على أن الحركة للساكنين لا للنقل .

(وكجواز الضمّ إذا كان بعد) الساكن (الثاني) (٢) بغير فصل
(ضمة أصلية) ، أى يقتضيها أصل البنية ، سواء كانت باقية
أولاً ، لا عارضة فلا عبرة بها (فى كلمته) أى فى كلمة الساكن
الثانى ، وهو صفة بعد صفة ، لقوله ضمة ، أى ضمة ثابتة فى كلمته ،
ويحتمل أن يكون حالاً فيشمل ما فيه ضمة أصلية باقية فى كلمته ،
(نحو : وَقَالَتْ أَخْرُجْ (٣) ، و) ما كانت قد ذهبت لعارض نحو
(قَالَتْ اغْزِي) يا هند ، لأن أصل الزاى الضمة ، إذ « الياء » لحقت
بأغز « بضم الزاى » (بخلاف) ما كانت الضمة بعد الثانى عارضة ،
كضمة الراء فى نحو : (إِنْ أَمُرُّوْهُ (٤)) ، لأن ضمة الراء تابعة لضمة
الإعراب العارضة ، وتابع العارض عارض ، (و) فى نحو : (قَالَتْ
أَرْمُوْهُ) ، لأن أصل الميم الكسر ، إذا الواو لحقت بآرم (بكسر الميم)
وإنما ضمت الميم لأجل الواو ، (و) بخلاف ما فيه ضمة أصلية باقية

(١) ورد ما قاله نجم الأئمة الرضى فى شرحه للشافية (٢/ ٢٣٦ ، ٢٣٧) .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢/ ٢٤٢) : الثانى منها .

(٣) جزء الآية ٣١ من سورة يوسف .

(٤) جزء الآية ١٧٦ من سورة النساء .

لكن لا في كلمته نحو : (إن الحكم (١)) ، وإنما جاز الضم في الجامع للشروط لكرهه الخروج من الكسر إلى الضم القوي ، فضم الساكن الأول للإتباع ، وإنما كان الضم هنا قوياً ، لقوة الضمة هنا بلزومها وأصالتها ، وكونها في كلمة الساكن الثاني ، بخلاف ما اختل فيه شرط ، ولم يعتد بالفصل لسكونه ، وربما ضم أول الساكنين إتباعاً لضم ما قبله نحو : قلْ اضرب ، وقاس بعضهم عليه فتح المسبوق بفتحة ، نحو : اصنع الخير ، (واختياره) (٢) أى الضم مع جواز الكسر غير مختار (في) واو الجمع المفتوح ما قبلها (نحو : اخشوا القوم) ومصطفو القوم ، فرقا بين الواو التي لغير الجمع ، ولذلك قال (عكس : لو استطعنا) ، فإن المختار فيها الكسر على الأصل ، ويجوز الضم غير مختار ، وكان واو الجمع بالضم أولى لتماثل حركات ما قبل نون التوكيد في جمع المذكور في جميع الأبواب ، نحو (٣) : اضربن واغزن واخشون ، وحمل عليه ما قبل غيرها من السواكن في الفعل ، ولتماثل حركات آخر جمع المذكور السالم في الاسم عند ملاقة ساكن ، نحو : ضاربو القوم ، ومصطفو القوم ، وقد شبه واو الجمع بواو نحو « لو » فيكسر ، وكذا شبه واو نحو « لو » بواو الجمع فيضم ، وكلاهما قليل .

(١) جزء الآية ٥٧ من سورة الأنعام .

(٢) في مخطوطة (ص) : واختاره .

(٣) الأفعال المؤكدة الثلاثة هي : اضربن : فعل أمر من الصحيح الآخر (اضرب) أسند أولاً إلى واو الجماعة ، ثم أكد بالنون فصار : اضربن (بعد حذف واو الجماعة) ، وكذا الحال في توكيد فعل الأمر من المعتل الآخر بالواو (اغزن) بعد إسناده إلى واو الجماعة ، يقال : اغزن (بحذف واو الجماعة عند التوكيد) ، أما لامة فهي محذوفة في الأمر ، وعند توكيد الأمر المعتل الآخر (بالآلف) : اخشن ، بعد إسناده إلى واو الجماعة ، لا تحذف منه واو الجماعة ، بل تبقى وتضم : اخشون .

(وكجوازِ الضم والفتح في) المضاعف الساكن لاسمه الجزم أو الوقف ، هما حركة أول متماثليه ضمة إذا أدغم كما هو لغة بني تميم (نحو : رُدُّ) - يازيد (ولم يَرُدُّ) ، فالضم الإبتناع ، والفتح قصدا لتجنب الفعل الكسرة اللازمة ، ومن ثم (١) وجب الفتح في : انطلق ولم يلدّه ، ويجوز الكسر فيه على الأصل كما هو لغة بعض تميم ، وكذا يجوز الفتح والكسر فيما حركة أول المتماثلين فتحة أو كسرة نحو : عَضَّ وعِزَّ لما ذكر ، أو لإبتناع الفتحة في المفتوح والكسرة في المكسور (بخلاف : رُدُّ القوم) مما اتصل بالساكن الثاني من المضاعف المذكور ساكن آخر ، فإنه يكسر كما هو الأصل (على الأكثر) ، ومنهم من يفتحه كأنهم حركوه بالفتح قبل دخول اللام ، فلما جاء اللام لم يغيروه .

قال الرضى (٢) : ولم يسمع من أحد منهم الضم قبل الساكن ، وقد أجازاه المصنف وهو وهم ، ولم يجنب الفعل هذه الكسرة لعروضها ، (وكجوبِ الفتح) إذا اتصلت بالمضاعف المذكور هاء الواحدة المؤنثة (نحو (٣) رُدَّهَا) وعَضَّهَا واستَعْدَّهَا ؛ لأنَّ الهاء خفية ، فكأنَّ الألف وليت المدغم فيه ، فلا يكون قبلها إلا الفتحة ، (و) كجوبِ الضم (إذا اتصلت به هاء الواحد المذكور كما (في نحو رُدُّه) وعَضُّه واستَعْدُّه (على الأفصح) ؛ لأنَّ الواو كأنها وليت المدغم فيه لخفاء الهاء ، كأنك قلت : رُدُّوا وعَضُّوا واستَعْدُّوا ، (والكسر) في مثله (لُغِيَّة)

(١) في مخطوطة (ص) : ومن ثمة .

(٢) ما قاله الرضى في شرحه على شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٤٥) .

(٣) في متن الشافية بشرح الرضى (٢/ ٢٤٣) : في نحو ردها .

قليلة ، وتكسر الهاء حينئذ تبعاً له ، كما هو عاداتها في : به و غلامه ، فتتقلب الواو ياء ؛ إذ لو بقيت الهاء على أصلها لاستكره ؛ لكون الواو الساكنة كأنها بعد الضمة لخفاء الهاء ، وجوز ثعلب من تغير سماع فتح المدغم فيه مع مجيء هاء الغائب بعده ، نحو : رُدَّه و غَضَّه واستعده ، و غلظته جماعة ، ولذلك قال المصنف (و غُلِّطَ ثعلبٌ ، في جواز الفتح) ، قال الرضى (١) : والقياس لا يمنعه ، لأن مجيء الواو الساكنة بعد الفتحة غير قليل ، كَقَوْلٍ وطُولٍ .

(و) كَوَجُوبِ (الفتح في نون مِنْ ، مَعَ) كون الساكن الذى لقيها (اللام نحو : مِنْ الرجلِ) ، لكثرة مجيء لام التعريف بعد (من) ، فاستثقل توالى الكسرتين ، (والكسرُ) في نون « من » مع اللام (ضعيفٌ) ، ووجهه مع الضعف أنه لم يبال بالكسرتين لعروض الثانية (عكسٌ : مِنْ ابْنِكَ) مما لقي نون « من » ساكن غير لام التعريف ، فإنه يجب فيه الكسر على الأصل لعدم الكثرة ، (وعن) إذا لقي نونه لام التعريف كسر ، كما إذا لقيه غيره ، لعدم اجتماع الكسرتين (على الأصل) في التقاء الساكنين ، (و) حكى الأنخفش (عَنْ الرجل بالضم) النون « عن » وهو (ضعيف) ، شبهه بنحو : قل انظروا ، يعنى : تحرك النون بالضم إتباعاً لضمة الجيم ، ولم يعتد بالراء المضاعفة ، وفيه ضعف ؛ لأن الضم لم يجز في نحو « إن الحكم » مع أن الضمة بعد الساكن الثانى بلا فصل .

(وجاء في) نوعين من (المفتقر) التقاء الساكنين فيه تحريك الأول منهما :

(١) ورد قول الرضى في شرحه على الشافية (٢/ ٢٤٦) .

النوع الأول : ما يكون سكون الثاني فيه للوقف ، وأولهما غير حرف لين نحو : هذا (النَّقْرُ ، ومن النَّقْرِ) ، فتحرك الأول بحركة الثاني بنقل حركته إليه ، كما سيأتى فى الوقف إن شاء الله تعالى ، (و) كذلك إذا كان الساكن الثاني هاء الضمير نحو (اضْرِبْهُ) ، فإنك تنقل حركة الهاء إلى ما قبلها ، ولم يمثل لنقل الفتحة لقلته ، إذ لا يجىء إلا فى المهموز — كما سيأتى — والقول بأن هذا على غير لغة من ينقل فى حال الوقف كما فى بعض الشروح خلاف الظاهر ، والنقر : التقاط الطائر الحبة ، وقد يطلق على غير ذلك .

(و) النوع الثانى : ما يكون الساكن الثانى فيه مدغماً والأول ألف ، نحو (دَابَّةٌ وَشَابَةٌ) ، فإنها تقلب فيه الألف همزة مفتوحة ، كما يحكى فى الشواذ « ولا الضَّالِّينَ » ، وذلك للفرار من التقاء الساكنين ، ويجوز أن يقال : إنها قلبت همزة كما تقلب فى غيره نحو : العالم ونأر على ما يجىء فى باب الإبدال— إن شاء الله تعالى — فلم يمكن مجيء الساكن بعد تلك الهمزة الساكنة كما أمكن مع الألف ، فحرك الأول وهو الهمزة وفتحت ، لأن الألف لا أصل لها فى الحركة ، فأشبه شئ بها وبالهمزة الفتح ؛ لأنه بعض الألف ، ومخرج الألف والهمزة الحلق ، وعلى الوجه الأخير إن كان أصل الألف حرفاً متحركاً حركت الهمزة بتلك الحركة ، قال (١) :

(١) هذا البيت لرؤبة بن المعجاج ، وهو من بحر الرجز ، والدكاديك جمع دكداك ، وهو الرمل المتلبد فى الأرض من غير أن يرتفع ، والبرق جمع يرق ، وهى غلظ فى حجارة ورمل ، ومحل الاستشهاد قوله (المشتق) بمعنى المشتاق ، وقد همز الألف حين أراد الوقف ، وحرك الهمزة بحركة (الواو) الذى كان أصلاً للألف ، إذ أصله : المشتوق ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : المشتاق ، فلما همز الألف حركها بالكسرة التى كانت للواو .

بَادَرَمِيْ بِدَكَكِيْكَ الْبُرْقُ صَبْرًا فَقَدْ هِجَتْ شَوْقَ الْمَشْتَقِ
(بخلاف) ما لو كان الأول واوا نحو (تَأْمُرُونِي) بإدغام نون الإعراب
في نون الوقاية ، وتموّد الثوب ، أو ياءٌ نحو : دَوِيْبَةٌ وَخَوِيْصَةٌ فَإِنِهَا
لا تقلب همزة ، وذلك لكثرة الألف في مثل هذا المكان دون الواو والياء .

الابتداء

« همزة الوصل »

(الابتداء) أى هذا باب الابتداء ، أى الشروع في التلفظ ،
(لا يُبْتَدَأُ إِلَّا بِمُتَحَرِّكٍ) ، لتعذر الابتداء بالساكن ، كما يشهد به
الحسن ، (كما لا يَوْقِفُ) أى كما لا يوقع انتهاء التلفظ وختمه
(إِلَّا عَلَى سَاكِنٍ) أو شبه الساكن ، كما يوقف عليه بالزّوم والإشمام
لا لتعذره بل للاستحسان ؛ لأنّ ختم الكلام وانقطاعه عما بعده يناسبه
التخفيف والاستراحة ، والسكون أو شبهه أخف من التحريك ؛
(فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ) أى أول حروف اللفظ الذى يريد المتكلم الشروع
بالتلفظ به ، وأول حروف الكلمة سواء كان أولا حقيقة أو حكماً ،
كلام التعريف ، فإنها كالجزء مما دخلت عليه (ساكناً) بدليل حال
الوصل ، فإنك تجد السين مثلاً من « اسم » فى قولك : ما اسمك ؟
ساكناً ، (وَذَلِكَ) مسموع فى الأسماء الذى لا اتصال لها بالأفعال ؛
وفى الحروف ، ومقيس فى بعض الأسماء والأفعال .

فالمسموع من الأسماء (فى عشرة أسماء) مما لا اتصال له بالأفعال
(محفوظة) لا يقاس عليها غيرها ، (وهى : ابْنٌ) أصله : بنو كفرس ،
بدليل أبناء ، إذ أفعال قياس : فَعَلَ « مفتوح العين » كأفراس

وأجمال ، لا « ساكن العين » إلا إذا كان معتلًا كحوض وبیت ، وليس من باب : حمل أو قرء ، بدليل بنون « بفتح الباء » فتصرف فيه بحذف اللام وإسكان الباء على غير قياس ، (و) كذا (ابنة (١)) أصلها : بنوة ، فتصرف فيها كما تصرف في ابن ، (وابْنُ) وأصله : بنو أيضاً ، فأبدلت الميم من اللام ، وغير بإسكان الباء ، وإتباع حركة النون حركة اللام على غير القياس ، (واسم) أصله : سِمٌ أو سُمٌ كجبر أو قُفل عند البصريين من سما ؛ لأنه يسمو بسماء ويشهره ، واولا الاسم لكان خاملا .

وعند الكوفيين : وسم ، لكونه كالعلامة على مسماه ، فحذف على الأول « اللام » وأسكنت الفاء ، وعلى الثاني حذفت « الفاء » وبقيت السين على سكونها .

قال الرضى (٢) : ولا نظير لما قالوا يعنى الكوفيين ؛ إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل ، وما قالوا وإن كان أقرب من قول البصريين من حيث المعنى ؛ لأن الاسم بالعلامة أشبه ، لكن تصرفات الاسم من : التصغير والتكسير كسُمى وأسماء وغير ذلك كالسُمى على وزن الحليف ، ونحو قولهم : سُميت وتسميت يدفع ذلك ، إلا أن يقولوا : إنه قلب الاسم بأن جعل الفاء في موضع اللام ، وحذف في ذلك المكان .

(واست) أصلها : سته كجبل ، بدليل : أسته ، ولا يجوز أن يكون كاقفال وأجداع ، لقولهم في النسبة إليه : ستهى .

(١) في مخطوطة (ص) أبناء وهو تصحيف .

(٢) ورد تعقيب الرضى في شرحه على شافية ابن الحاجب (٢/٢٥٩) .

(واثنان) أصله : ثنَّيان كفتيان ، لقولهم في الجمع : أثناء كأبناء ؛
وفي النسبة : ثنوى كجبلى ، (واثنَتان) أصلها : ثنيتان كشجرتان ؛
فتصرفوا في هذه الأسماء بحذف لاماتها وإسكان فاءاتها على غير قياس .
(وامرؤ وامرأة) أصلهما : مرء كفلس ، ومرأة كتمرة ، فتصرفوا
فيهما بإسكان فائهما .

(وايْمُنُ الله) بمعنى : يمين الله مفرد على وزن : أفْعُل ، وقد تحذف
نونه فيقال : ايم الله ، وعند الكوفيين أنه جمع يمين ، وإنما أسقطت
الهمزة في الوصل لكثرة الاستعمال .

(و) المقيس من الأسماء (في كلِّ مصدرٍ بعد ألفٍ فعِلْهِ الماضي أربعة
فصاعداً) احتراز من نحو : أكل وأخرج ؛ فإن بعد الألف في الأول
حرفين ، وفي الثاني ثلاثة ، فالهمزة في مصادرهما همزة قطع ، وكذا
في أفعالهما من ماضٍ مطلقاً أو أمرٍ في نحو : أخرج ، وإنما جاز تسكين
أوائل هذه المصادر حملاً لها على أفعالها لما فُعِلَ فيها ذلك لقوة تصرف
الفعل ، فجوز تصريفه على الوجه المستبعد ، وحمل عليه المصدر ،
ولو قال المصنف : وفي كل مصدر مكسور ما يلي ساكنه لكان أخصر
وأولى وأوضح كما لا يخفى (كالإقتدار والاستِخْراج) والانطلاق
وغيرها .

(و) من الأفعال (في أفعال تلك المصادر من ماضٍ وأمر) ، ولم يكن
في المضارع ، لأنه زاد على الماضي بحرف المضارعة ، فلو سكن أوله
لاحتاج إلى همزة الوصل فيزداد الثقل ، فلما حذف حرف المضارعة
في أمر المخاطب احتاج إلى الهمزة كما احتاج إليها الماضي ، وأما

اسم الفاعل واسم المفعول فلم يؤت في أوائلهما بالهمزة لسقوطها بوقوع الميم في أوائلها ، وهذه الأفعال أحد عشر مشهورة :

تسعة من الثلاثي المزيد فيه : كانطلق واحمر واحمار واقتدر واستخرج واقعنسس واسلنقى واجلوز واعشوشب ، واثنان في الرباعي المزيد فيه : أحر نجم واقشعر ، وقد تجيء في : تفعل وتفاعل إذا ادغم تاؤهما في الفاء نحو : أطير وأثاقل ، ولا يرد أهراق أهراقة وأسطاع أسطاعة ؛ لأن بعد الفعل الماضي منهما أربعة ؛ إذ أصلهما : أراق وأطاع ، وزيادة الهاء والسين عارضة .

(وفي صيغة أمر الثلاثي) إذا لم تتحرك الفاء في المضارع احتراز عن نحو : قُلْ وِبِيعْ وَخَفْ ، (و) المسموع من الحروف (في لام التعريف) (في ميمه) ، هذا مبني على مذهب سيبويه أن حرف التعريف هي « اللام » وحدها ، وضعت ساكنة ليستحكم امتزاجها بما دخلت عليه ، وفي لغة حمير ونفر من طيء : إبدال الميم من لام التعريف ، كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وآله وسلم « ليس من امبر امصيام في امسفر » ، وأما على مذهب (١) الخليل أن آلة التعريف « الهمزة واللام » فلا سكون للأول ، وإنما حذفت الهمزة عنده في الدرج وإن كانت همزة قطع لكثرة الاستعمال .

(أَلْحَقَ في الابتداء خاصة) جواب قوله : « فإن كان الأول

(١) ما ذكره الشارح من آراء للخليل وسيبويه ، وكذلك الحديث الشريف الذي استشهد به على لغة حمير ونفر من طيء بإبدال لام التعريف ميمًا ، كل ذلك تناوله العلامة الرضی في شرحه على الكافية في النحو عند الكلام على المعرف باللام (٢/ ١٣٠ ، ١٣١) .

ساكناً » يعنى أن الحرف الذى تريد الابتداء به إذا كان ساكناً ؛ وذلك فى المواضع المذكورة ، وقد علمت تعذر الابتداء بالساكّن ، توصلت إلى ذلك الساكن بشيء ، وذلك همزة ؛ لأن الأولى فيها احتياج إلى زيادته أن يكون من حروف المد لخفتها ، والهمزة قريبة من الألف فى المخرج ، فزيدت همزة ، وتسمى (همزة الوصل) ؛ لأنه بسبب سقوطها فى الدرج يتصل ما قبلها بما بعدها . بخلاف همزة القطع قائمتها قاطعة بين ما قبلها وما بعدها ، وقوله : « فى الابتداء خاصة » لأن مجيئها لتعذر الابتداء بالساكّن ، فإذا لم يبتدأ بالساكّن بسبب وقوع شيء قبله لم يحتج إلى الهمزة .

وتلك الهمزة (مكسورة) ؛ لأن الكسر أوسط الحركات ، فلما احتج إلى اجتلابها متحركة كان أولى ، (إلا فيما) أى فى الفعل الذى (بعد ساكنه) أى الساكن الذى لأجله اجتلبت همزة الوصل (ضمة أصلية ، فإنها) حينئذ (تَضُمُّ) كراهة للانتقال من الكسرة إلى الضمة ، وليس بينهما إلا حرف ساكن ، فتضم للإتباع إذا كانت تلك الضمة بعد الساكن أصلية ، سواء كانت باقية (نحو : أقتل ، أغز) يازيد ، أو ذاهبة لعارض نحو (أغزى) ياهند ، فإن أصله : أغزوى ، (بخلاف) ما لو كانت عارضة نحو (أزموا) ويدخل فى قوله « إلا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية » كل ما ض لم يسم فاعله من الأفعال المذكورة نحو : اقتدير عليه ، وانطلق به ؛ لأن الضمة فيما لم يسم فاعله أصلية فيها ، وإذا جاءت الهمزة المضمومة قبل ضمة مشمة كما فى اختيار وانقيد : أشمت ضميتها أيضاً كسرة ، (وإلا فى لام التعريف)

وميمه ، وترك ذكرها ؛ لأنها بدل من اللام فحكمها حكمها ، (وإيمن)
الله (فإنها تفتح) :

أما في « لام التعريف » فلكثر استعمالها ، وأما في « إيمن » فلأن
الجملة القسمية يناسبها التخفيف ، لأنها مع جواب القسم في حكم جملة
واحدة ، وحكى يونس (١) عن بعض العرب : كسر همزة إيمن وإيم .

(وإثباتها وصلاً دَخْنٌ) أى خطأ وعدول عن الصواب ؛ لعدم
المحوج إلى الإتيان بها (٢) ، قال في الكشف : اللحن : أن تلحن
بكلامك ، أى تميله إلى نحو من الأنحاء ليفطن له صاحبك ، كالتعريض
والتورية ، قال (٣) :

ولقد لَحَنْتُ لَكُمْ لِكَمَا تَفْهَمُوا واللحن يفهمه ذوو الألباب
وقيل للمخطيء لحن ؛ لأنه يعدل بالكلام عن الصواب .

(وشد) إثباتها (في الضرورة) ، كقوله (٤) :

إذا جاوزَ الإثنيين سرَّ فإنَّه يَنْتُ وتكثير الوشاة قَمِينُ

(١) ما حكاه يونس وارد في شرح الرضى على الشافية (٢/ ٢٦٥) .

(٢) في مخطوطة (ص) : إلى الإثبات بها .

(٣) هذا البيت من بحر الكامل ، وقد أورده الزمخشري عند تفسير قول الله تعالى
« ولتعرفنهم في لحن القول » وفي القاموس المحيط (٤/ ٢٦٦) ولحن كفرح . فطن لحجته
وانتبه ، ولا حنهم : فاطهم ، وفي لحن القول : في فحواه ومعناه .

(٤) هذا البيت من قصيدة لقيس بن الخطيم ، وهو من بحر الطويل ، « والذث » يقال
نث الخبر ينثه - بضم النون وكسرها - أفشاه ، والوشاة : جمع واش ، وهو الذي يسمى
بالهيمية ، وقين : جدير وخليق ، والاستشهاد في قوله (الإثنيين) بإثبات همزة الوصل في
الدرج ، وهو شاذ في الضرورة .

فلذا كان قبلها كلام لا يحسن الوقف عليه وجب في السعة حذفها ،
إلا أن تقطع كلامك الأول ، وإن لم تقف مراعيًا حكم الوقف ، بل
للقطاع النفس أو غيره (١) ، وقد فعل الشعراء ذلك في أنصاف
الآبيات ، لأنها مواضع الفصل ، وإنما يبتدئون بعد قطع نحو قوله (٢) :
ولا تبادر في الشتاء وليدنا القدر تنزلها بغير جعسال

ولما كان مقتضى هذا الكلام عدم الإتيان بهمة الوصل في الدرج ،
وكان قد تقدم أن للعرب في نحو : ألحسن عندك ؟ وآمين الله يمينك ؟
مذهبين : أفصحهما جعلها ألفاً أشار إلى ذلك وإلى علته بقوله :
(والتزموا جعلها ألفاً لابين بين) أى لا بين الهمزة والألف (على
الأفصح) كما عرفت فيما تقدم (في نحو ألحسن) عندك ؟ (وآمين
الله يمينك ؟ ليس) أى : التباس الاستخبار بالخبر ، لتوافق حركتي
الهمزتين ، بخلاف نحو (٣) « أصطفى البنات » ، وقوله (٤) :

* أستحدث الركب من أشياءهم خبراً *

فإن اختلاف حركتي الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل .

(١) أى فإنه لا يجب الحذف .

(٢) نسب هذا البيت للبيد العامري الصحابي رضى الله عنه ، وهو من بحر الكامل ،
والجمال - بكسر الجيم - الحرفة التي تنزل بها القدر ، والاستشهاد في قوله « القدر » يقطع
همزة الوصل في (ال) للضرورة .

(٣) جزء الآية ١٥٣ من سورة الصافات .

(٤) هذا صدر بيت من قصيدة لذي الرمة ، وعجزه : * أو راجع القلب من أطرابه طرب *

وهو من بحر البسيط ، والركب : أصحاب الإبل ، والأشياء : الأصحاب ، والطرب : استخفاف
القلب في فرح أو في حزن ، والاستشهاد في قوله : (أستحدث) حيث دخلت همزة الاستفهام
على همزة الوصل ، فحذفت همزة الوصل لعدم اللبس .

(وأما سكونُ هاءَ :) هو وهى بعد واو العطف وفائه ولام الابتداء نحو : (وهو وهى وفهُو وفهى وَلهُو وَلهى) وإن كان سكونا فى أول الكلمة (فعارضٌ) لا يحتاج إلى اجتلاب همزة وصل ، وهو مع ذلك (فصيحٌ) وفى القرآن (١) : « وهو خير لكم - فهى كالحجارة - لهو خير الرازقين - لى الحيوان (٢) » فلا يرد اعتراضاً على حصرنا ما أوله ساكن ، وإيجاب إلحاق همزة الوصل به فيما تقدم .

قال نجم الأئمة (٣) : وليس هذا الجواب بجواب مَرْضَى ؛ لأن هذا الإسكان على تشبيه أوائل هذه الكلم بالأواسط ، فنحو : فهو وهو وفهى وهى مشبهة بعَضُد وكتِف ، فلم يسكنوها إلا لجعلهم إياها كالوسط ، فكيف تجتلب لما هو كوسط الكلمة همزة وصل ؟ ووجه تشبيههم لها بالوسط عدم استقلال ما قبلها ، واستحالة الوقف عليه ، (وكذلك لام الأمر نحو « وليوفوا (٤) ») يعنى إذا وقعت بعد الواو والفاء فإنها تسكن ، لكن سكونها عارض فصيح ، (وشبهة به) أى بهو وهى الواقع بعد الواو والفاء : هو وهى إذا وقع أحدهما بعد همزة الاستفهام نحو : (أهو) قال كذا ؟ (وأهى) فعلت كذا ؟ قال (٥) :
* فقلت أهى سرت أم عادنى حلم ؟ *

(١) أجزاء آيات وردت فى السور الآتية (البقرة ٢١٦ ، ٧٤ ، والحج ٥٨ ، والنكبات ٦٤) .

(٢) فى مخطوطة (ص) « لى الحياة الدنيا » .

(٣) ما قاله الرضى ورد فى شرحه على الشافية (٢/ ٢٦٩) مع تصرف فى صياغة بعض العبارات .

(٤) جزء الآية ٢٩ من سورة الحج .

(٥) هذا عجز بيت من قصيدة للمرار العدوى ، وصدره : * فقمى للطف مرتاعا وقلت له *

والبيت من بحر البسيط ، والاستشهاد فى قوله (أهى) بسكون الهاء ، والإسكان مع همزة الاستفهام قليل .

فخففا بإسكان الهاء ، إذا صار الأول كعُضد ، والثاني ككتف ، وإنما جعلنا مشبهين بوهو ووهى لقلة استعمالهما ، فالتخفيف فيهما أقل ، ووجه الشبه تكون الهمزة حرفاً غير مستقل كالواو والفاء ، (و) شبه باللام الواقعة بعد « الواو والفاء » : اللام الواقعة بعد « ثم » نحو : « ثُمَّ لَيَقْضُوا (١) » ، لكونها حرف عطف مثلهما ، وبه قرأ الكسائي وغيره ، ولم يستحسن البصريون ذلك ؛ لأن « ثم » مستقلة يوقف عليها ، (ونحو « أَنْ يُمِلَّ هُوَ (٢) ») بإسكان هاء « هُوَ » على تشبيه اللام الأخيرة من يمل مع هو بعضد ، كما قرئ في الشواذ (قليل) ، لأن يمل كلمة مستقلة ، ولا يمكن تشبيهها بلام الابتداء كما شبه ثم بالواو ، ولعدم اشتراكهما أيضاً في المعنى ، بخلاف ثم والواو .

الوقف

ولما فرغ من الابتداء شرع في الوقف ، فقال :
 (الوقف : قطع الكلمة عما بعدها) أى عما يمكن أن يكون بعدها ، أى أن تسكت على آخرها قاصداً ، لكونها آخر الكلام ، فيدخل فيه جميع وجوه الوقف ، ولو وقفت عليها ولم تراع أحكام الوقف التي تذكر ، كما تقف مثلاً على آخر زيد بالحركة والتنوين لكنت واقفاً ، لكنك مخطئ في ترك أحكامه ، فالوقف مجرد إسكان الحرف الأخير ، وإلا لم يكن الروم وقفاً ، وكان « مَنْ » في قولك : مَنْ زيد ؟ موقوفاً عليه مع وصلك إياه بزيد ، (وفيه) أى في الوقف (وجوه) أى أحكام

(١) جزء الآية ٢٩ من سورة الحج .

(٢) جزء الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

يوجبها الوقف كالرُّوم والإشمام (مختلفة في الحُسْن) أى متفلوتة فيه ، فبعضها أحسن (١) من بعض ، كما يجيء من أن قلب الألف واو أو آه ياء أو همزة ضعيف ، وكذا نقل الحركة والتضعيف ، وقد يستوى وجهان أو أكثر في الحسن كالإسكان وقلب تاء القنأثيث هاء ، (و) مختلفة أيضاً في (المَحَلِّ) ، أى محال الوجوه المذكورة ، وهى ما يذكر المصنف غالباً بعد ذكر كل وجه مصدرأً بنى ، كقوله : فالإسكان المجرد في المتحرك ، والرُّوم في المتحرك ، فقوله « الإسكان المجرد والرُّوم » وجهان للوقف ، وقوله « المتحرك » محل هذين الوجهين ، إذ يكونان فيه دون الساكن ، وعلى هذا القياس إلى آخر الباب .

وهذه الوجوه مختلفة في المحل ، أى لكل وجه منها محل يثبت فيه غير محل الآخر ، وقد يتشارك وجهان أو أكثر في محل واحد ؛ كاشتراك الروم والإسكان في المتحرك ، فمعنى قوله : مختلفة في الحسن والمحل ، أنها قد تختلف فيهما لا أنها لا تكون أبداً إلا مختلفة فيهما .

وجملة الوجوه المذكورة اثنا عشرة : الإسكان المجرد ، والرُّوم ، والإشمام ، وإبدال التنوين ، وقلب الألف واو أو ياء أو همزة ، وقلب التاء هاء ، وإلحاق هاء السكت ، وزيادة الألف ، وحذف الواو والياء ، وإبدال الهمزة من جنس حرف حركتها ، والتضعيف ، ونقل الحركة .

(فالإسكان المجرد) عن روم وإشمام وتضعيف ونقل (في المتحرك) غير المنون مطلقاً ، والمنون غير المنصوب على الفصيح على ما سيأتى ، وأمّا الساكن فقد كفيت مؤونة إساكنه نحو : مَنْ وَكَمْ ، بل لا يكون

(١) في مخطوطة (ص) أحسن ، وهو تصحيف .

معه وجه من وجوه الوقف ، ولو قيل : إن سكون الوقف غير سكون الوصل لم يبعد ، كما قيل في ضمة فُلك ، وحذفت الحركة لما ذكرنا من أن الوقف محل الاستراحة .

(والروم في المتحرك ، وهو) في اللغة القصد ، وفي الاصطلاح : (أن تأتي بالحركة) التي كانت على الآخر (خفية) حرصاً على بيانها ، وسمى روماً ؛ لأنك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقط بالكلية ، ويدرك الروم الأعمى الصحيح السمع إذا استمع ، لأن في آخر الكلمة صَوِيْتًا خفياً ، قال (١) :

يُرى رومنا والعمى تسمع صوته وإشمانا مثل الإشارة بالعصب
(وهو) أي الروم (في المفتوح قليل) مذهب القراء والقراء
من النحاة عدم جوازه ، لأن الفتح لا جزء له لخفته ، وجزؤه كله ،
وعند سيبويه وغيره من النحاة : يجوز فيه الروم كما في المرفوع
والمجزور ، (والإشمام في المضموم) دون غيره ، لأن المقصود بالإشمام
تصوير مخرج الحركة للناظر بالصورة التي يتصور بها ذلك المخرج

(١) هذا البيت من قصيدة لأبي الحسن الحصري ، وهو من بحر الطويل والعصب : من معانيه السيف ، وجاء في (همع الهوامع) للسيوطي (٢٠٧/٢) : الإشمام : وهو الإشارة إلى الحركة دون صوت ، فهو لا يدرك إلا بالبرؤية ، وليس للسمع فيه حظ ، ولذلك لا يدركه الأعمى ، ويدركه بالتعلم بأن يضم شفثته إذا وقف على الحرف ، قال أبو الحسن الحصري في قصيدته :

يرى رومنا والعمى تسمع صوته وإشمانا مثل الإشارة بالشعر
وفي القاموس المحيط (١٢٣/٤) : الروم : حركة مختلفة مختلفة ، وهي أكثر من الإشمام ، لأنها تسمع .

(م ٦ - المناهل الصافية)

عند النطق بتلك الحركة ، ليستدل بذلك على أن تلك الحركة هي الساقطة دون غيرها ، والشفتان بارزتان لعينيه ، فيدرك نظره ضمهما ، وأما الكسرة فهي جزء الياء التي مخرجها وسط اللسان ، والفتحة جزء الألف التي مخرجها الحلق ، وهما محجوبان بالشفتين والسن ، فلم يمكن المخاطب إدراك تهيئة المخرجين للحركتين ، فلذلك كان حقيقته في الاصطلاح ما ذكره المصنف بقوله : (وهو أن تَصُم الشفتين بعد الإسكان) .

(والأكثر على أن لا رَوَم ولا إِشْمَام في هاء التأنيث) لسكونها ؛ إذا الحركة إنما كانت على التاء التي هي بدل منها لا عليها ، حتى ينبه عليها بالروم أو الإِشْمَام ، (وميم الجمع) نحو : ضربتم وعليكم وإليكم ؛ لأنها حين تكون آخرًا لا حركة عليها إلا أن تعرض للملاقاة ساكن ، ولا اعتداد بالحركة العارضة ، ولذلك قال : (والحركة العارضة) كما إذا وقفت على « عليكم » من : عليكم السلام ، أو على « يشأ » من قوله تعالى (١) : « من يشأ الله يضلله » ، أو « لقد » من قوله تعالى (٢) : (ولقد استهزئ » ، لأن الروم والإِشْمَام إنما يكونان بالحركة المقدرة في الوقف ، والحركة العارضة للساكنين لا تكون إلا في الوصل ، فإذا لم تقدر في الوقف ، فكيف ينبه عليها ؟ ، وقول المصنف « والأكثر » يدل على أن منهم من يروم ويشم في الثلاثة .

قال الرضى (٣) : لم أر أحد لمن القراء ولا من النحاة ذكر أنه

(١) جزء الآية ٣٩ من سورة الأنعام .

(٢) جزء الآية ١٠ من سورة الأنعام .

(٣) ما قاله الرضى في شرحه على الشافيه (٢/ ٢٧٦) .

يجوز الروم والإشمام في أحد الثلاثة المذكورة ، بل كلهم منعوهما (١) فيها مطلقا .

(وإبدال الألف) من التنوين (في المنصوب المنون) غير ما فيه تاء التانيث ، فإنه يحذف لوجوب قلبها هاء — كما سيأتي — فلو أبدل التنوين ألفاً لالتبست بهاء الضمير نحو : رأيت شجرها في شجرة ، ونحو : رأيت زيدا ، لخفة الألف فلا تستثقل الكلمة به ، فقلب التنوين ألفاً حرصاً على بيان الإعراب (٢) ، وربيعه يحذفونه كالرفوع والمجرور .

(وفي إذن) نحو : أكرمك إذا ، في جواب : أنا آتيك ، إما لأنه تنوين في الأصل كما اختاره نجم الأئمة (٣) ، وإما شبهها لنونه بنون التنوين في المنصوب ، لسكونها وانفتاح ما قبلها ، وأوجب المازني (٤) الوقف عليها بالنون ، وأجاز المبرد الوجهين .

(وفي نحو اضربن) مما آخره نون التأكيد الخفيفة (٥) المفتوح

(١) في مخطوطة (ص) : منعوها .

(٢) في مخطوطة (ق) : الحركة (بدل) : الإعراب .

(٣) ورد اختيار نجم الأئمة الرضى في كل من شرحه على الشافية (٢/ ٢٧٩) وشرحه على الكافية (٢/ ٢١٩) .

(٤) ما نص عليه الشارح من آراء للمازني والمبرد ورد في شرح الرضى على الشافية (٢/ ٢٧٩ ، ٢٨٠) .

(٥) وهذا كانت الكتابة القرآنية للفعلين المؤكدين بالنون الخفيفة (وليكونا — لنسفعا) بالألف في قوله تعالى (ولئن لم يفعل ما أمره ليسجنن وليكونا من الصاغرين) من الآية ٢٢ من سورة يوسف ، وقوله جل ثناؤه (كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية) الآية ١٥ من سورة العلق .

ما قبلها ، فإنها تقلب ألفاً لمثل ما تقدم في التنوين (بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء) أى بالنظر إلى الواو في المرفوع ، والياء في المجرور ، فإنه لا يقلب التنوين في الأول واواً ، ولا في الثاني ياءً ، لتأديته إلى الثقل في موضع الاستخفاف ، قوله (على الأفصح) إشارة إلى ما زعم أبو الخطاب من أن أزد السراة يقولون : هذا زيدو ، ومررت بزيدي ، كما قالوا : رأيت زيداً ، حرصاً على بيان الإعراب .

(وَيُوقَفُ عَلَى الْأَلْفِ فِي بَابِ عَصَا) من المقصور المنون الواوى ، (وَرَحَى) من المقصور المنون اليائى (باتفاق) ، واختلف في هذه الألف ، فالصحيح المصحح روايته عن سيبويه أنها التى حذفت للتنوين ردت حال الوقف ؛ لزوال الساكن الأخير الذى أوجب حذفها ملاقاته وهو التنوين ؛ لأن الألف أخف من كل خفيف ، فاعتبر زوال التنوين مع عروضه ؛ لأن اعتباره يؤدى إلى كون الوقف على أخف ما يكون ، ويدل على كونها لام الكلمة في الأحوال الثلاث أنها جاءت روياء في النصب ، قال (١) :

وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى

* إِنَّ الْحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ الْقِرَى *

ولا يجوز : زيداً مع مَحْيَى (٢) ومولى ، لما ثبت في علم القوافى ،

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور للشاخ بن ضرار الغطفاني في عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب والاستشهاد في الكلمات الثلاثة (سرى - اشتهى - القرى) حيث وقعت فيها (ألف المقصور) لام الكلمة ، لأنها وقعت روياء ، وليست مبدلة من التنوين في الوقف .
(٢) أى في قصيدة واحدة .

وأيضاً فإنها في النصب كقوله تعالى (١) : « وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى » ، وتكتب ياء ، وألف التنوين (٢) بعيدة من مثل هذه الأشياء ، وقيل بدل عن التنوين في الأحوال الثلاث ، لوقوعها بعد الفتحة في الوقف ، كما تقلبها في « زيدا » المنصوب ، لأن موقعها في الأحوال الثلاث مثل موقع زيد المنصوب ، بل ههنا أولى ، لأن فتحة « زيدا » عارضة إعرابية ، وفتحة المقصور لازمة ، وقيل : هي الأصلية في حال الرفع والجر ، والمبدلة من التنوين في حال النصب قياساً على الصحيح ، والحق هو الأول لما تقدم في الاستدلال عليه .
وأما المقصور المجرد من التنوين فالألف الذى في الوقف فيه هو الذى كان في الوصل بلا خلاف كأعلى والفتى ، وقد تحذف ألف المقصور اضطراراً ، قال (٣)

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ

أى : المعلى .

(وَقَلْبُهَا) أى ألف التنوين ، وقيل ألف المقصور ، (وَقَلْبُ كُلِّ أَلِفٍ) سواء كانت للتأنيث كجبل ، أو للإلحاق كمعزى ، أو لغيرهما نحو يضربها (همزة ضعيف) لما فى الألف من الخفة المناسبة

(١) جزء الآية ١٢٥ من سورة البقرة .

(٢) فى مخطوطة (ص) : وألف التأنيث ، وهو تصحيف .

(٣) ينسب هذا البيت إلى ليبيد بن ربيعة الصحابي ، وهو من بحر الرمل ، ومرجوم وابن المل : من سادات لكيز ، والاستشهاد فى قوله (وابن المل) ، وأصله : وابن المل : مختوم بألف المقصور ، فحذف الألف المقصورة فى الوقف للضرورة تشبيهاً لها بياء المنقوص التى تحذف .

للوقوف ، فلا وجه لتغييرها ، ووجه القلب همزة أن الهمزة أبين من الألف ، وليست الهمزة في رجلاً بدلاً من التنوين لبعدهما بينهما ، وإنما هي بدل من الألف .

(وكذا (١) قلبُ أَلِف نحو حُبْلَى) ظاهره أن المراد به ما فيه أَلِف التَّائِيثُ المقصورة (همزة) لم يكن محتاجاً إليه مع قوله « قلب كل أَلِف همزة » (أو واواً أو ياء) ، وعلى هذا الظاهر جرى كثير من الشارحين ، وأما نجم الأئمة فقال (٢) : اعلم أن فزارة وناسا من قيس يقلبون كل أَلِف في الآخر ياء ، سواء كانت للتأنيث كحُبْلَى ، أو لا كَمُثْنَى ، كذا قال النحاة ، وخص المصنف ذلك بأَلِف نحو حُبْلَى ، وليس بوجه ، ثم قال : وبعض طيء يقلبونها واوا - انتهى . وإنما قلبها هؤلاء « ياء » أو « واوا » ؛ لأنهما أبين منها وهي خفية ، وإنما تبين إذا جثت بعدها بحرف آخر ، وذلك في حالة الوصل ، لأن أخذك في جَرَس حرف آخر يبين جرس الأول وإن كان خفياً ، وأما إذا وقفت عليها فتخفى غاية الخفاء حتى تظن معدومة ، ومن ثم (٣) يقال : هؤلاء ، ويا رباه « بهاء السكت » بعدها ، فأبدلوا منها في الوقف حرفاً من جنسها أظهر منها ، فبعضهم أبدل الياء ، وبعضهم الواو . (وإبدال تاء التائيث الاسمية) وهي المتحركة المفتوح ما قبلها لا الفعلية ، فإنها لا تبدل باتفاق نحو : قامت وقعدت (هاء) فرقا

(١) وردت في متن الشافعية بشرح الرضى (٢/ ٢٨٥) : وكذلك .

(٢) ما قاله نجم الأئمة الرضى في شرحه على الشافعية (٢/ ٢٨٦) .

(٣) في مخطوطة (ص) : ومن ثمة .

بينها وبين الفعلية (في نحو رَحْمَة) لو ترك لفظ « في » لكان أولى ؛
إذ لا تكون تاء التانيث الاسمية إلا في نحو رحمة ، إلا أن تفسر تاء
التانيث بما يدل على التانيث ولو لم يتمحض له ، فيشمل نحو :
أخت ومسلمات ، ثم يخرج بهذا القيد ، لكنه خلاف الظاهر في تاء
التانيث الاسمية إذا أطلقت ، وإنما لم يوقف على نحو « أخت »
بالهاء ؛ لأنها وإن كان فيها رائحة التانيث ؛ لاختصاص هذا البديل
بالمؤنث ، إلا أنها من حيث اللفظ مخالفة لتاء التانيث بسكون
ما قبلها ، وبكونها كلام الكلمة بسبب كونها بدلا منها ، وإنما قلبت
تاء التانيث الاسمية هاء ؛ لأن في الهاء همسا ولينا أكثر مما في التاء ،
فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى ، وخصت الاسمية
بالإبدال ؛ لأنها الأصل ، إذ ألحقت بما هي علامة تانيثه ، بخلاف
الفعلية فإنها ألحقت بما المؤنث فاعله ، والتغيير بما هو أصل أولى ،
وإنما قال : (على الأكثر) لأنه زعم أبو الخطاب (١) أن ناسا من
العرب يقفون على الاسمية أيضا بالتاء نحو : طلحت ، قال (٢) :

* اللَّهُ نَجَّاكَ بِكَفَى مَسْلَمَتِ *

(١) ما زعمه أبو الخطاب عن بعض العرب أورده الشيخ الرضى في شرحه على شافية
ابن الحاجب (٢/ ٢٨٩) .

(٢) هذا شطر بيت من بحر الرجز ، وقد أورده الرضى والشرط الذي بعده على النحو التالى :
والله نجَّاكَ بِكَفَى مَسْلَمَتِ من بعد ما وبعد ما وبعد مت
صارت نفوس القوم عند الفلصمت وكادت الحسرة أن تدعى أمت
ومسلمت : اسم شخص ، وأصله : مسلمة ، والفلصمت : رأس الخلقوم ، وأصله : الفلصمة ،
والاستشهاد فى الكلمات (مسلمت - الفلصمت - أمت) حيث يقف عليها بعض العرب بالتاء

والظاهر أن هؤلاء لا يقفون على المنصوب بالألف (١) ، بل يقولون : رأيت أمت ، قال :

* وكادَتِ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمْتُ *

(وَتَشْبِيهُ تَاءِ هِيَهَاتَ) فى الوقف عليه بالهاء (به) ، أى بناء التأنيث الاسمية ، ذَكَرَ الضمير باعتبار الحرف (قليل) ، والكثير الوقف عليه بالتاء ، لكنه شبه على قلة بقوافة (٢) ودودة (٣) ، فوقف عليها بالهاء ، وفى جعل وجه القلب التشبيه المذكور إشارة إلى الرد على من زعم أن من وقف عليها « بالهاء » قدره مفردا ، أصله : هِيَهية ، ومن وقف عليه « بالتاء » قدره جمعا ، أصله : هِيَهَيَاتُ ، فحذفت الياء شاذًا لكونه غير متمكن ، قال فى شرح المفصل (٤) : وهذا كله تعسف لا حاجة إليه ، لأنه أمر تقديرى ، إذ هِيَهات : اسم فعل ، فلا يتحقق فيه إفراد وجمع ، وإنما ذلك لشبهها ببناء التأنيث لفظًا دون إفراد وجمع ، (و) إبدال التاء (فى) جمع المؤنث السالم نحو (الضاربات ضعيف) ؛ لأنها لم تتخلص للتأنيث ، بل فيها معنى الجمع ، فلا تكون كتاء المفرد ، فلا تقلب هاء ، ووجه قلبها هاء مع

(١) معنى أنهم لا يقفون عليه بالألف ، أى أنهم لا يقولون فى النصب : رأيت أمتا ، كزيدا بألف .

(٢) قوافة : مصدر قولك : قوقت الدجاجة : إذا صوتت عند البيض ، وأصلها : قوية كدحرجة ، تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت ألفا .

(٣) الدودة : الجلبة فهى مصدر لقولك : دوديت ، أى صوت ، أو بمعنى الأرجوحة فهى من أسماء الأجناس غير المصادر .

(٤) شرح المفصل ٢ / ٥٣ .

ضعفه تشبيهها بقاء المفرد ، لإفادتها معنى التانيث كإفادتها معنى الجمع ، حكى قطرب (١) « أين البنون والبناء ؟ » .

(وعِرْقَاتُ) حكى الكوفيون (٢) : استأصل الله عرقاتهم « بفتح التاء » وكسرها أشهر ، فنقول (إِنْ فُتِحَتْ تَأْوُهُ فِي النِّصْبِ) كما في هذه الحكاية (فبالهاء) على أنه مفرد اسم جمع والألف للإلحاق بدرهم كمعزى ، (وإلا) تفتح ، بل كسرت كما قلنا إنه الأشهر (فبالتاء) ؛ لأن كسرها في حال النصب يدل على أنه جمع عرق ، إذ قد يؤنث ، والأولى الوقف عليه بالتاء كما في مسلمات .

(وَأَمَّا ثَلَاثُهُ أَرْبَعَةٌ فَيَمْنُ حَرَكٌ) هاء ثلاثة (فَلَانَهُ) أى المحرك (نَقَلَ حَرَكَةَ هَمْزَةِ الْقَطْعِ) من أربعة (لَمَّا وَصَلَ) ثلاثة بها ، هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره : أنك قلت إن التاء تبدل هاء في الوقف ، وثلاثة في : « ثلاثة أربعة » ليس موقوفا عليها ، لأنه موصول بأربعة ، وإلا لم تنقل حركة الهمزة إلى الهاء ! أجب بأن الوصل أجرى مجرى الوقف ، وذلك لأنه وصل ثلاثة بأربعة ، ومع ذلك قلب تأؤه هاء ، كذا في شرح نجم الأئمة (٣) ، وفي غيره نحوه ، ولا يخفى عدم ظهور انطباقه على كلام المصنف ، وأنه لا يبقى لقوله « فيمن حرك » فائدة ، وأن حق العبارة أن يقول : وأما ثلاثة أربعة في الوصل فلاجرائه مجرى الوقف ، أو نحو (٤) ذلك ، والذي يخطر

(١) أورد الرضى في شرحه على الشافى (٢٩٢/٢) ما حكاه قطرب بقوله « كيف البنون والبناء ؟ » .

(٢) نص الرضى على ذلك في شرحه على الكافية (١٨٩/٢) .

(٣) ورد قول نجم الأئمة الرضى في شرحه على الشافى (٢٩٣/٢) .

(٤) قوله : « أو نحو ذلك » غير وارد في مخطوطة (ص) .

فى بالى أن هذا رد على صاحب المفصل حيث جعل « ثلاثة أربعة »
مما أجرى فيه الوصل مجرى الوقف ، يرشد إلى ذلك كلامه فى شرح
المفصل قال فيه : ولو قال قائل إن ثلاثة مبنى على السكون ، وليس
سكونه للوقف ، فلا يمنع وصل غيره معه مع بقاء آخره ساكنًا هاء ،
فلا حكم للوقف فيه ، لأن ذلك إنما يكون فيما يكون فى وصله تاء
متحركة ، وهذا واجب له البناء على السكون ، فصار سكونه
لا للوقف ، والهاء لازمة لسكونه ، فلاحكم للوقف فيه ، فليس فيه
إجراء للوصل مجرى الوقف ، وإنما فيه حكم الوصل خاصة ، واتفق
أن حكم الوصل كحكم الوقف كما فى قولك « كم وأشباهها »
فإن حكم الوصل فيها كحكم الوقف ، فمراده هنا أن الإتيان بالهاء
فى ثلاثة مع وصلها بأربعة سواء كان فيمن حرك ، أو فيمن سكن ؛
ليس من قبيل إبدال التاء فيه هاء حتى يرد اعتراضا بأن التاء قد
أبدلت هاء فى غير حال الوقف ، ويحتاج إلى الجواب عنه بأن
ذلك معاملة للوصل معاملة الوقف ، كما أجاب صاحب المفصل ،
بل لا تاء فيه أصلا فى حال الوصل ، فمن سكن فالأمر عنده ظاهر ،
إذ هو باق على أصله ، وأما من حرك فالحركة عارضة للنقل عنده .

ولما كان هنا مظنة وهم أن فتحة ميم فى قوله تعالى « آلم الله »
مثل فتحة هاء ثلاثة ؛ لكون كل واحد منهما ساكنًا بعد همزة مفتوحة
مع اشتراكهما فى كونهما من الكلمات المبنية الأواخر على السكون
لعدم التركيب ، فكما كانت فتحة هاء ثلاثة لنقل حركة همزة

أربعة ، كذلك فتحة ميم « آلم » لنقل حركة همزة « الله » - جواب (١) لما - : دفع ذلك الوهم بقوله : (بخلاف آلم الله) ، فإن فتحة ليست لنقل حركة الهمزة (فإنه لما وصل) حذفت الهمزة وجوبا لكونها همزة وصل ، وشأن همزة الوصل إذا حذفت ألا تنقل حركتها إلا في الشذوذ كما حكى الكسائي « بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله » بفتح ميم « الرحيم » ، فإذا سقطت همزة « الله » تعالى مع حركتها (التقى ساكنان) : ميم آلم ، ولام الله ، فحرك الميم للساكنين ، وإنما فتحت لما تقدم ، فالفتح لالتقاء الساكنين لا للنقل .

(وزيادة الألف في أنا) فإن الضمير عند البصريين : الهمزة والنون المفتوحة ، فإذا وقفت عليه بينت حركة البناء بالألف ، وبعض العرب تصل « أنا » بالألف في الوصل أيضا في السعة ، والأكثر أنهم لا يصلون بها في الوصل إلا ضرورة ، قال (٢) :

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حَمِيدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا

وقرأ نافع بإثباتها قبل الهمزة المضمومة والمفتوحة دون المكسورة ، قال أبو علي (٣) : لا أعرف الوجه في تخصيص إثباتها بالهمزة المضمومة والمفتوحة دون المكسورة ودون غير الهمزة ، (ومن ثم) أى ومن جهة زيادة الألف في آخر « أنا » وقفنا (وَقِفَ عَلَى) لكننا في قوله تعالى (٤)

(١) قوله : « جواب لما » غير وارد في مخطوطه (ص) .

(٢) هذا البيت من بحر الوافر ، وهو حميد بن حريث بن بجدل الكلبي وقوله : تذریت : أى علوت من بلوغ الذروة ، والسنام : للبعير معروف ، والاستشهاد في قوله (أنا) حيث جاء بالألف مع الوصل ، وذلك من الضرورات الشعرية .

(٣) ما قاله أبو علي أورده الرضى في شرحه على الشافية (٢/ ٢٩٥) .

(٤) جزء الآية ٣٨ من سورة الكهف .

(« لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي » بِالْأَلْفِ) ، لَأَنَّهُ « أَنَا » فِي الْأَصْلِ جَاءَتْ بَعْدَ « لَكُنْ » الْخَفِيفَةِ ، بِدَلِيلٍ مَجْبِئٍ ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ أَعْنَى قَوْلِهِ « هُوَ اللَّهُ » بَعْدَهُ ، وَلَا يَجِئُ بَعْدَ لَكُنَّ الْمَشْدَدَةِ ، ثُمَّ نَقَلْتُ هَمْزَةَ « أَنَا » إِلَى نُونٍ لَكِنْ وَحَذَفْتُ كَمَا فِي نَحْوِ « قَدْ أَفْلَحَ » ، ثُمَّ أَدْغَمْتُ النُّونَ فِي النُّونِ ، وَابْنُ عَامِرٍ يَثْبِتُ الْأَلْفَ فِي « لَكُنَّا » وَصَلَا أَيْضًا ؛ لِيَكُونَ مُؤَدِّنًا مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ أَنَّهُ لَيْسَ لَكُنَّ الْمَشْدَدَةُ ، بَلْ أَصْلُهُ (لَكُنْ أَنَا) .

(وَمَثَلُ) بِحَذْفِ أَلْفِ « مَا » الِاسْتِفْهَامِيَةِ غَيْرِ الْمَجْرُورَةِ ، وَالْوَقْفِ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ ، أَجَازَهُ (١) بَعْضُهُمْ تَشْبِيْهًا لَهَا بِنَحْوِ « رَه » .

(و) كَذَا أَجَازَ بَعْضُ طَيْبِ الْوَقْفِ عَلَى « أَنَا » بِالْهَاءِ ، فَيَقُولُ (أَنَّهُ) قَالَ حَاتِمٌ « هَكَذَا فَرَدَى (٢) أَنَّهُ » ، وَهُوَ (قَلِيلٌ) ، وَالْأَكْثَرُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ ، وَعَدَمُ حَذْفِ أَلْفِ « مَا » إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَجْرُورَةً - كَمَا سَبَقَتْ - وَمَذْهَبُ الزَّمَخْشَرِيِّ أَنَّ الْهَاءَ فِيهِمَا بَدَلٌ مِنَ الْأَلْفِ ، وَقَالَ الرُّضِيُّ (٣) : هِيَ فِي « أَنَّهُ » لِلْسَكْتِ ، وَكَذَا قَالَ فِي « مَه » حَمَلُهَا عَلَى الْمَجْرُورَةِ فِي نَحْوِ مِثْلِ مَه أُولَى ، أَعْنَى جَعْلُهَا هَاءَ السَّكْتِ جِئَءَ بِهَا بَعْدَ حَذْفِ الْأَلْفِ كَالْعَوَاضِ مِنْهُ .

(وَإِلْحَاقُ هَاءِ السَّكْتِ) لَهُ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ : لِأَزْمِ وَجَائِزٍ وَمَمْتَنَعٍ ،

(١) قَوْلُهُ « أَجَازَهُ بَعْضُهُمْ » لَمْ يَرِدْ فِي مَخْطُوطَةِ (ص) .

(٢) أَوْرَدَهُ مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ (٢/ ٢٩٣) : هَكَذَا فَصَدَى ، قِيلَ : إِنْ أَوَّلَ مِنْ تَكَلَّمَ بِهِ كَعَبِ بْنِ أَمَامَةَ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ أَسِيرًا فِي عِزَّةَ ، فَأَمَرَتْهُ أُمُّ مَنزَلِهِ أَنْ يَفْصِدَ لَهَا نَاقَةً فَنَحَرَهَا ، فَلَامَتْهُ عَلَى نَحْرِهَا إِيَّاهَا ، فَقَالَ : هَكَذَا فَصَدَى ، يَرِيدُ أَنَّهُ لَا يَصْنَعُ إِلَّا مَا تَصْنَعُ الْكِرَامُ .

(٣) مَا قَالَهُ الرُّضِيُّ وَمَذْهَبُ الزَّمَخْشَرِيِّ أَوْرَدَهُ الرُّضِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الشَّافِيَةِ (٢/ ٢٩٦) .

ذكر اللازم والجائز ، وما سواهما هو الممتنع غالبا ، فقال : (لازم في) كل ما يبقى بالحذف على حرف واحد ، ولم يكن كجزء من غير مستقل قبله ، إما بأن لا يكون كالجزء من شيء أصلا (نحو : رَهْ) (وقفه) ، أو يكون كالجزء من مستقل (و) ذلك نحو (مجيء مَهْ ومثل مه في : مجيء مَ جئتَ ، ومثل مَ أنتَ) ، وإنما لزم لأن الابتداء لا يكون إلا لمتحرك ، والوقف لا يكون إلا على ساكن أو شبهه ، فلا بد من حرف بعد الابتداء يوقف عليه ، فجاء بالهاء لسهولة السكوت عليه ؛ وَرَهْ : مفتوح الراء أو مكسورها من تَرَى « بفتح الراء » من الروية ، أو من تَرَى « بكسرها » من وريت الزند (٢) ترى : حذفت الألف أو الياء لكونه أمراً ، وقَهْ : من يقى حذفت الياء لذلك ، فبقى كل منهما على حرف واحد ، و « ما » في : مجيء مه ، ومثل مه : استفهامية ، فمعناه : أى مجيء جئت ؟ ومثل أى شيء أنت ؟ وأصله : مجيء ما ، ومثل ما ، فحذفت الألف لما سيأتى ، « فما » في المثالين وشبههما ، أعنى ما تكون فيه مضافا إليها مثل : رَهْ وقَهْ من وجه ؛ لأن الكلمة التى قبل « ما » مستقلة لكونها اسما ، وليس مثلهما من وجه آخر ؛ لأن المضاف إليه كالجزء من المضاف ، لكن سقوط الألف بلا علامة ظاهرة ألزمه التعويض « بهاء السكت » .

(وجائز في نحو (٣) : لم يَخْشَهْ ولم يَغْزُهْ ولم يَزِمِهْ ، وغلامِيَهْ ،

(١) يقصد به الشارح : فعل الأمر من اللغيف المفروق الذى أوله وآخره حرف علة فإنه عند صياغة الأمر يبقى على حرف واحد ، فتزاد « هاء السكت » نحو : ره ، قه ، فه ، عه ، أمر من : يرى ، يقى ، ينى ، يعى .

(٢) فى القاموس المحيط (٤/ ٣٩٩) : وريت الزند كوعى وولى وريا ووريا ورية : خرجت ناره ، والزند : المود الذى تقدح به النار .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢/ ٢٩٦) : وجائز فى مثل . .

وَحَدَّامَةٌ وَعَلَى مَةٍ وَإِلَامَةٌ مِمَّا حَرَكْتَهُ غَيْرُ إِعْرَابِيَّةٍ (بَأَنَّ تَكُونُ مِنْ أَصْلِ
الكَلِمَةِ ، أَوْ تَكُونُ بِنَائِيَّةٍ ، (وَلَا مَشَبَّهَةٌ بِهَا ، كَالْمَاضِي) فَإِنْ حَرَكْتَهُ
مَشَبَّهَةً لِلْإِعْرَابِيَّةِ ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا بَنَى عَلَيْهَا لِمَشَابَهَتِهِ الْمَعْرَبِ ، إِذْ مَعْنَى :
زَيْدٌ ضَرَبَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ ، وَمَعْنَى : إِنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ : إِنْ تَضْرِبُ
أَضْرِبُ .

(وَبَابُ يَا زَيْدُ) أَيْ الْمُنَادَى الْمَفْرَدُ الْمَعْرُوفُ ، فَإِنْ ضَمَّمْتَهُ تَحْدُثُ
بِحْدُوثِ حَرْفِ النَّدَاءِ ، وَتَنْزُولِ بَزْوَالِهِ ، (وَ) بَابُ (لَا رَجُلٌ) أَيْ
اسْمُ « لَا » الْمَبْنِيُّ عَلَى الْفَتْحِ ، فَإِنْ فَتَحْتَهُ تَحْدُثُ بِحْدُوثِ « لَا » ، وَتَنْزُولِ
بَزْوَالِهَا ، فَأَشْبَهْتَا حَرَكَةَ الْمَعْرَبِ الَّتِي تَحْدُثُ بِحْدُوثِ الْعَامِلِ وَتَنْزُولِ
بَزْوَالِهِ ، فَيَجُوزُ الْهَاءُ فِيمَا ذَكَرَ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ الْإِلَازِمَةِ ، وَيَجُوزُ عَدَمُ
الْإِثْنَانِ بِهَا إِمَّا لِقُوَّتِهَا بِكُونِهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ حَرْفٍ ، وَذَلِكَ فِيمَا عَدَا
« مَا » الْمَجْرُورَةِ ، وَإِمَّا لِكُونِهَا كَالْجُزْءِ مِمَّا لَا يَسْتَقِلُّ ، وَهُوَ « مَا »
الِاسْتِفْهَامِيَّةُ مَعَ حُرُوفِ الْجَرِّ (١) .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَغْلَبَ حَذْفُ أَلْفِ « مَا » الِاسْتِفْهَامِيَّةِ إِذَا كَانَتْ
مَجْرُورَةً ، وَذَلِكَ لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ ؛ لِكُونِهَا اسْتِفْهَامًا ، وَلَمْ يُمْكِنْ
تَأْخِيرَ الْجَارِ عَنْهَا ، فَقَدِمَ عَلَيْهَا وَرَكِبَ مَعَهَا حَتَّى يَصِيرَ الْمَجْمُوعُ
كَكَلِمَةٍ مَوْضُوعَةٍ لِلِاسْتِفْهَامِ ، فَلَا يَسْقُطُ الِاسْتِفْهَامُ عَنْ مَرْتَبَةِ الصَّدْرِ ،
وَجَعَلَ حَذْفُ الْأَلْفِ دَلِيلَ التَّرْكِيبِ .

(وَ) جَائِزٌ أَيْضًا لِلْحَاقِ هَاءِ السَّكْتِ (فِي) كُلِّ حَرْفٍ أَوْ اسْمٍ عَرِيقٍ

(١) فِي مَخْطُوطَةِ (ص) : إِذَا كَانَتْ مَجْرُورَةً .

البناء آخره ألف ، مثل : لا وبلى ، و (نحو ههنا وهؤلاء) في هؤلاء المقصورة ، وذلك لتبيين الألف لخفائه .

(وحذف الياء في نحو القاضي) ويا قاضي من كل ياء قبلها كسرة في آخر الاسم لم تسقط للتنوين في الوصل ، (و) كذا : (غلامى) من كل ياء متكلم سواء (حُرِّكَتْ) هذه الياء - إذ يجوز فيها الفتح - (أو سُكِّنَتْ) إذ يجوز سكونها ، فجوز بعض العرب فيه حذف الياء ؛ لأن الوقف موضع الاستراحة ، والياء المكسور ما قبلها ثقيلة ، بخلاف نحو القاضي إذا تحركت ياءه كما في حال النصب ، فليس فيها إلا الإسكان ، وبقاء الياء (وإثباتها أكثر) لأنها إن كانت متحركة فالراحة تحصل بتسكينها ، وإن كانت ساكنة فالمطلوب وهو وجود حرف ساكن يوقف عليه حاصل .

وقال الرضى (١) : إذا تحركت الياء لم يوقف عليها بالحذف ، بل بإسكانها كما نص عليه سيبويه وغيره ، (عكس قاضٍ) أى الذى آخره ياء قبلها كسرة تسقط تلك الياء للتنوين في الوصل ، فإن الحذف فيه حال الرفع والجبر أكثر من الإثبات ، لأن حذف التنوين عارض ، فكان كالثابت ، وتقديره ههنا أولى ، لثلا يعود الياء ، فيكون حال الوقف ظاهر الثقل ، بخلاف الألف في نحو : عصا ، كما تقدم ، وحكى أبو الخطاب ويونس عن الموثوق بعربيتهم رد الياء اعتدادا بزوال التنوين ، وأما حال النصب فيجب قلب التنوين ألفا ، نحو : رأيت قاضيا ، إلا على لغة ربيعة .

(١) ورد مضمون ما ذكره للرضى وغيره في شرح الرضى على الشافية (٢/ ٢٠٠) .

هذا وما ذكرنا من مساواة يا قاضى للقاضى فى أن إثبات الياء أكثر صرح به المصنف فى شرح المفصل ، وهو اختيار الخليل والمبرد لما تقدم ، واختار يونس وقواه سيبويه : حذف الياء ، لأن المنادى موضع التخفيف ، هذا فى المنادى الذى لم يحذف عينه ، أما نحو « يا مرى » محذوف الهمزة : اسم فاعل من : أرى (١) ، فقد ذكر حكمه بقوله : (وإثباتها فى نحو يا مرى اتفاق) على وجوبه ، وأصله : مرئى : نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت ، فصار : مرى ، فلو حذفوا الياء أيضا لأجحفوا بالكلمة بحذف بعد حذف ، لا لإعلال موجب ، فلا يرد نحو هذا مر ، ومثله : المرى والمئى من : أنأى ينئى ، ويا منى .

(وإثبات الواو) التى هى لام الكلمة فى الفعل نحو : زيد يدعو ويغزو ، (والياء) التى هى لام الكلمة فى الاسم نحو : القاضى ، والفعل نحو : يرمى ، (وحذفهما فى الفواصل) وهى رؤوس الآى ومقاطع الكلام (والقوافى) وغنى بها أواخر الأبيات والأنصاف المصرفة جمع قافية من قفوت أى تبعث ، كأن آخر الأبيات يتبع بعضها بعضها (فصيح) وإن كان الحذف فى الفعل والاسم المنصوب ممتنعا فى غيرهما ، وفى الاسم المرفوع والمجرور غير فصيح ؛ لأن الفواصل والقوافى يراعى فيها الازدواج والتجانس ، فحذف الياء من الفواصل

(١) قوله : من أرى : هذا مضارع الفعل رأى مع همزة المضارعة : أرى : قبل حذف عينه وهى الهمزة ليصير : أرى .

كما في قوله تعالى (١) : « الكبير المتعال - والليل إذا يسر » ، ومن القوافي كما في قوله (٢) :

وَأَنْتَ تَقْرِي مَا خَلَقْتَ وَبِهِ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرُ

هكذا أنشد « بإسكان الراء » ، وتقييد القافية ، وحذف الواو في القافية نحو قوله : (٣)

صحا القلبُ عن سلمى وقد كاذَ لا يَسْلُ
وأقفرَ من سلمى التعانيقُ والثُّقْلُ

وقوله بعده : (٤)

وقد كنتُ من سلمى سنينَ ثمانياً على صيرِ أمرٍ ما يُمرُّ وما يَحُلُ

ولم أظفر حال الكتابة بمثال لما حذف واوه التي هي لام الفعل

(١) جزء الآية ٩ من سورة الرعد ، والآية ٤ من سورة الفجر .

(٢) هذا بيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان ، وهو من بحر الكامل ، وقوله (تفرى ما خلقت) ضربه مثلا لعزمه ، وفي القاموس المحيط : (٣٧٣/ ٤) : فراه يفره : شقه غاسدا أو صالحا كفراه وأفراه . . . والاستشهاد في : يفر : أصله : يفرى ، فحذفت الياء ، وسكنت الراء للوقف على القافية ، ولا يبالون بتغير وزن الشعر وانكساره (الشافية ٤ / ٢٢٩) .

(٣) هذا البيت مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى يمدح بها سنان بن أبي حارثة المري ، وهو من بحر الطويل ، وأقفر : بمعنى : خلا ، والتعانيق والثقل : موضعان ، والاستشهاد بهذا البيت في قوله (والثقل) حيث حذفت واو الإطلاق ، فسكن اللام للوقف ، وهذه الواو ناشئة من إشباع ضمة اللام (الشافية ٤ / ٢٣٣) .

(٤) وهذا البيت - كما ذكر الشارح - من القصيدة السابقة ، وقوله (على صير أمر) أى على منتهاه ، ويمر ويحلو : أى يصير مرا وحلوا ، والاستشهاد في قوله (يحل) حيث حذف الواو ، وهى لام الكلمة ، كما حذف واو الإشباع من (الثقل) في البيت السابق (الشافية ٤ / ٢٣٢) .

(م ٧ - المناهل الصافية)

في الفواصل ، (وحذفهما) أى الواو والياء إذا كانا ضميرين (فيهما)
 أى في الفواصل والقوافي (في نحو) : القوم (لم يغزوا ، و) هند
 (لم ترمى ، و) القوم (صنعوا : قليل) ؛ لأنهما كلمتان ، وليسا
 حرفين ، ووجه حذفهما على القلة تشبيههما بهما لأمى الكلمة في
 الوقف الذى هو محل الاستراحة ، مع قصد الازدواج في الفواصل ،
 ويروى قول الشاعر (١) :

لا يُبْعِدُ اللَّهُ إِخْوَانًا تَرَكْتُهُمْ لَمْ أَذِرْ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعُ
 بحذف الواو وإسكان العين ، وكذا (٢) :

يَا دَارَ عِبَلَةٍ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمُ وَعِمَى صَبَاحًا دَارَ عِبَلَةٍ وَاسْلَمُ
 أنشد بإسكان الميم ، ولم يحضرني مثال لحذفهما في الفواصل ، على
 أن نجم الأئمة قال (٣) : لا أعرف حذف واو الضمير في شيء من
 الفواصل كما كان في القوافي .

(وحذف الواو في) ضمير الغائب نحو (ضَرَبَهُ) ، وكذا الياء
 في نحو : به ، (و) في ضمير الجمع المذكور نحو (ضَرَبَهُمْ) وكذا
 « الياء » في نحو : عليهم ، ولو ذكر الياء مع الواو لكان حسنا

(١) هذا بيت من قصيدة لقيم بن أبي مقبل ، وهو من بحر البسيط ، والبيت : الفراق ،
 والاستشهاد بالبيت في قوله (صنع) على أن أصله (صنعوا) فحذفت واو الضمير للوقف ،
 وإن كان ينكسر الشعر بحذفها ، فإنهم لا يبالون للوقف (الشافية ٤ / ٢٣٦) .

(٢) هذا مطلع قصيدة لعنترة بن شداد العبسى ، وهو من بحر الكامل ، وعبلة : اسم
 محبوبته ، والجواء : بكسر الجيم - اسم موضع ، وعمى ، أى أنعمى ، والاستشهاد في قوله
 (تكلم - اسلم) حيث يريد : تكلمى ، اسلمى ، فحذف ياء الضمير .

(٣) ما قاله نجم الأئمة الرضى ورد في شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ / ٣٠٧) .

(فيمن ألحق) وهم الأكثر في ضمير الغائب المتحرك ما قبله ، لكن إن كانت حركته فتحة نحو : ضربته ، أو ضمة نحو : يضربته فالواو ، وإن كانت كسرة فالياء ، نحو : به على الأكثر ، وبعضهم الواو أيضا ، وبعضهم لا يلحق الواو والياء فيه ، بل يأتى في الأول بضمة مختلصة ، وفي الثانى بكسرة مختلصة ، وبعضهم يسكن ، والأقل في الساكن ما قبله نحو : منه وضربته وعليه ، لكن إن كان الساكن غير «ياء» فالواو ، وإن كان «ياء» نحو عليه فالياء ، وأما في ضمير الجمع ، فالملحق الواو بالميم هم الأقل يقولون في الوصل : ضربهموا ، ويلحقون الياء بعد الميم إذا كان قبلها «هاء» قبلها كسرة نحو : بهى ؛ أو ياء نحو : عليهمى ، والأكثر على عدم الإلحاق ، فمن ألحق في الموضعين حذف في الوقف ؛ لأن الوقف موضع الاستراحة ، والواو والياء زائدتان ، وهم كثيرا ما يحذفون للاستراحة الأصل كما عرفت ، وأما من يلحق في الموضعين فلا واو حتى يحذف .

(وحذف الياء) الثابتة وصلا (في تِه وِذِه (١)) الهاء في تِه وِذِه بدل من الياء في : تى وِذى ، لكنهم لما قلبوا الياء هاء شبهوا الهاء في الأغلب بهاء المذكر المكسور ما قبلها نحو : به وبغلامه ، فوصلوه بياء فحذفوها في الوقف حذفها ، وبعض العرب يبقونها على سكونها كميم الجمع ، فيقول : هذه وصلا ووقفا ، وبعضهم يحذف الياء منها في الوصل ويبقى كسرتها ، ولو أخر المصنف قوله « فيمن ألحق » عن : ذه وته ، لعم الجميع ..

(١) في متن الشافية بشرح الرضى (٣٠٩/٢) : في تِه وهذه .

(وإبدالُ الهمزة حرقاً) ساكنا (من جنس حَرَكَتِهَا) ، وذلك إذا كان ما قبلها ساكنا أو مفتوحا (عند قَوَمٍ) ممن يحقق الهمزة ولا يخففها ، فإنهم يبدلون المفتوحة ألفا ، والمضمومة واوا ، والمكسورة ياء بعد نقل حركتها إلى ما قبلها إذا كان ساكنا ، وإنما أبدلوها أما إلى الواو والياء فحرصا على الإتيان بما هو أبين من الهمزة الساكنة التي يكثر خفاؤها في الوقف ، وأما إلى الألف فحملا له على أخويه (نحو (١) : هذا الكَلَوُ) في الهمزة المضمومة المفتوح ما قبلها ، فأبدلت واوا ، (وَالْخَبُوءُ) في المضمومة الساكن ما قبلها بعد فتحة ، (وَالْبُطُوءُ) في المضمومة الساكن ما قبلها بعد ضمة ، (وَالرُّدُوءُ) في المضمومة الساكن ما قبلها بعد كسرة ، فأبدلت في الثالثة واوا بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها ، (ورأيت الكَلَا) في المفتوحة المفتوح ما قبلها ، فأبدلت ألفا (وَالْخَبَا وَالْبُطَا وَالرُّدَا) في المفتوحة الساكن ما قبلها ، فأبدلت ألفا بعد نقل حركتها ، (ومررت بالكَلَى) في المكسورة المفتوح ما قبلها ، (وَالْخَيْبَى) في المكسورة الساكن ما قبلها بعد فتحة ، (وَالْبُطَى) في المكسورة الساكن ما قبلها بعد ضمة ، (وَالرُّدَى) في المكسورة الساكن ما قبلها بعد كسرة ، وليس هذا القلب تخفيفا للهمزة كما في بشر ورأس ومؤمن ، لأنهم ليسوا من أهل التخفيف كما ذكرنا .

(ومنهم) أى من هؤلاء المبدلين فيما ذكر (مَنْ) يفر من الوزن المرفوض وإن كان عارضا ، فيقلبها إذا كانت مضمومة قبلها ساكن

(١) في متن الشافية بشرح الرضي (٣١٠/٢) : مثل . .

بعد مكسور « ياء » ، وإذا كانت مكسورة قبلها ساكن بعد مضموم « واوا » ، (يقول) في الأول (هذا الردي و) في الثاني (من البَطْرُ ، فَيُتْبِعُ) حركة الفاء حركة العين ، فيقلب الواو ياء في الأول ، والياء واوا في الثاني ، وإنما قلنا : إذا كان ما قبلها ساكناً أو مفتوحاً ؛ لأنه لو كان مضموماً كَأَكْمُو (١) ، أو مكسوراً كَأَهْنِيء لم يوقف عليهما إلا كما يوقف على الرجل والكبد ؛ إذ لا يمكن تدبيرهما بحركة نفسيهما ؛ لأن الألف لا تجيء بعد الضمة والكسرة ، والياء الساكنة لا تجيء بعد الضم ، ولا الواو الساكنة بعد الكسرة ، فبقوا الهمزتين على حالهما ، ولم يقلبوهما كما قلبوا المفتوح ما قبلها ، وكأنهم طردوا الحكم في المضمومة المضموم ما قبلها نحو : هذا أكمو ، والمكسورة ما قبلها نحو : مررت بأهنيء ، وأما الذين يخففون الهمزة وهم أهل الحجاز ، فسيأتى بيان كيفية الوقف على ما آخره همزة عندهم في تخفيف الهمزة إن شاء الله تعالى .

(والتضعيف) يكون (في) الحرف الموقوف عليه (المتحرك) غير المنصوب المنون ، إذ ليس فيه إلا قلب التنوين ألفاً على غير لغة ربعة - كما عرفت - وقوله « المتحرك » احتراز عن الساكن ؛ إذ الغرض من التضعيف بيان أن الحرف الموقوف عليه كان متحركاً في حال الوصل ، وإنما قلنا إنه ينبيه بتضعيف الحرف على كونه متحركاً في الوصل ، لأن الحرف المضعف في الوصل لا يكون إلا متحركاً ،

(١) الكم : نبات ، جمعه : أكمو وكأة ، أو هي اسم للجمع ، أو هي للواحد ، والكم للجمع . . (القاموس المحيط ٢٦/١ ، ٢٧) .

إذ لا يجمع بين ساكنين (الصحيح) دون المعتل ، إذ يستثقل تضعيف حرف العلة ، (غير الهمزة) لثقلها ، فإذا ضعفت صار كالتهوع (المتحرك ما قبله) لا الساكن ما قبله نحو : قفل ؛ لأن المقصود بالتضعيف - كما عرفت - بيان كون الحرف الأخير متحركاً في الوصل ، وإذا كان ما قبله ساكناً لم يكن هو إلا متحركاً في الوصل ؛ لئلا يلتقي ساكنان ، فلا يحتاج إلى ذلك (نحو : جعفر) فإنه جامع للشروط ، (وهو) أى التضعيف (قليل) ، لأنه إثبات لحرف في موضع تحذف فيه الحركة ، فهو تثقيل في موضع التخفيف ، (ونحو القَصْبَا) مما ضعف فيه الحرف الأخير مع وجود حرف الإِطلاق بعده إما ألف كالقصباء ونحوه في قوله (١) :

لقد خشيتُ أن أرى جَدْباً في عامِنَا ذا بعد أن أُخْصِبَا
إن الدُّبَا فوق المتســــون دَبَّــــا وهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُورٍ هَبَّــــا
تتركُ ما أبْقَى الدُّبَا سَبَبَا كأنه السَّيْلُ إذا اسْلَحَبَا
أو الحريقُ وافقَ القَصَصــــبا والتبنَ والحَلْفــــاء فالتَهَبَا

أو غير ألف كقوله (٢) :

* ببازلٍ وجنَاء أو عَيْهَلٌ *

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، وقوله : جدبا : يريد الجذب ، والدبا : الجراد ، والمور : الغبار ، والسبب : القفر والمفاضة ، اسلحب : امتد ، والقصبا : القصب ، والاستشهاد بهذه الأبيات في الكلمات (جدبا - أخصبا - سببا - القصبا - التها) حيث ضعف أو اخرها للوقف ، ثم حركها ضرورة .

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لمنظور بن مرثد الأسدي ، وبازل : ناقة بازل : في تاسع سنه ، وجنء : الناقة الشديدة ، والعيل : الناقة السريعة والنجيبة ، والعيل الذكر من الإبل (القاموس المحيط ٣/ ٣٣٤ ، ٤/ ٢٣ ، ٢٧٤) والاستشهاد في لفظ (عيل) حيث ضعف لاه وحرکه ، وحقه السكون في غير الشعر .

(شاذ ضرورة) ، لأن حق التضعيف أن لا يكون إلا في الحرف الموقوف عليه ، ووجهه مع كونه شاذاً ضرورة على ما قال النحاة : إن الشاعر أجرى الوصل مجرى الوقف ، يعنون أن حرف الإطلاق هو الموقوف عليه ، إذ لا يؤتى به إلا للوقف عليه ، فإذا كان هو الموقوف عليه لم يكن ما قبله موقوفاً عليه ، بل في درج الكلام ، فيكون التضعيف في درج الكلام ، وهذا إجراء للوصل مجرى الوقف ، فعلى هذا حرف الإطلاق سابق على التضعيف .

وأما نجم الأئمة فقال (١) : إنهم جوزوا في الشعر تحريك المضعف ، يعنى أنه ضعف أولاً للوقف ، ثم أتى بحرف الإطلاق فحركوا له المضعف ، لأن الشعر موضع الترتيم والغناء وترجيع الصوت ، ولا سيما في أواخر الأبيات ، وحروف الإطلاق ، أى الواو والألف والياء هى المتعينة من بين الحروف للتريديد والترجيع ، قال (٢) : فعلى هذا التقرير (٣) ليس قوله القصبا شاذاً ولا ضرورة ، قال (٤) : وليس في كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذاً أو ضرورة ، قال وكان الواجب أن لا يلحق التضعيف المنصوب المنون في مثل قوله :
* تترك ما أبقي الدبا سبباً *

لأن المنصوب المنون لا يضعف - كما تقدم - قال : لكن الشاعر حمل النصب على الرفع والجبر وقاسه عليهما .

(١) وردت العبارة بمناها في شرح نجم الأئمة الرضى على الشافى (٢/ ٣١٦) .

(٢) ورد ما قاله الرضى في شرحه على الشافى (٢/ ٣١٩) .

(٣) في مخطوطة (ص) : فعل هذا التقدير .

(٤) وردت عبارة الرضى في شرحه على الشافى (٢/ ٣٢٠) .

(ونقلُ الحركةِ فيما) أى فى الحرف الموقوف عليه الذى (قبله ساكن) غير مدغم نحو : الرد والشد ؛ لثلا يؤدى إلى فك الإدغام ، فاحترز بقوله « ساكن » عن المتحرك ، إذ الحامل على النقل إما الفرار من التقاء الساكنين ، أو هو مع الضن بالحركة الإعرابية - كما سيتضح - ولا التقاء ساكنين مع تحريك ما قبله ، (صحيح) لا معتل لنقل الحركة عليه ، نحو : زيد وحوض ، (إلا) أن تكون الحركة هى (الفتحة) الكائنة (فى غير الهمزة (١)) ، فإنها لا تنقل ، أما فى المنون فظاهر ؛ لأنه يوقف عليه بقلب التنوين ألفاً على الفصيح - كما تقدم - وأما غير المنون فلأن أصله المنون ، وتعريه عن التنوين عارض ، هذا عند سيبويه ، وغير سيبويه جوزه لكونه مثل المرفوع والمجرور سواء فى وجوب إسكان الآخر ، وأما المنصوب غير المنون المهموز الآخر ، فقد ثبت النقل فيه اتفاقاً لخفاء الهمزة ساكنة بعد الساكن ، (وهو) أى النقل (أيضاً قليل) كقلة التضعيف إلا فى الهمزة فهو كثير لما ذكرنا من خفاءها ساكنة بعد الساكن ، وإنما قل لتغيير بناء الكلمة فى الظاهر بتحريك العين الساكنة مرة بالضم ، ومرة بالفتح ، ومرة بالكسر وإن كانت الحركات عارضة ، وأيضاً لاستكراه انتقال الإعراب الذى حقه (٢) أن يكون فى الأخير إلى الوسط ، وإنما سهل لهم ذلك الفرار من الساكنين ، والضن بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى ، ولو ثبت ذلك فى مثل « منذ » من المبنيات ، فالمسهل الفرار من الساكنين فقط (مثل هذا بكُرْ)

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣٢١/٢) : إلا فى الهمزة .

(٢) لفظة (حقه) ساقطة من مخطوطة (ص) .

بنقل الضمة التي على الراء إلى الكاف ، (وَخَبَّؤُ) . بنقل ضمة الهمزة إلى الباء ، (وَمَرَرْتُ بِبَكْرٍ وَخَبَيْ) . بنقل الكسرة فيهما ، (وَرَأَيْتُ الْخَبَأُ) بنقل فتحة الهمزة ، (وَلَا يُقَالُ : رَأَيْتُ الْبَكْرُ) بنقل فتحة الراء ؛ لما عرفت من عدم جريان النقل في فتحة غير فتحة الهمزة ، (وَلَا) يُقَالُ : (هَذَا جَيْرٌ) بنقل ضمة الراء إلى الباء ، (وَلَا مِنْ قُفْلٍ) بنقل كسرة اللام إلى الفاء ؛ لأدائه إلى الوزن المرفوض ، بل يجب الإتيان عند الناقل ، ولم يصرح به المصنف ، وكأنه اعتمد على فهمه بالمقايضة على ما ذكره في المهموز من قوله « ومنهم من يفر فيتبع » ، وقد صرح به الرضى (١) وقال : وفي النصب أيضاً فيقول : هَذَا الْحِيرُ وَالْقُفْلُ ، ورأيت الْحِيرَ وَالْقُفْلُ ، ومررت بِالْحِيرِ وَالْقُفْلُ ؛ لأنه لما لزمه تسوية الرفع والجر فيهما ؛ لثلا يؤدي إلى الوزن المرفوض أتبعهما المنصوب ، وجعل الأحوال الثلاث متساوية ، وأو صرح في الضابطة باشتراط عدم أداء النقل إلى وزن مرفوض في غير الهمزة ، كما صرح بسائر الشروط ، وقال : « إِلَّا الْفَتْحَةُ وَمَا أَدَّى فِيهِ النُّقْلُ إِلَى وَزْنٍ مَرْفُوضٍ » لكان صواباً ، والعجب أنه اعترض في شرح المفصل عبارته بإهماله هذا الشرط ، ثم أتى ههنا بمثل عبارته .

(وَيُقَالُ) في المهموز (هَذَا الرَّدُّ) بنقل ضمة الهمزة إلى الدال ، (وَمِنْ الْبَطِي) بنقل كسرة الهمزة إلى الطاء وإن لزم منه الوزن المرفوض اغتفارا لذلك في الهمزة لما ذكرنا من خفائها .

واعلم أن ظاهر عبارة المصنف أنه لا نقل في حال الرفع في نحو

(١) ورد رأى الرضى في شرحه على الشافية (٢/ ٣٢٢) .

الجبر ، ولا في حال الجبر في نحو القفل ، والرضى (١) صرح بأنه ينقل فيهما، لكن يجب إتباع العين الفاء في الرفع والنصب والجبر ، فيقول : هذا الجبر والقفل ورأيت الجبر والقفل ومررت بالجبر والقفل ، لأنه لما لزمه تسوية الرفع والجبر فيهما ؛ لثلا يؤدي إلى الوزن المرفوض أتبعهما المنصوب ، وجعل الأحوال الثلاث متساوية .

(ومنهم مَنْ يَفِرُّ) من الوزن المرفوض (فَيُتَّبِعُ) يعنى في المهموز في الأحوال الثلاث ، قال الرضى (٢) : وكذا في غير المهموز وإن لم يذكره المصنف ، والفرق بين المهموز وغيره : أن المهموز يغتفر فيه الأداء إلى الوزن المرفوض ، فيجوز ذلك كما يجوز الإتياع ، وأما غير المهموز فلا يجوز فيه إلا الإتياع ، قال الرضى (٣) : وهاء الضمير كالهمز في الخفاء ، فإذا سكن ما قبلها جاز نقل ضميتها إلى ذلك الساكن ، نحو : مِنْهُ وَعَنْهُ ، قال (٤) :

عَجِبْتُ وَالدهْرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ مِنْ عَزَى سَبْنِي لَمْ أَضْرِبُهُ
وبعض بنى عدى من بنى تميم يحركون ما قبل الهاء للساكنين
بالكسر ، فيقولون : ضَرَبْتَهُ وَقَالَتْهُ ، والأول هو الأكثر ، وقد يوقف

(١) جاء ما صرح به الرضى في شرحه على الشافية (٢/ ٣٢١ ، ٣٢٢) .

(٢) ورد ما قاله الرضى في شرحه على الشافية (٢/ ٣٢٢) .

(٣) ورد ما قاله الرضى في شرحه على الشافية (٢/ ٣٢٢) .

(٤) هذا البيت لزياد الأعجم ، وهو من بحر الرجز ، والعزى : نسبة إلى عزة ، وهى قبيلة من ربيعة ، والاستشهاد في قوله : لم أضربه حيث نقل حركة الهاء (وهى الضمة) إلى الباء للوقف ، وهو أبين .

على حرف واحد كحرف المضارعة ، فيوصل بهمزة تليها ألف ، وقد يقتصر على الألف ، قال (١) :

بالخيرِ خيراتٍ وإنْ شِئْتَ فإِلا أريدُ الشرَّ إلا أنْ تَأْ

أى : إن شِئْتَ فشر ، ولا أريدُ الشرَّ إلا أنْ تشاء ، ويروى « فآأ » و « تآأ » بهمزة بعدها ألف ، كأنه زيد على الألف ألف أخرى ، ثم حركت الأولى للساكنين كما فى : دأبة .

تنبيهه : قد يعجرى الوصل مجرى الوقف ، والغالب منه فى الشعر للضرورة الالاعية إليه ، قال : (٢) .

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعْمَ وَلَا شَبْعَ مَالٍ إِلَى أَرْطَاةٍ حِقْفٍ فَالْطَّجَعُ

وربما جاء فى غير الشعر منه قراءة ابن عامر (لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّ) وقوله « كتابيه » (٣) و « حسابيه (٤) » وصلا كما فى بعض القراءات ، وقوله تعالى (٥) « أنا أحبي وأميت » بإثبات ألف « أنا » .

(١) هذا البيت من بحر الرجز ، والاستشهاد فى قوله (فا) ، (تا) على أنه يجوز أن يوقف على حرف واحد ، فيوصل بألف كما فى (فا - تا) ، وتقدير الكلام : وإن شِئْتَ فشر ، ولا أريدُ الشرَّ إلا أنْ تشاء .

(٢) هذا البيت لمنظور بن مرثد الأسدى ، وهو من بحر الرجز ، والدعة : خفض العيش ، والأرطاة : واحدة الأرطى ، وهو شجر من شجر الرمل ، والحقف - بكسر الحاء وسكون القاف - التل المعوج ، والطبع : أصله : اضطلع ، فأبدل الضاد لاما ، والاستشهاد فى قوله (ألا دعه) حيث أبدل التاء هاء فى الوصل ؛ لأنه أجراه مجرى الوقف لضرورة الشعر .

(٣) ، (٤) أجزاء من الآيات ٢٥ ، ٢٦ من سورة الحاقة .

(٥) جزء الآية ٢٥٨ من سورة البقرة .

المقصور والممدود

ولما فرغ من الوقف شرع في المقصور والممدود ، فقال :

(المقصُورُ ما) أى اسم متمكن ، إذ نحو : متى ، وإذا ، وغزا ، وما ، ولا : لا يسمى مقصوراً في الاصطلاح (آخره ألف مفردة) عن ألف قبلها : احترز به عن الممدودة في نحو : صحراء وكساء ، لأنها في الأصل ألفان : قلبت الثانية همزة ، ولا حاجة إلى هذا ، فإن آخر قولك : كساء وحمراء مثلاً ليس ألفاً ، بل همزة ، بلى قد كان ذلك في الأصل ، (كالعصا والرحى) .

(والممدود ما) أى اسم متمكن ، إذ نحو : هؤلاء ، وجاء ، وشاء لا يسمى ممدوداً في الاصطلاح ، وقولهم : هؤلاء مقصورون ود على سبيل التجوز ، قصدا للفرق بين القصير والمد في هذه اللفظة (كان بعدها) أى الألف (فيه) أى في الآخر (همزة كالـكسَاء والرداء) ، قال الرضى (١) : والأولى أن يقال : الممدود ما كان آخره همزة بعدها ألف زائدة ، لأن : ماء وشاء لا يسميان ممدودين في الاصطلاح ، ووجه تسميتهما بالمقصور والممدود ظاهر للمقابلة ، (و) كل منهما قياسى وسماعى ، فيقول : (القياسى من المقصور ما يكون قبل آخر نظيره من الصحيح) (اللام فتحة) يعنى أن يكون له نظير في الصحيح قياسى قبل آخره فتحة ، كما تقول : إن كل اسم مفعول من باب الأفعال على وزن : مُفْعَل ، فيشمل الصحيح مثل مُكْرَم ، والمعتل مثل مُعْطَى ، فقبل

(١) ورد قول الرضى في شرحه لشافية ابن الحاجب (٢/ ٣٢٥) وقد أورد الشارح ما قاله الرضى مع تصرف في بعض عباراته .

آخر نظير نحو معطى القياسى من الصحيح فتحة ؛ لأنه إذا وقع حرف العلة بعد الفتحة في مثله انقلب ألفاً كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

(و) القياسى (من الممدود ما يكون ما قبله) أى قبل آخر (١) نظيره من الصحيح اللام (ألفاً) ، كما نقول : إن كل مصدر من أفعال على : إفعال ، فيشمل الصحيح نحو : إكرام ، والمعتل نحو : إعطاء ، فقبل آخر نظير نحو إعطاء القياسى من الصحيح ألف ، لأنه إذا وقع حرف العلة بعد الألف الزائدة انقلب همزة كما سيأتى في الإعلال إن شاء الله تعالى .

ولو قال (٢) : القياسى من المقصور : مقصور يكون له وزن قياسى ما قبل آخره مفتوح ، ومن الممدود : ممدود يكون له وزن قياسى آخره همزة بعد ألف زائدة لكان أولى ، لعدم الحاجة إلى توسيط النظر ، ولعدم شمول التعريفين لجميع القياسى من المقصور والممدود ، كما سيتضح لك .

إذا عرفت هذا فقد فصل المقصور القياسى بقوله : (فالمعتل اللام من أسماء المفاعيل من غير الثلاثى المجرد) بأن يكون رباعياً كقوى (٣) ، أو مزيداً كأعطى واشترى (مقصور) قياساً (كمعطى ومُشترى) ، ومقوى فيه ، (لأن نظائرها) (٤) من الصحيح مفتوح ما قبل آخره

(١) في مخطوطة (ص) : آخره .

(٢) ما أورده الشارح ذكره الرضى في شرحه على الشافية (٢/ ٣٢٥) .

(٣) في القاموس المحيط (٤/ ٣٨١) : قوى قوفاً وقياء : صاح .

(٤) في متن الشافية (٢/ ٣٢٥) لأن نظائرها ، وإنما قال الشارح (نظائرها) ، لأن

الأمثلة عنده زادت عن اثنين .

قياساً - كما عرفت في النحو - وهو نحو (مُكْرَمٌ وَمُشْرَكٌ) ومدحرج (١).

(و) المعتل اللام من (أسماء الزمان والمكان والمصدر مِمَّا قِيَاسُهُ)
ينبغي أن يكون المعنى : مما قياس نظيره من الصحيح ليوافق ما سبق
من كلامه (مَفْعَلٌ) بفتح الميم والعين (وَمُفْعَلٌ) بضم الميم وفتح العين ،
مقصود أيضاً قياساً (كَمَغْزَى) مثال الأول ، (وَمُلْهَى) مثال الثاني ،
ومشتري ، ومستدعى ، ومتسلى عنه ، ومسلنقى فيه وغيرها ، وكل منها
يحتمل الثلاثة (٢) - كما تقدم ، (لَأَنَّ نظائرها (٣)) من الصحيح
مفتوح ما قبل آخرها قياساً ، أعنى نحو (مَقْتَلٌ وَمُخْرَجٌ) ، وعلى
هذا لا يشمل نحو : مولى وموقى ، أعنى المثال الواوى ؛ لَأَنَّ نظيرهما
من الصحيح مكسور العين نحو : موعده ، ولو فسر قوله « مما قياسه »
بما هو الظاهر ، أعنى قياسه بنفسه ، ويكون قيداً للمصدر فقط ،
إذ أسماء الزمان والمكان من المعتل لا يكون إلا كذلك ، شمل ذلك ،
لكنه لا يوافق تعريف المصنف للقياسى من المقصور ، ولا قوله « لَأَنَّ
نظائرها »

(و) المعتل اللام من (المصدر من فَعَلَ فهو أَفْعَلُ أو فَعْلَانُ أو فَعِلٌ)
أى من فَعِلَ الذى صفته على أحد الثلاثة مقصور أيضاً قياساً ، لا ما لم
تكن صفته على أحدها نحو : فنى فهو فناء (كَالْعَشَى) من عشى فهو
أعشى ، وهو الذى يبصر فى النهار ولا يبصر فى الليل ، (وَالصَّدَى)

(١) فى مخطوطة (ق) ومدرنج .

(٢) يقصد بالثلاثة ما سبق ذكره فى متن الشافية ، وهو : الزمان والمكان والمصدر .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣٢٥ / ٢) : نظائرها .

من صدى فهو صِدِّ و هو العطش ، (والطوى (١)) من طوى فهو طيان ، وهو الجوع ، (لَأَنَ نظائرها (٢)) من الصحيح مفتوح ما قبل آخره نحو (الحَوْل) نظير العشى من حول فهو أحول ، (والعطش) نظير الطوى من عطش فهو عطشان ، (والفرَقَ (٣)) وهو الخوف نظير : الصدى من فرق فهو فرق ، والنشر على غير ترتيب اللف .

(و) لا يرد (الغراء) فإن المشهور فيه المد ، مع أنه من غَرَى بالأمر أى ولع كصدى ، فهو غَرٍ كصدٍ ، فإنه (شاذ) مخالف للقياس ، (والأصمعى يقصره) ويقول : غَرَى جرياً على القياس ، وفى كون هذا القسم ، أعنى المصدر المذكور من المقصور القياسى نظر ؛ لأنه لا قياس لنا إلى أن كل فعل من الصحيح صفته على أحد الثلاثة يكون مفتوحاً ما قبل آخر مصدره ، ولا إلى أن كل مصدر فَعِلَ من الناقص الذى صفته على أحدهما يكون مقصوراً ، ألا ترى إلى قولهم : خَزَى يخزى خَزِيّاً فهو خَزِيَان ، وَرَوَى يروى رِيّاً فهو رِيَان ، وكأنه أراد بالقياس فى هذا الموضع ما يعم الغالب ، فلذلك جعل هذا وجمع فُعْلة وفِعْلة وأسماء الأصوات التى ستأتى ومفرد أفعلة قياساً ، (و) المعتل اللام من (جمع فُعْلة وفِعْلة كعُرَى وجزَى) جمع عروة وجزية مقصوراً أيضاً قياساً ، (لَأَنَ نظائرها) من الصحيح مفتوح ما قبل آخره قياساً نحو (قُرْب) جمع قُرْبَة بضم القاف (٤) ، (وقُرْب) جمع قِربه بكسر القاف .

(١) وردت لفظة (الطوى) قبل (الصدى) فى متن الشافية (٢/ ٣٢٥) .

(٢) فى مخطوطة (ق) : نظائره .

(٣) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٢/ ٣٢٥) : والفرع (بدل) والفرق .

(٤) فى مخطوطة (ص) (الفاء) بدل (القاف) .

ومن المقصور القياسي الذي شمله تعريف المصنف ولم يذكره في التفصيل : كل مذكر لفعلاء المعتل لأمه من الألوان والحلى كأحوى وحوى ؛ لأن نظيرها مفتوح ما قبل آخره نحو : أحمر ، ومن الذى لا يشمله تعريفه ما عرفت من نحو : الحولى والمولى ، وكل مؤنث لأفعل التفضيل ، وكل مؤنث بغيرها لفعلاء (١) الصفة ، وكل جمع (٢) لفعيل بمعنى مفعول إذا تضمن معنى البلاء والآفة ، وكل مؤنث بالالف من أنواع المشى ، كالحقهقهري (٣) والخوزلى (٤) والبشكى (٥) والمرطى (٦) وكل ما يدل على مبالغة المصدر من المكسور فآؤه ، المشدد عينه كالحثيثى .

وأما تفصيل الممدود القياسي فذكره بقوله :

(و) المعتل اللام من (نحو الإعطاء والرَّمَاء) بتخفيف الميم ، (وَالْإِشْتِرَاءُ وَالْإِحْبِنَاءُ (٧)) أى كل مصدر منقوص مكسور الأول لغير الثلاثى المجرد (ممدود) قياسا ، (لأن نظائرها) من الصحيح قبل أواخرها ألغات ، نحو : (الإِكْرَامُ وَالطَّلَابُ وَالْإِفْتِتَاحُ وَالْإِخْرِنَجَامُ (٨) ، (و) المعتل اللام من (أسماء الأصوات المضموم أولها) لا غير المضموم أولها كالنعى ، ونظيره من الصحيح : الرئير لصوت الأسد ، والنهيق

(١) مثال : فعلاء ومؤنثها فعل : سكران وسكرى .

(٢) مثال هذا الجمع : جريح وجرحى وقتيل وقتل .

(٣) القهقري : الرجوع إلى خاف ، ومثله القهقرة بالتاء .

(٤) الخوزلى : مشية فيها تشاقل وتبختر كالخيزلى .

(٥) البشكى : خفة المشى .

(٦) المرطى : الإسراع فى المشى .

(٧) احبطنى : انتفخ بطنه .

(٨) احرنجم : أراد الأمر ثم رجع عنه ، والقوم أو الإبل : اجتمع بعضها على بعض

وازدحموا .

لصوت الحمار ، ممدود أيضاً قياساً (كالعواء (١) والثغاء (٢)) الأول اسم لصوت الذئب والكلب عند تأذيه من برد أو غيره ، والثاني اسم لصوت الشاة ، لأن نظائرها (٣) من الصحيح ما قبل آخره ألف قياساً نحو (النباح والصراخ ، و) المعتل اللام من (مفرد أفعلة نحو : كسَاء وقَبَاء (٤)) ودُعَاء ممدود أيضاً قياساً ، (لأن نظائرها (٥)) من الصحيح (حِمَار ، وقَذَال (٦)) وغُرَاب ، (و) لا يرد مفرد أندية ، فإنه مفرد أفعلة مع أنه مقصور ، لأننا نقول (أندية) في جمع ندى (شاذ) ، وفي عده مفرد أفعلة من القياس نظر على تعريفه ، لأنه إنما يصح لو لم يكن أفعلة جمعاً في الصحيح إلا لما قبل آخره ألف ، أو الغالب عليه كونه جمعاً له وليس كذلك ، فإنه يجمع عليه ما قبل آخره « ياء » كـرغيف ، أو « واو » كعمود لما عرفت في التجمع ، وأما على التعريف الذي ذكرنا فوجهه ما ما ذكرنا (٧) من أن المراد بالقياسي ما يعم الغالب ، والغالب في مفرد أفعلة إذا كان مغتلاً أن يكون قبل آخره ألف ، وقد يجيء غيره نحو : أندية جمع نَدَى ، وأنجية جمع نجى ، ومن الممدود القياسي ولم يشمل تعريف المصنف : كل مؤنث بغير التاء لأفعل الذي للألوان والحلي ، كأحمر وحمراء .

(١) العواء : صوت الكلب والذئب .

(٢) الثغاء : صوت الغنم والظباء .

(٣) في مخطوطه (ص) : لأن نظائرها ، وفي مخطوطة (ق) لأن نظائره .

(٤) القباء - بالفتح والمد - نوع من الثياب .

(٥) في متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٢ / ٣٢٨) : لأن نظائرها .

(٦) القذال : كسحاب : جاع مؤخر الرأس ، ومقعد العذار من الفرس خلف الناصية .

(٧) قوله (فوجهه ما ذكرنا) ساقط من مخطوطة (ص) .

ولما فرغ من القياسى للمقصود والممدود ذكر السماعى لهما ، فقال :
 (والسماعى) من المقصور (نحو : العَصَا والرَّحَى ، و) من الممدود
 نحو : (الخَفَاء والأَبَاء (١) مما ليس له نظير) قياسى فى الصحيح
 قبل آخره فتحة أو أَلَف حتى (يُحْمَلَ عليه) ، ولا ينفع وجدان
 نحو : جمل فى الأول ، ولا نحو : حمار وقذال فى الثانى ؛ إذ ليس
 بقياسى ، وعلى قياس ما ذكرنا ينبغى أن يقال مما ليس له قياس كما
 عرفت .

ذو الزيادة

ولما فرغ من المقصور والممدود ، شرع فى ذى الزيادة ، فقال :
 (ذُو الزيادة : حروفها) عشرة يجمعها قولك : (اليومَ تَنْسَاهُ ،
 أو سَأَلْتُمُونِيهَا) ، قيل : سأل تلميذ شيخه عن حروف الزيادة ،
 فقال « سَأَلْتُمُونِيهَا » ، فظن أنه لم يجبه إحالة على ما أجابهم به قيل
 هذا ، فقال : ما سَأَلْنَاكَ إِلَّا هذه النبوة ! ، فقال الشيخ : اليوم تنساه !
 فقال : والله لا أنساه ! فقال : قد أجبتك يا أخفق مرتين .

(أو السمان هويت) قيل (٢) : إن المبرد سأل المازنى عنها ، فقال :
 هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيَّبَنَنِى (٣) وما كنتُ قَدِّمًا (٤) هَوَيْتُ السَّمَانَا

(١) الأبَاء - بفتح الهززة - اسم جنس جمعى ، واحده أباءة كمباءة ، وهو القصب .
 (٢) ما ذكره الشارح أورده ابن جنى فى شرح تصريف أبى عثمان المازنى (المنصف
 ٩٨/١) مع بعض تصرف .
 (٣) ورد فى مخطوطة (ص) : فتيمنى .
 (٤) جاء أيضا فى مخطوطة (ص) : قبل (بدل) : قدما .

فقال : أنا أسألك عن حروف الزيادة ، وأنت تنشدنى الشعر ! فقال
قد أجبتك مرتين ، وقد جمع ابن خروف (١) منها نيفاً على عشرين
تركيباً محكياً وغير محكى ، قال : وأحسنها لفظاً ومعنى قوله :

سألت الحروف الزائدات عن اسمها فقالت ولم تبخل أماناً وتسهيل

ولما لم يكن معنى كونها حروف الزيادة أنها لا تكون إلا زائدة ، إذ مامنها
حرف إلا ويكون أصلاً فى كثير من المواضع ، فسر المراد بقوله (أى
التي لا تكون الزيادة) على حروف الكلمة الأصلية إذا كانت تلك
الزيادة (لغير الإلحاق) ، إذ لو كانت للإلحاق فقد تكون منها كجدول
أو من غيرها كقردد (٢) ، (و) لغير (التضعيف) أى التكرير مع
الإدغام ، إذ لو كانت للتكرير فقد تكون منها كسلم ، ومن غيرها
كقطّع (إلا منها) أى من هذه الحروف ، ولو أريد بالتضعيف مطلق
التكرير لكان قوله « لغير الإلحاق » موهما أنه يكون الإلحاق بغير التضعيف
من هذه الحروف ، وليس كذلك ، بل لا يكون إلا منها ، وإكان
يكفى قوله « لغير التضعيف » ، إذ الزيادة للتضعيف سواء كان التضعيف
للإلحاق أو لغير الإلحاق قد تكون منها ، وقد تكون من غيرها ،
(ومعنى الإلحاق أنها) أى الزيادة ، أى حروفها (إنما زِيدَتْ لغرض
جعل مثال على) وزن (مثال أزيد منه) بأن تزيد على الثلاثى حرفاً

(١) ما أورده الشارح عن ابن خروف ورد بنصه فى شرح الرضى للشافى (٢/ ٣٣١)
وذلك حيث يقول : وقد جمع ابن خروف منها نيفاً وعشرين تركيباً محكياً وغير محكى ،
قال وأحسنها لفظاً ومعنى قوله :

سألت الحروف الزائدات عن اسمها فقالت ولم تبخل أماناً وتسهيل
(٢) قرد : اسم جبل ، وما ارتفع من الأرض ، ومن الظهر أعلاه ، ومن الشتاء :
شدته وحدته ، ويقال : جاء بالحديث على قردده : أى من وجهه .

ليوازن الرباعى ، أو تزيد عليه حرفين ، أو على الرباعى حرفاً لم يوازن
 الخماسى (لِيُعَامَلَ مُعَامَلَتُهُ) فى التصارييف ، وقد تقدم تفسير (١) ذلك ،
 (فنحو قَرَدَدٍ) و جدول (ملحق) بجعفر ، إذ لا غرض فى الزيادة غير
 الإلحاق المذكور ، (ونحو مَقْتَلٍ) ومحلب (غير ملحق) بجعفر و درهم
 (لِمَا ثَبِتَ مِنْ قِيَاسِهَا) أى من قياس زيادة الميم فى مثل هذا الموضع
 (لغيره) أى لغير الإلحاق من المصدر أو الزمان أو المكان فى الأول ،
 والآلة فى الثانى ، وليس لأحد أن يرتكب كون الحذف المازيد لإفادة
 معنى الإلحاق أيضاً ، لأنه لو كان كذلك لم يدغم نحو : أشدّ ومردّ ،
 لثلاثا ينكسر وزن جعفر ، ولا نحو : مسلة ومخدة ، لثلاثا ينكسر وزن
 درهم ، كما لا يدغم مهدد وقردد محافظة على وزن جعفر ، (ونحو
 أَفْعَلٌ وَفَعَلٌ وَفَاعَلٌ كَذَلِكَ) أى غير ملحقة بدحرج (لذلك) أى لما
 ثبت من قياس زياداتها لغير الإلحاق ، كما تقدم فى بيان معانيها ،
 (ولمجيء مصادرهما مخالفةً) لمصدر نحو دحرج ، إذ يأتى فيه فعلة ،
 بل هو المشهور كما تقدم ، ولا يكتفى موافقة إفعال وفِعال وفِيعال
 لدحراج ، إذ المخالفة فى شىء من التصارييف تكفى فى الدلالة على عدم
 الإلحاق ، (ولا يقعُ الألفُ للإلحاقِ فى الاسم) ، وأما فى الفعل فقد
 يقع نحو : تغافل عنده كما تقدم (حَشَوًا) أى وسطاً لا آخرأ ،
 فقد يكون للإلحاق كَأَرطى ومعزى (لما يلزم من تحريكها) إذا كانت
 كذلك ، فلا يجوز تحريك الألف فى موضع حرف أصلى ، وإنما وجب
 تحريكها ؛ لأن الثانى فى نحو خاتم يتحرك فى التصغير ، وكذا الثالث

(١) فى مخطوطة (ص) : تفصيل ذلك ، وقد سبق للشارح تفصيل الكلام وتفسيره عن
 الإلحاق عند الكلام على أبنية الأفعال المزیدة .

في نحو حمار ، والرابع الوسط أيضاً يتحرك في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس ، وأما الآخر فقد لا يتحرك ، قال نجم الأئمة (١) : والاعتراض عليه أنه لا منع من تحريك الألف في مقابلة الحرف الأصلي ، وما المحذور (٢) فيه ؟ ومع التسليم فإنه لا يلزم تحريكها في نحو علابط لا في التصغير ولا في التكسير ، بل يحذف فلا بأس بأن نقول : هو ملحق بقذ عمل ، وقولهم « الرابع الوسط يتحرك في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس » ليس بمستقيم ، لأن الألف تقلب إذن ياء ساكنة ، فيقال : سُريدح في : سرداح (٣) ، ومع التسليم يلزمهم أن لا تزداد الألف في الآخر يعني للإلحاق نحو : أرطى ومعزى ؛ لأنه يتحرك الألف فيه بالحركة الإعرابية بعد قلبها ياء ، ولما لم يؤد الأمر إلى تحريك الألف وسطاً في الفعل حكم الزمخشري وتقبله المصنف بأن الألف في نحو تغافل للإلحاق بتدحرج ، وهو وهم ؛ لأن الألف في مثله غالبية في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً ، وما كان لمعنى متفق على أنه لا يكون للإلحاق ، ثم قال (٤) : ولما لم يقد دليل على امتناع كون الألف في الوسط للإلحاق جاز أن يحكم في نحو : ساسم (٥) وعالم وخاتم بكونها للإلحاق بجعفر ، وبكونها في علابط

-
- (١) ورد ما ذكره في شرح نجم الأئمة الرضى على الشافعية (١/ ٥٧) .
 (٢) في كل من مخطوطي (ص) ، (ق) : وإيش المحذور فيه : وأصله : أى شيء ؟
 فغففت لكثرة الاستعمال بحذف الياء الثانية من (أى) وحذف ياء شيء وهزته ، ثم ركبا في اللفظ والخط على غير قياس .
 (٣) السرداح : بوزن قرطاس - بكسر القاف : الناقة الطويلة ، والضخم من كل شيء ، والأسد القوى الشديد .
 (٤) ورد قول الرضى في شرحه على الشافعية (١/ ٥٨) .
 (٥) الساسم : شجر أسود ، قيل هو الآبنوس ، وقيل : شجر يتخذ منه القسي والأمشاط والقصاع والجفان (القاموس المحيط ٤/ ١٢٨) .

للإلحاق بقصد عمل . انتهى ، وأما نحو حمار فلا يمكن إلحاقه بقمطر لجمعه على أحمره وحمر ، وجمع قمطر على : قماطر .

أدلة الزيادة

ولما كانت الزيادة خلاف الأصل لم يكن بد من علامة ، فبينها بقوله : (ويُعرفُ الزائدُ) بأحد أمور ثلاثة (بالاشتقاق) ، وهو كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى ، كما تعرف زيادة ألف ضارب بأخذه من الضرب ، (وعَدَمَ النظيرِ) كمعرفة زيادة التاء في تُرتَّب « بضم التاء الأولى وفتح الثانية » لعدم وجود فُعِّل عند سيبويه ، (وغلبةُ) (الزيادة) كمعرفة زيادة همزة إصبع لغلبة زيادة همزة في مثله ، وسيأتى تفصيل ذلك .

(و) إذا تعارض مقتضى هذه الثلاثة بأن يقتضى أحدها زيادة حرف ، والآخر أصالته وسيتضح ذلك ، فالعمل على (الترجيح عند التعارض) كما ستقف عليه ، (والاشتقاقُ المحققُ) أى الظاهر القريب (مُقَدَّمٌ) على ما يعارضه من اشتقاق غير واضح ، أو عدم نظير ، أو غلبة زيادة ، أو كون الأصل أصالة الحرف ، ووجهه ظاهر ، (فلذلك) أى فلأنه يعرف الزائد بالاشتقاق وأنه مقام (حُكْمَ بثلاثية عَسَل) للناقة السريعة من العسلان وهو السرعة ، فالنون زائدة ، (وشأملُ وشمَّالُ) بمعنى الشمال ، يقال ، : شملت الريح إذا هبت شمالا ، فالهمزة زائدة ، (ونِثْدِلُ) كزبرج وهو الكابوس من النذل

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢/ ٣٣٣) : وغلبة الزيادة فيه .

وهو الاختلاس ، كأنه يندل الشخص ، أى يختلسه ويأخذه بغتة ،
فالهمزة فيه زائدة .

(وَرَعَشَن) كجعفر : بمعنى المرتعش من الرعدة ، فالتون زائدة .

(وَفِرْسِن) كزبرج ، مقدم خف البعير ، لأنه يفرس ، أى يلدق ،
فالتون زائدة .

(وَبِلَغْنَن) كقمطر من البلاغة ، فالتون زائدة .

(وَحُطَّائِط) بالهمز : الصغير ، كأنه حط عن مرتبة الكبير ،
فالألّف والهمزة زائدتان .

(وَدُلَامِص) : وهى الدرع البراقة اللينة ، بمعنى الدليص
والدلاص ، وقد دلصت الدرع أى لانت ، فالألّف والميم زائدتان .

(وَوَقْمَارِص) : بمعنى القارص ، وهو اللبن الذى اشتدت حموضته ،
فالألّف والميم زائدتان ، والثلاثة كملابط (١) .

(وَهَرْمَاس وَفِرْنَاس (٢)) كدحراج للأسد الشديد من الهوس
والفرس ، فالميم والتون مع الألّف زوائد فيهما .

(وَزُرْزُوم) كبرثن ، وهو الأزرق ، فالميم زائدة .

(وَوَقْنَعَاس) كدحراج : البعير العظيم من القعّس وهو الثبات ،
يقال : عزة قعّساء ، أى ثابتة ، لأن العظيم يثبت ولا يبرح ، فالتون
والألّف زائدتان .

(١) يقصد الشارح بالثلاثة : الكلمات « حطائط ودلامص وقارص » فهى بوزن علابط
- بضم الأول وفتح الثانى - أما الوزن الصرى لهذه الكلمات فإنه مختلف ، لأن الأولى بوزن :
فعاثل ، والثانية : فعاثل ، والثالثة : فاعل .
(٢) نص من الشافية بشرح الرضى (٢/ ٣٣٣) : وهرماس وزرقم وقنماس وفرناس .

(وَتَرْنُمُوت) : تَرْنُمُ القوس عند النزاع قال (١) :
* تَجَاوِبُ الْقَوَسِ بِتَرْنُمُوتِهَا * .

فالتاءان والواو زوائد ، فقد عرفنا زيادة الأحرف المذكورة في الأمثلة المذكورة بالاشتقاق المحقق الواضح ، وقدم على كون الأصل أصالة الحرف ، ولم تعرف زيادتها بعدم النظير ؛ لأن تقدير أصالة الحرف لا يوجب ارتكاب وزن نادر ، ولا بغلبة الزيادة ؛ لأنها ليست من الغوالب في مواضعها المذكورة على ما يجيء .

الاشتقاق من أدلة الزيادة

(وكان) عطف على حُكِمَ ، وانظر لم فَصِلَ (أَلْنَدَدُ) وما بعده عما قبله بتوسيط « كان » وتعيين الأوزان : أَلْنَدَدُ بمعنى الألد من اللدد وهو شدة الخصومة (أَفْنَعْلًا) فالهمزة والنون زائدتان للاشتقاق ؛ وإلا ففيه ثلاثة غوالب يمكن الحكم بزيادة اثنين منها : إما الهمزة والنون - كما تقدم - فهو من : لدد ، أو الهمزة وإحدى الدالين ؛ فيكون من : لدد ، أو النون وإحدى الدالين ، فيكون من : ألد ؛ فبالاشتقاق الواضح اختير الوجه الأول من الثلاثة .

(و) كان (مَعَدُّ) وفيه غالبان : الميم وإحدى الدالين (فَعَلًا) بالحكم بزيادة أحد الدالين وأصالة الميم (لمحيء تَمَعَدَدَ) روى أن عمر رضى الله عنه قال (٢) : « اخشوا شئوا وتمعد دوا » أى تشبهوا

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو مع بيتين آخرين ، والامتناع في قوله « ترنموتها » ومعناه الترنم ، وهذا الاشتقاق يدل على زيادة الواو والتاء في آخر ترنموت كما في ملكوت وجبروت ، بالإضافة إلى زيادة التاء في أوله .

(٢) ما روى عن عمر رضى الله عنه أورده الرضى في شرحه على الشافعية (٢/٣٣٥، ٣٣٦) .

تعدد ، وهو معد بن عدنان أبو للعرب أى : دعوا التنعم وزى العجم ،
 كما ورد فى حديث آخر « عليكم باللبسة المعدية » ، قال سيبويه (١) :
 لو لم تكن الميم أصلية لكان تعدد : تمفعل ، ولم يجىء فى كلامهم .
 (ولم يُؤْتَلَّ بِتَمَسْكَنَّ وَتَمَدَّرَع) إذا لبس المدرعة ، وهى قميص
 صغير ضيق الكمين ، أو لبس الدرع ، ودرع المرأة قميصها ،
 (وَتَمَدَّلَ) إذا مسح بيده المنديل ، مع أن كل واحد منها تمفعل
 (لوضوح شذوذه) ؛ لأنهم إنما فعلوا ذلك توهما أن الميم فى كل منها
 أصلية ، وهى قليلة الاستعمال رديئة ، والمشهور الفصيح : تدرّع
 وتسكّن وتندّل ، (و) كان (مَرَجِلُ) وهى ثياب الوشى (فَعَالِلُ (٢)) ،
 وكان ينبغى نظرا إلى غلبة الزيادة أن يحكم بزيادة الميم لكونه فى
 الأول مع ثلاثة أصول ، لكن سيبويه حكم بأصالتها ، لقول العجاج (٣) :

* بِشِيَّةٍ كَشِيَّةٍ الْمَرْجَلِ *

كما قال امرؤ القيس (٤) :

* عَلَى إِثْرِنَا أَذْيَالٍ مِرْطٍ مَرْجَلِ *

(١) رأى سيبويه منقول عن شرح الرضى على الشافية (٢/ ٣٣٦) .
 (٢) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٢/ ٣٣٥) : فعالل لقولهم ثوب مرجل .
 (٣) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة للعجاج يمدح فيها يزيد بن معاوية ،
 والاستشهاد فى قوله « المرجل » على أن الميم الثانية أصلية ، وهو بوزن : مفعّل ، أما الميم
 الأولى فإنها زائدة ، إذ هى الداخلة على اسم المفعول ، والميم الثانية فاء الكلمة ، وهذا مذهب
 سيبويه فى هذه الكلمة ، لأنها لو كانت زائدة أيضا لكان وزن الكلمة : مفعلا ، وهو
 مالا وجود له فى كلامهم .

(٤) هذا عجز بيت من معلقة امرئ القيس المشهورة ، وصدره : * خرجت بها أمشى
 تجر ورائنا * وهو من بحر الطويل ، ورواية الزوزنى والأعلم لعجز البيت مختلف عما ذكره
 الشارح ، تقول هذه الرواية : على أثرينا ذيل مرط مرحل * والمرط - بكسر الميم وسكون
 الراء : الإزار المعلم من الخز ، والمرجل - بالميم - الذى فيه صور كصور الرجال ، وهو
 بوزن : مفعّل كمفعّل ، والميم زائدة .

أى الذى فيه صورة الرجال ، فحكم فيه بأصالة الميم ، لثلا يكون وزنه « ممفعلا » وهو ليس بموجود فى كلامهم ، فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة .

(و) كان (ضَهِيًّا فَعْلًا) بزيادة الهزمة ، وإن لم يكن فَعْلًا موجودا فى غير هذا الوزن (لمجىء ضَهِيَّاء) كحمرء بمعناه ، أعنى المرأة التى لا تحيض ؛ لأنها تضاهى الرجال ، وهى فعلاء بلا خلاف ، لكونه غير منصرف ، فالهزمة فيه زائدة ، فكذا الأول الذى بمعناه ، (و) كان (فَيِّنَانُ فَيْعَالًا) بزيادة الياء ، وأصالة النون ، يقال : رجل فينان ، أى حسن الشعر طويله وهو منصرف ، وفيه غالبان فى الزيادة غير الألف ، فإنه لا كلام مع إمكان ثلاثة أصول غيره فى زيادته : أحدهما النون ، إما لأنه تضعيف مع ثلاثة أصول ، وإما لكون الألف والنون فى الآخر مع ثلاثة أصول ، والثانى : الياء مع ثلاثة أصول ، والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق (لمجىء فَنَنٍ) ، لأن الفنن : الغصن والشعر كالغصن ، (و) كان (جُرَائِضُ) كعلايط (فُعَائِلًا) بالحكم بزيادة الهزمة وإن لزم فيه عدم النظير (لمجىء جِرَوَائِضٍ) بمعنى جرائض ، وهو العظيم الضخم من الإبل ، وليس فى جرواض همزة ، فتكون همزة جرائض زائدة ، وهما من تركيب : جَرِضَ بريقه : إذا غَصَّ ؛ لأنَّ الغَصَصَ مما ينتفخ له ، (و) كان (مِعْرَى فَعْلَى) وفيه غالبان : الألف مع ثلاثة أصول ، والميم مثله ، لكن حكمنا بزيادة الألف بشهادة الاشتقاق (لقولهم مَعْرَ) بمعناه ، ولا ألف فيه ، والمعز « يسكون العين وفتح » خلاف الضأن ، (و) كان (سَبَبَةٌ)

وهي حين من الدهر (فعلتة) بزيادة التاء لا فعللة ، وإن لزم منه عدم النظير بشهادة الاشتقاق (لقولهم سَنَبُ) بمعناه ، يقال : مضى سَنَبٌ من الدهر وسنبتة أى حين منه ، قال الرضى (١) : ولا منع من الحكم بزيادة نون سنبتة ، لأن السبب أيضا : الحين من الدهر ؛ (و) كان (بُلْهَنِيَّةٌ فُعْلَنِيَّةٌ) بزيادة الياء والنون لافعللية كسلحفية ، وإن لزم منه عدم النظير ، بشهادة الاشتقاق ؛ لأنه مأخوذ (من قولهم : عَيْشٌ أَبْلُهُ) أى غافل عن الرزايا ، كالرجل الأبله ؛ فإنه غافل عن المصائب لا يبالي بها ، فيصفو عيشه ، وبلهنية العيش : خفضه ، (و) كانت (العَرَضَنَةُ) وهي مشية في اعتراض ، أى أخذ على عرض الطريق من النشاط (فِعْلَنَةٌ) لا فِعْلَةٌ كسَيْحَلَةٍ (٢) وربحلة ، وإن لزم منه عدم النظير بشهادة الاشتقاق ؛ لأنها مأخوذة (من الاعتراض) ، ولا نون فيه .

(و) كان (أَوَّلُ : أَفْعَلٌ) لا فوعلا بشهادة الاشتقاق ، (لمجىء الأولى) في مؤنثه ، (والأوّل) في جمع مؤنثه ، ولا شبهة في أنهما : الفُعْلَاءُ والفُعْلُ ، ولا يجيء من فوعل مثل ذلك ؛ لأن مؤنثه فوعلة وجمعها فواعل ، كجوهرة وجواهر ، واختلف في تركيبه أهو من : وَوَلَّ ، أو من : وَاَل ، أو من أول ، (والصحيح أنه من وَوَلَّ) ، وإن لم يوجد ما فاؤه وعينه واو غيره (لا من وَاَل ولا من أول) لثلا يلزم

(١) وردت عبارة الرضى في شرحه على شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٤٠) .
 (٢) السبيل - كقمطر : الضخم من الضب والبعر والسقاء والجارية (القاموس المحيط ٣/ ٣٩٣) والربحل - كقمطر : التار في طول ، أو التام الخلق ، أو العظيم الشأن من الناس والإبل ، وجارية ربحلة : ضخمة تجيدة الخلق (القاموس المحيط ٣/ ٣٨١) .

قلب الهمزة واوا على غير القياس ، (و) كان (إِنْقَحَلْ) وهو الشيخ القَحْلُ أى اليبس (إِنْفَعَلًا) لا فِعْلًا كجرحل ، وإن لزم منه عدم النظير بشهادة الاشتقاق ، (لَّأَنَّهُ) مأخوذ (من) قولهم : (قَحْلٌ : أى يَبِس ، و) كان (أَفْعُوَانُ) وهو ذكر الأفاعى (أَفْعَلَانًا) بالحكم بزيادة الهمزة والنون ، وأصالة الواو بشهادة الاشتقاق (لمجىء أفعى) وهى أفعل قطعاً لانصرافها ، ولولا ذلك لجاز أن يكون « فعلوانا » كعنفوان ؛ لَّأن فيه ثلاثة غوالب غير الألف فإنه لا كلام فى زيادته إذا أمكن ثلاثة أصول غيره : النون مع ثلاثة أصول ، وكذا الواو والهمزة ، فإن حكمت بزيادة الهمزة مع النون فهو « أفعلان » كأقحوان ، وإن حكمت بزيادة الواو والنون فهو « فعلوان » كعنفوان ، فقد تردد بين « الأفعلان والفعلوان » ، فحكمنا بالأول بشهادة « أفعى » .

(و) كان (إِضْحِيَانُ : إفعلانا) بشهادة الاشتقاق ، لَّأنَّهُ مأخوذ (من الضُّحَى) يقال : يوم إضحيان : أى مضى ، وليلة إضحيانة من « ضَحَّى » أى ظهر وبرز ، ولولا الاشتقاق هنا أيضاً لعرفنا بعدم النظير أنه إفعلان كإسحمان لجبل ، وإربيان لنوع من السمك ، لَّأن فعليان وإفعيالا لم يثبتا ، لكن لا يلتفت إلى المعرفة بغير الاشتقاق مع إمكان المعرفة به .

(و) كان (خَنْفَقِيْقٌ) للداهية (فنعليلًا) بالحكم بزيادة النون وأحد المضعفين بشهادة الاشتقاق ، لَّأنَّهُ (من خَفَقَ) أى اضطرب ؛ لَّأن فى الداهية اضطراباً وقلقاً لمن وقع فيها ، وهى أيضاً مضطربة منزلة ، ولولا الاشتقاق لجاز أن يكون التضعيف هو الزائد فقط ؛

لكونه غالباً في الزيادة ، وتكون النون أصلية ، لأنها ليست من الغوالب ، فيكون خنفيق ملحقا بسلسبيل بزيادة النون والتضعيف .

(و) كان (عَفَرْتُ) وهو الأسد القوى المعفّر لقريسته (فَعَلْتُ) بالحكم بزيادة النون والألف بشهادة الاشتقاق ؛ لأنه (من العَفَر) بالتحريك ، وهو التراب ، ولولا الاشتقاق لم نحكم إلا بزيادة الألف ، لأن النون أصلية ، وليست من الغوالب في موضعها ، وهو ملحق بسفرجل ، ويقال للناقة : عفرناة .

هذا حكم اللفظ إذا رجع إلى اشتقاق واحد ، (فإن رجع إلى اشتقاقين واضحين كَأَرَطِي) وهو من شجر البر (١) يدبغ به ، (وَأَوَّلِي) وهو الجنون (حيث قيل : بَعِيرٌ آرِطٌ) إذا أكل الأَرطى ، فدل على زيادة الألف وأصالة الهمزة ، (و) بغير (رَاطٍ) أصله : راطى ، فأعل كفاض ، فدل على زيادة الهمزة وأصالة الألف ، (وَأَدِيمٌ مَّارُوطٌ) أى مدبوغ بالأَرطى ، فدل على زيادة الألف ، (وَمَرَطِي) فدل على زيادة الهمزة ، (ورجل مَالُوقٌ) بالهمزة إذا أصابه الجنون ، (وَمَوْلُوقٌ) بالواو ، فدل الأول على أنه من تركيب ألق ، والثاني على أنه من تركيب ولق (جاز الأمران) ، فيجوز أن يكون أرطى : فعلى أو أفعلى ، وأن يكون أولق : أفعلى أو فوعلا ؛ لاستواء الاشتقاقين في الوضوح ، (وكحَسَّانٍ و) قَبَّانٍ فى (حمارٍ قَبَّانٍ) ، فإن الأول يرجع إلى الحسّ أو الحسن ، والثاني يرجع إلى القبيب وهو الضمور (٢) ،

(١) فى مخطوطة (ص) : البرية .

(٢) فى مخطوطى (ص) ، (ق) : الضمير .

أو إلى القبين وهو الذهب في الأرض ، والاشتقاقان في كل منهما واضحا (حيث صُرفَ) كل منهما ، فدل على أصالة النون وزيادة أحد المضعفين (ومُنْعَ) فدل على أصالة التضعيف وزيادة النون .

(وإِلا) أى إن لم يكن في الكلمة اشتقاق واضح ، بل فيها اشتقاق واحد غير واضح ، عارضه عدم نظير ، أو غلبة زيادة ، أو كون الأصل أصالة الحرف أو أكثر وبعضها أوضح من بعض ، (فالترجيح) يرجع إليه في الحكم بالزيادة والأصالة ، وفي نسخة الرضى (١) « فالأكثر الترجيح » يعنى في جميع ذلك ، وأشار بقوله « الأكثر » إلى القول بجواز الأمرين كما سيأتى (كَمَلَّاك) يعنى : ملك ، فإنه مخفف لقولهم في جمع ملك : ملانك وملانكة ، ولقوله (٢) :

فَلَسْتُ لِإِنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَّاكٍ تَنْزَلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ

ألزموا الواحد التضعيف لكثرة استعماله ، كما ألزموا : أرى ويرى ، (قيل) هو (مَعْفَلُ (٣)) أى مقدم عينه على فائه ، لأنه مأخوذ (من الألوكة) وهى الرسالة ، فالملك رسول من قبله تعالى إلى العباد ، فأصوله على هذا : همزة ولام وكاف ، وقال (ابن كَيْسَانَ) هو :

(١) ورد ذلك في نص متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٢/ ٣٤٤) .

(٢) تعددت الأقوال في نسبة هذا البيت إلى قائله ، وهو من بحر الطويل ، والإنسى : واحد الإنس ، ويروى في مكانه « الجنى » وهو ما دون في المخطوطتين ، وهو واحد الجن ، وجو السماء : الهواء الذى بينها وبين الأرض ، ويصوب : ينزل ، والاستشهاد في قوله (للملاك) حيث يدل على أنه أصل : ملك ، نقلت الهمزة إلى الساكن قبلها ، ثم حذفت الهمزة ، فصار : (ملك) وذلك لكثرة استعماله .

(٣) جاء في نص متن الشافية بشرح الرضى (٢/ ٣٤٤) : (مفعَل) يغير تقديم العين على الفاء ، وعليه جرى شرح الرضى .

(فَعَالٌ) بِأَصَالَةِ الميم وزيادة الهمزة ، ولا قلب فيه ؛ لَأَنَّهُ مأخوذ (من المُلْكِ) ، لَأَنَّهُ مَالِكٌ لِلْأُمُورِ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى إِلَى تَدْبِيرِهِ ، وَهُوَ اسْتِثْقاقٌ بَعِيدٌ ، وَفَعَالٌ قَلِيلٌ لَا يَرْتَكِبُ مِثْلَهُ إِلَّا لظُهُورِ الْاسْتِثْقاقِ كَمَا فِي شَمَالٍ ، وَقَالَ (أَبُو عُبَيْدَةَ) هُوَ : (مَفْعَلٌ مِنْ : لَأَنَّكَ ، أَيْ أُرْسَلَ) ، فَكَأَنَّهُ مَفْعَلٌ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ جَعَلَ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ ، لِأَنَّ الْمَصَادِرَ كَثِيرًا مَا تَجْعَلُ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ ، قَالَ (١) :

* دَارٌ لِسُوءِي إِذِهِ مِنْ هَوَاكَ *

أَيَ : مَهْوِيَّكَ (٢) ، وَمَذْهَبُ أَبِي عُبَيْدَةَ أَوَّلَى لِقَرَبِهِ مَعْنَى ، وَسَلَامَتُهُ مِنْ نَدُورِ الْوِزْنِ ، وَمِنْ ارْتِكَابِ الْقَلْبِ ، (وَمَوْسَى) الَّتِي هِيَ مُوسَى الْحَدِيدِ ، وَهُوَ مُؤَنَّثٌ سَمَاعِي كَالْقَدْرِ اخْتَلَفَ فِيهَا ، فَقَالَ الْبَصَرِيُّونَ هِيَ (مُفْعَلٌ) بِالْحَكْمِ بِزِيَادَةِ الْمِيمِ ، وَالْأَخَذُ (مِنْ أَوْسَيْتُ) رَأْسُهُ (أَيَ حَلَقْتُ) ، وَهَذَا الْاسْتِثْقاقُ ظَاهِرٌ ، وَهِيَ مَنْصَرَفَةٌ قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ ، غَيْرَ مَنْصَرَفَةٍ مَعَهَا كَعَقْرَبٍ ، ثُمَّ تَنْصَرَفُ بَعْدَ التَّنْكِيرِ ، (و) قَالَ (الْكُوفِيُّونَ) هِيَ (فُعْلَى) ، فَهُوَ مُؤَنَّثٌ بِالْأَلْفِ بِالْحَكْمِ بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ ، وَالْأَخَذُ (مِنْ مَاسٍ) يَمِيسُ إِذَا تَبَخَّرَ ، لِأَنَّ الْمَزِينِ يَتَبَخَّرُ ، وَهُوَ اسْتِثْقاقٌ بَعِيدٌ ، قَلْبَتِ عِنْدَهُمُ الْيَاءُ وَأَوَا لَانْتِصَامِ مَا قَبْلَهَا عَلَى مَا هُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ (٣) فِي مِثْلِهِ كَمَا يَجِيءُ فِي بَابِ الْإِعْلَالِ .

(١) هَذَا بَيْتٌ مِنْ مَشْطُورِ الرَّجَزِ ، وَالْإِسْتِثْقَادُ فِي قَوْلِهِ (هَوَاكَ) حَيْثُ اسْتَعْمَلَ الْمَصْنَفُ (هَوَى) بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ ، أَيْ مِنْ مَهْوِيَّاتِكَ .

(٢) وَرَدَ فِي الْمَخْطُوطَيْنِ : مِنْ مَهْوِيَّاتِكَ .

(٣) لَيْسَ قَلْبُ الْيَاءِ وَأَوَا إِذَا ضُمَّ مَا قَبْلَهَا هُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَحْدَهُ كَمَا ذَكَرَ الشَّارِحُ

نَقْلًا عَنِ الرُّضِيِّ ، بَلْ هُوَ مَذْهَبُ جَمِيعِ أَهْلِ التَّصْرِيفِ .

وأما موسى : اسم رجل فقيل (١) هو أيضا مُفْعَل ، بدليل انصرافه بعد التنكير ، وفعل لا ينصرف على كل حال ، فلا ينصرف للعجمة والعلمية ، وينصرف بعد التنكير كعيسى ، وقال الكسائي : هو فُعْلَى ، فينبغي أن تكون ألفه للإلحاق بجخدب ، وإلا وجب أن يمنع صرفه بعد التنكير .

(وإنسان) اختلف فيه ، فقيل : هو (فِعْلَانٌ) بالحكم بأصالة الهمزة والأخذ (من الأنس) ، لأنه يأنس بخلاف الوحش ، وقيل : من الإيناس ، أي الإبصار كقوله تعالى (٢) : « آنست نارا » ، لأنه يؤنس ولا يجتن (٣) بخلاف الجن ، (وقيل) هو (إِفْعَانٌ) بالحكم بزيادة الهمزة ، والأخذ (من نَسَى) أي من أصل نسي ، وهو النسيان ، فأصله : إنسيان : حذف لامه على غير قياس ، إذ أصل الإنسان آدم عليه السلام ، وقد قال تعالى (٤) « فَنَسِيَ ولم نجد له عزما » ، و (لمجىء) تصغيره على (أُنَيْسِيَان) ، والاشتقاق من النسيان في غاية البعد ، وارتكاب شذوذ التصغير كما في عشيثة أهون من ادعاء مثل ذلك الاشتقاق .

(وَتَرْبُوتٌ : فَعْلُوتٌ) بالحكم بزيادة الواو والتاء ، لأنه مأخوذ (من التراب عند سيبويه ، لأنه الذَّلُولُ) ، يقال : جمل تربوت أي ذلول ، وفي التراب معنى الذلة ، قال تعالى (٥) « أَوْ مِسْكِينًا

(١) القائل هو أبو عمرو بن العلاء كما جاء في شرح الرضى على الشافية (٢/ ٣٤٨) .

(٢) جزء الآية ١٠ من سورة طه .

(٣) يجتن : يستتر .

(٤) جزء الآية ١١٥ من سورة طه .

(٥) جزء الآية ١٦ من سورة البلد .

ذا مَثْرَبَة » ، ولم يجعله تفعولا ، بآن يكون من قولهم : ربّت الصبي
يربته تربيتا ، أى رباه ، وحروفه الأصول : الراء والباء والتاء ، ذكره
في الصحاح ، مع أن المناسبة المعنوية متحققة بين قولهم : تربوت ،
وبين قولهم : ربته ؛ لأنّ الجمل إنّا يصير ذلولا بالتربيت والاعمال ،
قيل : إنّا حكم سيبويه بذلك ؛ لأنّ التاء بعد الواو تزداد في مثل هذا
البناء كثيرا كجبروت للمبالغة في التجبر ، وملكيوت للملك العظيم ،
ويقال : رهبوت خير من رحموت ، أى : لأنّ ترهب خير من أن
ترحم ، ويقال : رجل رغبت ، فظهر رجوع هذا إلى الاشتقاقين
والأخذ بالترجيح فيه ، ففي هذه الأمثلة اشتقاق أوضح ، واشتقاق
غير أوضح ، وقد رجح الأوضح - كما عرفت - إلا في تربوت على
ما في الصحاح ، فإنه رجح غير الأوضح لما ادعى من غلبة الزيادة .

(وقال) يعنى سيبويه (في سُبرُوت) (١) ، وهو الدليل الحاذق
الذى يسبر الطريق ويخبرها ، وهو مما فيه اشتقاق واحد معارض
بعدم النظير هو (فُعْلُول) ترجيحاً لعدم النظير على الاشتقاق ،
فقال : هو فعلول كعصفور ، وليس بفعلوت لندرته ، والأولى ههنا
ترجيح الاشتقاق والحكم بكونه فعلوتا ملحقا بعصفور ، كما
(قيل) (٢) إنه (من السِّبْرِ) بشهادة الاشتقاق الظاهر - لما تقدم -
فهو اشتقاق واضح غير بعيد ، فما كان حقه أن يذكر هنا .

(وقال) يعنى سيبويه (في تَنْبَالَة) وهو مما عارض الاشتقاق البعيد فيه
(١) جاء في القاموس المحيط (١/١٤٩) السبروت كزنبور : القفر لا نبات فيه ،
والشيء القليل التافه ، والفقر كالسبريت . .
(٢) في متن شافية ابن الحاجب لشرح الرضى (٢/٣٤٤) : وقيل .

قلة النظر هو: (فِعْلَالَةٌ) بالحكم بأصالة التاء ترجيحاً للفرار من قلة النظر على الاشتقاق ؛ لأنَّ فعلاً لا قليل كسرداح ، وتفعال قليل كتلقاء ، (وقيل) هو تفعالة بالأخذ (من النَّبَلِ للصغار) ، والنبل — بالتحريك : الصغار من الحجارة ، ترجيحاً للاشتقاق على الفرار من قلة النظر وإن كان بعيداً ، فقد وجد فيه نوع مناسبة ؛ (لأنه) أي التنبالة (القصير) والقصير صغير .

قال الرضى (١) : ولا مَنَعَ من تجويز الأمرين ، يعنى فيما عارض الاشتقاق البعيد فيه عدم النظر أو قلته .

(وَسُرِّيَّةٌ) وهو مما فيه اشتقاق واضح ، واشتقاق غير واضح اختلف فيها (قيل) هي : فُعْلِيَّةٌ كدهرية ، مأخوذة (من السَّرِّ) ، وضم السين من شواذ النسب كدُهرى في الدهر وهو الظاهر ، وهو إما من السر بمعنى الخفية ؛ لأنها أمة تخفى من الحرة ، وإما من السر بمعنى الجماع لأنها لذلك لا للخدمة ، (وقيل) هي فُعْلِيَّةٌ (من السَّرَاةِ) وهى أعلى الشيء ؛ لأنه يركب سراتها ، وهذا وزن نادر كَمُرِّيْق وهو العصفر .

(ومثونة) وهو مما فيه اشتقاق واضح ، واشتقاق غير واضح اختلف فيه (قيل) : هو فعولة (من مَانٌ) فلانا (يمون) إذا احتمل مثونته ، وقام بكفائته ، وهذا اشتقاق ظاهر ، فأصله : موونة «بالواو» قلبت الواو المضمومة همزة ، (وقيل) هو : مَفْعُلةٌ (من الأَوْنِ) وهو أحد العِذْلين ، (لأنها) أى المثونة (ثِقْلٌ) فهمزته

(١) ورد قول الرضى فى شرحه على الشافى (٢/ ٣٤٥) .

أصلية ، وأصله : مَأُونَةٌ كَمَكْرُومَةٍ ، وهو أبعد من الاشتقاق الأول ، لأنَّ الثقل غالب في المثونة لا لازم ، (وقال الفراء) : هي أيضا مَفْعُومَةٌ ، لكنها مأخوذة (من الأَيْنِ) وهو الإعياء ، وهو أبعد من الاشتقاق الثاني ، وأصله : مَأْيُنَةٌ : نقلت الضمة إلى ما قبلها ، وقلبت الياء واوا على ما هو أصل الأَخْفَش .

(وأما مَنْجَنِيْقٌ) فالوجوه المحتملة العقلية فيه سبعة ، لأنَّ فيه ستة أحرف ، فالياء منها زائدة قطعا ، لإمكان ثلاثة أصول دونها ، والعجم والقاف أصلان قطعا ، إذ ليسا من حروف الزيادة ، وحينئذٍ يحتمل أن يكون خماسيا ، فيكون فعلليلا ، وأن يكون رباعيا مزيدا فيه ، فيكون إما : مفعليلا ، أو فنعليلًا ، أو فعلنيلًا ، أو ثلاثيا مزيدا فيه ، فيكون إما : منفعيلا ، أو فنعنيلًا ، أو مفعنيلًا ، وفعلليل مختلف فيه كما ذكر المصنف (١) ، والباقي نادر إلا فنعليلًا كعنتريس ، وهي الناقة الشديدة من العترسة وهي الشدة ، وقد روى : جنقونًا ، وسمع جمعه على مجانيق .

إذا عرفت هذا (فإنَّ اعتدَّ بِجَنْقُونًا) يعنى رمونا بالمنجنيق وجعلت عربية مأخوذة من لفظ المنجنيق (فَمَنْفَعِيلٌ) ، أى فوزنه : منفعيل بالحكم بزيادة الميم والنون ، وإن كان معدوم النظير بشهادة الاشتقاق ، (وإلا) أى وإن لم يعتدَّ بجنقونا بناء على ما قال الفراء أن المنجنيق مولدة ، أى أعجمية ، وهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه لأنه ليس من كلامهم ، فقولهم جنقونا من معنى منجنيق

(١) أورده المصنف عند الكلام على مزيد الحماسى : خندريس .

لا من لفظه ، كَدَمِث (١) وِدِمَثْر (٢) ، وإنما احترزوا من كونه من تركيب « جنق » ، لأن زيادة حرفين في أول اسم غير جار على الفعل كمنطلق ، قليل نادر عندهم كإِنْقَحْل ، (فَإِنِ اعْتُدَّ بِمَجَانِيقَ) أى بما سمع عن العرب من جمعه على مجانيق (فَفَنَعْلِيلُ) أى فوزنه : فنعليل بالحكم بزيادة النون ، بشهادة الاشتقاق ، لأن سقوطها في الجمع دليل زيادتها ، وإذا ثبت زيادتها فاليم أصل ، لثلا يلزم زيادة حرفين في أول اسم غير جار على الفعل ، ولم نحكم بزيادة النون الثانية لعدم وجود « فنعيل » في كلامهم ، ولأن الأصل أصالة الحرف إن لم يقم على زيادته دليل ، (وإلا) أى وإن لم يعتد بمجانيق (فَإِنِ اعْتُدَّ بِسَلْسَبِيلِ) أى حكم بوجود فعلليل (على) ما هو قول (الأكثر) في سلسبيل أنه فعلليل « بزيادة الياء فقط » ، إذ لاتضعيف مع الفصل بأصلى كما سيأتى ، وقال الفراء : بل هو : فعفليل لتجويزه التضعيف مع الفصل بالأصلى (فَفَعْلِيلُ) أى فوزنه : فعفليل ، فيكون خماسيا مزيدا فيه الياء ، إذ لا يحكم بالزيادة إلا لاليل قاهر ، ولا دليل هنا فجميعها أصول ، (وإلا) أى وإن لم يعتد بسلسبيل ، أى لم يحكم بكونه فعلليلا كما قال الأكثر ، بل يحكم بأنه : فعفليل كما قال الفراء (ففنعليل) أى فوزنه : فنعليل بالحكم بزيادة النون الأولى ، لوجود هذا الوزن وندرة غيره كما عرفت ، وليس شئ من الميم والنون الأخرى غالبا زيادته في مثل محله حتى يعرف بالغلبة أنه على أحد الأوزان الآخر .

(١) الدمث : دمث المكان وغيره كفرح : سهل ولان ، والدماثة : سهولة الخلق (القاموس المحيط ١ / ١٦٦ ، ١٦٧) .

(٢) الدمثر : الدماثر - بالضم - : السهل من الأرض والجمل الكثير اللحم كالدمثر كملبط وسبل وجمفر (القاموس المحيط ٢ / ٣٠) .

(وَمَجَانِيْقُ يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَةَ) الأوزان ، إذ الجمع يعتبر وزنه بوزن واحده ، فيكون : مفاعيل إن ثبت جنقونا ، أو : فلا ليل محذوف الغين على غير القياس إن اعتد بأن سلسبيل : فعلليل ، أو فعاليل إن كان وزن منجنيق فنعليلًا ، إما اعتدادا بمجانيق ، وإما ترجيحًا له بوجوده دون غيره ، هذا تقرير كلام المصنف .

وقال نجم الأئمة (١) : إن مجانيق جمع منجنيق عند عامة العرب ، فكيف لا يعتد به ؟ وفي الجمع لا يحذف من حروف مفردة الأصول إلا الخامس ، فحذفهم للنون بعد الميم دليل زيادتها ، وليس مجانيق كجنقونا ؛ لأن ذلك حكاية عن بعض العرب ، ومجانيق في جمع منجنيق متفق عليه ، وكونه فنعليلًا مذهب سيبويه ، ففي قول المصنف « وإلا » أى وإن لم يعتد بمجانيق نظر .

وقال أيضا : وفي قول المصنف « فإن اعتد بسلسبيل » نظر أيضا ؛ لأن فعلليلًا ثابت وإن لم يثبت أن سلسبيلًا فعلليل ، وذلك لأن برقعيد « وهى قصبة فى ديار ربيعة (٢) فوق الموصل » : فعلليل بلا خلاف ، وكذا علطميس بمعنى الشابة (٣) ؛ لأن اللام والميم والسين ليست بغالبة فى مواضعها ، ولو لم يجمع منجنيق على مجانيق لكان منجنيق فعلليلًا ، سواء ثبت بنحو برقعيد فعلليل أولا ، وذلك لأن جنقونا غير معتد به ، والأصل أن لا يحكم بزيادة حرف إلا إذا اضطررنا إليه إما بالاشتقاق ، أو عدم النظر ، أو غلبة الزيادة .

(١) ورد ما قاله نجم الأئمة الرضى فى شرحه للشافية (٢/ ٣٥٠) مع بعض تغيير .

(٢) فى مخطوطة (ص) فى ديار بكر .

(٣) فى القاموس المحيط (٢/ ٢٣٢) : العلطميس كزنجبيل من النوق : الشديدة الغالية ،

والهامة الضخمة الصلحاء ، والجارية التارة الحسنة القوام ، والكثير الأكل الشديد البلع .

فإن قيل (١) : إذا لزم من الحكم بزيادة حرف وزن غريب ، ومن الحكم بأصالته وزن غريب ؛ فالحكم بزيادته أولى لأن ذوات الزوائد أكثر من أبنية الأصول ، قلت : ذلك إذا لم يكن في ذلك البناء زائد متفق عليه ، والياء في منجنيق متفق على زيادتها ، فمثل هذا البناء على أى تقدير كان من حروف الزوائد ، فلو لم يثبت مجانيق لكنا نجمع منجنيقاً على : مناجن ، بحذف الحرف الأخير كسفار ج انتهى .

ويعلم من كلامه أن منجنيقا فتعليل ، لكن ما ذكره من قوله : ذلك إذا لم يكن في ذلك البناء زائد الخ . . يخالف ظاهر كلام المصنف ، وكثير من شراح كلامه فيما سيأتى ، وسنتبه عليه .

(وَمَنْجُونٌ) وهو الدولاب (مثله) أى مثل منجنيق فى احتمال الأوجه الثلاثة ، وهى :

أصالة الميم والنون الأولى ، حيث حكم بأنه : فعلليل ، وأصالة الميم وزيادة النون الأولى ، حيث حكم بأنه : فتعليل ، وزيادتهما معاً ، حيث حكم بأنه : منفعيل (لمجىء منجنيين) بمعناه ، ومنجنيين مثل منجنيق ، فكان منجنون أيضاً مثله (إلا فى) واحد منها ، وهو احتمال زيادة الميم والنون الأولى الذى كان به هناك (مَنْفَعِيل) ، فإنه ليس له وجه فى منجنون ، كما أنه ليس له وجه فى منجنيين ؛ لأن ثبوته هناك كان مبنياً على رواية جنقونا ، ولم يسمع هنا : جنونا ، فلم يبق إلا فعللول إن ثبت فعلليل ، وإلا ففعللول ، وذلك لأن من لغاته منجنيقا ، وهو إما : فعلليل إن ثبت نحو : برقعيد ، أو فتعليل إن لم يثبت

(١) شرح الرضى على شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٥١) مع بعض تغيير .

لثبوت عنتريس كما تقدم ، وليس منفعيلا لعدم جنونا واستبعاد منفعل كما تقدم ، وبقى من الأوزان التي تحتل هنا : مفعيل ، وهو ساقط لغرابته ، وأما بقية الأوزان المحتملة هناك وإن ذكرنا أنها نادرة ، فهي هنا غير موجودة ، وهي : فنعيل وفعلنيل ومفعنيل ، لأن إحدى اللامين في منجنيين ، أعني النونين الأخيرين لا بد من الحكم بزيادتها إذا حكمت بأصالة الميم والنون الأولى معاً ، أو أصالة إحداهما ؛ لأن التضعيف لا يكون أصلاً مع ثلاثة أصول دونه أو أربعة إذا لم يفصل حرف أصلي ، فأحدى النونين حينئذ تكرير للأخرى وهي لام فلا ينطق بها إلا لام مثلها ، فلا يوجد شيء من الثلاثة المذكورة فيه ، فلا يثبت في منجنون إلا ما يثبت في منجنيين ، (ولولا منجنيين) أى لولا وجود منجنيين بمعنى منجنون (لكان) منجنون (فَعَلُّوْا) قطعاً ، فتكون النون الأولى فيه أصلية ، ويكون رباعياً ملحقاً بالخماسي لثبوت فعللول بغير تردد (كَعَضْرُقُوطٍ) ، ولم يقل إنه لا يكون فعللولا إلا إذا ثبت فعلليل ، وإلا فهو فعللول . قال الرضى (١) : والأولى الحكم عليه بفعللول ، وعلى منجنيين بفعلليل ، لعدم الدليل على زيادة النون الأولى ، والأصل الحكم بأصالة الحرف إلا أن يمنع مانع ، وأما إحدى النونين الأخيرتين فالغلبة دالة على زيادتها ، وجمع منجنون ومنجنيين على مناجين ، كذا يجمعها عامة العرب ، سواء كان فعللولا أو فعللولا ، لأن حذف إحدى النونين الأخيرتين لكونها طرفاً أو قرينة من الطرف أولى من حذف النون التي بعد الميم ، والظاهر أن الزائد من

(١) ورد ما قاله الرضى في شرحه للشافية (٢ / ٣٥٤) مع تغيير في صياغة بعض عباراته .

المكرر هو الثاني (١) ، إذ لو كان الأول (٢) لجاز : مناجن ومناجين بالتعويض عن المحذوف ، وترك التعويض كما في سفارج وسفاريج ، لكنه يابأه ما سيأتى من أن الزائد في المكرر للإلحاق هو الثاني باتفاق ، فالأولى أن يقال : التزم فيه التعويض على غير القياس .

(وخندريس (٣) ، كمنجنين) في الحكم بأصالة نونها إن ثبت فعليلاً ، أو زيادتها إن لم يثبت ، قال نجم الأئمة (٤) : هذا آخر ما ذكره المصنف من حكم الاشتقاق ، وتقسيمه أن يقال :

إن كان في الاسم اشتقاق فهو إما واحد أولاً ، والواحد إما ظاهر أو لا ، والذي فوق الواحد إما أن يكون الجميع ظاهراً ، أو يكون الجميع غير ظاهر ، أو بعض ظاهراً دون الآخر ، فالواحد الظاهر يحكم به كما في رَغَشْنٍ وَبِلَغْنٍ ، والواحد غير الظاهر إن عارضه مرجح آخر من الغلبة أو خروج الاسم عن الأصول اختلف فيه ، هل يحكم به أو بالمرجح الآخر ؟ قال : ولا منع من تجويز الأمرين ، وإن لم يعارضاه فهل يحكم بالاشتقاق ، أو يكون الأصل فيه أصالة الحرف ؟ فيه تردد . قال : والأولى اعتباره ، وما فوق الواحد إن كانا ظاهرين احتملها كأولق ، وإن كان أحدهما ظاهراً دون الآخر فالأولى ترجيح الظاهر كما في مئونة وسُرِّيَّة ، وإن كانا خفيين فهل يحكم بهما أو بمرجح

(١) في المخطوطتين : هو الأول .

(٢) في المخطوطتين : - الثاني .

(٣) الخندريس : القديم من الحنطة والخمر ، قال ابن دريد « أحسبه معرباً »

(٤) ورد ما قاله الرضى في شرحه للشافية (٢ / ٣٥٥ ، ٣٥٦) مع تغيير في صياغة بعض

آخر ؟ فيه التردد المذكور ، فإن حكم بهما فإن تساويا احتملهما ، وإن كان أحدهما أظهر حكم به ، قال : وجوز بعضهم الأمرين . انتهى . ولم يذكر جميع الأمثلة .

الخروج عن الأوزان المشهورة

ولما فرغ من المعرفة بالاشتقاق ؛ شرع في المعرفة بعدم النظر ، والمراد بعدم النظر هو عدمه حقيقة أو حكماً ، فيشمل ما ندر نظيره ، فإنهم يعدونه منه فقال : (فَإِنْ فُقِدَ) الاشتقاق ، أى الظاهر والخفى (فبخروجها) أى يعرف الزائد بخروج زنة الكلمة على تقدير أصالة الحرف (عن الأصول) ، وخروجها عن الأصول على وجهين :

أحدهما : أن يخرج بتقدير الأصالة والزيادة .

والثانى : أن يخرج بتقدير أصالة الحرف ، لا بتقدير زيادته ، وأوضح مثال فيه : منجنيق على تقدير عدم ثبوت جنقونا وعدم فعلليل فإنه يخرج على تقدير الأصالة لعدم فعلليل ، لا عدم تقدير الزيادة لثبوت نحو عنتريس ، وهذا القسم هو الذى ينبغى أن يكون مراد المصنف بقوله هنا « فبخروجها عن الأصول » ليقابل قوله فيما بعد « فإن خرجتاً معاً » ، لكن الأمثلة التى ذكرها فيه لا توافقه كما ستعرفه ، والمراد بالأصول هنا : الأوزان المعروفة المشهورة لا أوزان الرباعى والخماسى المجردة عن الزوائد ، بدليل عدّه ألنججا وخنفساء « بضم الفاء » فى الأوزان الأصول ، (كَتَاءٌ تَتْفُلٍ) بفتح التاء الأولى ، وسكون

(١) قال فى القاموس المحيط (٢٠٥/١) : ويلنجج وألنجج . . . عود البخور نافع للمعدة المسترخية .

الثانية، وضم الفاء، وهو ولد الشعب، (و) تاء (تَرْتُبِ) وهو مثله في الزنة، فإنه لو حكم بأصالة تأهما لكان وزن كل منهما : فَعْلَلًا « بفتح الفاء وضم اللام الأولى »، وهو غير موجود، فيحكم بزيادة التاء، ولو كان تَفْعَلًا أيضاً غير موجود، لأن أبنية المزيد أكثر، يقال : تَرْتُبُ، أى ثابت، ويقال : رتب رتبوا، أى ثبت، قال الرضى (١) : وما كان له أن يعده فيما فقد الاشتقاق فيه، لأن اشتقاقه ظاهر كما قلنا، (ونون كُنْتَلَّ) بالهمز، وهو مضموم الأول ساكن الثانى والرابع، وهو القصير، فإن نونه لا يجوز أن تكون أصلية، إذ يكون وزنه : فَعْلَلًا « إن لم تكن الهمزة زائدة »، أو : فَعْلَلًا « إن كانت زائدة »، وكلاهما نادران، فيحكم بالزيادة ولو كان فَنَعَلَ أو فَنَعَلْ أيضاً نادرين، كذا يفهم من كلامهم القطع بزيادة النون والتردد في زيادة الهمزة، ولعل الفرق قلة زيادة الهمزة في الوسط وكثرة زيادة النون، لكن مقتضى ما تقدم عن الرضى أنه لا يحكم بزيادة النون إلا على فرض أصالة الهمزة.

(و) نون (كَنْهَبُل) مفتوح الكاف والنون، ساكن الهاء، مضموم الباء، وهو من أشجار البادية، فإنه يحكم بزيادتها لخروج الكلمة عن الأصول على تقدير أصالتها، إذ فَعْلَل نادر، ولو كان فَنَعْلَل أيضاً مثله في الندرة، (بخلاف) نون (كَنْهَوْر) وهو العظيم من السحاب، بزنة سفرجل، فلا يحكم بزيادتها لعدم خروج الكلمة عن الأصول على تقدير أصالتها، إذ يصير فَعْلَوَلًا،

(١) عبارة الرضى فى شرحه على الشافية (٢/ ٣٥٢) : وما كان له أن يعده فى المفقود اشتقاقه، إذ اشتقاقه ظاهر كما قلنا.

فيكون ملحقاً بسفرجل ، (ونون خُنْفَسَاء) بضم الخاء وفتح الفاء ، فإنه لو حكم بأصالتها لكان : فُعْلَاء « بضم الفاء وفتح اللام الأولى » ، وهو نادر فيحكم بزيادتها ، ولو كان فنعلاء أيضاً نادراً ، والرضى (١) يحكم بأصالة النون لكون الألف زائدة قطعاً ، (و) نون (قُنْفَخِر) بضم القاف وفتح الفاء ، وهو الفائق في نوعه ، فإنه لو حكم بأصالتها لكان فُعْلَاء « بضم الفاء وفتح اللام الأولى » وهو نادر ، فحكم بزيادتها ولو كان فُنْعَل أيضاً نادراً ، (أو بخروج زنة أخرى لها) يعني إذا كان في كلمة لغتان ، وبتقدير أصالة حرف من حروف الزيادة في إحدى الزنتين لا تخرج الزنة عن الأصول ، لكن الزنة الأخرى التي اتلك الكلمة تخرج عن الأصول بأصالة ذلك الحرف ، فإنه يحكم بزيادة ذلك الحرف في الزنتين معاً ، لأن اللفظ والمعنى متفقان ، فكيف يكون أصلاً في أحدهما ، وفي الآخر زائداً ؟ وذلك (كثناء تُتْفَل) بضم التاء (وتُرْتُب) بضم التاء الأولى أيضاً ، (مع) وجود (تَتْفَل وتُرْتُب) بفتحها ، فإنه لو حكم بأصالتها لكان كبرثن ، لكن لما خرج تتفل وترتب « بفتح التاء الأولى » عن الأصول بتقدير أصالتها ؛ حكمنا بزيادتها مع ضمها أيضاً ، (و) كذا (نون قُنْفَخِر) (٢) بوزن قرطعب ، (مع) وجود (قُنْفَخِر) بضم القاف ، فإنه لو حكم بأصالتها كان كقرطعب ، لكن لما خرج عن الأصول على لغة ضم قافه

(١) ورد ذلك في قول الرضى (٣٦٠/٢) : والحق الحكم بأصالة نون خنفساء في اللغتين ، لأن وزن الكلمة على التقديرين من أبنية المزيد فيه ، إذ الألف والهمزة من الزيادات اتفاقاً .

(٢) في عبارة المتن تقديم وتأخير ، وهي في شرح الرضى (٣٥٨/٢) : ونون قنفخر وخنفساء مع قنفخر وخنفساء .

حكم بالزيادة مع كسرها أيضاً ، (و) كذا نون (خُنْفَسَاء) بضم الفاء ، مع وجود (خُنْفَسَاء) بفتحها ، فإنه لو حكم بأصالتها لكان كقرفصاء ، لكن لما خرجت بفتحها عن الأصول حكم بالزيادة مع الضم أيضاً .

(و) كذا (همزة أَلَنْجَجِ) بفتح الهمزة (مع) وجود (أَلَنْجُوجِ) بمعناه ، فإن كلا منهما معناه العود ، فإنه لو حكم بأصالتها في أَلَنْجَجِ لم يخرج عن الأصول ، إذ يكون وزنه : فعنللا ، وهو موجود كشرنبت (١) ، لكن لما خرج أَلَنْجُوجِ عن الأصول على تقدير أصالة الهمزة ؛ لأن فعنلولا شاذ ، ولو كان أفنعول مثله حكم بالزيادة فيهما جميعاً ، والنون الثالثة فيهما زائدة أيضاً ؛ لغلبة زيادتها ساكنة ثالثة — كما سيجيء — فوزنه : أفنعل ، ولا يجوز أن يحكم بأصالتها وزيادة التضعيف ؛ لأن « لنج » مهمل ، بخلاف « لج » ففيه شبهة الاشتقاق ، وبها يعرف الرضى (٢) زيادة الهمزة والنون فيهما معاً ، لا بعدم النظر في أَلَنْجُوجِ ، لأن الواو زائدة قطعاً .

(فإن خرجتاً معاً) أى الزنتان عن الأصول على تقدير أصالة الحرف وزيادته (فزائدٌ أيضاً) ، أى فيحكم بزيادة حرف الزيادة لما عرف من كثرة أبنية المزيد (كنون نَرْجِس) بفتح النون وكسر الجيم ، للنبت المعروف ، فإنه يحكم بزيادتها وإن لم يأت « نَفْعِل » في الأسماء ، كما لم يأت « فَعْلِل » بكسر اللام ، (و) كذا نون (حِنْطَاو) بالهمز كقَرطع ، وهو العظيم البطن ، فإنه يحكم بزيادتها وإن ندر « فعنلو » كما ندر « فَعْلَلُو » ، وأما الواو فعرفت زيادتها بالغلبة مع ثلاثة أصول ،

(١) الشرنبث : كفضنفر : الغليظ الكفين والرجلين (القاموس المحيط ١/ ١٦٨) .

(٢) أورد الرضى ذلك في شرحه على الشافية (٢/ ٣٦١) .

ومقتضى كلام الرضى أن لا يحكم بزيادة النون ، إلا أن له فيه عنرا سيأتى فى تعدد الغالب عند قول المصنف « ونون حنطاًو (١) » ، (و) كذا نون (جُنْدَبِ) وهو الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، فإنه يحكم بزيادتها لعدم نظيرها على تقدير الأصالة (إذا لم يثبت جُنْدَبُ) ، وإن كان فنعل أيضاً نادراً .

قال الرضى (٢) : الأولى أن جندبا « فنعل » ثبت جخذب أولاً ، للاشتقاق ، لأن الجراد يورث جذب الأرض ، ولذا سمي جراداً لجرده وجه الأرض من النبات (إلا أن تَشِدَّ الزيادة) يعنى او أدى الحكم بزيادة الحرف إلى شذوذ الزيادة ، بأن لا تزداد فى مثل ذلك الموضع أصلاً ، كما يدل عليه قوله « إذ لم تُزِدْ الميم . . . إلخ » إذ لو حمل على خلاف الغلبة لم نحكم بزيادة النون فى : كُنْتُأَلْ وَحِنْطَأُو وغيرهما - لم نحكم بزيادته ولو خرجت الكلمة بأصالته عن الأوزان أيضاً (كميم مَرْزَنْجُوشِ (٣)) فإنه لا يحكم بزيادتها (دُونَ نُونِهَا) فيحكم بزيادتها (إذ لم تُزِدْ الميم أولاً خامسة) يعنى فى أول الاسم غير الجارى على الفعل إذا كان بعده أربعة أصول ، أما فى الجارى كمدحرج فيزداد ، بخلاف النون فإنها لا تشذ زيادتها (٤) ، فلما ثبت أصالة الميم وجب زيادة النون ؛ لأن الاسم لا يكون فوق الخماسى ، فهو : فَعْلَنْلُولُ ، وإن لم يأت له نظير ، كما لم يأت كمفعنلول

(١) ستأق عبارة المتن « ونون حنطاً وواوها » وذلك عند الكلام على تمدد الغالب ، وتناول الرضى هذه المسألة فى شرحه (٣٩٤/٢) .

(٢) أورد الرضى ذلك فى شرحه على الشافية (٣٦٢/٢) مع تغيير فى العبارة .

(٣) المرزنجوش : لغة فى المرزجوش ، وهو نبت (القاموس المحيط ٢/٢٨٦) .

(٤) كلمة (زيادتها) لم ترد فى مخطوطة (ص) .

أيضاً ، (و) كذا (نون بَرْناساء) وهو الإنسان ، قيل عطف على «ميم مرزنجوش» أى إلا أن تشذ الزيادة كميم مرزنجوش وكنون برناساء ، فإنه يحكم بأصالتها ، ووزنه : فعَلَاء ، إذ النون لا يكسر زيادتها ثلاثة متحركة ، وقيل على نونها ، أى دون نون مرزنجوش ، ودون نون برناساء فإنه يحكم بزيادتها ، فيكون وزنه : فعنلاء ، وهذا أظهر.

(وأما كُنَابِيل) بالهمز (١) اسم أرض علم ، فليس مما يحكم بزيادة نونه أو همزته ، إذ لا تخرج الكلمة على تقدير أصالتها عن الأصول لوجود نظيره ، ولذا قال : (فمثل خَزْعِيل) ، فيكون من مزيد الخماسى ، وكان المقصود بذكره الرد على الزمخشري حيث جعله من مزيد الرباعى ، وقال الرضى (٢) : كُنَابِيل بالآلف لا غير ، فعلى هذا تكون زائدة للإلحاق بخَزْعِيل (٣) ؛ لصحة كون الآلف للإلحاق وسطاً عنده كما تقدم ، وعرفت زيادتها بالغلبة .

• الغلبة من أدلة الزيادة •

ولما فرغ من المعرفة بعدم النظر شرع فى المعرفة بالغلبة فقال : (فَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ) أى الكلمة عن الأصول بتقدير أصالة الحرف ، ولا اشتقاق هناك سواء خرجت بتقدير الزيادة كسلحفية ، أو لا كحمار (فبالغلبة) أى فتعرف زيادة الحرف الذى فى الكلمة من حروف الزيادة

(١) « كُنَابِيل » فى متن الشافى (٣٦١/٢) بغير همز ، وقد علق على ذلك الرضى فى شرحه (٣٦٣/٢) بقوله : وما يوجد فى النسخ « وأما كُنَابِيل فمثل خَزْعِيل » الظن أنه وهم ، إمامن المصنف ، أو من الناسخ ، لأن كُنَابِيل بالآلف لا بالهمزة والآلف فى الوسط عنده لا يكون للإلحاق كما تقدم .

(٢) ورد قول الرضى فى شرحه للشافى (٣٦٣/٢) .

(٣) الخَزْعِيل والخَزْعِيل - بإسقاط الياء - : الباطل ، والفكاهة والمزاح ، ومن أسماء العجوب .

بغلبة زيادته ، وذلك أنه علم بالاشتقاق زيادة كثير من كل واحد منها ،
 فحمل ما جهل اشتقاقه على ما علم فيه ذلك ؛ إلحاقاً للفرد المجهول
 حاله بالأعم الأغلب (كالتضعيف) الكائن (في موضع) كالعين
 وحدها ، أو اللام وحدها ، (أو في موضعين) كفاء وعين ، أو عين
 ولام ، وإنما يحكم بزيادته (مع ثلاثة أصول) إذ لو لم يكن معها لم
 تتم البنية إلا به ، فلا يحكم بزيادته كردّ ، وذلك التضعيف (للإلحاق
 وغيره كقَرَدَدٍ) وهى الأرض المستوية ، فالتضعيف فيه فى اللام للإلحاق
 بجعفر ، (ومَرَمَرِيس) وهو الأملس ، فالتضعيف فيه فى الفاء والعين
 للإلحاق ببرقعيد ، (وعَصَبَصِبٍ) وهو الشديد ، فالتضعيف فيه فى
 العين واللام للإلحاق بسفرجل ، لكن فيه اشتقاق ظاهر ؛ لأنه بمعنى
 عصب ، (وهَمَرِش) للعجوز المسنة ، فالتضعيف فيه فى العين للإلحاق
 بجحمرش ، (وعند (١) الأخفش) أنه ليس بمضاعف العين ، بل هو :
 فَعْلَلِيلٌ أصل غير ملحق (أصله : هَنَمَرِش) فهو (كجحمرش) ؛
 لأنه لو جعل مضاعف العين لأدى إلى بناء معدوم (لعدم فَعْلَلٍ) فى
 كلامهم ، (قال : واذلك) أى لعدم فَعْلَلٍ حتى يلتبس به بسبب الإدغام
 (لم يُظْهِرُوا) النون كما هو الواجب فى مثله ، لما سيأتى فى الإدغام مما
 يحصل فيه بإدغام النون الساكنة فى كلمة لَبَسٌ بكلمة أخرى ، قال
 الرضى (٢) الأخفش لا يخص فَعْلَلًا ، بل يقول : لم يلحق من الرباعى
 بجحمرش شيء ، لا على فَعْلَل ولا على غيره .

(١) فى مخطوطة (ص) : وعن الأخفش .

(٢) ما قاله الرضى وارد فى شرحه على الشافية (٢/٣٦٥) .

تعيين الزائد من حرفي التضعيف

تنبيه : التضعيف في موضع يكون الإلحاق وغيره ، وأما في موضعين فينظر هل يأتي لغير الإلحاق ؟ واعلم أن مختار المصنف أن المتعين للزيادة في التضعيف فيما كان الإلحاق نحو : قردد هو الثاني ؛ لأنه جعل في مقابلة اللام الثانية ، وأما الأول فقد كان في مقابلة اللام الأولى ، فلم يحتاج إلى الزيادة لها ، وقس غير اللام عليه ، واختاره كثيرون ومنهم الرضى .

(و) أما (الزائد في) غيره (نحو كَرَّم) فقال المصنف هو : (الثاني) أيضاً طردا للباب ، (وقال الخليل :) الزائد فيه (الأول) كمنهجه فيما كان للإلحاق ، واستدل في ذلك بدليل غير مفيد كما نقله عنه الرضى (١) ، (وجَوَّزَ سيبويه الأمرين) أى الحكم بزيادة الثاني والأول مطلقاً ، فيحكم بزيادة أحدهما لا على التعيين ، لتعارض الأمارتين ، واختار الرضى (٢) مذهب سيبويه فيما ليس للإلحاق .

والحاصل أن في زائد المضعف ثلاثة إطلاقات وتفصيلاً ، الخليل : الأول مطلقاً ، وسيبويه : تجويز الأمرين مطلقاً ، والمصنف وكثيرون : الثاني مطلقاً ، والرضى : الثاني في الإلحاق ، وتجويز الأمرين في غيره ، وعبارة المصنف توهم أن خلاف الخليل وسيبويه ليس إلا فيما ليس للإلحاق ، وليس كذلك كما صرح به الرضى .

(١) وردت عبارة الرضى في شرحه على الشافية (٢ / ٣٦٦) .

(٢) عبارة الرضى (٢ / ٣٦٦) تقول : فالأولى الحكم بزيادة الثاني في المكرر للإلحاق ، والحكم بزيادة أحدهما لا على التعيين في غيره .

ما يضعف وما لا يضعف من الأصول

(ولا تضاعفُ الفاء) فلا يقال في نحو ضرب : ضضرب ، لعلمهم أنه لا يدغم ؛ لامتناع الابتداء بالساكن ، فيبقى الابتداء بالمستثقل ، فعلى هذا ترك تضعيف الفاء وحدها وإن كان مع الفصل بينهما بحرف زائد ، ونحو : كوكب ليس أحد المثليين فيه زائداً ، بل هما أصلاً ، وكان ذلك لأن الزائد كالعدم ، وقوله (وحدها) يعنى أنها تضاعف مع العين كمرمريس ، وإنما المنوع تضعيفها منفردة .

(و) ما أتى فيه بعد الفاء والحرف الذى يليها جرفان مثلهما في المخرج أو في اللين ، ولم تتم ثلاثة أصول إلا بأحدهما ، فالأول (نحو زلز ، و) الثانى قد يتفق فيه حرفا اللين نحو : (صيصية) وهى الحصن ، (و) قد يختلفان نحو (قَوْقَيْتُ) من قوقى الديك أى صاح ، (وضَوْضَيْتُ) من الضوضاء ، وهى الجلبة والصياح ، بناء على ما فى شرح المفصل من أن الياء منقلبة عن الواو فيهما ، لوقوعها رابعة كأغزيت ، فيكون الكل متفقاً فيه الحرفان ، وقد يختلفان كالمثاليين بناء على ما ذكر الرضى (١) من تجويز كون الياء فيهما أصلية (رباعى وليس) شئ من حروف ما ذكرنا زائداً (بتكرير الفاء (٢)) ، أى بأن يعتقد أنه مكرر الفاء ، كما قيل فى : زلز ، (ولا) زائداً بتكرير (العين) كما ربما يدعى فيه فى الجميع إن كان أصل

(١) ورد ما قاله الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢ / ٣٦٨ ، ٣٦٩)

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢ / ٣٦٦) : بتكرير لفاء ولا عين .

الياء في الأخيرين الواو ، وإلا ففي الأولين فقط (للفصل) بين المثليين بحرف أصلى ، ولا يجوز الفصل بين الحرف وما كرر منه بأصلى ، وإنما جوزوا نحو : مرمريس مع ما يلزم من الفصل بين الحرف الأصلى الذى هو الميم الأولى ، والحرف الزائد الذى هو الميم الثانية بحرف أصلى وهو الراء ، لأن الراء مكرر فى مرمريس ، فكأنه ليس بأصلى .

(ولا) أى وليس شئ مما فيه حرف اللين (بذى زيادة لأحد حرفي (١) اللين) من غير قصد التكرار فى نحو : صيصية (لدفع التحكم) أى الحكم بغير دليل ، إذ ليس أحدهما أولى بالأصالة أو الزيادة من الآخر ، ولا يمكن الحكم بزيادتهما معاً ، لثلاثى الكلمة على حرفين ، وفيه أن تجوز الأمرين يدفع التحكم ، فالأولى أن يقال : للزوم كونه من باب يبين (٢) ، إن كان الزائد هو الأول ، أو سلس إن كان الزائد هو الثانى .

(وكذلك سلسبيل خماسى على الأكثر) لما عرفت من عدم جواز تكرير الفاء وحدها ، ومن عدم جواز التكرير مع الفصل بأصلى ، وقال القراء : هو ففعليل ، فهو يخالفهم فى الموضعين ، أعنى أنه يجوز التكرير فى الفاء وحدها ، ويجوز التكرير مع الفاصل الأصلى ، (وقال الكوفيون : زَلَزَل) مكرر الفاء ، لأنه مأخوذ (من زَلَّ) ، فوزنه : فعفل (وصرصر) مكرر الفاء أيضاً ؛ لأنه من (صَرَّ ، ودَمَدَم) كذلك ؛ لأنه (من دَمَّ ، لاتفاق المعنى) ، أى بشهادة الاشتقاق ،

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣٦٦/٢) : حرفى لين .

(٢) بين : محرقة : عين ، أوواد (القاموس المحيط ٢٧٩/٤) .

وهو أقوى ما يعرف به الزائد من الأصلي ، فهم يقولون : يجوز تكرير الفاء وحدها مع الفصل بحرف أصلي في مثله مما يفهم منه بسقوط ثالثه ، واعلم أنه لم يظهر - لكون الفصل بالأصلي يمنع التكرير في غير الفاء - وجه ، فلينظر فيه .

(وكالهزمة) فإنها تغلب زيادتها (أولاً) لا وسطاً ، فلا يحكم بزيادتها إلا بدليل ظاهر كشمال ، وكذا آخرأ - إلا بعد ألف زائدة كعلباء (١) (مع ثلاثة أصول) لا أقل ، إذ لا تكون الكلمة على أقل من ثلاثة (فقط) أى لا أكثر منها ، لأنه ثبت بالاشتقاق غلبة زيادتها إذا كانت كذلك ، كأخمر وأصغر وأعلم ، فرددنا ما لم يعلم ذلك فيه بالاشتقاق إليه ، (فَأَفْكَلُ) وهى الرعدة (أَفْعَلُ) بالحكم بزيادة الهزمة لذلك ، (والمخالف) القائل : ما لم نعلم بالاشتقاق زيادة همزته المصدرة حكمتنا بأصالتها ، فقال : أفكل : فعلل كجعفر (مُخْطِئٌ) لما ذكره سيبويه من وجوب ترك صرف أفكل لو سُمِّيَ به ، ولو كان « فعللا » لَصُرِفَ ، وأيضاً لو كان فعللا لجاء في باب : فعلل يفعلل فعلة ما أوله همزة .

(وإِضْطَبُلُ فِعْلَلٌ كَقِرْطُغَبٍ) بالحكم بأصالة الهزمة ، إذ لم يعرف بالاشتقاق غلبة زيادتها فيما فوق الثلاثة الأصول حتى يحمل عليه ما جهل ، (والميم كذلك) أى كالهزمة تغلب زيادتها في الأول مع ثلاثة أصول ، ولا تزداد مع أربعة ، فَمَنْبِجُ « اسم بلد » محمول في الزيادة على نحو : مَقْتَلٌ وَمَضْرِبٌ ، فحمل المجهول على المعلوم ، فإذا تقدمت على أربعة أصول كما فى : مَرَزَنْجُوشُ حكم بأصالتها ، ولا يحكم

بزيادتها غير أول إلا بدليل ظاهر كدلامص ، (ومطردة) أى زيادتها (فى الجارى على الفعل) غنى به : المصدر الميمى واسم الفاعل واسم المفعول والزمان والمكان . كالمدرج ، والآلة كالمحلب ، وهو خلاف المشهور ، إذ المشهور فى الجارى على الفعل أنه إما بمعنى الموازن كاسم الفاعل ، وكاسم المفعول من غير الثلاثى ، يقال جاربان على المضارع ، أى موازنان له ، أو بمعنى المشتق منه الفعل ، كما قال فى الكافية (١) : المصدر اسم الحدث الجارى على الفعل ، أى المشتق منه الفعل ، فلو قال فى موضع الجارى على الفعل : المتصل بالفعل لكان صوابا ، واطراد زيادتها فى المتصل بالفعل أعم من أن يكون بعدها ثلاثة أصول فقط أو أكثر ، وكذا همزة يكون بعدها أربعة أصول فى المتصل بالفعل ، وهى همزة الوصل فى نحو : الاقشعرار والاحرنجام .

واعلم أن المصنف كثيراً ما يورد فى هذه الغوالب ما يعلم زيادته بالاشتقاق ، كما ذكر من زيادة الميم فى الجارى على الفعل ، وكما سيأتى فى غيرها ، فإن بنى جميع ذلك على قوله قبل « فَإِنْ فَقَدْ » أى الاشتقاق ، فهو غلط ، وإن قصد ترك ذلك ، وبينان الغوالب سواء عرف زيادتها بمجرد الغلبة أو بها وبشيء آخر من الاشتقاق وعدم النظر فصحيح ، كذا قال الرضى (٢) .

(والياء زيدت مع ثلاثة (٣)) أى إذا ثبت ثلاثة (أصول) غير الياء ،

(١) الكافية فى النحو بشرح الرضى (٢/ ١٩١) .

(٢) ورد ما قاله الرضى فى شرحه على الشافية (٢/ ٣٧٨ ، ٣٧٩) .

(٣) عبارة المتن كما فى شرح الرضى (٢/ ٣٧٢) : مع ثلاثة أصول فقط .

فالياء زائدة ، سواء كانت في الأول كيرمع (١) ويضرب ، أو في الوسط كرجيم وفُلَيْتَي (٢) ، أو في الآخر كالليالي ، قوله (فصاحدا) أى فما زاد على ثلاثة فلها تزداد معه (إلا في أول الرباعي) ، فإنه يحكم بأصالتها (إلا فيما يجرى على الفعل) كيدحرج ، فلها فيه زائدة أيضاً ، قال الرضى (٣) : وعندى أن حروف المضارعة حروف معنى لا حروف مبنى ، كنونى التثنية والجمع ، يعنى فلا وجه لعدتها في الزوائد هنا ، وقوله « فيما يجرى على الفعل » قال الرضى (٤) : وَهَمَّ وَحَقَّه إِلَّا فِي الْفِعْلِ ، فإن الاسم الجارى على الفعل لا يوجد في أوله ياء ، ويمكن توجيهه بأنه على اختيار الكوفيين أن الفعل أصل للمصدر ، ويريد بالفعل هنا المصدر ، فإنه يطلق عليه ، أو أراد بالفعل المصدر ، وبالجري مطلق الاتصال وإن كان خلاف المشهور ، (ولذلك) أى لأنه لا يحكم بزيادتها في أول الرباعي ، ويحكم بزيادتها في غيره (كان يَشْعُورُ) وهو الباطل ، يقال : ذهب في اليستعور ، وهو أيضاً بلد بالحجاز : فعلمولا (كَعَضْرُوطٍ ، و) كان (سُلْخَفِيَّة) كقذعمة ، وهى دويبة جلدها عظام (فُعْلِيَّة) بالحكم بزيادة الياء ، لكونها في غير أول الرباعي .

(١) وفي القاموس المحيط (٣٢/ ٣) : واليرمع : الخدروف يلعب به الصبيان ، وحجارة رخوة إذا فتت انفتت .

(٢) فليق . . بفتح الفاء وكسر اللام كرجيم : باطن عنق البعير في موضع الحلقوم ، وبضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة بعدها ياء ساكنة : ضرب من الخويع يتفلق عن نواه (القاموس المحيط ٣/ ٢٧٧)

(٣) وردت عبارة الرضى في شرحه على الشافية (٣٧٦/ ٢ ، ٣٧٧) .

(٤) وردت عبارة الرضى في شرحه على الشافية (٣٧٥/ ٢) .

(والواو (١) والألفُ زِيدَتَا مع ثلاثةٍ فصاعداً ، إلا في الأولِ)
 هما مع ثلاثةٍ أصولُ فصاعداً لا يكونان إلا زائدين في غير الأول ،
 فالواو في نحو : كوكب وجدول وعصفور وحنطاو (٢) ، والألف :
 كخاتم وحملو وسرداح (٣) وأرطى ، وأما في الأول فالألف لا يمكن
 وقوعها فيه ، والواو لا تزداد فيه مطلقاً ، (ولذلك كان) وزن (وَرَنْتَلِ)
 وهو الشر ، يقال : وقع في ورنتل ، أى في شر : فعنللا (كَجَحَنْفَلِ)
 وهو العظم الجحفلة ، أى الشفة .

(والنونُ كثرت) زيادتها (بعد الألف) الزائدة إذا كانت (آخِراً) ،
 وقد حصل (٤) من دونها ثلاثة أحرف أصول أو أكثر كسكران وزعفران ،
 لا نحو : عنان (٥) وسنان ، فهى أصلية فيهما ، إذ لم يتقدمها ثلاثة
 أصول ، (وثالثة ساكنة نحو : شَرَنْبَثِ) كسفرجل ، وهو غليظ
 الكفين (٦) والرجلين ، (وعُرُنْدِ) بضم العين والراء ، وهو الغليظ
 من قوهم : شئ عرد أى صلب ، قال الرضى (٧) : ينبغى أن يضم إلى

- (١) في متن الشافية يشرح الرضى (٣٧٢/ ٢) : والألف والواو .
 (٢) في القاموس المحيط (١٢/ ١) والحنطاو - بالطاء - العظم البطن كالحنطاوة والقصير ،
 والحنطاو - بالطاء - كجرد حل : القصير .
 (٣) في القاموس المحيط (٢٢٨/ ١) : السرداح - بالكسر - الناقة الطويلة ، أو -
 الكريمة أو العظيمة أو السمينة أو القوة الشديدة التامة .
 (٤) في مخطوطة (ص) وقد جعل .
 (٥) عنان ككتاب : سير اللجام الذى تمسك به الدابة ، جمعه أعتة وعنن ، وسن الرمح :
 ركب فيه سناناه (القاموس المحيط ٤/ ٢٤٩ ، ٢٣٧) .
 (٦) في القاموس المحيط (١٦٨/ ١) : الشرنبث : كفضنفر : الغليظ الكفين والرجلين ،
 والأسد كالشرابث « بالضم »
 (٧) ما قاله الرضى ورد في شرحه على الشافية (٣٧٧/ ٢ ، ٣٧٨)

قوله «ثالثة ساكنة» قيداً آخر، وهو أن يكون بعد النون حرفان كشرنبث وقلنسوة، أو أكثر من حرفين كجِعِنَظَار (١)، وأما ما ذكر من «عرد» فليس النون فيه من الغوالب، بل عرفنا زيادته بالاشتقاق، لأنه بمعنى العُرد، وأيضاً فإننا لو جعلنا النون في «عرد» أصلية لزم زيادة بناء في أبنية الرباعي المجرد.

(واطَّرَدَتْ) زيادتها (في المضارع) نحو : نفعل ، (والمطاوع)
يعنى : انفعل وافعلنل ، وكذا فروعهما من المصدر والأمر والمضارع .

(والتاء) زیدت باطراد (في تفعيل) (٢) كتكریم (ونحوه)
وهو : التفعّل والتفعلّ والتفاعل والتفعّل والأفتعال والاستفعال ،
(و) بغلبة (في نحو رَغَبُوتِ) مما وقعت فيه آخر الكلمة بعد الواو
الزائدة وقبلها ثلاثة أصول فصاعداً ، وكذا بعد الياء الزائدة التي قبلها
ثلاثة أصول نحو : عفريت ، وسيبويه لا يحكم بغلبتها بعد الواو
والياء فيما ذكر ، ويجعل الزيادة في مثله إنما تعرف بالاشتقاق أو عدم
النظير .

(والسين اطردت) زيادتها (في) باب (استفعال) كاستكرم
واستحجر (وشذت) زيادتها متوسطة بين الهزمة والطاء (في) قولهم
(أسطاع) بفتح الهزمة في لغة غير مشهورة على ما (قال سيبويه)
فإنه قال (هو أطاع) من باب الإفعال ، وأصله : أطوع كأقوم :
أعلت الواو ، وقلبت ألفها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، ثم جعل

(١) الحمنظار : الشره النهم ، أو الأكل الضخم (القاموس المحيط ١ / ٣٩١) .

(٢) في متن الشافية بشرح الرضى (٣٧٦ / ٢) في التفعيل .

السين عوضاً عن تحريك العين (١) الذى فاتته ، وإذا كان أصله ما ذكرنا ، (فمضارعه) عنده (يُسْطِيعُ بالضم) لحرف المضارعة لكونه رباعياً ، (وقال الفراء) : زيادة السين فيه من المطرد لا من الشاذ ، وإنما (الشاذ) فيه (فَتَحُ الهَمْزَةُ) وجعلها همزة قطع ، (وحذفُ التاء) وأصله : استطاع من باب استفعال ، فحذفت التاء لما يجيء في باب الإعلال (٢) . إن شاء الله تعالى ، فبقى : إسْطَاع « بالكسر » ، ففتحت الهمزة وقطعت ، (فمضارعه) عنده يَسْطِيعُ (بالفتح) ، لكونه زائداً على الأربعة ، واللغة المشهيرة - إذا حذفت التاء من استطاع - بقاء الهمزة مكسورة موصولة كما كانت ، قال تعالى (٣) (فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ) .

(وعدُّ سين الكسكسة) في الحروف الزائدة ، كما عده جار الله (٤) العلامة (غلطٌ ، لا ستلزامه) أى استلزام عده منها عد (شين الكشكشة) ؛ إذ لا فرق بينهما ، مع أن الشين ليست من حروف الزيادة اتفاقاً ، وهذا الجواب إلزامى ، والتحقيق أنها لم تعدّ لكونها حرف معنى لا حرف مبنى ، وسين الكسكسة لغة لبعض العرب (٥) ،

(١) في مخطوطة (ص) : تحريك الفاء وهو تصحيف .

(٢) في مخطوطة (ق) : في باب الإدغام ، وهو لم يرد ذكره إلا في باب (الحذف) فليراجع ثمة .

(٣) جزء الآية ٩٧ من سورة الكهف .

(٤) ذكر هذا أيضاً الرضى في شرحه على الشافية (٣٨٠ / ٢) .

(٥) جاء في شرح الرضى على الكافية في النحو (٣٨١ / ٢) : وهى في لغة بكر بن وائل ، وما أورده الشارح عن هذه اللغة اعتمد فيه على ما ورد في شرح الكافية ، وجاء في القاموس المحيط (٢٤٦ / ٢) : والكسكسة لتمي لا لبكر : إلحاقهم بكاف المؤنث سينا عند الوقف =

يلحقون السين غير المعجمة بكاف الخطاب للمؤنث ، فيقولون :
أكرمتمكس ، وبعضهم يلحق الشين المعجمة ، وكلاهما في حال الوقف
لإبقاء الكسرة ؛ إذ لو أسكنوا الكاف ذهب الفرق بين المذكر
والمؤنث ، وخصوا السين والشين لخفائهما لما بهما من الهمس ، فعلم أن
كلا منهما حرف جىء به لمعنى .

(وأما اللامُ فقليلةٌ) زيادتها (كزَيْدِلِ) في زيد ، (وعَبْدِلِ)
في عبد (حتى) أنه أنكر زيادتها ، و (قال بعضهم)
وهو الجرمي (١) (في فَيْشَلَةٍ) وهو رأس الذكر ، وزَنَها :
(فَيْعَلَةٌ) ، فحكم بأصالة اللام وزيادة الياء ، (مع) قولهم :
(فَيْشَةُ) بمعناه ، والياء فيه أصلية قطعاً ، ولا لام فيه ، (و) قال
(في هَيْقَلِ) أيضاً كذلك إنه فيعل (مع) وجود (هَيْقِ) بمعناه ،
وهو ذكر النعام ، (و) قال (في طَيْسَلِ) إنه فيعل (مع) وجود (طَيْسِ)
بمعناه ، وهما (للكثير) من كل شيء ، (و) قال (في فَخْجَلِ) إنه
(كجعفر) يعنى رباعياً لا زيادة فيه ، (مع) وجود (أَفْجَحَ) بمعناه ،
أى الذى يتدانى صدرا قدميه ، ويتباعد عقباهما ، وجعل ذلك كثرةً
وثرثار كما سيأتى ، وذلك تكلف منه ، والظاهر زيادة اللام في جميع
ذلك ، فإن زيادة اللام ثابتة قطعاً في زيدل وعبدل بمعنى زيد وعبد ،

=يقال : أكرمتمكس وبكس ، أما الكشكشة فقال عنها (٢٨٦/٢) : والكشكشة : الحرب
وكشيش الأفعى وقد كشكشت ، وفي بنى أسد أو ربيعة إبدال الشين من كاف الخطاب للمؤنث
كمليش في عليك .

(١) قال الرضى في شرحه على الشافية (٣٨١/٢) : اعلم أن الجرمى أنكر كون اللام
من حروف الزيادة . . فذهب إلى أن فيشلة وهيقلا وطيسلا فيعل ، إلى أن يقول : وكل ذلك
تكلف منه .

وليس كذلك ثرة وثرثار ، فإن زيادة الشاء لم تثبت ، فآلجئنا إلى الحكم بأصلتها .

(وأما الهاء فكان المبرد لا يَعُدُّهَا) من حروف الزيادة ، (ولا) يرد عليه « هاء السكت » ، فيقال : إنها تزداد في الوقف ، و (يلزمه) القول بزيادتها في (نحو أخشهُ ، فإنها) أى هاء السكت (حرفٌ معنى) لا حرف مبنى ، يعنى أنها أتت لمعنى مستقلة بإفادته ، وهو بيان الحركة مثلا (كالتنوين وباء الجر ولامه) ، فإن كل واحد منها لما كان لمعنى لم يعد من حروف الزيادة وإن كانت زائدة على بنية الكلمة ، وقولنا « مستقلة بإفادته » ليخرج ألف ضارب عن أن يسمى حرف معنى ، إذ لا استقلال له بإفادة معنى ، فإن الدال على الذات مع الحدث هو مجموع الهيئة والمادة كضارب مثلا ، (وإنما) يرد عليه و (يلزمه نحو أمهات ، ونحو) أمه ، قال (١) :

* (أُمَّهَتَى خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي) *

فإن الهاء فيهما زائدة ، لأنهما بمعنى : الأمات والأم ، (وأُمٌ : فُعْلٌ) قطعاً (بدليل الأمومة) ، وهو فعولة ، ولا هاء فيها ، (وأجيب بجواز أصلتها) أى بجواز أن يكون أصل أم : أُمَّة (بدليل) قولهم : (تَأَمَّهْتُ) فلانة على ما حكى الخليل (٢) ، أى اتخذتها أما ،

(١) هذا البيت من مشطور الرجز ، وهو لقصى بن كلاب جد النبي صلى الله عليه وسلم ، وخندف — بكسر الخاء المعجمة والدال وبينهما نون ساكنة — : أم مدركة بن إلياس بن مضر ، فهي جدة قصى ، وكذا إلياس بن مضر جده ، فيكون قد نزل الجدة منزلة الأم ، ونزل الجد منزلة الأب ، فسماها أما وأبا ، والاستشهاد في قوله (أمهتي) أى : أمى ، حيث زاد الهاء على « أم »

(٢) جاء في شرح الرضى للشافعية (٣٨٤ / ٢) : حكى صاحب « كتاب العين » : تأمته فلانة ، أى اتخذتها أما .

وهو تفعلت بلا خلاف ، وإن كان الظاهر المشهور : تأمّتها « بالميم » ،
 (فتكون أمّهُ فُعَلَةٌ كَأَبْهَةٍ) وهى العظمة ، (ثم حُذِفَت الهاء) التى
 هى لام الكلمة وقدر « تاء التانيث » - كما فى قدر ونار ، ورد هذا
 الجواب بأنّه لا يتمشى فى لفظ الأمومة ، إذ هى فعولة بلا خلاف ،
 ولا يجوز أن تكون أمومة : فعوعة « بحذف الهاء » التى هى لام
 الكلمة ، والأصل : أمومه ، إذ فُعُولَةٌ غير موجود ، (أو) يقال
 فى الجواب (هما) أى أم وأمّه (أصلان) لمجئ : تأمّمت وتأمّمت
 والأمومة ، فليس أحدهما فرعاً على الآخر وإن كان معناه واحداً
 (كَلَمَثٍ وَدِمَثِرٍ) كقمطر ، فإن معناه واحد ، وهو المكان اللين
 فوالرمل ، ويجب الحكم بأنهما أصلان ، إذ الراء ليست من حروف
 الزيادة ، (وَثَرَةٌ وَثَرَنَارٍ) فى قولهم : عين ثرة وثرثار ، بمعنى غزيرة ،
 ويجب الحكم بأنهما أصلان ، إذ ليست الثاء من حروف الزيادة ،
 (وَلَوْلُؤَةٌ وَلَأَالٌ) فإن معنى لَأَالٌ موافق لمعنى اللؤلؤ ، إذ هو بائه ،
 ويجب الحكم بأنهما أصلان ؛ لأن لَوْلُؤَا رباعى للفصل بحرف أصلى
 - كما عرفت - وَلَأَالٌ : فَعَالٌ بمعنى النسبة ، وهو لا يجئ إلا من
 الثلاثى ، كما هو معلوم من قاعدتهم ، فاللأال من ثلاثى لم يستعمل ،
 وهذا الجواب وإن كان أقرب من الأول ففيه بعد : لأن نحو دمث ودمث
 من الشاذ النادر ، والمتنازع فيه لا يحمل على الشاذ ، فالأولى القول
 بزيادة « الهاء » فى الأمّة والأمّهات ، والحكم بشذوذ نحو : تأمّمت
 كما قيل ، فلا عبرة به .

(ويلزمه) أى المبرد أيضاً (نحو أَهْرَاقَ) بالهاء الساكنة بعد
 الهمزة المفتوحة : لغة غير مشهورة فى أراق ، يقولون : أهراق يهريق

(إِهْرَاقَة) مُهْرِق ، مُهْرَاق ، أَهْرَق لَانْهَرَق : بسكون الهاء في كلها ، فإنَّ الهاء فيه زائدة ، قال سيبويه (١) : الهاء الساكنة عوض عن تحريك العين الذي فاتها ، إذ تحريكها زال وصار الفاء محركا كما قلنا في أسطاع .

واعلم أنها قد جاءت فيه أيضا لغة غير مشهورة هي : هراق - بإبدال الهمزة هاء - يُهَرِّق : بإبقاء الهاء مفتوحة ؛ لأنَّ الأصل : يورِّق : حذف الهمزة لاجتماع الهمزتين في المتكلم ، فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان ، فقليل : يُهَرِّق ، مُهَرِّق ، مُهْرَاق ، والمصدر منه هِرَاقَة ، هَرِيق ، لا تُهَرِّق : كلها بفتح الهاء ؛ لأنَّها بدل من الهمزة المفتوحة ، فعلى هذا للمبرد أن يقول : إنَّ الهاء الساكنة في أهراق على اللغة الأولى هي التي كانت بدلا من الهمزة ، لأنَّه لما تغيرت صورة الهمزة استنكروا خلط أوله من الهمزة ذهولا عن كون الهاء بدلا من الهمزة ، ثم لما تقرر عندهم أن ما بعد همزة الإفعال لا يكون إلا ساكنا ؛ سكنوا الهاء ، فصار : أهراق ، وتوهمات العرب غير عزيزة ، كما قالوا في مصيبة : مصائب - بالهمزة ، وفي : مسيل : مُسْلَان .

وقوله : نحو أهراق كأنَّه أراد به ما يتصرف منه ، وإلا فليس هنا شيء آخر غيره ، وكذلك قوله فيما تقدم : نحو أمهات ونحو أمهتي : لعله يريد به ما لم يكن على خصوصية اللفظين ، كأمهاتك وأمّهاته ، وأمّهتك وأمّهته ، وإلا فلا وجه لذكر كلمة « نحو » أيضا .

(١) أورد الرضى في شرحه على شافية ابن الحاجب ما قاله سيبويه (٢ / ٣٨٥) .

قال (أبو الحسن) (١) الأَخْفَش (هِجْرُحٌ لِلطَّوِيلِ) بزيادة الهاء
 بشهادة الاشتقاق ؛ لأنه (من الجرع) بفتح الراء ، (للمكان السهل)
 المنقاد ، وهو يناسب معنى الطول ، وهو اشتقاق خفى ، (و) قال
 (هِبْلَعٌ لِلْأَكُولِ) بزيادة الهاء ، بشهادة الاشتقاق ؛ لأنه (من البَلْعِ) ،
 وهو أظهر اشتقاقاً من : هجرع ، (وخُولِفَ) الأَخْفَش كما سيأتى .
 (وقال الخليل : هِرْكَوْلَةٌ (٢) للضخمة) الأوراك (هِفْعَوْلَةٌ) ،
 فالهاء فيه زائدة بشهادة الاشتقاق ؛ (لأنها تَرْكُلُ فِي مَشْيِهَا) ، أى
 تضرب الأرض ضرباً شديداً برجلها ؛ لأنها لضخامتها لا تقدر أن
 تمشى مشياً خفيفاً ، (وخولف) الخليل ، قال الرضى (٣) : أكثر
 الناس على ما قال ابن جنى : أن الهجرع والهبلع : فِعْلَلٌ ، وهِرْكَوْلَةٌ :
 فِعْلَوْلَةٌ ، لقلة زيادة الهاء .

هذا الذى تقدم إذا لم يتعدد الغالب ، (فَإِنْ تَعَدَّدَ الْغَالِبُ) فإما
 أن لا يتعين بعضه للأصالة ، وبعضه للزيادة ؛ بأن يمكن الحكم
 بزيادة جميعه بأن يكون (مع ثلاثة أصول) ، أو يتعين بأن لا تتم
 الثلاثة الأصول إلا ببعض الغالب إن لم يتعين (حُكْمٌ بِالزِّيَادَةِ فِيهَا)
 جميعاً إن كانت أكثر من اثنين كقيقبان وهو شجر ، فيحكم بزيادة
 الياء والألف والنون ، (أو فيهما) إن كانا اثنين (كَحَبَنْطَى) ففيه
 غالبان : النون والألف ، فيحكم بزيادتهما (فَإِنْ) ثُمَّ يُمْكِنُ الْحُكْمُ
 بزيادة الجميع لكون بعض الغالب أحد الأصول لا يتم بدونه ،

(١) فى متن الشافى بشرح الرضى (٣٨٣ / ٢) : وأبو الحسن يقول .

(٢) فى متن الشافى بشرح الرضى (٣٨٣ / ٢) : الهركولة .

(٣) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للشافى (٣٨٥ / ٢) .

و (تَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا) : للزيادة ، والآخر للأصالة ، ولو قال « بعضها » لكان أولى ، ليشمل ما فيه ثلاثة غوالب (رُجِّعَ) تعيين بعضها للزيادة (بخروجها) عن الأوزان المشهورة على تقدير أصالته ، بخلاف الآخر ، فإنها لا تخرج عنها على تقديرها (كَمِمْ مَرِيْمَ وَمَدَّيْنِ) ، فإن في كل منهما غالبين : الميم والياء ، لكن الحكم بزيادة الياء وأصالة الميم يخرجها عن الأوزان المشهورة ، إذ يكون فعिला ، وهو غير موجود ، بخلاف الحكم بزيادة الميم فإن الوزن يكون معه مفعلا ، وهو موجود .

(وهمزة أَيْدَعْ) وهو الزعفران ، فإن فيه غالبين : الهمزة والياء ، لكن الحكم بأصالة الهمزة وزيادة الياء تصيره فيعلا ، وهو غير موجود ، بخلاف الحكم بزيادة الهمزة فإنه يصير به أفعِلْ ، وهو موجود ، والقول بأن « فيعلا » غير موجود ، قال الرضى (١) : ليس بوجه ؛ لأنه ليس بخارج عن الأوزان في الصحيح العين كصيرف (٢) وضيعم (٣) .

(وِاءٌ تَيَّجَانٌ) بفتح الياء ، وقد روى كسرها ، وهو الرجل الطويل أو الفضول ، ففيه أربعة غوالب : « الألف والنون » ولا كلام في زيادتهما ، و « التاء والياء » المدغمة ، ويجب الحكم بزيادة الياء ، فيكون وزنه : فَعْلَانٌ وهو موجود كَهَيَّيَّان (٤) ، أو يكون وزنها جميعا :

(١) ورد قول الرضى في شرحه (٣٩٢/٢)

(٢) والصيرفي : المحتال في الأمور كالصيرف ، وصراف الدراهم جمعه صيارفة (القاموس المحيط ١٦٢/٣) .

(٣) الضيعم : الذى يعض والأسد (القاموس المحيط ١٤٢/٣) .

(٤) الهيبان : الذى يخاف الناس .

فيعلان ، ومثلهما : تيهان ويكون كقيقبان (١) وسيسبان لا بزيادة التاء ، إذ يكون تفعلان ، وهو غير موجود ، قال الرضى (٢) : وهذا مما ثبت فيه اشتقاق وعرفت الزيادة به ، إذ يقال فى معناه : مَتِيحٌ وَتِيَّاحٌ .

(وتاء عزويت) وهو طائر واسم بلد ، ففيه ثلاثة غوالب : « الباء » ولا كلام فى زيادتها ، و « الواو والتاء » لكن يجب الحكم بزيادة التاء ، إذ يكون فعليتا ، وهو موجود كعفريت ، لا بزيادة الواو ، إذ يكون فعويلا ولا نظير له ، وسيبويه لا يعد « التاء » من الغوالب فى نحو عفريت - كما تقدم - لكنه يحكم بزيادة التاء لثبوت فعليته دون فعويل .

(وطاء قَطَوُطَى) كسفرجل ، وهو الذى يتبختر فى مشيه ، ففيه ثلاثة غوالب : « الواو » ولا كلام فى زيادتها ، وأحد الطائنين والألف ، لكن يجب الحكم بزيادة أحد الطائنين .

(ولام اذْلَوُكَى) كعاشوشب ، وهو بالذال (٣) المهملة ، بمعنى : أسرع ، ففيه أربعة غوالب : « همزة الوصل والواو » ولا كلام فى زيادتهما ، وأحد اللامين والألف ، ويجب الحكم بزيادة اللام (٤) (دون ألفهما) أى ألف قطوطى واذْلَوُكَى ، فيحكم بأصالتهما ،

(١) القيقبان : خشب تتخذ منه السروج ، ويطلق على السرج نفسه والسيبان : شجر .

(٢) ورد قول الرضى فى شرحه (٣٩٢ / ٢)

(٣) جاء فى متن الشافية بشرح الرضى (٣٨٦ / ٢) : إذ لولى (بالذال المعجمة) ومعناه :

انطلق فى استخفاف وذلل وانقاد ، وفلان : انكسر قلبه (القاموس المحيط ٣ / ٣٣٠)

(٤) لفظة (اللام) ناقصة من مخطوطة (ص) .

(لعدم فعولى) لو حكمنا بزيادة الألف فى قوطى ، و (وجود فعوعل) كعثول ، وهو المسترخى ، و (لعدم) افعولى (لو حكمنا بزيادة الألف فى ادلولى ، و (وجود) افعوعل (١)) كاعشوشب .

(وواو حَوَلَايَا (٢)) ففيه أربعة غوالب : الواو والألف الوسطى ، والياء والألف الأخيرة ، ولا كلام فى زيادة الألفين ، ويجب الحكم بزيادة واوها (دون يائها) قيل : لوجود فوعالا مثل : توازب ، وعدم فعلايا ، وقال الرضى (٣) : إن فوعالا وفعلايا لم يثبتا ، إلا أن الحكم بزيادة الواو أولى ؛ لكون الواو الساكنة أغلب فى الزيادة من الياء المتحركة .

(وأول يَهْيَرٌ والتضعيف) فى يهير ، وهو صمغ (٤) الطلح فيه ثلاثة غوالب : الياءان والتضعيف ، فهو إما : يَفْعَلٌ ، أو فَعِيلٌ ، أو يَقْفَعْلٌ ، والأخيران نادران ، والأول وإن كان نادرا مثلهما إلا أن سببويه لم يبال بالتضعيف وجعله كالمخفف لأمه وقال : يَفْعَلٌ موجود كيلمع (٥) ويرمع ، وفَعِيلٌ معدوم ، ولذلك قال المصنف فيجب الحكم بزيادة الياء الأولى فيه والتضعيف ، وانظر لم خصص المصنف

(١) عبارة المتن - كما أوردها الشارح - فيها تقديم وتأخير ، ونصها كما فى متن الشافية
بشرح الرضى (٣٨٦/ ٢) « لوجود فعوعل وافعوعل وعدم فعولى وافعولى »

(٢) حولايا : اسم رجل (شرح الشافية للرضى (٣٩٧/ ٢) .

(٣) وردت عبارة الرضى فى شرحه للشافية (٣٩٣/ ٢)

(٤) جاء فى القاموس المحيط (١٦٢/ ٢ ، ١٧٣) : اليهير : الحجر الصلب ، أو حجارة أمثال الأكف ، والصمغة الكبيرة ، والسراب ، ومنه : أكذب من اليهير ، واللجاجة والكذب . . . والحنظل والسّم وصمغ الطلح .

(٥) اليلمع : السراب ، وما لمع من السلاح ، واسم برق خلب ، واليرمع : سبق

أيضاح معناه .

التضعيف بالذكر مع الأول في يهير ، مع عدم تعرضه لمثله في غيره ؟
مثلاً لم يقل فيها سبق « وبياء تَبْجَانْ مع الألف والنون » وفيما يأتي ،
وهمزة أرونان مع الألف والنون وغيرهما مما كوسط بينهما (هَوَا)
الياء (الثانية) ، فيجب الحكم بأصلاتها .
(وهمزة أرونان) يقتال : يوم أرونان (١) ، أى شديد ، ففيه أربعة
غوايب : الهمزة والواو والألف والنون ، ولا كلام في زيادة الألف
والنون ، ويجب الحكم بزيادة همزته (دون واوه (٢)) لوجود أفعلان ،
(وإن لم يأت إلا أَنْبَجَانْ) بالجيم أو الخاء المعجمة ، يقال : عجبن
أَنْبَجَانْ : إذا سقى ماء كثيراً وأحكم عمنه وبقي زمانا ، فارسي
من النبع وهو الجدرى ، وكل ما يتَنَقَّطُ ويمتلئ ماء ، وأما فِعْلَوَانْ
فلم يوجد منه شيء فحكم بأصالة الواو ، (فَإِنْ خَرَجْنَا) أى الزنتان
الحاصلتان على تقدير أصالة كل من الغالبين وزيادته ، ولا شبهة
اشتقاق في أحدهما دون الآخر (رُجِّعَ) تعيين الزائد (بأكثرهما)
أى بأن يكون ذلك الزائد أكثر الغالبين زيادة (كالتضعيف في
تَثْفَانْ) بتاء مفتوحة وهمزة مكسورة وفاء مشددة ، وهو أول الشيء ،
يقال : جاء على تثفان ذلك ، أى أوله ، ففيه أربعة غوايب : الألف
والنون ، ولا كلام في زيادتهما ، والتاء والتضعيف ويجب الحكم
بزيادة التضعيف ؛ لأنه أكثر زيادة من التاء ، وإن كان فِعْلَانْ
وتَفْعِلَانْ خارجين عن الأوزان المذكورة .

(١) جاء في القاموس المحيط (٢٩٩ / ٤) : والأرونان : الصوت والصعب من
الأيام ، ويوم أرونان - مضافاً ومنعوتاً : صعب .

(٢) في متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٣٨٦ / ٢) : دون واوها .

(والواو في كَوَالِل) كسفرجل وهو القصير ، يعنى أن فيه ثلاثة غوالب : التضعيف ولا كلام في زيادته ، والواو والهمزة ، ويجب الحكم بزيادة الواو ؛ لأنها أغلب من الهمزة ، وإن كان فَوَعَلَل وفعألل كلاهما خارجين ، قال الرضى (١) : وفي عدد الهمزة في كَوَالِل من الغوالب ينظر ، بل ليس فيه إلا غالبان ، هما : الواو والتضعيف ، فتحكم بزيادتهما .

(ونون حِنْطَاوٍ وواوها) وهو القصير ، وقيل : العظيم البطن ؛ يعنى أن فيه ثلاثة غوالب هى : النون والهمزة والواو ، والوزن خارج على تقدير زيادة أى النين فرض زيادتهما ، لكن يجب الحكم بزيادة النون والواو دون الهمزة ، لأن كل واحد منهما أكثر زيادة من الهمزة ، وقال الرضى (٢) : فيه غالب واحد وهو الواو ، وأما النون والهمزة فليستا بغالبتين ، إلا أنهما لما كانتا رسيلتها فيه وفي كِنْتَاوٍ (٣) وسِنْدَاوٍ (٤) ؛ جعل حكم أحدهما في الزيادة حكم الواو وإن لم يكونا من الغوالب ، والحكم بزيادة النون أولى من الحكم بزيادة الهمزة ، لكون زيادة النون في الوسط أكثر من زيادة الهمزة ، وقوله « بأكثرهما » يخرج المستويين فإنه يحتملهما ، وكأنه لعدم الظفر بمثال للمستويين جزم بوجود الأكثر على تقدير خروجهما ، فلذلك لم يقل : فإن

(١) وردت عبارة الرضى - مع بعض تغيير - في شرحه على الشافية (٢/ ٣٩٤) .

(٢) ورد ما قاله الرضى في شرحه (٢/ ٣٩٤) .

(٣) قال في القاموس : والكتناو كسندأو ؛ الجمل الشديد ، والعظيم اللحية الكثها أو الحسنها .

(٤) السندأو : الخفيف ، وقيل هو الجرى* المقدم ، وقيل هو القصير ، وقيل : هو الدقيق الجسم مع عرض رأس . . (القاموس المحيط ١/ ١٨) .

استويا احتملهما ، وقلنا « ولا شبهة اشتقاق في أحدهما دون الآخر »
إذ لو كان كذلك رجح بها ، ذكره الرضى (١) ومثل له بتثنيان ، لأن
الأقف مستعمل دون تآف ، ولا يمكن في هذين القسمين إظهار شاذ
يمكن الترجيح به ، فلذلك لم يتعرض له إلا في الثالث .

(فإن لم تخرج) الكلمة عن الأوزان المشهورة (فيها) أى بالنظر
إلى زيادة أيهما فرضت زيادته ، وتعارض في الكلمة الإظهار الشاذ
وشبهة الاشتقاق ، ومعنى التعارض : أن الاجتناب عن الإظهار
الشاذ يقتضى زيادة أحدهما ، وشبهة الاشتقاق تقتضى زيادة الآخر
(رُحِّحَ) تعيين الزائد (بالإظهار الشاذ) أى بما يؤدى الحكم بزيادته
إلى اجتناب الإظهار الشاذ ، (وقيل : بشبهة الاشتقاق) ، أى بما كانت
شبهة الاشتقاق تقضى بزيادته ، ومعنى شبهة الاشتقاق : أنه يوجد
تركيب فيه حروف الكلمة ولا اتصال بينهما فى المعنى ، (ومن ثم (٢)
اختلف فى يَأْجِجَ وَمَأْجِجَ) بالهمز كجعفر : اسم أرض ، ويأجج
ومأجج غير منصرفين إما للوزن والعلمية والتأنيث ، وإما للعلمية
والتأنيث ، ففى كل منهما غالبان فى الزيادة : الباء والميم والتضعيف ،
وتركيب أجج (٣) مستعمل ، دون يَأْجِجَ وَمَأْجِجَ ، وشبهة الاشتقاق
تقتضى أن يكونا ، يفعل ومفعلا ، وهما موجودان ، لكن يلزم من

(١) ما ذكره الرضى فى شرحه على الشافية (٢ / ٣٨٩) .

(٢) فى مخطوطه (ص) : ومن ثمة .

(٣) جاء فى القاموس المحيط (١ / ١٧٧) : الأجيح : تلهب النار كالنأجج ، وأججتها

تأججها فتأججت ، وأج الظليم « ذكر النعام » ينج ويؤج : عدا وله حفيف . . وماء أجاج :
ملح مر .

الحكم بمقتضاها أن يكون الإظهار شاذاً ، إذ الواجب الإدغام في مثله ، بخلاف الحكم بما يحجب عن الإظهار الشاذ من أصالة الياء والميم ، فقال المصنف : يرجع الثاني ، وقال الرضى (١) : يرجع العمل بشبهة الاشتقاق ، قال : لأن إثبات تركيب مرفوض في كلام العرب أصعب من إثبات إظهار شاذ ، إذ الشاذ كثير ، ولا سيما في الأعلام .

(ونحو مَحْبَبٍ علما) لرجل بالإظهار الشاذ (يُقَوَّى) الوجه (الضعيف) عند المصنف ، يعنى يحكم بأنه مأخوذ من الحب ترجيحاً لشبهة الاشتقاق ، مع ما لزم من الإظهار الشاذ ، (وأجيب) بأن محببا ليس الحكم فيه بأصالة التضعيف لشبهة الاشتقاق ، بل (بوضوح (٢) اشتقاقه) أى : بسبب أن فيه اشتقاقا واضحا من الحب ، يعنى أن عادة العرب في التسمية بالمشتقات ونحوها ملاحظة المعاني الأصلية كالحسن والفضل كما قرر في مظانه .

(فإن (٣)) لم يتعارض الإظهار الشاذ وشبهة الاشتقاق ، بأن ثبتت (شبهة الاشتقاق (فيهما) معا ، أو لم تثبت في شيء منهما ، أو ثبتت في أحدهما لكى تكون حاكمة بما يحكم به الإظهار الشاذ (فبالإظهار) يحكم (اتفاقا) ، لوجود المقتضى وعدم المعارض (كدال مهذد) علم لامرأة ، فإن كلا من : مهد وهذ موجود ، لكن يجب الحكم بأصالة الميم ، ليكون ملحقا بجعفر ، فلا يكون الإظهار شاذاً ، وهذا مثال للقسم الأول ، ولم يحضرني مثال للآخرين ،

(١) ما ذكره الرضى ورد في شرحه على الشافية (٢ / ٣٨٧)

(٢) في مخطوطة (ص) لوضوح .

(٣) في مخطوطة (ص) : وإن

(فإن لم يكن) في الكلمة (إظهار) ، وثبت في أحدهما فقط شبهة الاشتقاق ، ولم يعارضها أغلب الوزنين (في شبهة الاشتقاق) ترجح تعيين الزائد (كميم مؤظب) مع اللواو ، وهو علم لبقعة غير منصرف ، فإنك إن جعلته « مفعلا » كان من وظب ، وهو بناء مستعمل ، يقال : وظب على الشيء وظوبا ، أى : دام ، وإن جعلته « فوعلا » كان من : مظب ، وهو غير مستعمل ، فيحكم بزيادة الميم ، (و) كذلك (معلى (١)) ، لأنك إن جعلت الميم زائدة كان (٢) من « علا » وهو مستعمل ، وإن جعلتها أصلية كان من « معل » وهو غير مستعمل ، قيل : فيه نظر ، لأنه يقال : معلت (٣) الشيء ، أى أخذته بسرعة ، ومثل بمثاليين تنبيهها على أنه إذا لم يعارض شبهة الاشتقاق أغلب الوزنين رجح شبهة الاشتقاق ، سواء عارضها أقيس الوزنين كما في مو ظب ، أولا كما في المعلى ، (و) إن عارضها أغلب الوزنين ، بمعنى أن أغلب الوزنين يقتضى زيادة أحدهما ، وشبهة الاشتقاق تقتضى زيادة الآخر (في تقديم أغلبهما) أى أغلب الوزنين أو أكثرهما (عليها نظر) وتردد للتعارض ، (ولذلك) أى ولأن أغلبية الوزنين معارضة لشبهة الاشتقاق معارضة قوية قدمها بعضهم على الشبهة ، وإليه أشار بقوله : (قيل : رُمَانُ فُعَالٌ) لا فعلان ، يعنى بالحكم بزيادة التضعيف والألف ، وإن كان « رمن » غير مستعمل لا بزيادة الألف

(١) معل : اسم رجل (شرح الشافية ٢ / ٣٩٧)

(٢) لم يرد لفظ (كان) في مخطوطة (ص)

(٣) وفي القاموس المحيط (٥١ / ٤) معل الحمار كمنع : استل خصييه ، والشيء :

اختطفه و اختلسه .

والنون ، وإن كان « رَمَّ » مستعملا (لغلبتها) أى لغلبة زنة فُعَال
 (فى نحوه) مما ينبت من الأرض كالقَلَام والجُمَار والكِرَات والسَّلَاق
 والقُرَاص (١) ، وفعلان قليل فى هذا المعنى ، (فإن ثبتت) شبهة
 الاشتقاق (فيهما) معا ، أى بالنظر إلى تقدير كل من الغالبين ،
 فإن كان أحد الوزنين أغلب وعارضه أقيس الوزنين (رُجِّحَ بأغلب
 الوزنين) ، أى بما يؤدى الحكم بزيادته إلى أن يكون الوزن أغلب
 الوزنين ، لأن مخالفة القياس كثيرة وخاصة فى الأعلام ، (وقيل :
 بِأَقْيَسِهِمَا) أى بما يؤدى الحكم بزيادته أن يكون الوزن أقيس الوزنين ،
 (ومن ثم (٢)) أى ومن جهة ذلك الاختلاف (اِخْتُلِفَ فى مَوْزَقٍ)
 وهو اسم رَجُل ، وفيه غالبان : اليم والواو ، وشبهة الاشتقاق ثابتة
 على تقدير زيادة كل واحد منهما ، إذ مرق وورق موجودان ، لكن
 إن حكمت بزيادة الميم وجعلته « مَفْعَلًا » فهو أغلب من « فوعَل » ،
 لكن فيه مخالفة القياس ؛ لأن المثال الواوى لا يجىء إلا « مفعلا »
 بكسر العين كالموعِد ، وإن حكمت بزيادة الواو وجعلته فوعلا ، فهو
 أقيس الوزنين ، إذ لم يستلزم مخالفة القياس ، لكنه ليس بأغلب
 الوزنين ، وإن لم يعارضه أقيس الوزنين رجح بالأغلب بلا خلاف ،
 ولذلك قال : (دُونَ حَوْمَانَ) وهى الأرض الغليظة فإن فيها غالبين :
 الواو والنون ، إذ لا كلام فى زيادة الألف ، وتركيب حوم وحنم

(١) معانى المفردات الواردة على النحو التالى : القلام : الباقلاء ، الجمار ، شحم النخلة ،
 الكراث : بقل ، السلاق : عيد للنصارى ، القراض : البابونج وعشب ربيعى .

(٢) فى مخطوطة (ص) : ومن ثمة .

موجود ، يقال للقراد : حمّانة (١) ، فيحكم بأنّه « فعلان » من الحوم لا فوعال من الحمن ، لغلبة « فعلان » ، ولا مخالفة فيه للقياس .

(فإن) لم يكن أحدهما أغلب بأن استويا في الكثرة إن ثبت له مثال ، أو (نَدْرًا) جميعا (احتملهما) أى احتمال الحكم بزيادة كل من الغالبين ، لعدم المرجح لأحدهما ، (كَأَرْجُونَ) لصيغ أحمر (٢) ، فإن فيه ثلاثة غوالب غير الألف : الهمزة والواو والنون ، فيحكم بزيادة اثنين منها ، وشبهة الاشتقاق موجودة على تقدير زيادة كل اثنين فرضا ، إذ : أرج ورجى ورجن مستعملة ، لكن « أفعوال » لم يثبت ، فهو إما « أفعالان » كأسحمان ، أو « فُعْلوان » كعنفوان ؛ وهما نادران على مقتضى كلام المصنف .

قال الرضى (٣) : وفي قوله « فإن ندرا » نظري ، أما أولا فلأنه في أقسام ما لم يخرج الوزن فيه عن الأوزان المشهورة ، فكيف يندران ؟ وأما ثانيا فلأن « أفعالان » قد جاء فيه أسحمان وهو خيل ، وألعبان في اللعاب ، وأقحوان بدلالة دواء مقحو ، و « أفعوان » لقولهم : مفعاة وفعوة السم ، و « فعلوان » جاء فيه عنفوان وعنظوان ، ولعله أراد كون الوزنين لقلتهما في حد الندرة .

(فإن فُيِدَتْ شُبُهَةُ الاشتقاق فيهما) أى بتقدير زيادة أى الغالبين ، وكان أحد الوزنين أغلب (فبالأغلب) يرجح (كهزمة أفعى) ،

(١) في القاموس المحيط (٢١٦ / ٤) والحنان صغار القراد ، واحدهما بهاء .
(٢) وجاء في القاموس المحيط (٢٢٣ / ٤) والأرجوان بالضم : الأحمر ، وثياب حمراء ، وصيغ أحمر والحمر .
(٣) ما ذكره الشارح من أقوال للرضى جاءت في شرحه للشافية (٣٩٥ / ٢ ، ٣٩٦) .

فإن فيه غالبين : الهمزة والألف ، رافع وفعا مهملان ، لكن يجب الحكم بزيادة الهمزة ؛ لأن أفعَل أغلب من فعَل ، قال الرضى (١) : إذا جعلته « أفعَل » ففيه الاشتقاق الظاهر فضلا عن شبهته ، لقولهم : فَعَوُ السَّم ، وَأَرْضٌ مَفْعَاةٌ ، فكيف أورده فيما ليس في وزنيه شبهة الاشتقاق ؟ .

(و) همزة (أوتَكَانَ) وهو القصير ، وفيه أربعة غوالب : الألف والنون ولا كلام في زيادتهما ، وبقى الترجيح بين الواو والهمزة ، ووتَكَ وأتَكَ مهملان ، لكن يجب الحكم بزيادة الهمزة ؛ لأن أفعَلان ثابت وإن كان قليلاً كأنبجان ، ومقتضى كلامه أن « فوعلان » أيضاً موجود ، لكن الأول أغلب ، لكن قال الرضى (٢) : فوعلان غير موجود ، فكان ينبغي أن يورد هذا المثال فيما تعين فيه أحدهما ، (وميمٌ إمعةٌ) وهو الذى يكون مع كل أحد ، ففيه غالبان : الهمزة والتضعيف ، أعنى أحد الميمين ، وأَمَعٌ ومَمَعٌ مهملان كلاهما ، لكن يجب الحكم بزيادة الميم ، لأن فِعْلَةً كثير كدِنبَةٍ للقصير ، والقنْبَةِ والإمْرَةِ ، وإفْعَلَةٌ قليل كأَوْزَةٍ .

(فإن) لم يكن أحدهما أغلب بأن استويا في الكثرة إن ثبت له مثال ، أو (ندرا) أى الوزنان الحاصلان على التقديرين (احتملهما) أى احتمل اللفظ الوزنين ، فتحكم بزيادة أى الحرفين شئت ، إذ لا ترجيح حينئذ ، قال الرضى (٣) : قوله « فإن ندرا احتملهما »

(١) ما ذكره الشارح من أقوال للرضى جاءت في شرحه للشافية (٢ / ٣٩٦)

(٢) ما ذكره الشارح من أقوال للرضى جاءت في شرحه للشافية (٢ / ٣٩٦) .

(٣) ما ذكره الشارح من أقوال للرضى جاءت في شرحه للشافية (٢ / ٣٩٦) .

الكلام فيه كالكلام في قوله قبل « فَإِنْ نَدَرَا » والعذر كالعذر ،
 (كَأَسْطَوَانَةٍ) فَإِنْ فيه أربعة غوالب : الألف ، ولا كلام في زيادتها ؛
 والواو وهى أيضاً زائدة لما سيأتى ، والهمزة والنون ، وتركيب : أسط
 وسطن مهمل ، فأسطوانة إما « فَعْلَوَانَةٌ » بالحكم بزيادة النون كعنقوان
 من اعتنفت الشيء : إذا استأنفته ، وهو وزن نادر ، أو « أفعوالة »
 بالحكم بزيادة الهمزة (إن ثبت أفعوالة) وكانت نادرة ، إذ يستوى
 الوزنان حينئذ في الندرة ، وهذا على سبيل الفرض ، وهو يكفى في
 التمثيل ، وإلا فأفعوالة غير موجودة ، قوله (وإلا) أى وإن لم تكن
 « أفعوالة » ثابتة كما ذكروا أنها لم توجد (ففَعْلَوَانَةٌ) أى فهى فعلوانة
 لا غير ، و (لا) يجوز أن تكون (أفعْلَانَةٌ) بأصالة الواو ، وزيادة
 النون ، وإن كان فيه شبهة الاشتقاق ، لأن السطو مستعمل (لمجىء
 أساطين) فى جمعه ، ولو كان « أفعْلَانَةٌ » فالطاء عين الكلمة والواو
 لامها ، وفى الجمع لا تحذف لام الثلاثى ، فلا يجوز إذن أن يقال :
 حذفت الواو وقلبت الألف ياء حتى يكون وزن أساطين : أفاعين ؛
 ولا يجوز أن يقال : حذفت الألف وقلبت الواو التى هى لام الكلمة
 ياء ، فوزنه : أفاعِلن ، إذ هو وزن مفقود فى الجموع ، فلم يبق إلا
 أن يقال : هو « فعالين » من تركيب أسط المهمل .

الإمالة

تعريفها وسببها

ولما فرغ من ذى الزيادة شرع فى الإمالة فقال :

(الإمالة) هى لغة مصدر قولك : أملت الشيء إمالة إذا عدلت به

إلى غير الجهة التي هو فيها ، من مال الشيء يميل ميلاً إذا انحرَفَ عن
القصد ، وفي الاصطلاح : (أن يُنحَى) أى يقصد (بالفتحة نحو
الكسرة) أى جانبها، نحو الشيء وناحيته : جهته ، و « ينحى » مسند
إلى « نحو » ، والباء فى « بالفتحة » لتعدية ينحى إلى ثانى المفعولين ،
وهو المقدم على الأول هنا ، أى تشرب الفتحة شيئاً من صوت الكسرة ،
فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة ، وإنما تسمى إمالة إذا بالغت فى
إمالة الفتحة نحو الكسرة ، وما لم تبالغ فيه يسمى « بين اللفظين »
و « ترفيقاً » ، والترقيق إنما يكون فى الفتحة التى قبل الألف ، وإنما
لم يقل « يُنحَى بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء » ؛ لأن
الإمالة على أربعة أنواع :

إمالة فتحة قبل الألف نحو الكسرة كعماد ، وإمالة فتحة قبل الهاء إلى
الكسرة كما فى نحو رحمة ، وإمالة فتحة قبل الراء نحو الكسرة كما
فى الكبر ، وإمالة فتحة قبل الهمزة كما سيأتى ، وإمالة الفتحة نحو
الكسرة شاملة للأربعة الأنواع ، ويلزم من إمالة فتحة الألف نحو
الكسرة إمالة الألف نحو الياء ؛ لأن الألف المحض لا يكون إلا بعد
الفتح المحض ، ويميل إلى جانب الياء بقدر إمالة الفتحة إلى جانب
الكسرة ضرورة ، فلما لزمها لم يحتاج إلى ذكرها .

(وسببها) الذى تجوز عنده الإمالة عند من يجوزها من العرب ،
إذ ليست لغة جميعهم ، فإن أهل الحجاز لا يميلون ، وأشدّهم حرصاً
عابها (١) بنو تميم ، ومن جوزها لم يوجبها ، فكل موضع يحصل فيه

(١) لفظة « عليها » غير واردة فى مخطوطة (ص) .

سبب الإمالة جاز لك فيه الفتح (قَصْدُ الْمُنَاسِبَةِ لِكَسْرَةِ أَوْ يَاءٍ) أى قصد مناسبة صوت نطقك بالفتح لصوت نطقك بالكسر أو بالياء (أو لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء) : الظاهر إسقاط اللام من قوله « لكون » ليكون عطفاً على قصد المناسبة ، أى سببها ، إما قصد المناسبة لكسرة أو ياء ، أو كون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء ، إذ المعنى مع ثبوتها قصد مناسبة الفتحة لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء . الخ ، ولا معنى له ، كذا قيل (١) ، وفيه نظر ، فإنه لا يناسب قوله « أو للفواصل ، أو لإمالة » كما لا يخفى ، إلا أن يقال : المراد إسقاط اللام من قوله : « لكون الألف » وما بعده ، أعنى من قوله « للفواصل أو لإمالة قبلها » فله وجه .

ولا يبعد أن يقال إن قوله « لكسرة » ليس متعلقاً بقوله « المناسبة » بل المعنى أن سبب الإمالة قصد المناسبة ، أى الإتيان باللفظ على وجه فيه اعتبار مناسب ، ثم فصل الحامل على الإتيان باللفظ على ذلك الوجه بقوله « لكسرة الخ . . » وحينئذ ينتظم الكلام غاية الانتظام ، فتأمل ، وإنما كان كذلك ، أى كون الألف منقلبة عما ذكر سبباً ؛ لأنه يحصل بالإمالة التنبيه على أصل تلك الألف ، (أو) كون الألف (صائرة ياء مفتوحة) للتنبيه على الحال التى يصير إليها الألف فى بعض الأحوال ، واشترط فى الياء (٢) أن تكون مفتوحة لما سيأتى ، (أو (٣) للفواصل) أى لرعاية تناسب رءوس الآى ومقاطع الكلام ،

(١) القائل هو الرضى فى شرحه للشافية (٥ / ٣)

(٢) فى مخطوطة (ص) فى الحال .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٤ / ٣) ولفواصل .

بمعنى أنه إذا كان في بعض الفواصل إمالة لسبب ، فإنه يمال منها ما لا سبب فيه لمناسبته ، (أو لإمالة قبلها) أى قبل هذه الإمالة (على وجهه) كأنه أراد على بعض اللغات .

وشرع في بيان كل من هذه الأسباب صريحاً أو ضمناً على التفصيل ، فقال :

(فالكسرة) قد تكون (قبل الألف) ، ولا بد من فاصل بينها وبين الحرف المتحرك بالكسرة ، إما حرف واحد (نحو (أ) ، عماد) ، وهى أقوى في اقتضاء الإمالة لقربها ، أو حرفان فقط أو لهما ساكن لا متحرك ، (و) ذلك نحو (شِمال) وهى الناقصة السريعة ؛ لأن الفصل بالساكن أقل من الفصل بالمتحرك ، إذ الفصل بالمتحرك فصل به وبحركته ، إذ الحركة بعد الحرف ، فلا يمال ما فصل بينهما حرفان متحركان أو أكثر من حرفين نحو : هذان عينا زيد ، أو نعمتاه ، (و) أما (نحو درهمان) إذا أضيف نحو : « درهمان زيد ، وأن ينزعا » مما فصل بينهما ثلاثة أحدها الهاء ، أو حرفان متحركان أحدهما الهاء ، ولم ينضم الحرف الذى قبلها ، فإن انضم لم تجر نحو : هو يضربها ، كذا ذكر الرضى (٢) ، ومفهومه أنها لو انضمت حيث كانت المتقدمة نحو « يُسَقِّهنا » أميل ، ومفهوم كلامه أيضاً أنه يشترط عدم انضمام ما قبلها في الثلاثة ، ومفهومه ثبوت الإمالة في نحو « منهما » ، وتعليل الدمامينى في شرح التسهيل يقتضى عدم ثبوت

(١) فى متن الشافى بشرح الرضى (٤/٣) : فى نحو عماد .

(٢) ما ذكره الشارح عن الرضى ورد فى شرحه للشافى (٦/٣)

الإمالة ، إذ لا يضم إذا انضم ما بين الكسرة والألف مطلقا ، فهو وإن جازت فيه الإمالة ، فإنما (سَوَّغَهُ) أى سوغ إمالته (خَفَاءُ الهاء) ، فكأنه قيل فى الأول : درمان ، وفى الثانى : ينزعا (مع شدوذه) أيضاً ، لكثرة الفصل بين الكسرة والألف ، وعموم كلامه يقتضى أن الكسرة المذكورة سبب لإمالة الفتحة والألف ، سواء كانت الألف فى كلمة حرفها كما تقدم ، أو فى كلمة أخرى متصلة بها نحو : بنا ومنا ، أو منفصلة عنها نحو : من رب العالمين ، ولزيد مال ، وهو كذلك ، وإن كان إمالة الأول أكثر ، (و) قد يكون (بَعْدَهَا) ولا يؤثر إلا إذا وليت الألف وكانت لازمة أو على الرء (نحو (١) : عالم) ومن دار ، فإن لم تلها لم تؤثر ، فلا يمال نحو : آخر ، وإنما أثرت المنفصلة عن الألف قبل ولم تؤثر بعد ؛ لأن الارتفاع بعد الهوى أشق من العكس ، وإن لم تكن لازمة ، ولا على الرء لم تمل إلا على قلة ، ولذلك قال : (ونحو من كلام (٢)) وثلاثا درهم (قليل) لضعفها بالعروض ، لكونها إعرابية فى الأول ، وكونها من كلمة منفصلة فى الثانى ، فهى غير لازمة للألف ؛ (بخلاف (٣) : من دار) وعينا ريم (٤) ، فإن إمالته كثيرة (للى) ، لأنها وإن ضعفت بالعروض ، فتكرير الرء جَبَرَ وهنَّها .

(و) إذا زالت الكسرة التى بعد الألف لأجل الإدغام ، فلا تمال الألف لأنها ساقطة فى اللفظ لزوماً ، وإن كانت مقدرة باعتبار الأصل ،

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٤/ ٣) : فى نحو عالم .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٤/ ٣) : من الكلام .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٤/ ٣) : بخلاف نحو : من دار .

(٤) الريم : الطبى الخالص البياض (القاموس المحيط ٤/ ١٢٣) .

فإنه (ليس مُقَدَّرَها الأصل كملفوظها على الأفصح) ، وقد اعتبرها قوم نظراً إلى الأصل ، كما أميل نحو : خاف نظراً إلى كسوته الأصلية كما يجيء ، وذلك (كجَادٍ وجوَادٍ) أصلهما : جاد وجواد ، فزالت الكسرة للإدغام (بخلاف سكون الوقف) في نحو : ذاع وماش ، فإن الأكثر على إمامته ، لأن سكون الوقف عارض يزول في الوصل .

عدم تأثير الكسرة في الألف المنقلبة عن واو

(ولا تؤثرُ الكسرةُ) على غير الراء (في) الألف (المنقلبة عن واو) سواء كانت الكسرة قبل الألف أو بعدها ، فلا يمال (نحو : مِنْ بَابِهِ ، و) من (مَالِهِ) اعتداداً بسببية الكسرة ، لأن كون أصل الألف الواو يبعد الكسرة عن اقتضاء الإمالة ، (و) لا يرد (الْكِتَابُ) بالكسرة والقصر ، وهو الكناية ، فإنه قد سمع فيه الإمالة مع أنه واوى ، لقولهم في التثنية كِبَوَانٌ ؛ لأنه (شاذ) كالعشا ، أى (كما شَذَّ) إمالة (الْعَشَا) مقصور كالعصا ، مصدر الأعشى والعشواء ، (والمَكَا) بفتح الميم والقصر : جحر الضب (١) ، وهو واوى ، لأن المكو بمعناه .

(و) إمالة (باب وماال والحجاج) علماً ، (والناس) في غير حال الجر ، فإنه قد سمع فيها الإمالة (لغير (٢) سبب) يسوغها ، وقلنا « الحجاج » علماً ؛ لأنه لا يمال صفة .

فإن قلت : مقتضى هذا الكلام أن « بابا وماالا » قد سمع فيهما

(١) وفي القاموس المحيط (٣٩١/٤) والمكا - مقصورة - جحر الثلب والأرنب كالمكو ، وجبل يشرف على نعمان .

(٢) في كل من المخطوطتين (ق) ، (ص) : بغير .

الإمالة على الشذوذ في غير حال الاتصال بنحو « من » ، وظاهر تمثيله
بهما سابقاً أنهما لا يمالان في حال الاتصال بها الذى هو أولى بالإمالة !

قلت : أراد سابقاً أنهما لا يمالان قياساً بانضمام « من » مثلاً إليهما
في حالة الجر ، اعتداداً بأن فيهما سبباً للإمالة ، وهو كسرة « من » ،
وذلك لا ينافى ثبوت إمالتها على الشذوذ بغير اعتداد بالكسرة وأن
لها تأثيراً ، وقد أشرت إليه حيث قلت : اعتداداً بسببية الكسرة .

(وأما الربا (١)) حيث أميل وألفه عن واو لقولهم في التثنية :
ربوان ، (فلأجل الراء) لما عرفت من تكررها ، فلا يرد اعتراضاً ،
هذا كلام المصنف ، أعني الفرق بين الألف المنقلبة عن الواو وبين
غيرها في تأثير الكسرة ، قال الرضى (٢) : ولم أر أحداً فرق بينهما
إلا المصنف وجار الله ، وكلام سيويوه يدل على عدم الفرق بينهما .

مواضع تأثير الياء في إمالة الألف

(والياء إنما تُؤثِّرُ) في الإمالة إذا كانت (قبلها) أى قبل الألف ،
فلو تأخرت كالتبائع والمبايع « بفتح الياء » لم تؤثر ، لأنها أنقص
في اقتضاء الإمالة من الكسرة ؛ لميلها إلى مخرج حرف حركتها ، وأثرت
متقدمة لما عرفت من أصعبية الصعود بعد الهبوط ، وشرطها (فى)
التأثير أيضاً أن تكون إمالة متصلة بالألف (بنحو سَيَالٍ) وهو شجر ذو
شوك ، وهيام ، أو متصلة بالحرف المتصل بالألف ساكنة ، (و) ذلك

(١) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٨/٣) : وأما إمالة الربا ، ومن دار .

(٢) ورد ما قاله الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٨/٣) .

نحو (شَيْبَانٌ) أو متحركة نحو : حيوان وحيدان ، فلو فصل بينها وبين الألف حرفان لم يؤثر نحو : ديدبان (١) ، وإن أثرت الكسرة في نحو شمال (٢) لكثرة الفصل هنا بزيادة الحركة .

إمالة الألف المنقلبة عن مكسور

(و المنقلبة عن) واو (مكسور) ولا يكون إلا عينا (نحو : خَافَ و) المنقلبة (عن ياء) مكسورة ، ولا يكون أيضاً إلا عينا نحو : هَابَ ، أو غير مكسورة في «الاسم» عينا (نحو نابٍ) بدليل أنياب في الجمع ، أو لاماً (و) ذلك نحو (الرَّحَى) بدليل رحيان في التثنية ، أو في الفعل كذلك (و) ذلك نحو (سَال ورمى) ، وظاهر كلام المصنف أن المنقلبة عن واو مكسور تمال قياساً في الاسم والفعل ، وقال الرضى (٣) ليس ذلك على الإطلاق بل ينبغي أن يقال : المنقلبة عن مكسور في الفعل ، لأن نحو : رجل مال (٤) ونال ، وكبش (٥) صاف ، أصلها : مَوْلٌ وَنَوْلٌ وَصَوْفٌ ، ومع هذا لا يمال قياساً ، بل إمالة بعضها لو أميلت محفوظة ، وذلك لأن الكسرة قد زالت بحيث لا تعود أصلاً ، أما في الفعل نحو : خاف ، فإن الكسرة لما كانت في بعض المواضع تنقل إلى ما قبل الألف نحو : خفت ، أجزت إمالة ما قبل الألف .

(١) جاء في القاموس المحيط (١/ ٦٥) الديب « بالدال المهملة » : حمار الوحش والريقب والطلية كالديديان ، وهو معرب .

(٢) يقال : ناقة شمال - كقرطاس - وشمليل كقنديل : إذا كانت سريعة (القاموس المحيط ٣/ ٤٠٣) .

(٣) ورد ما قاله الرضى في شرحه على الشافية (٣/ ١٠ ، ١١) .

(٤) يقال : رجل مال : إذا كان كثير المال ، ويقال رجل نال : جواد ، أو كثير

النائل ، أى العطاء (القاموس المحيط ٤/ ٦١)

(٥) يقال : كبش صاف : إذا كثر صوفه (القاموس المحيط ٣/ ١٦٤) .

إِمالة الألف الصائرة ياء

(والصائرة) في بعض الأحوال (ياء مفتوحة) وهي كل ألف إما في آخر الفعل منقلبة عن الواو (نحو : دعا) ، إذ يصير ياء مفتوحة في المبني للمفعول ، نحو : دُعِيَ ، أو زائدة (و) ذلك نحو (حُبَلَى) ، لصيرورتها « ياء » مفتوحة في التثنية نحو : حبليان ، ومثلها الرابعة المنقلبة عن الواو فما فوقها ، نحو : أعلى ومصطفى ، لصيرورتها كذلك نحو : أعليان ومصطفيان ، أو منقلبة عن الواو في آخر جمع (١) فعلى للتفضيل ، (و) ذلك (العُلَى) إذ يصير كذلك في المفرد نحو : العلياء ، وإما صيرورتها في التصغير « ياء » كعَصِيَّة ، والجمع كعصى ، فلا يعتد به ، لأنَّ سكون ما قبل الياء بعدها عن صورة الألف الممالة ، وكأنَّ المصنف جعل المثال قيداً لهما ، فلذلك لم يحترز عنهما (بخلاف) الصائرة في بعض الأحوال ياء ساكنة نحو (جَالَ) جولانا ، (وَحَالَ) حولا ، إذ تصير ساكنة في المبني للمفعول نحو : جيل وحيل ، فإنها لا تمال ، قال المصنف (٢) : لأنَّ الساكنة ضعيفة ، فهي كالمعدومة ، وقال الرضى (٣) : السبب صيرورتها ياء في الآخر الذى هو محل التغيير ، فعدم إمالة نحو : جال وحال ، لعدم كونها في الآخر .

(١) في المخطوطة (ص) : جمع مؤنث .

(٢) ورد ما قاله المصنف في شرح الرضى على الشافية (١٣ / ٣) .

(٣) ورد ما قاله الرضى في شرحه على الشافية (١٠ / ٣) ، (١١) .

الإمالة للإمالة

(والفواصل) التى يحصل فيها الإمالة بسبب فواصل آخر يوجد فيها سبب الإمالة ، (نحو والضْحَى (١)) ، فإن ألفه عن « واو » من الضحوة ، ولا سبب فيه للإمالة ، إلا أنه لما قرن بفاصلة فيها سبب الإمالة ، أعنى « قلى » لأن ألفه عن ياء أميل إمالتها .

(والإمالة (٢)) التى تحصل بسبب إمالة أخرى ، إما فى تلك الكلمة (نحو) إمالة فتحة الدال فى (رأيت عِمَادًا) فإنه أميل بسبب الإمالة السابقة لفتحة الميم التى سببها موجود وهو الكسرة ، أو فيما هو كجزئها ، نحو : مِغْزَانَا ، تمال فتحة نون « نا » لإمالة فتحة الزاى ، وقال فيما تقدم « أو لإمالة قبلها » فقيدها بكونها قبلها ، لقلة الإمالة لإمالة بعدها ، فإنه لا يجىء إلا إذا كانت الإمالة الثانية لفتحة الهمزة نحو : رأى ونأى ، فإن بعضهم يميل فتحى الرء والنون لإمالة فتحة الهمزة .

واعلم أن الإمالة للفواصل هى فى الحقيقة إمالة للإمالة ، إلا أن ذلك فى كلمتين مستقلتين ، بخلاف هذا ، وقد تبين فى هذين الفاصلة والإمالة اللذان هما السببان ضمنا .

(وقد تمالُ ألفُ التنوين) أى المنقلبة عن التنوين ، وذلك إذا وجد سبب الإمالة (نحو (٣) : رأيت زِيدًا) فتمال الفتحة والألف لوجود الياء قبلها ، قال سيبويه (٤) : يقال : رأيت زيدا ، كما يقال :

(١) الآية الأولى من سورة الضحى .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (١٣/ ٣) : والإمالة قبلها .

(٣) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (١٣/ ٣) : فى نحو .

(٤) ورد ما قاله سيبويه فى شرح الرضى للشافية (١٤/ ٣) .

رأيت شيبان ، لكن الإمامة في نحو رأيت زيدا أضعف ، لأن الألف ليست لازمة لزوم ألف شيبان .

(و) حرف (الاستعلاء) وهو ما يرتفع به اللسان إلى الحنك ، ويجمع حروفه « قِطْ خُصَّ (١) ضَغَطِ » (في غير باب خَافَ) أى الألف المنقلبة عن « واو » مكسورة ، (و) غير (طَابَ (٢)) ، أى الألف المنقلبة عن « ياء » (و) غير باب (صغا (٣)) أى الألف الصائرة ياء مفتوحة (مَانِعُ) من الإمامة ؛ لمناقضته للإمامة ، لأن اللسان ينخفض بالإمامة ويرتفع بهذه الحروف ، وقال « في غير الأبواب المذكورة » يعنى وأما فيها فلا تمنع لقوة سببها فيها ، وحرف الاستعلاء قد يكون قبلها ، وقد يكون بعدها ، وإنما يمنع إن كان (قبلها) أى قبل الألف بشرط أن (يَلِيهَا) بحيث لا يفصل بينهما فاصل ، كقاعد وظالم وخامد وصاعد وضامر وغائب وطائف ، لقوته حينئذ بالقرب ، فيمال نحو : غوالب لضعفه بالفصل ، وبعضهم لا يميل مع الفصل بحرف ، بشرط أن يكون في كلمتها ، وهو الذى أراد به بقوله : وبحرف (في كلمتها) على رأى ، يعنى وأما في غير كلمتها فلا أثر لحرف الاستعلاء اتفاقاً ، نحو : ضبط عالم ؛ لأن المستعلى لما كان في كلمة منفصلة صار كالعدم ، ومقتضى كلامه أن بعضهم يختص بأنه لا يميل مع الفصل بحرف

(١) جاء في شرح الجزرية « قط : أمر من قاط بالمكان إذا أقام به في الصيف ، والخص - بضم الخاء المعجمة - البيت من القصب ، والضبط : الضيق (شرح الشافية للرضى ١٤/٣) .

(٢) في متن الشافية بشرح الرضى (١٤/٣) غاب .

(٣) جاء في القاموس المحيط (٣٤٢/٤) : صغا يصغو ويصنى صفواً ، وصنى يصنى صفاً : مال ، أو مال حنكه أو أحد شقيه .

مطلقاً ، والمفهوم من كلام الرضى (١) أن بعضهم يختص بأنه لا يجعل للمستعلى مع الفصل بالحرف أثراً إذا كان المستعلى مكسوراً نحو : قِفاف (٢) ، أو ساكناً نحو : مصباح ، وأما لو كان مضمومها نحو : خُفات (٣) في حال الجر ، أو مفتوحاً نحو : غوالب ، فاتفق أن يؤثر ويمنع من الإمالة ، (و) أما إن كان (بعدها) فإنه يمنع إذا كان (يليهما في كلمتها) نحو : فاقع (٤) وناظم وباخل (٥) وناصر وناضد (٦) وناعب (٧) وناطق ، (و) كذا إذا فصل بينها وبينه (بحرف) نحو : نافق (٨) اتفقا ، (و) كذا أيضاً إذا فصل بينهما (بحرفين) ، فإنه يمنع (على الأكثر) نحو : مناشيط ، وذلك لأن الصعود بعد الانحدار أصعب من العكس ، فلذا فرق بين ما قبلها وما بعدها ، وقوله « في كلمتها » لأنه إذا لم يكن في كلمتها نحو : حمى قاسم ، وعماد قاسم ، لم يؤثر المستعلى على الأكثر لضعفه بالفصل ، وقوله « على الأكثر »

(١) ورد رأى الرضى في شرحه على الشافية (٣/ ١٦ ، ١٧) .

(٢) القفاف ، جمع قف كخف ، وهم الأوباش والأخلاط من الناس ، وحجارة غاص بعضها ببعض . . (القاموس المحيط ٣/ ١٨٦ ، ١٨٧) (٣) جاء في القاموس المحيط (١/ ١٤٧) : خفت خفوئاً : سكن وسكت ، وخفائاً : مات فجأة .

(٤) جاء في القاموس المحيط (٣/ ٦٤) : وأصفر أو أحمر فاقع وفقاعى بالضم مبالغة . . أو كل ناصع اللون فاقع من بياض وغيره . (٥) جاء في القاموس المحيط (٣/ ٣٣٣) بجل كفرج وكرم بجل - بالضم والتحريك ، فهو باخل من بجل كركع . .

(٦) جاء في القاموس المحيط (١/ ٣٤١) : تضد متاعه ينضده : جعل بعضه فوق بعض كنضده ، فهو منضود ونضد . .

(٧) جاء في القاموس المحيط (١/ ١٣٣) : نعب الغراب وغيره كمنع وضرب نعباً ونعباً ونعاباً . . صوت أو مدعنته وحرك رأسه في صياحه .

(٨) نافق : اسم فاعل من نفقت السلعة تنفق - من باب نصر - إذا راجت وغلا سعرها ، أو اسم فاعل من نفق الحيوان - كقعد - بمعنى مات .

لأن بعضهم قد أمال نحو : المناشيط (١) ، وهى قليلة ، وقولنا « على الأكثر » لأن بعضهم يجعل للمستعلى المنفصل تأثيراً ، فلا يميل نحو : عماد قاسم .

(والراء غير المكسورة) بأن تكون مفتوحة أو مضمومة (إذا وليت الألف) بأن لا تتباعد عنه ، سواء كانت (قبلها) أى قبل الألف ، ولا تكون إلا مفتوحة ، (أو بعدها) وهى قد تكون مفتوحة ومضمومة (مَنَعَتْ) سبب الإمالة عن اقتضاء الإمالة ، فلا تمال فى : هذا راشد ، وهذا فراش ، وهذا حمار ، ورأيت حماراً ، فتمنع غير المكسورة سبب الإمالة ، أى الكسرة المتقدمة والتأخرة (مَنَعَ) الحروف (المستعلية) يعنى فى غير الأبواب المستثناة سابقاً ، فلا تمنع فى نحو : درى ، وإنما منعت لأن الراء حرف مكرر فضمتها كضمتين ، وفتحتها كفتحتين ، وكسرتها ككسرتين ، فصارت غير المكسورة كحرف الاستعلاء ، لأن تكرار الضم والفتح خلاف الإمالة ، (و) لكون كسرتها ككسرتين (تَغْلِبُ) الراء (المكسورة) الكائنة (بعدها) أى بعد الألف ، إذ لو كانت قبلها لم تلها (المستعلية) لا مطلقاً كما يوهمه إطلاقه ، بل إذا كانت المستعلية قبل الألف ، (و) تغلب أيضاً الراء (غير المكسورة) ، ولا تكون إلا المفتوحة الواقعة قبل الألف ؛ (فيمال طاردٌ وغارمٌ ومن

(١) جاء فى الكتاب لسيبويه (٢ / ٢٦٤ ، ٢٦٥) : واعلم أن هذه الألفات لا يميلها أحد إلا ما لا يؤخذ بلفته ، لأنها إذا كانت مما ينصب فى غير هذه الحروف لزمها النصب فلم يفارقها فى هذه الحروف ، إذ كان يدخلها مع غير هذه الحروف ، وكذلك ان كان شئ منها بعد الألف بحرفين ، وذلك قولك : مناشيط ومنافخ ومعاليق ومقاريض ومواعيط . . . وقد قال قوم المناشيط (بالإمالة) حين تراخت وهى قليلة .

قَرَارِكَ) ، وأما إذا كانت المستعلية بعد الألف فإن الراء لا يغلبها ، فلا يمال « فارق » لما تقدم من صعوبة الصعود بعد الهبوط .

(فإن (١) تباعدت) الراء بأن فصل بينها وبين الألف فاصل (فكالعدم في المنع) إن كانت غير مكسورة ، (و) في (الغلب) للمستعلی ، ولغير المكسورة إن كانت مكسورة (عند الأكثر ، فيمال : هذا كافر) ورأيت كافرا ، وروافد ورَبَاب (٢) ، ولا تمنع الراء المضمومة والمفتوحة الكسرة عن اقتضاء الإمالة لبعدها ، (ويقبح) (٣) إمالة (مررت بقادر) ورواق ورقاب وبالمرائر ، فلا يغلب المستعلی ولا المفتوحة ، لأنها ملحقة بالمستعلی ، فلا تبلغ أن تكون كالمستعلی حتى تؤثر مع البعد أو تقاومه ، وأما تأثيرها في نحو « طارد » فلقربها من الألف مع سهولة الانحدار بعد الصعود بالنسبة إلى عكسه ، كما عرفت ، (وبعضهم يعكس) فلا يميل في : هذا كافر ، ويميل في : مررت بقادر ، اعتداداً بها مع بعدها ، (وقيل : هو) أى العكس للاعتداد بها مع البعد (الأكثر) .

إمالة الفتحة قبل الهاء

(وقد يُمالُ ما قبل هاء التانيث في الوقف) قيد به وإن كانت لا تجيء إلا في الوقف لئلا يتوهم أن المراد بها « تاء » التانيث ،

-
- (١) في متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٢٠/ ٣) فإذا تباعدت .
 (٢) جاء في القاموس المحيط : (٧١/ ١) : الربى كحبل : الشاة إذا ولدت وإذا مات ولدها أيضاً ، والحديثة النجاج ، والإحسان والنعمة والحاجة والعقدة المحكمة : جمع رباب بالضم نادر .
 (٣) في متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٢٠/ ٣) ويفتح .

وتسميتها «هاء» التانيث باعتبار حالة الوقف كما قال المصنف في غير المنصرف
 شرط صيغة منتهى الجموع بغير هاء، والظاهر أن ما قبل الهاء أعم من أن
 يكون فتحة أو ألفاً نحو : سَعْلَاة ، وإن لم يميلوا إلا الأول ، وإنما أميل
 ما قبلها تشبيهاً لها بألف التانيث في نحو : حَبْلِي ، لكونها علامة
 للتانيث مثلها ومشابهة لها في المخرج والخفاء ، لكن الألف لا يتفاوت
 الحال في إمالة ما قبلها ، بكون ما قبلها مستعلياً ، أو راء ، أو غيرهما ،
 وأما الهاء فتتفاوت إمالة ما قبلها لذلك ، لأن المشبه دون المشبه به ،
 فلذلك قال : (وتحسن) الإمالة (في نحو رَحْمَةٍ) حيث لم يكن قبلها
 راء ولا مستعلياً ، (وتقبَّح) الإمالة (في الراء (١) نحو : كُدْرَةٍ) ؛
 لأن إمالة الفتحة فيها كإمالة الفتحتين ، لتكرار الراء ، فالعمل في
 إمالاته أكثر .

(وتوسط) الإمالة بين الحسن والقبح (في) فتحة حرف
 (الاستعلاء) الواقع قبل الهاء (نحو : حَقَّة) ، فلا يمنع المستعلى الإمالة
 لشبهها بالألف الذي لا تأثير له معها ، ولم تقبح كالذي مع الراء ،
 لأن سبب قبحها كون إمالة فتححتها كإمالة فتححتين ، وليست فتحة
 المستعلى كذلك ، وليس استقباح إمالة فتحة الراء وتوسط إمالة فتحة
 المستعلى ؛ لكون (٢) الراء أقوى في المنع من المستعلى ، لأنه سبق أن
 المستعلى أقوى منها ، وهي ملحقة ومشبهة به ، فلا تبلغ درجته .

(١) لفظة (الراء) ساقطة من مخطوطي (ق)، (ص) وهي ثابتة في متن الشافية بشرح

الرضي (٢٤/٣)

(٢) من قوله (لكون الراء أقوى) إلى (لأنه سبق أن) ساقط من مخطوطة (ص) .

ما لا يمال

(والحروف لا تمال) لعدم تصرفها ، فلا يمال نحو : إما وإلا ، وإن كان هنالك كسرة ، كما لا يمال : حتى وألا وهللاً ، (فإن سُمِّيَ بها) مذكر (فكالأسماء) فإن كان فيها سبب الإمامة أميلت كالمذكورات ، لكون ألفها رابعة ، كآلف حبلى ، فتصير ياء مفتوحة في التثنية ، وإلا لم تمل ، كما لو سميت بعلى وعدا وخلا الحرفيتين ، وبأما ، وآلا ، إذ لا سبب للإمالة .

(و) وإنما (أميلَ بلىَ وَيَا وَلَا : فى) حال حذف الشرط بعدها ، كما تقول لشخص : افعل كذا ، فيأبى ، فتقول له : افعل هذا (إمالاً) ، أى : إما لا تفعل ذلك (لتضمنها) أى هذه الحروف (الجملة) ، فصارت كالفعل المضمر فاعله نحو : غزا ورمى ، إذ تقول فى جواب من قال : أمّا قام زيد ؟ بلى ، أى : بلى قام ، وكذا « يا » متضمنة معنى الفعل وهو : دعوت وناديت ، وكذا « لا » يحذف الشرط بعدها ، وإنما قال فى « إمالا » لأنها إذا انفردت عن « إما » لم تمل ، وإن كانت كبلى فى الغناء عن الجملة ؛ لكونها على حرفين ، وأمّا « يا » فإن معها الياء وهو سبب الإمامة ، وحكى قطرب (١) إمالة « لا » من دون « إما » نحو : لا أفعل ؛ لإفادتها الجملة كبلى .

(وغير المتمكّن) من الأسماء (كالحرف) فى عدم التصرف ، فلا يمال وإن وحد فيه سبب الإمامة ، نحو ، إذا وإن سُميَ به أميل ما فيه

(١) أورد الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢٧ / ٣) ما حكى عن قطرب .

سبب الإمالة كإذا دون غيره كمتى شرطاً ، (و) أميل (ذا) في الإشارة (وأننى ومتى) في الاستفهام (كَبَلَى) أى كما أميل «بلى» في الحروف ، أما «ذا» فلتصرفها ، إذ(١) توصف وتصغر ويوصف بها ، بخلاف «ما» الاستفهامية مثلاً ، والظاهر أن «تا» مثلها ، وأما : أننى ومتى فلاغنائهما عن الجملة ؛ لأنك تحذفها معها إذا قامت عليها قرينة ؛ كما تقول : متى ؟ لمن قال : سار القوم ، وكقوله (٢) :

* أننى ومن أين آبك الطرب *

فلا تمالان إلا في الاستفهام ؛ إذ الجملة إنما تحذف بعدهما فيه ، بخلاف ما إذا كانتا للشرط .

ولما كان «عسى» فعلاً غير متصرف كان مظنة أن يتوهم أنها لا تمال كما لا تمال الأسماء غير المتمكنة ، فدفع الوهم بقوله : (وأميلَ عسىَ لمجىء عَسَيْتُ) يعنى أنه وإن كان غير متصرف ، لكنه أقوى من غير المتمكن ، إذ تنقلب ألفه ياء عند لحوق الضمير به ، وذلك تصرف ما يستفيد به قوة .

(١) في مخطوطة (ص) : إن (بدل) : إذ .

(٢) هذا صدر بيت من المنسرح ، وعجزه : * من حيث لا صبوة ولا ريب * وهو مطلع قصيدة طويلة تزيد على مائة وثلاثين بيتاً للكميت بن زيد الأسدي مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل مدح بها الإمام على رضى الله عنه ، والطرب : خفة تعترى الإنسان من حزن أو فرح ، والصبوة : الصبا ، والريب : جمع ريبة وهى الشبهة ، والاستشهاد فى كلمة (أنى) وأنها للاستفهام بمعنى كيف ، والجملة المستفهم عنها محذوفة لدلالة ما بعده عليه ، والتقدير : أنى آبك ، ومن أين آبك ؟ فحذف للعلم به ، واكتفى بالثاني (شرح الشافية ٣١٠/٤) .

إمالة الفتحة منفردة

(وقد تَمَّالُ الفتحةُ منفردةً (١)) عن ألف أو هاء أو همزة مَمَّالة فتحتها ، وذلك إذا كانت قبل راء مكسورة ، سواء كانت على الراء (نحو : من الضرر) ، أو على حرف الاستعلاء نحو : من المطر ، أو على غيرهما (و) ذلك نحو (من الكبير ومن المحاذِر) ، فإذا أميلت فتحة الذال في « المحاذِر » لم تمل الألف التي قبلها ، لأنَّ الراء لا قوة لها على إمالة الفتحة التي قبلها ، وإمالة الألف التي قبل الفتحة ، بل لا تقوى إلا على إمالة الفتحة المتصلة بها ، أو المنفصلة عنها بحرف ساكن كفتحة : عمرو ، وقد تمال أيضا الضمة التي قبل الراء المكسورة متصلة بها ، نحو : من السَّمر (٢) ، ومنفصلة بساكن نحو : من عمر ، وإنما اقتصر في التعريف على الفتحة ، لندرة إمالة الضمة .

تخفيف الهمزة

ولما فرغ من الإمالة شرع في تخفيف الهمزة ، فقال :

(تخفيفُ الهمزة يجمعهُ : الإبدالُ والحذفُ وَبَيْنَ بَيْنَ) ، أى لا تخرج عن هذه الثلاثة ، لأنَّ المجموع لا يخرج عن جامعهِ ، وقدم الإبدال على الحذف ؛ لأنَّ فيه إبقاءً ما على الهمزة ، بقيام غيرها مقامها ، بخلاف الحذف فإنه (٣) إذهاب لها بالكلية ، وأخر « بين

(١) في مخطوطي (ق) ، (ص) : مفردة .

(٢) جاء في القاموس المحيط (٥١/٢) : والسم - بضم الميم - شجر معروف ، واحدها سمره .

(٣) في مخطوطة (ص) : فإنها .

بين» مع أن الإبقاء فيه عليها أكثر ؛ لاحتياجه إلى التفسير ، فأخبره ليتصل بتفسيره ، وتتصل الأقسام من غير حاجة إلى تكرار ذكره ، فمن ثم (١) قال : (أى بينها وبين حرف حركتها) أى بين الهزمة والواو إن كانت مضمومة ، وبينها وبين الياء إن كانت مكسورة ، وبينها وبين الألف إن كانت مفتوحة ، وتجعل الحركة التى عليها مختلصة سهلة ، بحيث تكون كالساكنة وإن لم تكن ساكنة ، بدليل مجيئها فى الشعر وبعدها ساكن ، بحيث لو جمع بين الساكنين لانكسر البيت ، قال (٢) :

أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَّ بِهِ رَيْبُ الْمُنُونِ وَدَهْرٌ مُتَبِيلٌ خَبِلُ

(وقيل) بين بين على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون بينها وبين حرف حركتها كما ذكر ، وهو الأول ، (أو) يكون بينها وبين (حرف حركة ما قبلها) ، وهو الثانى ، وهذا الثانى على قول هذا القائل لا يكون فى كل موضع ، بل فى المواضع المعينة ، كما فى سئل ومستهزئون على ما يجىء إن شاء الله تعالى ، (وشرطه) أى تخفيف

(١) فى مخطوطة (ص) : فن ثمة .

(٢) هذا البيت من البسيط ، من قصيدة الأعشى التى مطلعها :

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

قال الأعلام : استشهد به على تخفيف الهزمة الثانية من قوله « أَنَّ » وجعلها بين بين ، والاستدلال به على أن هزمة بين بين فى حكم المتحركة ، ولولا ذلك لانكسر البيت ، لأن بعد الهزمة نوناً ساكنة ، فلو كانت الهزمة المخففة فى الحكم ساكنة لالتقى ساكنان ، وذلك لا يكون فى الشعر إلا فى القوافى «

والأعشى : الذى لا يبصر بالليل ، والمنون : المنية ، ومتبيل : اسم فاعل ، وتبيلهم الدهر أى أفنهم ، وخبل ، ودهر جبل : ملتو على أهله (القاموس المحيط ٣ / ٣٦٥) .

الهمزة (أن (١) لا تكون) الهمزة (مبتدأ بها) أى فى ابتداء الكلام ، بحيث لم يسبقها لفظ أصلا ، بل تكون مسبوقه إما ببعض حروف كلمتها كـرأس ، أو بكلمة أخرى نحو (٢) « قد أفلح » ، وإنما شرط ذلك ؛ لأن إبدال الهمزة إنما يكون بتدبير حركة ما قبلها كما يجىء فى نحو بشر ، وحذفها إنما يكون بعد نقل حركتها إلى ما قبلها كما فى : مسألة وقد أفلح ، وكذا بين بين البعيد تُدبَّر بحركة ما قبلها ، وإذا كانت فى ابتداء الكلام لم يكن قبلها شئ مع أنه يقربها من الساكن أيضا ، وأما بين بين المشهور فيقربها من الساكن كما يجىء ، والمبتدأ بها لا تكون ساكنة ولا قريبة من الساكن ، ولم تُخَفَّف نوعا آخر من التخفيف غير الأنواع المذكورة ، كقلبها حرفا من جنس حركتها مثلا ، لأن المبتدأ بها خفيفة ، إذ الثقل يكون فى الآخر ، على أنها قد قلبت فى الأول هاء فى بعض المواضع كهرقتُ وهرختُ وهياك .

(و) اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل حروف الحلق ، ولها نبرة (٣) كرية تجرى مجرى التهوع (٤) ، ثقلت بذلك على التلفظ بها ، فخففها قوم وهم أكثر أهل الحجاز ولا سيما قريش ، وحققها غيرهم ،

(١) فى مخطوطة (ص) : أن تكون .

(٢) جزء الآية الأولى من سورة « المؤمنون » وغيرها من الآيات .

(٣) جاء فى القاموس المحيط (١٣٧/٢) : نبر الحرف ينبره : همزه ، والشئ : رفعه ، فالنبرة ارتفاع الصوت .

(٤) جاء فى القاموس المحيط (١٠١/٣) : تهوع الشئ : تكلفه ، وهوعته ما أكل : قياتة إياه .

والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف ، والتخفيف استحسان ، فنقول :
(هي) قسمان : (ساكنة ومتحركة) وهذه قسمة حاصرة :

(فالساكنة) إذا أُريد تخفيفها (تُبَدَّلُ بحرف حركة ما قبلها)
إذ حروف العلة أخف منها ، سواء كانت تلك الحركة في كلمتها
وهي وسط (كَرَّاسٍ وَبِيرٍ وَسُوتٌ) (١) ، أو آخر نحو : لم يقرأ ، ولم
يقرى ، ولم يردو ، أو في غير كلمتها ، ولا يكون إلا أولا نحو (٢)
(إلى الْهُدَاتِنَا) بالتاء المكسورة بعد الألف ، (و) «وَالَّذِي تُمِينُ» (٣) بالتاء
المضمومة بعد الياء ، (و) «(٤) يَقُولُوا ذَنْ لِي » بالذال المفتوحة بعد
الواو ، لأنها حذفت ألف «الهدى» لالتقاء الساكنين ، وقلبت الهمزة
«ألفا» للفتحة التي قبلها ، وكذلك حذفت ياء «الذى» لالتقاء
الساكنين ، فقلبت الهمزة «ياء» للكسرة التي قبلها ، وكذلك قلبت
«واوا» في «يقول ائذن لي» للضممة التي قبلها ، وإنما أبدلت بحرف
حركة ما قبلها ، ولم تجعل بين بين ، إذ لا حركة لها حتى يجعلها
بينها وبين حرف حركتها ، ولم تحذف لأنها إنما تحذف بعد إلقاء
حركتها على ما قبلها ، ليكون دليلا عليها ، ولا حركة لها .

(والمتحركة) إذا أُريد تخفيفها إما أن يكون قبلها ساكن
أو متحرك (إن كان قبلها ساكنٌ وهو واوٌ أو ياءٌ زائدتان) في بنية
الكلمة (لغير الإلحاق قُلِبَتْ) الهمزة (إليه (٥)) أى إلى ذلك الساكن

(١) سوت : أصله : سُوت : فعل ماضٍ هو (ساء) أسند إلى تاء الفاعل .

(٢) جزء الآية ٧١ من سورة الأنعام ، وهو قول الله تعالى (يدعونه إلى الهدى ائتنا)

(٣) جزء الآية ٢٨٣ من سورة البقرة وهو قول الله تعالى (فليؤد النى أو تمن أمانته)

(٤) جزء الآية ٤٩ من سورة التوبة وهو قول الله تعالى (ومنهم من يقول ائذن لي)

(٥) في متن الشافية بشرح الرضى (٣٢ / ٤) : إليها .

الذى هو إما الواو أو الياء ، (وأدغم (١)) ذلك الساكن (فيها) ، لأنه لما لم يمكن تخفيفها بجعلها بين بين لثلا يلزم شبه الساكنين ، ولا بالحذف لأن الساكن الذى قبلها مما ذكر لا يقبل الحركة كما سيتضح ، والحذف إنما يكون بنقل الحركة إلى ما قبلها ليدل عليها قصد التخفيف بالإدغام ، وإن لم يقرب مخرج همزة من مخرج الواو والياء ، لكنهم قنعوا فى الإدغام بأدنى مناسبة ، وهو اشتراك الجميع فى صفة الجهر ، لاستكراهم همزة (٢) وانسداد سائر أبواب التخفيف ، ولهذا قلبوا الثانية للإدغام إلى الأولى ، مع أن القياس فى إدغام المتقاربين - كما يجيء فى بابہ - قلب الأولى إلى الثانية ، لأن حاملهم على الإدغام الفرار من همزة المستكرهة ، فلو قلبوا الأولى إلى الثانية لوقعوا فى أكثر (٣) مما فروا منه ، وذلك (كَخَطِيَّة) فى خطيئة ، (وأُفَيْس) فى أفيئس مصغر أفؤس جمع فأس ، (ومَقْرُوءَة) فى مقروءة ، ومثل فى الياء بمثالين تنبيهها على أنها قد تكون مدة ، وقد تكون غير مدة ، وليس كذلك لإلياء التصغير فقط ، لأنها كالمدة فى عدم قبولها الحركة ، وأما الواو فلا تكون إلا مدة .

ولما قال بعض : إن هذا التخفيف ملتزم فى : نبي وبرية ، ولا يجوز غيره ، رده المصنف فقال : (وقولهم : التزم فى نبي وبرية غير صحيح) كيف ونافع يقرأ النبىء « بالهمز » فى جميع القرآن ، وهو وابن ذكوان يقرآن البريئة « بالهمز » ، فليس بملتزم ،

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٣٢) : وأدغمت .

(٢) لفظ « همزة » غير وارد فى مخطوطة (ص)

(٣) فى مخطوطة (ص) : فى أكثر منه .

(ولكنه كثير) وهذا الدليل على القول بتواتر القراءات السبع - كما هو مذهب المصنف - ظاهر ، قيل : وعلى غيره أيضا مستقيم ، إذ لا أقل من أن تكون كغيرها مما نقله الآحاد ، بل ما نقله القراء أولى ، لأنهم ناقلون عن ثبتت عصمته من الغلط ، وهم أعدل من النحاة ، فالمصير إلى قولهم أولى ، وهذا مبنى على أن « النبي » من المهموز اللام ، كما هو مذهب سيبويه (١) ، قال الرضى (٢) : وهو الحق ، خلافا لمن قال : إنه من النبأوة : أى الرفعة ، وذلك لأن جمعه نبأ ككرماء ، وإنما جمع على أنبياء ، وإن كان أفعلاء جمع فعيل المعتل اللام كصفى وأصفياء ، وفُعَلَاء جمع الصحيح اللام ككريم وكرماء ؛ لأنه لما كثر فى واحده التخفيف صار كالمعتل اللام نحو : سَخِيّ ، وعلى أن البرية وهى الخلق مأخوذ من « برأ » بالهمز ، أى خلق ، لا من البرى (٣) وهو التراب ، وإلا لم يكن من المهموز ، قال القراء : تقول منه : برأه الله يبرؤه برواً : خلقه .

(وإن) لم يكن الساكن الذى قبلها هو الواو والياء المذكورتين ، بل (كان ألفا) كسائل ويشاء (فبين وبين المشهور) أى بينها وبين حرف حركتها وإن كان شبه الساكنين لتعذر غيره ؛ إذ الحذف إنما يكون بعد نقل حركتها إلى ما قبلها - كما تقدم - ونقلها إلى الألف محال ، وكذا لا يجوز قلبها واوا أو ياء متحركة لاستثقالها

(١) ما ذكر عن مذهب سيبويه أورده الرضى فى شرحه على الشافية (٣٥ / ٣)

(٢) ورد قول الرضى فى شرحه على الشافية (٣٥ / ٣) مع بغير فى بعض عباراته .

(٣) فى القاموس المحيط (٣٠٣ / ٤) : وأبرى : أصابه التراب .

بعد الألف الزائدة ، ومن ثم (١) تقلب همزة في نحو : قائل وبائع ،
واطرء المحكم فيها بعد الأصلية ، ولا ساكنة لذلك وللساكنين ،
ولا الإدغام ، لأن الألف لا تدغم - كما يجيء في يابه - ولم يمكن
بين بين البعيد ، إذ لا حركة لما قبلها .

(وإن كان) الساكن الذى قبلها (حرفاً صحيحاً) غير نون
« انفعَل » نحو : أنْطَرَ (٢) للزومها السكون ، وكان المصنف لم يستثنه
لقلته ، (أو معتلاً غير ذلك) أى غير الألف والواو الجامعتين للشروط
بأن تكونا أصليتين أو زائدتين للإلحاق ، أو من غير بنية الكلمة
(نُقِلَتْ حركتها إليه) لقبوله للحركة حينئذ ، (وحُذِفَتْ) الهمزة
ولم تجعل بين بين ، لئلا يلزم شبه الساكنين ، ولا تجعل الهمزة
بين بين إلا في موضع لو كان مكانها فيه ساكن لجاز إلا مع الألف وحدها
- كما تقدم - للضرورة ، كذا قال الرضى (٣) ، وهو منقوض بجعلها
بين بين في : مستهزون - كما سيأتى إن شاء الله تعالى - ولم يبدلها
حرف علة بلا نقل حركة ولا بعد نقلها ، قال سيبويه (٤) : لأنهم
كرهوا أن يدخلوها في بنات الواو والياء ، وذلك (نحو مَسْكَة) في
مسألة ، (وخَبٍ) في الخبء ، (وشَى) في شيء ، (وسَوٍ) في سوء ،
فنقلت فيها لقبولها للحركة ، لأن فاء الكلمة وعينها ولاهما أصلها

(١) في مخطوطة (ص) : ومن ثم .

(٢) أنطَر : مطارعه أطره يطره أطرا - من باب ضرب ونصر - : إذا عطفه فانمطف ،
أى ثناء فائضى ، وفي القاموس المحيط (٣٦٤ / ١) : الأطر : عطف الشيء وأن تجعل للشيء
أطرة ، والفعل كضرب ونصر .

(٣) ورد ما ذكره من رأى للرضى في شرحه على الشافية (٤٠ / ٣) .

(٤) ورد ما قاله سيبويه في شرح الرضى للشافية (٤٠ / ٣)

قبول الحركة ، (وَجَلَّ) في جِيَالٍ وهو الضبع ، (وَحَوَّجَ) في حَوَّابَةٍ « بالحاء المهملة » وهى القرية الواسعة ، نقلت فيهما لقبولها الحركة ؛ لأن ما للإلحاق في مقابلة حرف أصلى .

وَأَبَى يُوبُ في : أبى أيوب ، (وَأَبُو يُوبَ) في : أبو أيوب ، (وَذُو مَرِيْهِمَ) في : ذو أمرهم ، نقلت فيها لأن الواو والياء من أصل الكلمة ، فهما قابلتان للحركة ، (وَاتَّبَعِي مَرَهُ) في : ياهند اتبعي أمره ، وَاتَّبَعُو مَرَهُ في : ياقوم اتبعوا أمره ، وَمَسْلَمَى بَيْكَ (وَقَاضُوْ بَيْكَ) في : مسلمى أبىك ، وَقَاضُوْ أَبَيْكَ ، وَقَاتِلُوْ مَكَ ، وَجَازَرُوْ بَيْلَكَ ، وَبِقَاتِلُ مَكَ ، وَجَازَرِيْ بَيْلَكَ ، وَاغْتَفَرَ الضَّمَّ وَالْكَسْرَ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ هُنَا لِعَرُوضِهِ ، نَقَلْتُ فِيهَا لِقَبُولِهَا لِلْحَرَكَةِ ، لِأَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ فِيهَا لَيْسَتْ مِنْ بَيْنَةِ الْكَلِمَةِ ، أَمَّا فِي « يَاءِ » الضَّمِيرِ وَوَاوِهِ فَلِكُونُهُمَا كَلِمَتَيْنِ مُسْتَقْلَتَيْنِ ، وَأَمَّا فِي يَاءِ الْجَمْعِ وَوَاوِهِ فَلِكُونُهُمَا لِمَعْنَى كَالْتَنَوَيْنِ .

(وقد جاء (١) بَابُ شَيْءٍ وَسُوْءٍ مَدْعَمًا أَيْضًا) عند بعض ، يعنى تشبه الواو والياء اللتان حقهما أن يكونا كالصحيح بالواو المكسورة والياء اللتين حقهما قلب الهمزة إليهما وإدغامهما فيها ، فتقلب الهمزة إلى الواو والياء وتدغمان فيها في نحو : شَيْءٍ وَسُوْءٍ ، وَأَبُو يُوبَ وَذُو مَرِيْهِمَ إلى آخرها ، لكن ذلك في الهمزة المفتوحة لخفتها ، والى حركتها إعرابية لعدم ثبوتها كشيء وسوء ، وأما الهمزة المكسورة أو المضمومة لغير الإعراب ، فلا يقال في : أَبُو أَمَكِ وَأَبَى أَمَكِ : أَبُو مَكَ وَأَبَى أَمَكِ ، وَلَا فِي سُوْءُوا ، وَأَسِيْئِي : سُوْءُوا وَأَسِيْئِي .

(١) في كل من مخطوطى (ص) ، (ق) : وجاء .

(والتزَمَ ذلك) التخفيف ، أعني حذف الهمزة بعد نقل حركتها
 (في باب يرى) مضارع رأى ، أصله : يَرَأَى كَيْمَنَعُ : نقلت حركة
 الهمزة إلى الراء وحذفت ، (وَآزَى يُرَى) زيد عمرا (١) ، أصله :
 أَرَأَى يُرَى : نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت ، وأراد بباب
 « يرى » : كل ما كان من تركيب رأى ، سواء كان من تركيب الرؤية
 أو الرأى ، أو الرؤيا ، إذا زدت عليه حرفاً آخر لبناء صيغة وسكن
 راؤه ، فإنه يجب حذف همزته بعد نقل حركتها ، إلا مَرَأَى ومِرْآة ،
 وذلك (للكثرة) ، أى لكثرة الاستعمال ، وقد جاء إثباتها في الشعر قال (٢):
 أَرَى عَيْنِي مَا لَمْ تَرَ أَبَـاهُ كَلَانَا عَالِمٌ بِالْتَرَهَاتِ
 (بخلاف يَنَـأى وأنْأى يُنْئى) يعنى فإنه لم يلتزم فيه هذا التخفيف
 بل يجوز فيه (٣) على الأصل ، لأنه أقل استعمالاً من يرى ونحوه ،
 (وكَثُرَ) هذا التخفيف (فى : سَلْ) ، وأصله : اسْأَلْ :
 نقلت حركة الهمزة إلى السين ، وحذفت همزة الوصل ، قال المصنف (٤)
 يلزم حذف همزة الوصل وإن كانت حركة السين عارضة ، لأن
 مقتضى كثرة التخفيف فيه اجتماع الهمزتين ، فكأن الهمزة باقية
 لما بقيت حركتها على السين ، فحذفت همزة الوصل وجوباً ، وإنما

(١) قوله « زيد عمراً » غير وارد في مخطوطة (ص)

(٢) هذا البيت من بحر الوافر ، ونسبه الزجاجي إلى سراقه البارق ، ونسب إلى غيره ،
 والترهات : جمع ترهة بضم التاء وتشديد الراء مفتوحة وهى الباطل وما لاحقيقة له ، والاستشهاد
 في قوله « ترأياه » حيث أثبت الهمزة التى هى عين الفعل للضرورة الشعرية .

(٣) قوله « فيه » غير وارد في مخطوطة (ق) .

(٤) ما قاله المصنف أورده الرضى في شرحه على الشافية (٣ / ٤٣) .

كثر فيه بخلاف : مسلة (١) (للهمزتين) فيه ، وهما : همزة الوصل ،
والهمزة التي هي عين الكلمة .

(وإذا وَقِفَ على المتطرفة) المتحركة على مذهب أهل التخفيف ،
إذ قد مضى في الوقف حكمها عند أهل التحقيق (وَقِفَ بِمَقْتَضَى الوقف)
من وجوه السابقة (بعد التخفيف) السابق ذكره الذي هو ثابت
لها في حال الوصل ، فيجتمع مقتضى الوقف والتخفيف ، يعنى أنك
تخفف الهمزة أولاً ، لأن حالة الوصل مقدمة على حالة الوقف ، فتخفف
أولاً على ما هو حق التخفيف من النقل والحذف في نحو : الخَبْءُ ،
ومن القلب والإدغام في نحو : برىء ومقروء ، فيبقى الخب « بتحريك
الباء » كالدم ، ويبقى : برىء ومقروء « مشددين » ، فيوقف عليهما
لمقتضى الوقف ، (فجاء (٢)) حينئذ (في هذا الخَبْ وبَرىء ومقروء
السكون والروم والإشمام) ، إذ هي مقتضى الوقف فيها ، ويجوز في
نحو : الخب أيضاً التضعيف ، إذ هو من مقتضى الوقف فيه - كما
تقدم -

(وكذا (٣) باب (شئٍ وسوّ) أى ما تطرفت فيه الهمزة مما قبلها
واو أو ياء ، وحققها فيه الحذف ، ويجوز فيه القلب ، تجرى فيه
الوجوه الثلاثة سواء (نَقَلْتِ) حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت كما
هو الأكثر ، أو قلبت (٤) الهمزة إلى الواو والياء ، (أو أَدْغَمْتِ)

(١) سبب الكلام على « مسلة » وأنها محذوفة الهمزة ، إذ أصلها : مسألة .
(٢) في متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٣٣) : : فيجىء .
(٣) في متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٣٣) : وكذلك .
(٤) في مخطوطة (ص) : قبلت وهو تصحيف .

كما هو الأقل (إلا أن يكون (١) ما قبلها) من الهمزة المتطرفة (ألفا (٢)) نحو : يشاء ، وقد عرفت أنه يجوز الوقف عليها بالسكون والروم والإشمام ، فمقتضى الوقف أحد الثلاثة ، وأن تخفيفها يجعلها بين بين كما تقدم ، فهي (إذا وقف عليها) أى أريد الوقف (٣) عليها (بالسكون) وهو الأكثر ، أو ما فى حكمه من الإشمام (وجب قلبها ألفا) ، ولم يمكن حينئذ أن يوقف عليها بمقتضى الوقف بعد التخفيف كغيرها ، لأن بين بين لا يجمع السكون ، إذ لا بد فيه من شىء من الحركة ، فحينئذ وجب إسكان الهمزة المجعولة بين بين ، وجاز التقاء الساكنين ، لأنه فى الوقف فبطل تخفيف بين بين بإسكانها ، ووجب قلبها ألفاً لأنه قصد تخفيفها ، ولم يثنأ الحذف ، (إذ لا نَقْل) لتعذر تحريك الألف ، وذلك إنما يكون بنقل الحركة إلى ما قبل الهمزة (وتعذر التسهيل) لما تقدم ، فلم يبق إلا قلب الهمزة الساكنة ألفاً ، لكون الألف قبلها بمنزلة الفتحة ، فصار مثل : لم يقرأ ، (فيجوز) بعد قلبها ألفاً (القصر) بحذف أحد الألفين ، فيمد مدة قصيرة بتقدير ألف واحدة ، (والتطويل) بإبقاء الألفين (٤) ، واحتمل ذلك لأن الوقف يحتمل فيه التقاء الساكنين ، فيمد مدة طويلة بتقدير ألفين ، (وإن وُقِفَ) على المتطرفة التى قبلها ألف (بالروم) وهو الأقل ، وقف على قياس ما تقدم ، أعنى بالروم بعد التخفيف ؛ لأنه مقتضى

(١) لفظ (يكون) ساقط من المخطوطتين .

(٢) فى المخطوطتين : ألف .

(٣) قوله « أى أريد الوقف عليها » ساقط من المخطوطة (ص) .

(٤) فى المخطوطة (ص) : ألفين .

الوقف حينئذ ، فيجمع بينه وبين التسهيل لإمكان مجامعة بين بين للروم ، إذ هو حركة خفيفة كما تقدم ، وهذا معنى قوله (فالتسهيل كالوصل) ، ولم يتعرض للتضعيف ؛ لأنه ليس من مقتضى الوقف هنا ، إذ لا تضعف الهزة كما تقدم ، هذا إذا كانت الهزة مضمومة أو مكسورة أو منصوبة غير منونة ، فإن كانت منصوبة منونة فليست متطرفة ، فلا يجيء فيها هذه الفروع ، فينقلب فيها (١) التنوين ألفا نحو : دعاء ، وعشاء .

(وإذا كان قبلها متحركاً فتسع) أى فهمى باعتبار حركتها وحركة ما قبلها تسع همزات : (مفتوحة وقبلها الثلاث) الحركات ، (ومكسورة كذلك) ، أى وقبلها الثلاث ، (ومضمومة كذلك) ، والفتحة قد تكون فى كلمتها ، وقد تكون فى غيرها ، وأمثلتها على الترتيب ما ذكره بقوله :

(نحو سأل) وقال أحمد : فى المفتوحة مفتوحاً ما قبلها ، (ومائة) وبغلام أببك : فيها مكسوراً ما قبلها ، (ومؤجل) وهذا غلام أببك : فيها مضموماً ما قبلها ، (وسثم) وقال إبراهيم : فى المكسورة مفتوحاً ما قبلها ، (ومستهنين) وبغلام إبراهيم : فيها مكسوراً ما قبلها ، (وسثل) وهذا غلام إبراهيم : فيها مضموماً ما قبلها ، (ورؤوف) ورأيت جبل أحد : فى المضمومة مفتوحاً ما قبلها ، (ومستهنون) وبجبل أحد : فيها مكسوراً ما قبلها ، (ورؤوس) وهذا جبل أحد : فيها مضموماً ما قبلها .

(١) لفظ (فيها) غير وارد فى مخطوطه (ص) .

فإذا أردت تخفيفها متصلة كانت أو منفصلة ، (فنحو مَوْجَلٍ وَاوُ)
 أى ما كانت مفتوحة بعد مضموم ، فإنها تقلب واوا محضة لتعذر حذفها
 إذ لا تحذف إلا بعد نقل الحركة ، ولا تنقل الحركة إلى متحرك ،
 ولتعذر التسهيل أيضاً ، إذ يصير بين الهمزة والألف ، فلما استحال
 مجيء الألف بعد الضمة لم يجوزوا مجيء شبه الألف بعدها ، (ونحو
 مائة ياء) أى المفتوحة المكسورة ما قبلها تقلب ياء محضة لمثل ما ذكرنا
 فى مَوْجَل ، (ونحو مستهزئون) من المضمومة بعد مكسور ، (وسُئِلَ)
 من المكسورة بعد مضموم : تخفيفها (بين بين المشهور) ، وهو بين
 الهمزة وبين حرف حركتها ، أعنى بين الهمزة والواو فى الأول ، وبينها
 وبين الياء فى الثانى كباقي الأمثلة ، (وقيل) لا يجوز فيهما إلا بين
 بين (البعيد) إذ أو سهلنا على المشهور لكانت الأولى كالواو الساكنة
 ولا تجيء بعد الكسرة ، والثانية كالياء الساكنة ولا تجيء بعد الضمة ،
 كما لا تجيء الألف بعد الكسرة والضمة ، وهذا الذى ذهب إليه
 هذا القائل قياساً على : مَوْجَل ومائة وإن كان قريباً ، لكن يمكن (١)
 الفرق بأن المسهلة المفتوحة لم يستحل مجيئها بعد الضم والكسر ،
 لكن لما استحال مجيء الألف الصريح بعدهما منع مجيء شبه الألف
 أيضاً بعدهما ، وأما الواو الساكنة فلا يستحيل مجيئها بعد الكسرة ،
 بل يستثقل ، وكذلك الياء الساكنة بعد الضمة ، فلم يمنع مجيء شبه
 الواو الساكنة بعد الكسرة ، وشبه الياء الساكنة بعد الضمة ، وهذا

(١) أورد الرضى هذا القول فى شرحه على الشافية (٤٦ / ٣) ونسبه إلى سيويوه ، وقال
 ما نصه : لكن لسيويوه أن يفرق ويقول : المسهلة المفتوحة . . .

القول ينسب إلى الأخفش (١) ، وقد ينسب إليه أيضاً (٢) في الموضعين قبلهما في الأول ياء محضة ، وفي الثاني واو محضة .

(والباقي) من الأمثلة وهو خمسة تخفيفها (بَيَّنَّ بَيْنَ المشهور) أى بينها وبين حرف حركتها بلا خلاف ، لأن القصد التخفيف ، وقد حصل بالتسهيل بين بين ، والأصل عدم إخراج الحرف عن جوهره لغير ضرورة ، (وجاء) تخفيف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بوجه آخر ، وهو إبدالها ألفاً في نحو (مَنَسَا وَسَالَ) وقرئ به في القرآن (٣) ، (و) المكسورة المكسور ما قبلها بإبدالها ياء ساكنة (نحو الواجى (٤) وَضَلَا) في قولك : مررت بالواجى يافقى مثلاً ، والمضمومة المضموم ما قبلها بإبدالها واو ساكنة نحو : رروس ، قال سيبويه (٥) : وليس ذا بقياس متلثب ، بل سماعي ، قال : وإذا كان ذلك في اضطرار الشعر صار قياساً ، قال الفرزدق (٦) :

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبَغَالِ عَشِيَّةً فَارَعَى فَزَارَةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ

(١) أورد الرضى في شرحه على الشافى ما نسب إلى الأخفش (٤٦/٣) .

(٢) لفظ (أيضاً) لم يرد في مخطوطة (ص) .

(٣) وردت كلمة (منسأة) في القرآن الكريم في قوله جل ثناؤه (ما دهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منسأته) جزء الآية ١٤ من سورة سبأ ، ومنسأته : بهمز وبغير همز : عصاه ، وهى مفعلة من نَسَأَتِ البعير إذا زجرته ، وقيل : نسأته : ضربته بالمنسأة وهى العصا (نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن) .

(٤) جاء في القاموس المحيط (٣١/١) : وجاء باليد والسكين كوضعه : ضرب به . .

(٥) جاء قول سيبويه في شرح الرضى على الشافى (٤٧/٣) .

(٦) هذا البيت من بحر الكامل ، قاله الفرزدق بعد أن عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق ، وولى عمر بن هيرة الفزارى ، والشاهد في قوله (لا هنالك) بتخفيف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ، بقلبها ألفاً ساكنة في : هنالك وهنأ الطعام ينؤه : إذا ساغ ولذلك بلا مشقة (القاموس المحيط ٣٤/١) .

وقال (١) :

سَالَتَانِي الطَّلَاقَ إِذْ رَأَتَانِي قَلَّ مَا لِي قَدْ جِئْتُمَا نِي بِنُكْسَرِ

وقال حسان (٢) :

سَالَتْ هَذِيلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحْشَةً ضَلَّتْ هَذِيلٌ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبْ

(وأما) إبدال الهمزة ياء في « واجي » في قول الشاعر (٣) :

وَكُنْتَ أَذْلٌ مِنْ وَتَدٍ بِقَاعٍ (يَشْجُجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي)

(فعلى القياس) المتلشب في مثله ، الجائر في الشعر وغيره ، لأن

« واجي » آخر البيت ، وهو موقوف عليه ، فكأن آخر الكلمة همزة

ساكنة قبلها كسرة كما في « لم يقرئ » ، وقياسه التخفيف بقلبها ياء

في الشعر وفي غيره (خلافا لسيبويه) حيث دل كلامه على أنه مما لا

لا يجوز إلا في الشعر ، فإنه أنشده فيه .

(والتزموا) حذف الهمزة الثانية في (خُذْ وَكُلْ) ، وأصلهما :

أُخْذَ وَأُكِلَ : همزة ساكنة بعد همزة الوصل المضمومة ، فحذفوا

(١) هذا البيت من بحر الخفيف ، وهو لزيد بن عمرو بن نفيل القرشي العدوي ، وهو أحد الذين برئوا من عبادة الأوثان في الجاهلية ، وطلبوا دين إبراهيم وتنسكوا ، والشاهد في قوله : سالتني ، حيث خففت فيه الهمزة المفتوحة كما في البيت السابق .

(٢) هذا البيت من بحر البسيط ، والشاهد في قوله (سالت) بتخفيف الهمزة المفتوحة كما في البيتين السابقين .

(٣) هذا البيت من بحر الوافر ، وهو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت من أبيات يهجو بها عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص ، والشاهد في قوله (الواجي) - بالهمز حيث وقع في القافية ووقف عليه ، فسكنت الهمزة وخففت بقلبها « ياء » لأنكسر ما قبلها ، والفهر « بالكسر » الحجر قدر ما يدق به الجوز ، أو ما يملأ الكف ، والواجي : اسم فاعل من وجأ باليد والسكين كوضعه : ضربه (القاموس المحيط ١١٢/٢ ، ٣١/١) .

الهمزة الثانية وجوباً (على غير قياس) ، إذ قياسها قلبها واوا ، كما سيأتى فى الهمزتين إذا اجتمعتا والثانية ساكنة ، وإنما خولف القياس فيهما (للكثرة) ، أى لكثرة استعمالهما ، فبولغ فى تخفيفها بالحذف ، ثم حذفت همزة الوصل لعدم المحوج إلى بقائها ، لكون أول الكلمة متحركا .

(وقالوا) فى صيغة الأمر من « أمر » ، وأصلها : أُمِر : بهمزة ساكنة بعد همزة مضمومة إذا كانت فى الابتداء : (مُر) بحذف الهمزة الثانية ، ثم حذف همزة الوصل كما فى : خذ وكل على غير قياس ، لكنهم لم يلتزموه ، (و) إن كان (هو أفصح من) تخفيفها القياسى ، أعنى (أوامر) بقلبها واوا ؛ لأنه وإن كثر استعماله لم يبلغ فى كثرة الاستعمال مبلغ « خذ وكل » ، (وأما) إذا كانت فى الدرج نحو (وأمر) و « فَأَمُر » و « قلت لك أوْمُر » فبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف ، لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين ، وفى الدرج تسقط همزة الوصل ، فلا تجتمع همزتان ، ولذلك قال : (فَأَفْصَحُ مِنْ وَمُر) بحذف الهمزتين كحالة الابتداء ، ووجه جوازه مع قلته أن أصل الكلمة أن يكون مبتدأ بها ، فكأنه حذف الهمزة فى الابتداء أولا ، ثم وقعت تلك الكلمة محذوفة الهمزة فى الدرج ، فبقيت على حالها ، وكان حق هذا أعنى قوله « والتزموا فى خذوكل . . . الخ » أن يذكر فى بحث : « والهمزتان فى كلمة إن سكنت الثانية وجب قلبها » كما لا يخفى .

(وإذا خُفِّفَ بابُ الأَحْمِر) من الاسم الذى فى أوله همزة قطع

إذا دخلت عليه لام التعريف ، فإذا نقل حركة همزته إلى لام التعريف ، (فَبَقَاءُ هَمْزَةٍ) الوصل الداخلة على (اللام أكثر) من حذفها ؛ لأن اللام في تقدير السكون ، لكون أصلها السكون ، ولأنها من غير كلمة الهمزة ، فهي على شرف الزوال ، ولعدم لزوم هذا التخفيف ، وقد جاء على قلة حذفها اعتدادا بحركة اللام ، وتنزيلا لها منزلة الحركة اللازمة ، (فيقال) على الأكثر (اَلْحَمَرُ) ببقاء الهمزة (و) على الأقل (لَحْمَرُ) بحذفها ، (وعلى الأكثر قيل :) أخذت (مِنْ لَحْمَرٍ بفتح النون) كما هو المختار في نون « من » الجارة إذا لاقت اللام ، (و فَلَحْمَرٍ بحذف الياء) لملاقاتها اللام التي هي في التقدير ساكنة ، وعلى الأقل قيل : مِنْ لَحْمَرٍ « بسكون النون » ، وفي لَحْمَرٍ « بإثبات الياء » اعتداداً بحركة اللام ، (وعلى الأقل) أى على جعل حركة اللام كاللزام (جاء « عَادَ (١) لَوْلى ») بلام مشددة بعد الدال وبعدها واو ، أصله : عَادَ الأولى : نقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت ، فقياسه على الأكثر : عدم إدغام التنوين وكسره لالتقاء الساكنين ، فيقال : عَادَنِ لَوْلى ، لكنه لما جعل حركة اللام كاللازمة أدغم فيها التنوين كما تقول : مَنْ لَكَ .

(و) استشعر سؤالا ، وهو : أن « سل » وأسله : اسأل ، و « قل » وأصله : أقول : نقلت حركة الهمزة والواو إلى ما قبلهما مثل : اَلْحَمَرُ ، فلم بقيت فيه همزة الوصل على الأكثر دونها حيث (لم يقولوا : اِسْلُ ولا اُقْلُ ؟) فأجاب بقوله : (لاتحاد الكلمة) يعنى أن ثمة فرقا بين هذا وبين المعرف باللام ، وهو أن كلمة المنقول عنه والمنقول إليه

(١) جزء الآية ٥٠ من سورة النجم ، والآية بتأهما : (وأنه أهلك عاداً الأولى) .

فيهما واحدة ، بخلاف اللام وهمزة المعرف به ، فإن الهمزة من غير كلمة اللام ، وأيضاً لأن أصل الساكن هنا الحركة ، والنقل إليه في قل وسل لازم ، بخلاف باب الأحمر .

واعلم أيضاً أن حق قوله « وإذا خفف باب الأحمر . . . الخ » أن يذكره في سياق قوله سابقاً « وإن كان حرفاً (١) صحيحاً أو معتلاً غير ذلك نقلت حركتها إليه وحذفت » - كما لا يخفى .

حكم تخفيف الهمزتين المجتمعتين

هذا حكم الهمزة الواحدة ، (و) أما (الهمزتان) فقد يكونان في كلمة ، وقد يكونان في كلمتين ، فإن كانتا (في كلمة) فإما أن تسكن الثانية ، أو تسكن الأولى ، أو يتحركاً معاً (إن سَكَنَتِ الثانية) ولا بد أن تتحرك الأولى ، إذ لا يلتقي ساكنان في مثله : دُبِّرَتْ بحركة ما قبلها ، و (وجب قلبُها) ألفاً : إن انفتحت الأولى (كَادَمَ ، و) ياء إن انكسرت نحو : (إيتِ) ، (و) واواً إن انضمت نحو : (أوتُمرَ) ، وإنما قلبت الثانية ، لأن الثقل منها جاء ، وإنما دبّرت بحركة ما قبلها ، لتناسب الحركة الحرف الذي بعدها فتخف الكلمة ، (وليس آجَرَ) من قولك : آجر زيد داره من عمرو (من ذلك (٢)) أى : مما اجتمع فيه همزتان وسكنت الثانية فقلبت ألفاً لفتحة الأولى ، (لأنه فاعَلٌ) ، فألفه ليست عن همزة (لا أفْعَلٌ) حتى يقال : قلبت

(١) سقطت كلمة (حرفاً) من المخطوطتين ، وهي من أصل متن الشافية ، وقد سبق ذكرها فيما شرح .
(٢) في متن الشافية بشرح الرضى (منه) بدل (من ذلك) ٣/ ٥٢ .

الثانية ألفاً (لثبوت يُؤَجَّرُ) في مضارعه ، وهو مضارع فاعل نحو :
 كارم ، لا مضارع أفعال نحو : أكرم ، وهذا إنما ينفي جواز أن يكون
 مخفف أأجر الذى هو أفعال مطلقاً إذا لم يثبت يؤجر ، وهو ممنوع ،
 فإن في كتاب العين (١) : « أجزت مما وكى أوجره إيجارا فهو مؤجر » .
 (وما قلته فيه) أى فى الاستدلال على أن « أجز » ليس أفعال

من النظم (٢) :

(دلت ثلاثاً) أى دلالات ثلاثاً ، أو أدلة ثلاثة ، والثانيث
 باعتبار أن الدليل حجة : (على أن يؤجر لا يستقيم مضارع أجز) ،
 يعنى على أن « أجز » ليس « أفعال » ، لكنه عبر عن نفيه بنفى لازمه ،
 أعنى لازم لازمه ؛ لأن لازم اللازم لازم ، وذلك لأن « أفعال » إذا وجد
 وجد « يفعل » الذى هو مضارعه ، وإذا وجد يفعل الذى هو مضارعه
 كان مستقيماً كونه مضارع « أفعال » ، ويلزم من ذلك أنها إذا انتفت
 استقامة كون يؤجر مضارع أجز ؛ انتفى وجود يؤجر ، وإذا انتفى وجود
 يؤجر انتفى وجود أجز « أفعال » ، لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء
 الملزوم ، فثبت انتفاء أجز ، أفعال » ، وهو المطلوب .

فالأول من الثلاثة ما أراده بقوله : (فَعَالَةٌ جَاءَ) يعنى جاء مصدره
 على إجارة ، وفعالة لا يأتى من أفعال ، ويأتى من فاعل نحو : كاتب
 كتاباً ، وقاتل قتالا ، والشاء فى إجارة للمرة .

(١) ما ذكره الشارح عن كتاب العين منقول بنصه من شرح الرضى للشافيه (٥٤ / ٣) .

(٢) قوله (دلت ثلاثاً) بداية بيتين ذكرهما الشارح جملة جملة فى أثناء شرحه لمتن

الشافيه ، وهما من المتن ، ونصهما :

دلت ثلاثاً على أن يوجب —————
 فعالة جاء والافعال عـــــــز
 لا يستقيم مضارع أجز —————
 وصحة أجز تمنع أجز

والثاني ما أراده بقوله : (والإفعال عَزَّ) يعنى لا يستعمل « إيجار » فلو كان أفعال لاستعمل إيجار ، كأكرم إكراماً ، وهو ممنوع لما تقدم عن كتاب العين ، ومثله أيضاً فى أساس اللغة (١) ، ولا يجوز أن يريد بقوله « عز » أنه قل ، إذ لا تفيد قلته ، فعدم وجود الإفعال يبنى جواز يؤجر ، إذ لا يكون إلا مما مصدره إفعال كما لا يعنى (٢) .

والثالث ما أراده بقوله : (وصحة آجَرَ) الذى هو فاعل الثابتة بالاتفاق (تمنع آجَرَ) الذى هو أفعال ، وإنما منعه لما قال فى الشرح (٣) : « إن آجر فاعل ثابت بالاتفاق ، وفاعل ذو الزيادة لابد أن يكون مبنياً من الثلاثى ، لامن ذى زيادة آخر ، كما أن داخل مبنى من دخل لا من أدخل ، فأجر فاعل يكون مبنياً من أَجَرَ الثلاثى ، لامن آجر أفعال ، فيثبت آجر الثلاثى ، ولا يثبت آجر أفعال »

هذا تقرير كلامه ، والحق أن « أفعال وفاعل » من تركيب « أ ج ر » ثابتان ، ولكل منهما معنى يخالف (٤) الآخر ، فأفعال بمعنى أكرى ، وفاعل (٥) بمعنى عقد مع آخر عقد الإجارة ، وكون إجارة مصدر فاعل على تقدير صحته مع ثبوت إيجار - كما تقدم - وصحة كون آجر فاعل ووجوب بنائه من أجر الثلاثى لعدم استقامة بنائه من أفعال ؛ لا يدلان على مدّعه ؛ إذ لا يدل الأول إلا على ثبوت فاعل ، لا على

(١) فى مخطوطة (ص) : فى أساس البلاغة ، وقد نص الرضى على ما ذكره الشارح بقوله (٥٤/ ٣) والحق ما فى أساس اللغة .

(٢) قوله « كما لا يخفى » غير مذكور فى مخطوطة (ق) فى مكانه هذا .

(٣) أورد الرضى فى شرحه ما قاله الشارح مع تغيير فى صياغة بعض العبارات (٥٤/ ٣) .

(٤) فى مخطوطة (ص) : يخالف معنى الآخر .

(٥) فى مخطوطة (ص) : وفعل ، وهو تصحيف .

نفي أفعل ، ، والثاني إلا على ثبوت فاعل وأنه لا يصح بناؤه من أفعل ،
وذلك لا ينفي ثبوت أفعل ، وأما قوله « والإفعال عز » فقد عرفت
ثبوته بالمنقول عن كتاب العين والأساس .

(وإن تحركت) الهمزة الثانية ، (وسكن ما قبلها) أى الهمزة التى
قبلها فى صيغة موضوعة على التضعيف (كسَّال) وسُوَّال (تثبَّت)
مدغمة فى الثانية للمحافظة على وضع الصيغة ، ولا يكون ذلك إلا
إذا اتصلت الأولى بالفاء ، لأن الهمزة ثقيلة ولا سيما المضعف منها ،
فإذا وليت الأولى أول الكلمة خفت ، وأما فى غير ذلك فلا يجوز ،
فلا يبنى من قرأ مثل : قُمْدٌ (١) ولا فَلِزٌ (٢) ، ويجوز اجتماعهما ساكنة
أولهما متحركة ثانيتهما فى صيغة غير موضوعة على التضعيف ، وعند
ذلك تقلب الثانية ياء ولا تدغم فيها ، نحو : قِرْأِي على وزن : سِبْطِرِ
من « قرأ » ، ولا يخفف بنقل حركة الثانية إلى الأولى وحذفها كما فى
« مَسَلَةٌ » لأن تلك فى حكم الثانية .

(وإن تحركت) أى الثانية (وتحرك ما قبلها) أى الأولى ،
ولم تكن الثانية لأمأ (قالوا : وجَبَ قَلْبُ الثانيةِ ياءً إن انكسر ما
قبلها) سواء كانت مكسورة أيضاً ، كما لو بنيت مثل : لِجَرْدٍ من
« أَنْ » ، فتقول : لِمَيْنٌ ، أو مفتوحة ، قال الرضى (٣) : ولم توجد

(١) القمد - كمتل - القوى الشديد أو الغليظ (القاموس المحيط ١ / ٣٣٠) .
(٢) الفلز - بكسر الفاء واللام وتشديد الزاي - نحاس أبيض تجمل منه القنود المفرغة ،
أو خبث الحديد أو الحجارة ، أو جواهر للأرض كلها ، أو ما ينفى الكير من كل ما يذاب
منها ، والرجل الغليظ الشديد (القاموس المحيط ٢ / ١٨٦) .

(٣) ورد ما قاله الرضى فى شرحه على الشافية ، وتناول فيه ما قاله سيبويه والأخفش
(٦٥ / ٣) .

مضمومة مكسورة. ما قبلها في كلامهم ، وكأنه لذلك أطلق المصنف ،
وإلا لم يستقم الإطلاق إلا على مذهب الأخفش ، فإن المضمومة عند
سيبويه تجعل واواً صريحة مطلقاً قياساً على التسهيل ، فلو جاء نحو
« إِفْعَل » بكسر الهمزة وضم العين ، لقلت من أمّ : أوَمّ عند سيبويه « بالواو » ،
وإيّم « بالياء » عند الأخفش على ما روى عنه في مستهزئون ، (أو
انكسرت) فإنها تقلب ياء أيضاً بأيّ حركة تحركت الأولى ، (و) وجب
قلب الثانية (واواً في غيره) أى في غير المنكسر ما قبلها ، أو المنكسرة
بأن تكون مفتوحة أو مضمومة وقبلها كذلك خلافاً للمازنى (١) في المفتوحة
المفتوح ما قبلها ، فإنه يقلبها فيه ياء - كما سيأتى ، (نحو جاء) هذا
مثال المكسور ما قبلها ، لأن (٢) أصله : جأى : قلبت الثانية ياء
لانكسار ما قبلها ، سواء كانت متحركة بالضم أو بالكسر أو بالفتح ،
(وأيمّة) مثال للمكسورة المفتوح ما قبلها ، فإن أصله : أئمة ،
نقلت حركة الميم إلى الهمزة الساكنة التي قبلها ، وأدغمت في الميم الثانية ،
ثم قلبت الهمزة ياء لانكسارها ، ومثال المكسورة المضموم ما قبلها :
ما إذا بنى من : أن يثن مثل : أكرم ، فإنك تقول : أين عند
سيبويه ، وأوّن عند الأخفش على ما تقدم في نحو : سئل من
الخلاف بينهما .

(وأوادم (٣)) في جمع آدم : مثال المفتوحة المفتوح ما قبلها ،

(١) أشار الرضى في شرحه على الشافى إلى رأى المازنى (٣/ ٥٦) .

(٢) في مخطوطة (ص) : فإن .

(٣) في متن الشافى بشرح الرضى (٣/ ٥٣) : وأويدم وأوادم .

ولو بنيت مثل أفعل من « الأم » قلت : هو أوَمّ منك ، (وأوَيَمّ)
 في تصغير آدم ، مثال المفتوحة المضموم ما قبلها ، ولم يمثل للمضمومة ،
 ومثاها مفتوحاً ما قبلها : أوَمّ من : أمت أوَم ، ومضموماً ما قبلها :
 أوَمّ في المبني من أمّ على مثال أُبْلِم (١) ، وعند المازني : أن المفتوحة
 المفتوح ما قبلها تقلب ياء ، فتقول في أفعل من « الأم » : أيمّ منك ،
 وقلنا : ولم تكن الثانية لاما ؛ لأنها لو كانت لاما قلبت ياء مطلقاً بأيّ
 حركة تحركت ؛ لأن الآخر محل التخفيف ، والياء أخف من الواو ،
 وأيضاً فمخرج الياء أقرب إلى مخرج الهمزة من مخرج الواو ، فتقول
 في مثل جعفر من قرأ : قرأى ، قرأيان ، قرأون ، ومن هذا يعلم أن
 التمثيل بجاء ليس نصّاً في المقصود ، بخلاف ما ذكرنا من مثال :
 إينّ على وزن : إجرّد (٢) .

(ومنه) أى ومما اجتمع فيه همزتان (خطّايَا) ونحوها من كل
 جمع أقصى لفعلية مهموز اللام ، لكن ذلك ليس منه إلا (في التقدير
 الأصلي) لا في الحال ، ولا في التقدير المتفرع على الأصلي ، وذلك
 أنها جمعت خطيئة على خطايء « همزة بعد ياء » ، وياء فعيلة تقلب
 في الجمع الأقصى همزة كما يعجى في باب الإعلال إن شاء الله تعالى ،
 فبعد قلبها اجتمعت همزتان ، فقلبت الثانية ياء ؛ لما تقدم أن الهمزتين
 إذا اجتمعا والثانية لام قلبت ياء ، فصار خطايى ، وهذا هو التقدير
 المتفرع على الأصلي ، ثم قلبت الهمزة ياء مفتوحة ، والياء ألفاً كما

(١) أبلم - بضمتين بينهما سكون - الخوص ، واحدته أبلنة (القاموس المحيط ٤ / ٨١) .

(٢) إجرّد - بكسرتين بينهما ساكن - نبت يخرج عند الكمأة ، فيستدل به عليها

(القاموس المحيط ١ / ٢٨٢) .

نذكره بعينه هذا في نحو : مطية ، وهو الذى صار عليه في الحال ،
والتقدير الأصلى المذكور إنما ثبت عند سيبويه (خلافاً للخليل) فإنه
لا يثبت ، ولا يجتمع فيه همزتان عنده أصلاً ، بل يقلب بالتقديم
والتأخير كما تقدم ، (وقد صحَّ التسهيل والتحقيق في نحو أئمة)
جملة حالية ، أى قالوا : وجب . . إلى آخره . . والحال أنه قد
صح التسهيل والتحقيق في نحو أئمة ، يعنى في القراءة ، وهذا اعتراف
على النحاة حيث قالوا : وجب . . إلخ . . يعنى كيف يطلقون الوجوب
المذكور ، وقد ثبت في نحو « أئمة » التسهيل والتحقيق .

قال الرضى (١) : ولم يجئ في القراءة قلب الهمزة الثانية ياء
صريحة ، بل لم يأت فيها إلا التحقيق أو تسهيل الثانية بين الهمزة
والياء ، وهذان الحكمان لا يختصان عند بعضهم بنحو أئمة ، بل
يجريان في كل همزتين متحركتين في كلمة ، قال أبو زيد (٢) :
سمعت من يقول : اللهم اغفر لى خطائى كخطاياى بمعنى ، وفى هذين
الوجهين أعنى تحقيقهما وتسهيل الثانية زاد بعضهم ألفاً بين الأولى
والثانية إذا كانت الأولى مبتدأ بها ، لكراهة اجتماع الهمزتين ، أو شبه
الهمزتين في أول الكلمة ، واجتماع المثليين في أول الكلمة مكروه .

(والتزيم في باب أكرم) يعنى صيغة المضارع للمتكلم من باب
الأفعال (حذف الثانية) ، وكان قياسها — على ما تقدم — قلبها واوا

(١) ورد قول الرضى في شرحه على الشافية (٣ / ٥٩)

(٢) وزدت عبادة أبو زيد في شرح الرضى (٣ / ٥٨) :

كما في أويدم ، لكنه خففت الكلمة بالحذف ، كما خففت في :
خذ وكل بالحذف (وحِيلَ عليه أنحوأته) من صيغ : المخاطب والغائب
والتكلم مع غيره ، نحو : تكرم ويكرم ونكرم كما تقدم .

(وقد التزموا قلبها مفردة) أى حال انفرادها عن همزة أخرى
(ياء مفتوحة في باب مَطَايَا) يعنى به : كل جمع أقصى آخره
ياء قبلها همزة ، مما ليس في مفردة تلك الهمزة والياء بعد الألف زائدة ،
- كما سيأتى - في الإعلال إن شاء الله تعالى ، وذلك أن « مطية » : فعيلة ،
وقياسها في الجمع الأقصى - كما سيأتى - أن تقلب الياء الزائدة
فيها همزة ، والأصل فيه تخفيف الثقيلين وجوباً ، أعني الياء المكسور
ما قبلها والهمزة ، وذلك بقلب الياء ألفاً ، والكسرة قبلها فتحة ،
وبقلب الهمزة ياء ، ومثله : ركية (١) وركايا ، ودرية (٢) ودرايا .

(ومته) أى مما وقعت فيه الهمزة قبل ياء في الجمع الأقصى
(خَطَّايَا) يعنى ونحوها من كل جمع أقصى لفعيلة مهموز اللام
(على القولين) معا ، يعنى قول الخليل وسيبويه ، لا فرق ، إذ صار :
خطائى ، إما بقلب الهمزة الثانية ياء ، أو بالتقديم والتأخير ، فالخليل
يقول : إن الهمزة التى صارت « ياء » لام الكلمة ، فوزنه : فعلى ،
وسيبويه يقول : هى منقلبة عن الياء الزائدة ، فوزنه عنده : فعائل ،
وقد تقدم ذكر الخلاف بينهما ، وكان حتى قوله « وقد التزموا قلبها
مفردة . . الخ » أن يذكر قبل ذكر أحكام الهمزتين .

(١) الركية : البئر : فعيلة بمعنى مفعولة من ركاها يركوها ، أى حفرها (القاموس المحيط ٤ / ٣٣٦) .
(٢) الدرية : لما يتعلم عليه الطمن (القاموس المحيط ٤ / ٣٢٧) .

تنبيه : قال نجم الأئمة (١) : واعلم أنه إذا توالى في كلمة أكثر من همزتين أخذت في التخفيف من الأول ، فخففت الهمزة الثانية ، ولم تبدأ في التخفيف من الأخيرة ، كما فعلت ذلك في حرف العلة نحو : طوى ونوى ، وذلك لفرط استثقالهم لتكرار الهمزة ، فيخففون كل ثانية ، إذ نشأ منها الثقل ، إلى أن يصلوا إلى آخر الكلمة .

فإن بنيت من « قرأ » مثل « سفرجل » قلت : قرأياً ، حققت الأولى ، وقلبت الثانية التي نشأ منها الثقل ، وإنما قلبتها ياء لا واو ، لكونها أقرب مخرجاً إلى الهمزة من الواو ، وصححت الأخيرة لعدم مجامعتها إذن للهمزة .

وإن بنيت مثل سفرجل من « الهمزات » قلت : أوأياً ، على قول النحاة ، وأبأياً ، على قول المازني ، كما تقدم في : هو أيمّ منك ، فتحقيق الأولى هو القياس ، إذ الهمزة الأولى لا تخفف ، كما مر ، وأما تحقيق الثالثة فلأنك لما قلبت الثانية صارت الثالثة أولى الهمزات ، ثم صارت الرابعة كالثانية مجامعة للهمزة التي قبلها ، فخففت بقلبها ياء . كما ذكرنا في قرأياً ، ثم صارت الخامسة كالأولى .

ولو بنيت مثل « قرطعب (٢) » قلت : إيثاء ، قلبت الثانية « ياء » كما في « إيت » ، والرابعة « ألفاً » كما في : آمن ، وتبقى الخامسة بحالها كما في : راء وشاء .

(١) ما قاله نجم الأئمة الرضى جاء في شرحه على الشافية مع تغيير في بعض مفرداته (٢/٦٢ ، ٦٣) .
(٢) القرطعب - بكسر فسكون ففتح فسكون : السحابة ، وقيل دابة .

ولو بنيت منها مثل : جحمرش قلت : أأبيء : قلبت الثانية « ألفا » كما في آمن ، والرابعة كما في أئمة ، وتبقى الخامسة بحالها ؛ لعدم مجامعتها الهمزة .

ولو بنيت منها مثل قدعمل قلت : أوأبيء : قلبت الثانية كما في أويدم ، والرابعة كما في قرأى ، وتبقى الخامسة بحالها .

(و) أما الهمزتان (في كلمتين) إذا كانت الأولى آخر كلمة ، فإنه (يجوز تحقيقهما) معا ، لعدم لزوم اجتماعهما ، وهو مختار قراء الكوفة (١) وابن عامر وهو ظاهر ، (وتخفيفهما) معا ، فتخفف الأولى بما هو قياسها منفردة من القلب في نحو : لم يقرأ أبوك ولم يقرى أبوك ، ولم يردو (٢) أبوك ، أو الحذف في نحو : خب أبيك ، أو التسهيل في نحو : جاء أبوك ، وقرأ أبوك ، وأما تخفيف الثانية ولا تكون إلا متحركة لكونها أول الكلمة ، فإن كانت الأولى ساكنة سهلت الثانية بين بين إذا وليت الألف ، لامتناع النقل إلى الألف ، وحذفت بعد نقل الحركة إلى ما قبلها إذا وليت الواو والياء ، لإمكان ذلك ، فيقال : اقرأ آية : بالألف في الأولى والتسهيل في الثانية ، وأقرى أباك : بالياء المفتوحة بفتحة الهمزة المحذوفة ، ولم يردو أبوك : بالواو المفتوحة ، وعليه قس نحو : لم ترؤو أمك ، ولم ترؤو أبلك ، ولم تقرى أمك ، ولم تقرى إبراهيم ، وإن كانت الأولى متحركة

(١) تناول الرضى هذا في شرحه للشافية (٦٥/٣) وذلك في قوله : وقد اختار جماعة هم قراء الكوفة وابن عامر التحقيق فيما مضى .

(٢) أصل الفعل : يردو ، وفي القاموس المحيط (١٦/١) وردأ ككرم رداة : فسد ، فهو ردى .

خففت الثانية تخفيف المتحركة بعد متحركة ، فتجىء الأمثلة
 التسعة المذكورة ثمة ، فليرجع إلى أحكامها ، فهي هي بعينها ، فيجىء
 في نحو : قرأ أبوك : بين بين بعد مثله ، وفي نحو : يقرأ أبوك :
 بعد بين بين قلب الثانية « واوا » كموجل ، وفي نحو : يكأأ أحمد :
 بعد بين بين قلب الثانية « ياء » كماية ، وفي : يشاء إلى : في الثانية
 بعد بين بين في الأولى بين بين المشهور والبعيد ، وقلبها واوا كما في
 سئل ، وفي نحو : بئداء أمك : التسهيل المشهور والبعيد ، وقلبها ياء .

(وتخفيف إحداهما على قياسها) لو انفردت ، فمنهم من يخفف
 الأولى لكونها آخر الكلمة ، والأواخر محل التغيير ، وهو (١) قول
 أبي عمرو ، ومنهم من يخفف الثانية دون الأولى ، لأن الاستثقال
 منها جاء كما فعلوا في الهمزتين في كلمة وهو قول الخليل (٢) ، فمنهم
 من خفف الأولى وحدها فكيفيته ما مر من الحذف أو القلب أو التسهيل
 في نحو : هذا خب أبوك ، ولم يقرأ أبوك ، والتسهيل في نحو :
 قرأ أبوك ، ومن خفف الثانية وحدها ، فإن كانت الأولى ساكنة نقل
 حركتها إليها وحذفها في نحو : لم يقرى بأك ، وإن كانت متحركة
 فكأهمزة المتحركة بعد متحرك في كلمة ، فتجىء التسعة الأمثلة ،
 وتحقيقها ما مر .

(وجاء في نحو : يشاء إلى : الواو أيضاً في الثانية) يعني إذا كانت

(١) في مخطوطة (ص) ، وهذا (بدل) : وهو ، وقد أشار الرضى في شرحه للشافية
 إلى قول أبي عمرو (٦٥/٣) .

(٢) ذكر الرضى في شرحه للشافية ما قاله الخليل (٦٥/٣) .

الأولى مضمومة ، والثانية مكسورة ، فإنه قد جاء فيها أيضا ، يعني كما جاء فيها ما هو قياسها من بين بين المشهور عند الأكثر ، أو البعيد عند بعض كما تقدم - قلبها واوا صريحة ، لتناسب حركة ما قبلها ، كما جاز لك في سئل عند بعض عنى ما تقدم ، وكذا إذا كانت الأولى مكسورة والثانية مضمومة نحو : بئداء أمك ، فإنه يجوز قلب الثانية «ياء» صريحة ، كما في مستهزئون عند بعض كما تقدم .

(وجاء في) الهمزتين (المتفتحتين) في الحركة نحو : أولياء أولئك ، و « جاء (١) أشراطها » ، ومن السماء إن : وجهان آخران من التخفيف ، أحدهما عن أبي عمرو (حذف إحداهما) ، وبقاء الأخرى بحالها ، (و) ثانيهما عن ورش وقنبل (٢) (قلب الثانية) حرف مد صريحا (كالساكنة) ، أى ألفا إن انفتحت الأولى ، وواوا إن انضمت ، وياء إن انكسرت ، وقلنا : « إذا كانت الأولى آخر كلمة » لأنها إذا كانت مبتدأ بها كهزمة الاستفهام فحكمها حكم الهمزتين في كلمة إذا كان أولاهما مبتدأ بها كائمه ، وإذا كانت الأولى همزة الاستفهام والثانية همزة الوصل ، فإن كانت مكسورة أو مضمومة حذفنا نحو : أضطفَى وأستخرج ، وإن كانت مفتوحة نحو : ألحسن ؟ قلبت ألفا ، أو جعلت بين بين كما تقدم .

(١) جزء الآية ١٨ من سورة محمد ، وهى قوله شأنه « فهل ينظرون إلا الساعة أن تأتيهم بغتة فقد جاء أشراطها »

(٢) قبل بوزن : قنفذ : أصله الغلام الحاد الرأس ، الخفيف الروح ، وقد لقب به محمد بن عبد الرحمن أحد القراء (شرح الرضى للشافعية ٣/ ٨٥)

بحث الإعلال

تعريفه وأنواعه وحروفه

ولما فرغ من تخفيف الهمزة شرع في الإعلال فقال :

(الإعلال) لغة : جعل الشيء عيلا ، سمي به التغيير المذكور ، لأن ذلك التغيير علة حدثت بالحرف ، ويحتمل أن يكون من « أفعل » الذي للسلب ، وكان معنى « أعل الكلمة » : أزال علتها ، أى ثقلها ، لأن العلة ثقل ، فعلى هذا يكون معناه لغة : إزالة العلة .

وفى الاصطلاح : (تغييرُ حَرْفِ الْعِلَّةِ) أى تغيير ذاته : يقلب أو حذف ، أو صفته : بالإسكان ، واحترز بقوله : « حرف العلة » عن غيره كالمهمزة وغيرها مما يغير ، فإنه لا يسمى تغييره إعلالا (للتخفيف) احترز به عن تغييره للإعراب ، كما فى نحو : أبوك ومسلمان ومسلمون .

(ويجمعه : القلبُ) كقَالَ ، (والحذفُ) كلم يقل ، (والإسكان) كيقول ، يعنى لا يخرج الإعلال عن هذه الثلاثة ، ولفظ القلب فى اصطلاحهم مختص بإبدال حروف العلة والمهمزة بعضها مكان بعض ، والمشهور فى غير الأربعة لفظ « الإبدال » ، وكذا يستعمل فى الهمزة أيضا . (وحروفه) أى حروف الإعلال التى يكون فيها : (الألف والواو والياء) سميت الثلاثة حروف العلة . لأنها تتغير ولا تبقى على حال واحد فى الأغلب ، شبهت بالعليل المنحرف المزاج المتغير حالا بحال ، وتغيير هذه الحروف لطلب الخفة ، ليس لغاية ثقلها ، بل لغاية

خفتها ، بحيث لا تحتل أدنى ثقل ، وأيضا لكثرتها في الكلام ؛ لأنه إن خلت كلمة من أحدها فخلوها من أبعاضها - أعنى الحركات - محال ، وكل كثير مستثقل وإن خف .

(ولا تكونُ الألفُ أصلاً (١) في) الاسم (المتمكن) أى المعرب ، أما في الثلاثي والرباعي ؛ فلأنَّ الابتداءَ بالألف محال ، والآخر مورد الحركات الإعرابية ، والوسط يتحرك في التصغير ، فلم يمكن وضعهما ألفاً ، وأما في الخماسي فالأول والثاني والثالث والخامس لما مر ، والرابع لأنه معتقب الإعراب في التصغير والتكسير ، (ولا) تكون أصلاً أيضاً (في فعلٍ) ، أما الثلاثي : فاتحرك ثلاثتها في ماضيه ، وأما الرباعي فلاتباعه الثلاثي . (ولكن) تكون منقلبة (عن واوٍ ، أو) عن (ياءٍ) ، وقد ذكر بعضهم أن الألف في نحو : عا عيت وحا حيت أصلية ، وأما غير المتمكن كمتى والحرف كإذا فهي أصلية فيهما .

مواقع الواو والياء في الكلمات

ولما كانت الألف منقلبة عنهما في الكثير التصرف من الفعل والاسم المتمكن ، وكانت الواو والياء قد يتفقان ، وقد يختلفان ؛ بين حالهما في ذلك ، ولم يتعرض للألف بقوله :

(وقد اتَّفَقَتَا) حال كونهما (فَاءَيْنِ) أى أن كل واحدة وقعت فاء (كوَعِدَ وَيُسِرُّ ، و) حال كونهما (عَيْنَيْنِ كَقَوْلٍ وَبَيْعٍ ، ولامَيْنِ كَعَزَوْ وَرَمَيْ ، و) حال كون (٢) كل منهما (عَيْنًا وَلَا مَأْكَثًا وَحَيَّةٍ) ،

(١) في مخطوطة (ص) : أصلية ، وفي مخطوطة (ق) : أصلاً ، كما وردت في متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٦٦)
(٢) في مخطوطة (ص) : كونهما .

وهما قليلان (و) اتفقتا أيضا في أنهما (تقدمت كل واحدة على الأخرى) حال كون إحداهما (١) (فاء ، و) الأخرى (عينا) ،
يعنى : تقدمت كل واحدة حال كونها فاء على الأخرى حال كونها عينا ،
واو قال : « تقدمت كل واحدة فاء على الأخرى عينا » لكان أظهر ،
(كَوَيْلٍ) في تقدم الواو « فاء » على الياء « عينا » ، ولم يسمع منه
إلا : ويل وويح وويس وويب (٢) (ويوم (٣)) في تقدم الياء على
الواو عينا ، ولم يسمع منه إلا يوم ويوح (٤) ، فهذه وجوه الاتفاق ،

(واختلفت في أن الواو تقدمت) حال كونها (عينا على الياء)
حال كونها (لاما) نحو : طويت ولويت ، وهو كثير ، (بخلاف
العكس) ، وهو تقدم الياء عينا على الواو لاما ، لأن الوجه أن يكون
الحرف الأخير أخف وهو كثير ، (بخلاف العكس) ، وهو تقدم
الياء عينا على الواو لاما ، لأن الوجه أن يكون الحرف الأخير أخف
مما قبله ؛ انشاكل الكلمة كلما ازدادت حروفها ، وكون الحرف الأخير
معتقب الإعراب ، (وواوحيوان) ليست أصلية حتى يقال : إن تقدم
الياء عينا على الواو لاما أيضا موجود ، فليس من وجوه الاختلاف ،
بل هي (بَدَلٌ عن ياء) ، وأصله : حييان : أبدلت الواو منها لتوالى
للميامين ، وأبدلت الثانية لأن استكراه التوالى منها حصل ، وأيضا

(١) في مخطوطة (ص) أحدهما .

(٢) معاني هذه المفردات : ويل : كلمة يراد بها الدعاء بالعذاب ، ويح : كلمة رحمة ،
ويس : تستعمل في الرحمة وفي استصلاح الصبي ، ويب : كلمة بمعنى الويل ، وقد تستعمل
بمعنى العجب ، يقال : وبياله ، أى عجباً له .

(٣) في متن الشافية بشرح الرضى (٧١ / ٣) تقدم لفظ (يوم) على (ويل) .

(٤) يوح ويوحى - بضمهما - : من أساء الشمس (القاموس المحيط ٢٥٦ / ١) .

لو أبدلت الأولى لحمل على باب طويت الكثير ، وظن أنها أصل في موضعها ، لكثرة هذا الباب ، فلما قلبت الثانية ولوا صارت مستنكرة في موضعها ، فيتنبه بذلك على كونها غير أصل ، وإنما حكم بذلك لعدم نظيره في كلامهم إلا ما ذهب إليه أبو على في لفظة « الواو » كما سيأتي ، لا لأن حبيت يدل عليه اجواز أن يكون كرضيت ، (و) اختلفنا في (أن الباء وقعت فاءً وعينا في بين) اسم واد ، (وفاءً ولأما في يَدَيْتُ) أي أصبت يده أو أنعمت ، (بخلاف الواو) فلم تقع فاء وعينا (إلا في أول على الأصح (١)) لما تقدم أن الصحيح أنه من : وول ، ومفهوم كلام المصنف كثرة وقوع الباء فاء وعينا دون الواو ، قال الرضى (٢) : والحق أن الواو والياء متفقتان ههنا في كون كل واحدة منهما فاء وعينا ، كل واحدة منهما في كلمة واحدة فقط ، يعنى الباء في : بين ، والواو في : أول ، ويمكن توجيه كلام المصنف بأن الأول متفق عليه ، والثاني مختلف فيه .

(و) لم تقع الواو فاء ولأما (إلا في) لفظة (الواو على وجهه) ، أي على قول أبي (٣) على : أن أصله « ويو » لكرهه بناء الكلمة على الواوات ، وذهب الأخفش (٤) إلى أن أصله : وَوَو ، لعدم تقدم الياء عينا على الواو لأما ، فتقول على مذهب أبي على : ويئتُ واوا ، قلبت الواو الأخيرة ياء كما في أعليت ، وتقول على مذهب الأخفش :

(١) في مخطوطي (ص) ، (ق) على الأصح ، وهو مخالف لنص متن الشافعية بشرح الرضى (٧٢/٣) : على الأصح .

(٢) ما ذكره من أقوال الرضى وردت في شرحه للشافعية (٧٤/٣) .

(٣) ما ذكره الشارح من آراء لأبي على قد نص عليها الرضى في شرحه للشافعية (٧٤/٣) .

(٤) ما ذكره الشارح من آراء للأخفش قد نص عليها الرضى في شرحه للشافعية (٧٤/٣) .

أَوْتَتْ ، (و) . (اختلافتا في) أن الياء وقعت فاءً وعيناً ولاماً في : يَبَيَّنْتُ)
 كَقَطَّعْتُ ، تقول : يَبَيَّنْتُ ياءً حسنة ، أى كتبت ، (بخلاف الواو)
 فلم تقع فاءً وعيناً ولاماً (إلا في) لفظة (الواوِ على وجه) ، وهو
 مذهب الأخفش كما تقدم ، فعلى هذا يستويان عند الأخفش في هذا
 الحكم ، وقوله : بيت بناءً على أن أصل الياء : يَبَيَّى ، كما هو مذهب
 غير أبى على ، ومذهب أبى على أن أصل الياء : يَوَّى ، فتقول :
 يَوَّيْتُ ، وكذا الخلاف بينهم في جميع ما هو على حرفين من أسماء
 حروف المعجم ثانيه الألف ، نحو : با ، تا ، ثا ، را ، زا ، فهم
 يقولون : ببيت . . إلى آخرها ، وهو يقول : بويت . . . إلى آخرها ،
 وإنما يحكم على ألفاتها بكونها منقلبة عند وقوعها مركبة معربة لا قبل
 التركيب ، فلا أصل لألفاتها لعدم تمكنها ، وإنما حكم أبو على بكونها
 واوا ، وبأن لامها « ياء » لكثرة باب : طويت ، وما ثانيه ألف من
 هذه الأسماء وبعده حرف صحيح كدال ، ذال ، صاد ، فقبل إعرابها
 لا أصل لألفاتها لعدم تمكنها ، وأما بعد إعرابها فجعلها في الأصل
 « واوا » أولى من جعلها « ياء » ، لأن باب : « دار ونار » أكثر من
 باب : « ناب » ، وأما ما ثانيه « ياء » نحو : جيم ، عين ، فعينها
 « ياء » لوجود الياء فيها ، وعدم الدليل على كونها عن الواو .

إِغْلَالُ الْفَاءِ

ثم شرع في بيان إغلال « الواو والياء » إذا كانتا فاعين ، فقال :
 (الفاء :) أى هذا إغلال الفاء التى هى واو أو ياء (تقلب
 الواو) إذا كانت فاء (همزة لزوماً في) الكلمة التى تقع فيها بعد

الواو التي هي الفاء واو (نحو أوأَصِلَ) جمع واصله ، أصله : وواصل ، (وأَوْصِلَ) تصغير : واصل ، أصله : وويصل ، (والأوَّل) جمع الأولى ، أصله : وُؤَل ، فقلبت الأولى همزة فيها ، وإنما تقلب وجوبا (إذا تحركتِ الثانيةُ) كما في الأمثلة المذكورة ، لاستثقال جمع المثليين في أول الكلمة مع تحركهما ، وقلبت همزة لا ياء ؛ لفرط التقارب بين الواو والياء ، والهمزة أبعد ، فلو قلبت ياء كأن اجتمع المستثقل باق ، (بخلاف) ما لو كانت الثانية فيه ساكنة نحو (وُورِي) الميث مغير الصيغة من واره فإنه لا يجب القلب .

(و) تقلب الواو همزة (جوازاً في) كلمة كانت فيها منفردة عن واو بعدها وهي مضمومة (نحو أجُوه) في : وجوه ، وأقتت في : وقتت ، أو كانت الثانية ساكنة (و) ذلك نحو (أوري) ، وهذا حكم كل واو مخففة مضمومة ضمة لازمة ، سواء كانت في أول الكلمة كوجوه ووُعِدَ ، أو في حشوها كأدُور وأنُور ، أعنى أن قلبها همزة جائز جوازاً مطرداً لا ينكسر ؛ لأن الضمة بعض الواو ، فكأنه اجتمع واوان ، بخلاف المشددة لقوتها وصيرورتها كالحرف الصحيح ، وما ليست لازمة نحو : دلوك واخشوا الله لعروضها ، ولم يعجز قلب الأولى همزة في نحو : طووى ؛ لعروض ياء النسبة التي اجتمعت الواوان بسببها فاجتماعهما كلا اجتماع .

وقال الرضي ما معناه (١) : لم يشترط الفحول في وجوب قلب

(١) ما قاله الشارح ورد في شرح الرضي على شافية ابن الحاجب (٣ / ٧٦ ، ٧٧) مع تغيير في بعض عبارات .

أولى الواوین همزة تحرك الثانية ، بل أن لا تكون زائدة منقلبة عن زائد ، نحو : وورى ، لعروض الثانية من جهتين : من جهة الزيادة ، ومن جهة انقلابها عن الألف ، فلو كانت أصلية كما فى الأولى ، أو زائدة غير منقلبة عن شئ كالمبنى من الوعد على وزن « جورب » ، أو كانت منقلبة عن أصل كالمبنى على « فُعل » من وأيت ، فإنه يجب قلبها همزة ، فتقول فى الأول : أوْعَدَ ، وفى الثانى : أوئى ، ويرد عليه أن مقتضى ما ذكر ألا يجب قلب الأولى فى : أواصل وأويصل ، والمعلوم خلافه ، فالصواب أن يقال : الشرط إما تحركها ، أو ألا تكون زائدة منقلبة عن زائد .

(وقال المازنى : و) ت قلب الواو التى هى فاء همزة جوازا قياسا أيضا (فى) الكلمة التى تكون فيها مكسورة (نحو إشاح) لثقل الكسرة ، وإن كان ثقلها أقل من الضمة ، فاستثقل ذلك فى أول الكلمة دون وسطها كطويل ، والأولى كون ذلك سماعيا .

(والتزموه) أى قلب الأولى همزة (فى الأولى) مع أن الثانية ساكنة (حملا) للمفرد (على) الجمع الذى هو (الأول) ، فلا يرد اعتراضا على اشتراط تحرك الثانية ، وقد عرفت من المنقول عن نجم الأئمة مالا يحتاج معه إلى الاعتذار عن وجوب قلب واو « أولى » همزة .

(وأما) الواو المفتوحة المصدرة وإن كان قد جاء قبلها همزة فى كلمات قليلة منها : (أناة) فى : وناة ، وهى المرأة التى فيها فتور ، (وأحد) فى : وحد ، (وأشاء) فى : وساء : اسم امرأة : فعلاء من

الوسامة وهى الحسن ، وليس جمع « اسم » لأن التسمية بالصفة أكثر من التسمية بالجمع ، (فعلى غير القياس) .

قلب الواو والياء تاء فى افتعل

(وتقلب) أى قلب كل من الواو والياء اللتين هما فاءان (تاء فى) افتعل ، (نحو : اتعد) من الوعد ، أصله : أوْتعد ، واتسر من اليسر ، أصله : إيتسر ، فرارا من تخالف التصارييف بالواو والياء لو لم يقلبا ، إذ كنت تقول فى الأول : إيتعد ، وفيما لم يسم فاعله : أوْتعد ، وفى المضارع واسم الفاعل واسم المفعول بالواو (١) ، وفى الأمر بالياء ، وفى اليائى : ايتسر ، وفيما لم يسم فاعله : أوْتسر ، وكذا فى اسم الفاعل واسم المفعول بالواو (٢) ،

وخصت « التاء » لقرىها كثير من الواو ، لتقارب مخرجيهما ، وحملت الياء عليها ، مع ما يحصل بقلبهما « تاء » من التخفيف بالإدغام ، وقد توجد فى بعض النسخ بعد قوله « اتسر » قوله « على الأفصح » وهو إشارة إلى ما قيل إن بعض أهل الحجاز لا يلتفت إلى تخالف أبنية الفعل ياء وواو ، فيقول : إيتعد وإيتسر ، ويقول فى المضارع : يا تعد ويا تسر ، ولا يقول : يوتعد وييتسر استثقالا للواو والياء بين الياء المفتوحة والفتحة كما فى : يا جل .

(بخلاف) فاء افتعل التى هى ياء منقلبة عن الهمزة نحو (إيتزر) فى : ائتزر ، فلا تقلب ياؤه « تاء » لأنه وإن وجب قلب همزته مع

(١) فيكون المضارع : يوتعد ، واسم الفاعل : موتعد (بكسر الهمزة) ، واسم المفعول : موتعد . (بفتح الهمزة)

(٢) فيكون اسم الفاعل : مواتسر (بكسر الهمزة) ، واسم المفعول : مواتسر . (بفتح الهمزة)

همزة الوصل المكسورة ياء ، وحكم حرف العلة المنقلب عن همزة انقلابا واجبا حكم حرف العلة الأصلي - كما مر - لكن لما كانت همزة الوصل لا تلزم ، إذ كنت تقول : « قال انتزر » فترجع الهمزة ، روعي أصل الهمزة ، وبعض البغدادية جوز قلب يائها تاء ، فقال : انتزر واتسر ، وقرئ شاذا « الذي اتمن أمانته (١) » .

قلب الواو ياء والياء واوا

(وتُقلَبُ الواوُ) التي هي فاء (ياءٌ إذا) سكنت ، و (وانكسر ما قبلها ، والياءُ واوا إذا) سكنت و (ائضمَّ ما قبلها) ، لاستثقالهما ساكنتين بعد الحركة المخالفة لهما مخالفة كلية (نحو : مِيزَانٌ ومِيقَاتٌ) مثال لما قلبت فيه الواو ياء ، إذ هما من الوزن والوقت ، (ومَوْقِظٌ ومُوسِرٌ) مثال لما قلبت فيه الياء واوا ، إذ هما من البيقظة واليسر ، والكسرة التي قبل الواو قد تكون في كلمتها ، كما تقدم ، وقد تكون في غيرها نحو : يا غلامٍ ابتجل ، وكذا الضمة قبل الواو قد تكون في كلمتها ، كما تقدم ، وقد تكون في غيرها نحو : يا زيدٌ أوأس ، وظاهر كلام المصنف عدم الفرق في وجوب القلب بين الواو والياء مطلقا ، وكأنه لغة الأكثر ، قال الرضي (٢) : قال سيبويه : بعض العرب يقول : يا زيدٌ أيأس « بالياء » ، تشبيها بقبيل مُشَمَّا ، واستضعفه سيبويه وقال : يلزم منه أن يقال : يا غلامٍ أوجل « بالواو » مع كسرة ما قبلها ، ولهم أن يفرقوا باستثقال الواو في أول الكلمة

(١) جزء الآية ٢٨٣ من سورة البقرة .

(٢) ما ذكره المؤلف أورده الرضي في شرحه على شافية ابن الحاجب (٨٦/٤)

مع كسرة ما قبلها ، بخلاف الياء المضموم ما قبلها ، إذ ثبت له نظير نحو قِيلَ .

واشترطنا سكون كل منهما ؛ إذ لو تحركتا لم تقلبا لقوتهما بالحركة نحو : : إَوْزَة ، ويا زيدُ يسرت ، فلا تجذبهما حركة ما قبلهما إلى ناحيتها ، وكأنَّ المصنف اكتفى عن اشتراط سكونهما بالمثل على أن يؤخذ على جهة القيدية .

حذف فاء المثال

(وتحذف الواو) التي هي فاء (من) مضارع الثلاثي الذي على يفعل « بكسر العين » (نحو : يَعِدُ وَيَلِدُ) مضارعي : وعد وولد (لوقوعها بين ياء) مفتوحة (وكسرة أصلية) سواء كانت موجودة في الحال ، كما مر ، أو في الأصل كيضع مضارع وضع ، فإن قياسه - كما تقدم - يفعل « بكسر العين » ، وإنما حذف الواو المذكورة لمجامعتها الياء على وجه لم يمكن إدغام إحداها في الأخرى كما أمكن في : طى ، ولا سيما والكسرة بعد الواو ، والكسرة بعض الياء ، وكون حركة ما قبل الواو غير موافقة له ، كما إذا كانت مضمومة نحو : يُوعِد مضارع أوعِد ، مع كون ذلك في الفعل الثقيل معنى : لدلالته على الحدث والزمان ، ولفظا : بما يتصل بأوله من حروف المضارعة ، ويلحق بآخره من الضمائر ، فلو كان ذلك في الاسم لم تحذف الواو ، كما لو بنيت مثل « يقطين (١) » من الوعد ، فإنك تقول : يُوعِد

(١) اليقطين : كل نبات انبسط على وجه الأرض ، ولا يقوم على ساق كالقرع والبطيخ

والحنظل ، ويخصه البعض بالقرع في قوله تعالى (وأنبتنا عليه شجرة من يقطين) الآية ١٤٦ من سورة الصافات .

بإثبات الواو ، وحذفت الواو دون الياء ، لأنها أثقل ، مع أن الياء علامة المضارع ، وأيضا الثقل حصل من الواو لأنها الثانية ، (ومن ثم (١) أى ومن جهة أنه يجب حذفها إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية (لم يُبَيَّنْ) فعَل « بفتح العين » من المضاعف المعتل فاؤه بالواو (نحو (٢) : ودَدْتُ بالفتح) بل على فعل « بالكسر » نحو : ودَدْتُ ، لما علمت أن مضارع المثال الواوى من الثلاثى المفتوح العين على يفعل ، فترك بناؤه (لِمَا يلزم من إعلالين) لو بنى (فى) مضارعه ، أعنى (يَدُّ) وهما : الإدغام للمثلين ، والإعلال لوقوع الواو بين ياء وكسرة أصلية ، وتسمية الإدغام إعلالا تغليب كالقمرين ، وهم يستكبرون اجتماع الإعلالين فى الثلاثى ، ومما ذكره هنا ، وفى قوله فيما سياتى « ويوجل على الأصل » يعلم أن قوله فى المضارع فى فعل « بكسر العين » ، أو كسرت « إن كان مثالا » معناه أنه قد يجىء الكسر فى مثاله الواوى ، لا أنه قياسه كمثال فعَل بفتح العين الواوى ، وإلا لكانت الواو فيه تقع أيضا بين ياء وكسرة أصلية ، فلا يجوز بناء نحو : [وددت منه ، كما لا يجوز من المفتوح العين .

(وَحُمِلَ أَخَوَاتُهُ) التى لا ياء فيها من (نحو) أنت (تَعِدُ ، و) نحن (نَعِدُ ، و) أنا (أَعِدُّ ، وصيغة أمره) نحو عد : فى وجوب الحذف ، وإن لم تقع الواو فيها بين ياء وكسرة (عليه) أى على نحو يعد ، طردا للباب فى المضارع ، والأمر مأخوذ منه .

(ولذلك) أى لأجل أنها لا تحذف إلا إذا وقعت بين ياء وكسرة

(١) فى مخطوطة (ص) : ومن ثمة .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣/ ٨٧) : مثل وددت .

أصلية ، وقد وجدت محذوفة في : يضع ويسع مع الفتحة (حُمِلَتْ
 فتحة يَضَعُ وَيَسَعُ على العُروض) حتى يحصل موجب الحذف ، يعنى
 أن في كل منهما كسرة أصلية ، لكنها فتحت لعارض ، وهو حرف
 الخلق ، أما كون فتحة « يضع » عارضة ؛ فلأنه مثال واوى من فعل ،
 وقد عرفت أن قياسه يفعل « بكسر العين » وأما فتحة « يسع » ، فقد
 تبين بحذف الواو أنه كان عينها مكسورا ، كومتى يمتق ، لكن فُتِحَ
 لحرف الخلق ، (و) حملت فتحة (يَوَجَلُ) مضارع وجل « مكسور
 العين » (على الأصل) لعدم حذف الواو فيه ، فيحمل على ما هو
 أصله ، أعنى فتح عين مضارع فعل ، (وَشَبَّهَتَا) أى فتحة يضع
 ويسع وفتحة يوجل (بالتجاري) مصدر تجارى يتجارى ، (والتجارب)
 جمع تجربة ، يعنى شبهت فتحة يضع ويسع بكسرة التجارى ، فإنها
 عارضة مثل فتحتهما ، إذ أصله الضم ، لأن مصدر تفاعل : تفاعل
 كتضارب ، لكن كسرت لوقوعها قبل الياء - كما سيأتى ،
 وفتحة يوجل بكسرة التجارب ، فإنها أصلية (بخلاف الياء)
 إذا وقعت (في) المضارع بين ياء وكسرة ، فإنها لا تحذف
 كالواو ، (نحو يَيْئُسُ (١)) مضارع يئس ، كحسب يحسب (وَيَيْسِرُ)
 مضارع يسر « بفتح العين » ، لأن اجتماع الياءين في الثقل ليس
 كاجتماع الواو والياء ، (وجاء (٢) يَيْئُسُ) بحذف الياء ، حكى سيبويه
 في لغتين حذف الياء ، وهما : يسر البعير يسره من اليسر ، ويئس
 يئس ، وهما شاذان ، (وجاء) عن بعض العرب : قلب الياء الواقعة
 في المضارع بين الياء المفتوحة والفتحة فقط « ألفا » نحو (يَاءُسُ) في

(١) في متن الشافية بشرح الرضى (٨٨/٣) : نحو ييسر ويئس .

(٢) في متن الشافية بشرح الرضى (٨٨/٣) : وقد جاء يئس .

يئس بالفتح مضارع يئس أيضا حملا للياء على الواو في نحو :
يا جل ، قال الرضى (١) : ولا يكون ذلك إلا في المفتوح العين ،
فمن ثم (٢) قلنا فقط .

(كما جاء) في : اتعد واتسر في بعض اللغات عدم قلب الواو
والياء « تاء » وقلبهما « ألفا » في المضارع ؛ لوقوعهما بين الياء
المفتوحة والفتحة نحو (يَا تَعُدْ) ويا تسر ، (وعليه) أى على مذهب
من لا يقلب الواو والياء « تاء » كما في اتعد واتسر ، بل أبقاها
وقلبهما ألفا في المضارع (حاء مُوتَعِدٌ ومُوتَسِرٌ في) اسم الفاعل ،
لا متعد ومُتَسِر ، قوله : (لغة الشافعي) يعنى أن الشافعي كان يتكلم
بها كثيرا .

(و) قياس مضارع المثال الواوى من فعل « بكسر العين » بقاء
الواو على حالها ؛ لعدم ما يوجب تغييرها ، لكون الواقع بعدها فتحة
أصلية ، لكنه قد (شَذَّ في مضارع وَجَلَّ : يَبْجَلُ) بقلب واوه ياء ؛
لأن الياء أخف من الواو ، (ويا جَلَّ) بقلب واوه ألفا ، لأن في وقوعه
بين الياء والفتحة ثقلا ، لكن ليس بحيث تحذف الواو له ،
(وَيَبْجَلُ) بكسر ياء المضارعة وقلب الواو ياء ، كأنه استشنع قلب
الواو ياء لا لعللة ظاهرة ، فكسر ياء المضارع ليكون انقلاب الواو
ياء لوقوعها بعد كسرة ، وليس الكسر فيه كالكسر في تَعْلَمُ ونَعْلَمُ ،
لأن من كسر ذلك لا يكسر الياء ، قال الرضى (٣) : وظاهر كلام

(١) ورد قول الرضى في شرحه على الشافية (٩٢/٣) .

(٢) في مخطوطة (ص) : فن ثمة .

(٣) ورد قول الرضى في شرحه على الشافية (٩٢/٣) .

السيترافى وأبى على يدل على أن قلب « واو » نحو يوجل « ألفا » أو « ياء » قياس وإن قل ، وهذا خلاف ظاهر قول المصنف ، أغنى قوله « وشذ . . الخ » .

(وتحذف الواو) جوازا (من) مصدر الفعل الذى تحذف فى مضارعه تشبيها له بالفعل ، لاتصاله به ، لكن لضعف سبب الحذف فيه يجب أن يعوض عن المحذوف « هاء التانيث » فى الآخر كما فى (نحو العِدَّة والمِقة (١)) مصدرى : وعد وومق ، وإنما كسرت العين لأن الساكن إذا حرك فالأصل الكسر ، وأيضا ليكون كعين الفعل الذى أجرى مجراه (٢) ، فلهذا لم يجتلب همزة الوصل بعد حذف الفاء ، وإذا فتحت العين فى المضارع لحرف الحلق جاز أن يفتح فى المصدر أيضا نحو : يَسْع سعة ، ويجوز أن لا يفتح نحو : يَهَبُ هبة ، وقولهم فى الصَّلَّة : صُلَّة « بالضم » شاذ .

(ونحو وجه قليل) ظاهره أنه أراد أن وجهه مصدر كالعدة ، وقد جمع فيه بين العوض والمعووض منه ، فخالف القياس ، وفيه نظر ، فإنها ليست بمصدر ، بل اسم للموضع الذى يتوجه إليه ، فليس تأؤها بدلا من الواو ، فإثبات الواو فيها قياس ، ومثلها : ولدة جمع وليد وهو الصبي والعبد ، ويمكن توجيه كلامه بأن المعنى على حذف مضاف تقديره : وإعلال نحو وجه قليل ، قال الرضى (٣) : وأما الجهة

(١) فى مخطوطة (ص) : والزنة .

(٢) يذهب أكثر علماء التصريف إلى أن أصل عدة : وعد « بكسر الواو » ، ثم حذفت الواو ، ونقلت كسرتها إلى الساكن بعدها ، وعوض منها التاء ، فصار المصدر : عدة .

(٣) ورد ما قاله الرضى فى شرحه على الشافية (٣/ ٩٠) .

والرقة (١) فشاذان لأنهما ليسا بمصدرين ، فليس تأوهما بدلا من الواو .

إِعْلَالُ عَيْنِ الْأَجُوفِ

ولما فرغ من إعلال « الفاء » شرع في إعلال « العين » ، فقال :

(العينُ : تقلبان (٢) ألفاً إذا تحركتاً) بحركة أصلية ، ليخرج نحو : جوزات وبيضات (٣) في هذيل ، ونحو : شئٍ وسوٍ مخففين لعروضها (مفتوحاً ما قبلَهُما) وهو ظاهر ، (أو في حُكْمِهِ) وهو الساكن الذى كان مفتوحاً في الماضى الثلاثى المحقق أو المقدر - كما سيتضح - ، وذلك لثقلهما بالحركة وتيؤهما لقلبهما ألفاً بانفتاح ما قبلهما حقيقة أو حكماً ؛ لكون الفتحة مناسبة للألف ، مع كون ذلك فى الفعل الثقيل أو فى شبهه ، ولذلك قال : (فى (٤) فى فعل ثَلَاثِيٍّ أو محمولٍ عليه) يعنى : أو فى فعل محمول على الفعل الثلاثى ، والمحمول عليه : ما ينفتح الواو والفاء فيه بعد حرف ساكن كان مفتوحاً فى الماضى الثلاثى ، كذا فسرهُ الرضى (٥) ، وحينئذ يكون نحو : اختار وانقاد خارجاً عن الأقسام التى ذكرها المصنف ، ولو قال « فى فعل أو اسم محمول عليه » واقتصر عليه لكان أشمل وأخصر ، (أو فى (اسم محمول عليهما) ، أى على الفعل الثلاثى بأن يوازنه ، أو على

-
- (١) الرقة : اسم للفضة ، ويقال : اسم للتقد ذهباً كان أو فضة ، وجمعه : رقون .
- (٢) قوله « تقلبان » يعنى أن الواو والياء إذا وقعتا عين الفعل الأجوف تقلبان ألفاً .
- (٣) البيضة : واحدة بيض الطائر ، وما يلبس على الرأس من الحديد فى الحروب للاحتماء به وغير ذلك ، وجمعه : بيضات (بسكون الياء) وهو القياس فى جمع مثل هذه الألفاظ ، وقد تحرك الياء بالفتح فى الجمع وهو شاذ .
- (٤) نص متن الشافية بشرح الرضى (٣/ ٩٥) : فى اسم ثلاثى أو فعل ثلاثى .
- (٥) ورد تفسير الرضى فى شرحه للشافية (٣/ ٩٦) .

الفعل المحمول على الثلاثي ، إما بأن يوازنه في عدد الحروف والحركات المعينة ، وإن باينه في تعيين الزيادات وأمكنتها - كما سيتضح - أو يكون مصدرا قياسيا له جاريا على نمطه في ثبوت زياداته في مثل مواضعها من الفعل (نحو بَابٍ وَنَابٍ) ، مثال الاسم المحمول على الفعل الثلاثي ، أصل الأول : بَوَّبَ ، والثاني : نَيَّبَ ، بدليل : أبواب وأنياب ، (وقَامَ وبَاعَ) مثال الفعل الثلاثي ، أصل الأول : قَوَّمَ ، والثاني : بَيَّعَ ، (وأَقَامَ وأَبَاعَ) مثال الفعل المحمول على الفعل الثلاثي ، أصلهما : أقوم وأبيع : نقلت حركتهما إلى ما قبلهما وقلبنا ألفا ، (والإقامة والاستقامة (١) ، ومَقَامَ ومُقَامَ) مثال الاسم المحمول على المحمول على الفعل الثلاثي ، فالأولان من المصدر الذي ذكرنا ، فإن إقواما واستقواما مصدران قياسيان جاريان على نمط : أقام واستقام في ثبوت الهمزة فيهما في الأول ، والسين والتاء في الثاني والثالث مثل ثبوتهما في أقام واستقام ، والأخيران من الموازن للمحمول على الثلاثي ، فإن مَقُومًا « بفتح الميم » ومُقُومًا « بضمها » يوازنان الفعل كيحمد ويُحمد فيما ذكرنا، وإن بايناه في تعيين الزائد، وفي بعض النسخ هكذا « في اسم ثلاثي أو فعل ثلاثي . . الخ » ويناسبه الترتيب في كثير من الأمثلة المذكورة ، وهو ما عدا مَقَامًا ومُقَامًا كما لا يخفى ، لكن الأولى أولى لعدم إشعار هذه بأن الاسم الثلاثي محمول على الفعل ، وهو في الإعلال محمول عليه كما تقدم .

(١) حدث تقديم وتأخير ونقص في بعض الأمثلة التي أوردتها متن الشافية ، وعبارة متن الشافية بتمامها هي : (واستقام واستبان واستكان منه ، خلافا للأكثر ، لبعد الزيادة ، ولقولهم : استكانة ، ونحو الإقامة والاستقامة . . .) (شرح الشافية للرضي (٣/ ٩٥) .

وقد يوجد في بعض النسخ بعد قوله الاستقامة (واستكان منه)
يعنى من المقلوب عينه ألفاً ، لحمله على الثلاثى بناء على أنه « استفعل »
من الكون أو الكين ، لا افتعل من « سكن » (خلافاً للأكثر لبُعْدِ
الزيادة) فيه ، كما قالوا إنها للإشباع ، (ولقوْطُم) في مصدره :
(استكانة) كاستقامة ، ولا يقال في افتعل : افتعالة (بخلاف) الواو
والياء الساكنتين المفتوح ما قبلهما نحو (قَوْلٌ وَبَيْعٌ) ، فإنهما لا
يقلبان لخفتهما بالسكون ، (وطائى) في طيئى المنسوب إلى طيء مخفف
طيئى كميئت في ميئت ، بقلب الياء ألفاً مع سكونها ، بناء على أن
المحذوف العين ، (وياجل) في يوجل ، بقلب الواو ألفاً مع سكونها
(شاذ) كل واحد منهما ، لعدم تحركهما ، ولا وجه لذكرهما ، لأن
الكلام في العين ، والأولى زائدة والثانية فاء .

(وبخلاف) ما لم يكن ما قبلهما فيه مفتوحاً ، ولا في حكم
المفتوح نحو (قَاوَلٌ وَبَايَعٌ) ، إذ الألف فيهما زائدة ، فلم يكن ما
قبلهما مفتوحاً في الثلاثى ، (وَقَوْمٌ وَبَيْنٌ (١) وَتَقَوْمٌ وَتَبَيَّنٌ (٢)) إذ
ما قبل الواو والياء فيهما زائد إن كانت العين هي الثانية ، وإن كانت
هي الأولى فهي ساكنة ، فتصير مثل : قول وبيع ، (وتقاوَلٌ وتبايَعٌ)
إذ الألف فيهما زائدة .

(ونحو القَوْدِ والصَّيْدِ) مما لم يعمل من الاسم الثلاثى مع وجود
السبب ، (و) نحو (أَخْيَلْتُ) السماء ، أى صارت خليفة بالمطر ،

(١) في متن الشافية بشرح الرضى (٩٥/٣) : وبيع .

(٢) في متن الشافية بشرح الرضى (٩٥/٣) : وتبيع .

(وَأَغْيَلَتْ) المِرَاةُ ، أَيْ أَرْضَعَتْ عَلَى الْحَبْلِ ، (وَأَغْيَمَتْ) السَّمَاءُ ،
أَي صَارَتْ ذَاتَ غَيْمٍ : مِمَّا لَمْ يَعْلَ مِنَ الْفِعْلِ الْمَحْمُولِ عَلَى الثَّلَاثِيِّ مَعَ
وُجُودِ السَّبَبِ (شَاذٌ) لِاخْتِلَافِهِ الْقِيَاسَ ، وَوُجْهَهُ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْإِعْلَالَ
فِيهَا لَيْسَ بِأَصْلٍ ، بَلْ لِلْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ ، وَعِنْدَ أَبِي زَيْدٍ (١)
التَّصْحِيحُ قِيَاسٌ فِي بَابِ الْإِفْعَالِ وَالِاسْتِفْعَالِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ ثَلَاثِيٌّ
كَاسْتَنْوَقَ (٢) .

مَا صَحَّتْ عَيْنُهُ مِنْ مَعْتَلِ اللَّامِ

وَلَمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ إِذَا تَحَرَّكْتَا مَفْتُوحَاً مَا قَبْلَهُمَا ، أَوْ فِي
حَكْمِهِمَا فِيمَا ذَكَرَ يَقْلُبَانِ أَلْفَاً ، وَكَانَتْمَا قَدْ تَتَحَرَّكَانِ وَيَفْتَحُ مَا قَبْلَهُمَا
حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا ، وَلَا يَعْلَانِ أَصْلًا ، أَوْ يَعْلَانِ بِغَيْرِ ذَلِكَ ؛ بَيْنَ الْمَانِعِ
مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ فِيمَا لَمْ يَعْلَ أَصْلًا مِمَّا كَانَ ثَلَاثِيًّا :

(وَصَحَّ بَابُ قَوَى) يَعْنِي فِعْلُ « الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ » مِمَّا عَيْنُهُ وَلامُهُ وَاوُ
(وَ) بَابُ (هَوَى) يَعْنِي فَعَلَ « بَفَتْحِ الْعَيْنِ » مِمَّا لامُهُ يَاءٌ ، بِدَلِيلِ :
الْقُوَّةُ فِي الْأَوَّلِ ، وَهُوِيَّةٌ فِي الثَّانِي (لِلْإِعْلَالَيْنِ) أَيُّ لِلزُّومِ اجْتِمَاعِ
الْإِعْلَالَيْنِ فِيهِمَا لَوْ قَلْبَتْ عَيْنُهُمَا أَلْفَاً ، وَقَدْ عَلِمْتَ اسْتِكْرَاهَهُمْ إِيَّاهُ
فِي الثَّلَاثِيِّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ أَعْلَ قَوَى بِقَلْبِ وَاوِهِ الَّتِي هِيَ اللَّامُ « يَاءٌ » ،
لَا نَكْسَارَ مَا قَبْلَهَا ، لَمَّا سَيَّأَتْ مِنْ وَجُوبِ ذَلِكَ فِي مِثْلِهَا ، وَأَعْلَ هَوَى
بِقَلْبِ يَائِهِ الَّتِي هِيَ اللَّامُ « أَلْفَاً » لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، فَلَوْ
أَعْلَتِ الْعَيْنُ أَيْضًا لِاجْتِمَاعِ الْإِعْلَالَانِ ، وَقَدْ مَعْلَالُ اللَّامِ : لِأَنَّ الْإِسْتِغَالَ

(١) نَصَرُ الرُّضَى فِي شَرْحِهِ عَلَى رَأْيِ أَبِي زَيْدٍ (٣ / ١١١ ، ١١٢) .

(٢) يُقَالُ : اسْتَنْوَقَ الْجَمَلُ : أَيُّ تَشَبَّهَ بِالنَّقْعَةِ ، وَهُوَ مِثْلُ يَضْرِبُ لَمَنْ يَخْلُطُ الشَّيْءَ بِغَيْرِهِ .

بإعلال الأطراف أسبق من الاشتغال بإعلال ما في الوسط بقلب أو إدغام .

(و) صح (باب طَوِيَّ) يعنى فِعْل «بكسر العين» مما عينه واو، ولامه ياء بدليل طَيَّان (١) ، (و) باب (حَيَّيَ) يعنى فِعْل «بكسر العين» مما عينه ولامه ياء ، فلم تقلب عين كل واحد منهما ألفاً ؛ (لأنه) أى فِعْل بالكسر (قَرَعُهُ) أى فرع فَعَلَ «بالفتح» ، لأن فعل «بفتح العين» فى الأفعال أكثر من أخويه ، لكونه أخف ، والخفة مطلوبة فى الفعل ، وهو أيضاً أكثر تصرفاً ؛ لأن مضارعه يتأى على ثلاثة أوجه ، دون مضارعهما ، ثم ذكر علة أخرى لعدم إعلال ما كان على فِعْل «بالكسر» مما ذكر فقال : (أو لما (٢) يلزم) يعنى لو أعل بقلب العين ألفاً (من يَقَايُ وَيَطَايُ وَيَحَايُ) بضم الياء فى المضارع ، وهو مرفوض لثقل الفعل ، وإنما كان يلزم ذلك ؛ لأن كل أجوف من باب فِعْل «بالكسر» قلبت عينه فى الماضى ألفاً تقلب عينه فى المضارع أيضاً ألفاً ، نحو : خاف يخاف وهاب يهاب ، فلو قالوا : قاى وطاى وحاي ؛ لقالوا : يقاى . الخ ، قال الرضى (٣) : ويجوز أن نعلل ترك إعلاهم عين طَوِيَّ وَحَيَّيَ بامتناع إعلال لاهما الذى كان أولى بالإعلال لو انفتح ما قبله ؛ لكونه آخر الكلمة .

(١) طَيَّان : فعلان : صفة مشبهة من الفعل طوى يطوى : بمعنى جاع وخلا بطنه ، وأصل الصفة المشبهة طويان ، فقلبت الواو التى هى العين ياء ، وأدغمت فى الياء ، فصارت : طَيَّان .

(٢) لفظه (لما) ساقطة من مخطوطة (ص) .

(٣) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (١١٤/٣) .

ثم ذكر أن ما عينه ولامه « ياء » ، وما عينه ولامه « واو » من فعل ، وإن اشتركا في عدم إعلال عينهما ، فهما مختلفان من جهة الإدغام في أحدهما وعدمه في الآخر ، فقال :

(وكثُرَ الإدغامُ في بابِ حَيٍّ) يعنى مضاعف الياء ، وإن لم يكن واجباً لما سيأتى في الإدغام (للمثلين) لما اجتماع فيه ، وهما الياءان ، (وقد يُكسرُ الفاءُ) يعنى فى : حَيِّ المبنى للفاعل على ما هو الظاهر ، فيقال : حَيٌّ « بكسر الحاء » ليناسب الياء ، قال الرضى (١) : والظاهر أنه غلط نقله من الفصل ، وإنما أورد سيبويه فى المبنى للمفعول : حَيٌّ وحَيٌّ ، كقولهم فى الاسم فى جمع : قَرْنُ أَلَوَى : قرونٌ (٢) لِي - بالضم والكسر - (بخلاف باب قَوَى) يعنى مضاعف الواو ، فلا يجوز الإدغام فيه (لأن الإعلال) فى مثله (قبل الإدغام) ، لأن قلب الواو ياء تغيير فى الطرف ، وإدغام الأول فى الآخر تغيير فى الوسط ، والأول أسبق كما تقدم ، وأيضاً قوى : بقلب الواو ياء أخف منه بإدغام الواو فى الواو ، والطريق الذى هو مؤد إلى زيادة الخفة أولى بالسلوك إلى ما ليس كذلك ، وإنما زدت لفظة « فى مثله » أعنى مما كان مقتضى الإعلال متأخراً عن مقتضى الإدغام ؛ لأن ظاهر عبارة المصنف توهم أن الإعلال مقدم على الإدغام مطلقاً ، وليس كذلك ، بل التقديم لما سببه متأخر منهما ، ومن ثم (٣) قدم الإدغام فى إوزة ، أصلها إوزة ، لقولهم : وزٌّ بمعناه ، ولأن إفعلة أكثر من فعلة

(١) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (١١٦/٣) .

(٢) يقال : قرن ألوى : إذا كان شديد الالتواء .

(٣) فى مخطوطة (ص) : ومن ثمة .

كهجف (١) على قلب الواو ياء لانكسار ما قبلها، وتوصرح المصنف بذلك القيد لكان أولى ، (ولذلك) أى ولأن الإعلال فى مثله قبل الإدغام (قالوا) فى مضارعهما (يَحْيَى وَيَقْوَى) بقلب الياء فى الأول ، والواو (٢) فى الثانى ألفاً ، إذا أصلهما : يَحْيَى وَيَقْوَى ، (واحْوَاوَى) بالألف الذى هو افعال من الحوة ، أصله : احواوو ؛ قلبت الواو التى هى لام ألفاً ، (يَحْوَاوَى) فى المضارع ، بقلب الواو لانكسار ما قبلها ياء ، (وارْعَوَى) بقلب الواو ألفاً ، أصله : ارعوو (يَرْعَوَى) فى المضارع : بقلب الواو أيضاً لانكسار ما قبلها « ياء » ، (فلم (٣) يُدْغَمُوا) فى الأمثلة المذكورة بأن يقولوا : يحى ويقو ، واحواو كاشهاب يحواو كيشهاب ، وارعو يرعو كاشهب يشهب ، تقديماً للإعلال على الإدغام لما تقدم .

ولما جاء مصدر : احواوى على وجوه ، استطرد ذكره هنا تنبيها عليها ، ولا فمحله عند قوله (٤) « وتقلب الواو - عينا أو لاماً أو غيرهما - ياء إذا اجتمعت مع ياء . . الخ ، أو فى الإدغام ، فقال :

(وجاء) يعنى فى مصدره (اخو يواء) كاشهيباب ، بغير قلب للواو ياء ، مع اجتماعها معها ، وسبق الياء بالسكون ؛ لكون الياء عارضة فى المصدر للكسرة ، وأصلها الألف فى : احواوى .

(و) جاء أيضاً فيه (اخويات) بالقلب والإدغام ، قال الرضى (٥) :

(١) الهجف - بكسر الهمزة وفتح الجيم وشد الفاء - : العظيم المن ، أو الجانى الثقيل منه ومنا (القاموس المحيط ٣ / ٢٠٦) .

(٢) فى مخطوطة (ص) والياء وهو تصحيف .

(٣) فى مخطوطة (ص) : ولم يدغموا .

(٤) سيقى هذا بعد قليل عندما يذكر صاحب الشافية موضوع « قلب الواو ياء لاجتماعها والياء » .

(٥) ما قاله الرضى ورد فى شرحه على الشافية (٣ / ١٢٠) .

ولم يذكر سببويه إلا هذا نظرا إلى كون المصدر أصلا للفعل ، فلا تكون الياء بدلا من الألف ، بل الألف في الفعل بدل من الياء في المصدر ، (ومن قال اشْهَبَابٌ) في مصدر اشْهَاب « بحذف الياء » كما هو لغة البعض في مثله (قال : اخْوَاء) ، فتجتمع فيه الواوان (كاقْتَتال) في مصدر اقْتَتَلَ ، اجتمعت فيه التاءان ، (ومن أدغم اقْتَتَالًا) من العرب ، كما يجيء في باب الإدغام ، إن شاء الله تعالى - (قال) في اخوواء (حَوَاء) ، والواوان في الوسط لا يستثقلان كما يستثقلان في الطرف ، فيقال : حَوَّى يَحْوَى ، أو حَوَّى يَحْوَى كقتل على ما سيأتي .

(وجاز الإدغام) عطف على « قالوا » ، يعنى ولأن الإعلال في مثله مقدم على الإدغام ، وهو مانع من الإدغام ؛ جاز الإدغام (في أُخْيَى وَاسْتَحْيَى) مغير الصيغة من : أحيا واستحيا ، لعدم سبب الإعلال فيه حتى يقدم على الإدغام فيمنعه (بخلاف أُخْيَا واستَحْيَا) في المبنى للفاعل ، فإن سبب الإعلال المقتضى لتقدمه ، وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها موجود ، فيمنع الإدغام ، وفي استحيا لغتان : لغة أهل الحجاز : استحيا يستحي ، مستحي ، مستحيا منه « بالياءين » على وزن استرعى يسترعى سواء ، ولغة بني تميم ، استحي يستحي ، بتحريك الحاء وحذف أولى الياءين ، كما حذف أول المثلين في : أَحَسْتُ وَمَسْتُ ، لأن حق المثلين الإدغام ، فلما امتنع حذفت الأولى ؛ لأنه أشبه شيء بالإدغام .

(وأما امتناعهم) من الإدغام (في يُخْيَى وَيَسْتَحْيَى) مع عدم وجود سبب الإعلال المانع من الإدغام (فَلِئْلَأَ يَنْضَم ما رُفِضَ ضَمُّهُ)

وهو الياء في المضارع ، أو لعدم لزوم حركة الثانية ، فإنه شرط في حواز الإدغام في مثله ، كما يجيء إن شاء الله تعالى .

واستطرد ذكر حكم للمضاعف الواوى من الثلاثي ، فقال :
 (ولم يَبْنُوا من باب قَوَى مثل ضَرَبَ) يعنى فَعَلَ « بفتح العين » ،
 (ولا) مثل (شَرَفَ) يعنى فَعَلَ « بضم العين » ؛ (كراهة) اجتماع الواوين
 مع تعذر الإدغام حال الإسناد إلى الضمير المرفوع المتحرك نحو :
 (قَوَوْتُ وَقَوَوْتُ) وأما في غيرها فلا اجتماع للمثلين في المفتوح ،
 إذ تنقلب الثانية ألفاً تقديماً للإعلال على الإدغام ، واجتماع الواوين في
 المضموم وإن كان حاصلًا ، لكنه لا يتعذر الإدغام نحو « قَوَّ » في :
 قوو ، ويشعر كلامه بأنه يبنى مثل ضَرَبَ وشَرَفَ من نحو حيي ،
 والثاني معلوم عدم مجيئه ، قال الرضى (١) : لم يأت من الأجوف
 اليائي على فَعَلَ إلا : هَيَّؤَ ، وينظر في الأول .

(ونحو القوة والصورة) وهى العلم فى الطريق ، (والَبَّوْ) وهو جلد
 ولد البعير المملوء تبنًا ، (والَحَّوْ) بالحاء المهملة المضمومة وهو جمع
 الأحوى (٢) ، أو بالجيم (٣) المفتوحة وهو الهواء ، كأنه جواب عن سؤال
 مقدر ، كأنه قيل : إذا لم تبنوا من باب قوى مخافة الواوين ، فلم

(١) ما قاله الرضى ورد فى شرحه على الشافى (١/ ٧٦).

(٢) جاء فى القاموس المحيط (٤/ ٣٢١) : الأحوى : الأسود ، والنبات الضارب
 إلى السواد لشدة خضرته ، وقوله تعالى : فى الآية ه من سورة الأعلى (فجعله غشاءً أحوى)
 أى أخضر غشا يضرى إلى السواد من شدة الخضرة والرى ، فجعله من بعد خضرته غشاءً ،
 أى يابساً (نزهة القلوب فى تفسير غريب القرآن .)

(٣) وردت هذه الكلمة بالجيم المفتوحة فى متن الشافى بشرح الرضى (٣/ ١١٢) .

احتملوا ذلك في نحو القوة ؟ فقال : إنه (مُحْتَمَلٌ) أى مغتفر اجتماع الواوين فيه (للإدغام) ، إذ خفت الكلمة بخلاف نحو : قووت ، قال الرضى (١) : ولو كان الإدغام مقدماً على الإعلال أيضاً لم يجز ذلك في الفعل كما جاز في الاسم ، لثقل الواوين في الفعل الذى هو ثقیل .

بعض الصيغ التي لا تعل

وقال أيضاً فيما لم يعمل أصلاً من المزيد فيه ، وما هو فرع في عدم الإعلال عليه من الثلاثي :

(وصحَّ بابُ ما أَفْعَلَهُ) نحو : ما أقوله ، مع أن الأصل في الإعلال الفعل (لعدم تصرفه) لما عرف في النحو من عدم تصرف فعل التعجب ، والإعلال تصرف ، (وَأَفْعَلُ منه) يعنى أفعال التفضيل (محمول عليه) أى على فعل التعجب في عدم الإعلال ، نحو : أقوم منه ، وأبيع منه ؛ لمشابهته له في اللفظ والمعنى كما عرف في النحو (أو لللبس بالفعل) فإنه لو قيل فى : أقوم منه : أقام ، لم يعلم أنه ماضى الأفعال ، أو اسم تفضيل ، وهذا التعليل الأخير أولى من الأول ، لأنه اختل فيه شرط إعلال مثله ، وهى مخالفة الفعل ، كما سيجىء ، فلا حاجة إلى حمله على فعل التعجب ، بل لو عكس الأمر لكان أولى كما فعل سيبويه ، أعنى أنه علل بالأخير ، وعلل عدم إعلال فعل التعجب لمشابهته لاسم التفضيل ، وقوله « أو للبس بالفعل » معطوف على قوله « محمول عليه » لأن المعنى : وصحَّ أفعال منه للحمل عليه أو للبس .

(١) ما قاله الرضى ورد في شرحه على الشافية (١٢٣/٣) .

(و) صح (اَزْدَوَجُوا وَاجْتَوَرُوا) مع تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله ؛ (لِأَنَّهُ بِمَعْنَى تَفَاعَلُوا) أى : تزاجوا وتجاوروا ، فلم يعمل تنبيها على كونه تابعا له فى المعنى ، وإن لم يقصدوا فى (افتعل) معنى « تفاعل » أعل ، نحو : ارتاد واختان .

(و) صح (بَابُ اَعَوَّارٍ وَاسْوَادٍّ) يعنى ما كان على وزن افعالٍ ، وأصله : افعال ، فإنه لا يعمل (لِلْبَيْسِ) ، فإنه لو قلب الواو ألفا فيهما ، ونقل حركتها إل ما قبلها سقطت همزة الوصل وإحدى الألفين ، فيبقى : سادّ وعارّ ، فيلتبس بفاعل المضاعف ، ومثله ما كان على وزن : افعَلّ ، كالبَيْضِ ، والعلة العلة ، ويمكن أن يفسر كلام المصنف بما يشملها ، فيقال : أراد بباب « اعوار » المضعف اللام من المزيد .

(و) صح الثلاثى من الألوان والعيوب نحو : (عَوَّرَ وَسَوَّدَ) ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ (أى بمعنى : افعال) ، (وَمَا تَصَرَّفَ بِمَا صَحَّ) من هذه الأبواب إما بزيادة عليه إن كان ثلاثيا ، أو بكونه متصلا به كاسم فاعل أو اسم مفعول أو مصدر أو صفة مشبهة (صحيحٌ أيضاً) كما صح أصله ، (كَأَعْوَرَّتُهُ وَاسْتَعْوَر (١)) ضحّا لصحة أصلهما وهو الثلاثى ، أعنى عسور .

(ومقاول ومبايع) لم يعمل كقائل وبائع لصحة أصلهما ، أعنى : قَاوَلٌ وبَايَعَ ، (وعاور) لم يعمل كقائل ، لصحة أصله أعنى : عَوَّرَ ، (وأسود) لم يعمل كأقام ؛ لصحة أصله ، أعنى : سود ، (ومن قال :

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (١٢٣/٣) : واستعورته .

عَارَ) يَغْنَى أَنَّهُ قَدْ يَفْعَلُ فِعْلٌ مِنَ الْعِيُوبِ نَحْوُ قَوْلِهِ (١) :

* أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا *

فِيْعَلُ فُرُوعُهُ أَيْضاً ، فَمِنْ أَعْلَهُ (قَالَ : أَعَارَ وَاسْتَعَارَ وَعَاثِرٌ) .

ولما كان قوله « وما تصرف مما صح صحيح » مشعراً بأن ما تصرف مما أعلّ يعمل ، ولم يفعل ذلك في بعض المواضع ، بين العذر في ذلك ، فقال : (وصح تَسْيَارُ (٢) ، وتقَوَّالُ) ، وهما مصدران : سار وقال ، للتكثير مع أنهما متصرفان من المَعْلِ (لِلْبَيْسِ) لو أعلّا ، إذ كنت تقلب الواو والياء ألفاً ، وتحذف الألف للساكنين ، فيبقى : تسارُ وتقالُ ، فيلتبس بفعل كتلافٍ ، قال الرضى (٣) : والوجه أن المصدر لا تعل عينه هذا الإعلال إلا أن يكون مصدراً مطرداً مساوياً لفعله في ثبوت الزيادة فيه ، في مثل موضعها من الفعل ، كإقامة واستقامة ، وليس نحو تقوال وتسيار كذلك ، وصح (مقوال ومخياط) ونحوهما مما هو على مفعال من المعتل العين مع أنه آلة متصرف من الفعل ، فكان حقه أن يعمل لإعلال أصله (للبس) بمفعل لو أعل ، والحق أن سبب صحته عدم وجود شرط إعلال مثله ، وهي موافقة الفعل كما سيأتى

(١) هذا عجز بيت لعمرو بن أحمد الباهل من بحر الوافر ، وصدره : وربت سائل عني حتى « والشاهد في قوله : (أعارت) على أن باب فعل « مكسور العين » من العيوب قد يعمل ، لأن عار أصله : عور ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ويطرد في هذا الباب التصحيح وعدم القلب ، وقوله « لم تعارا » مضارع مؤكّد قلبت نون التوكيد الخفيفة في آخره ألفاً عند الوقف .

(٢) في متن الشافية بشرح الرضى (٣/ ١٢٣) : وصح تقوال وتسيار للبس ، ومقوال ونحياط للبس . .

(٣) ورد ما قاله الرضى في شرحه للشافية (٣/ ١٢٥)

(و) صح (مَقُولٌ وَمَخِيْطٌ) ونحوهما ؛ لأنهما (محذوفان منهما) ، فأجريا مجراهما ، (أو لأنهما بمعناهما) فحملا عليهما ، قال الرضى (١) : وهذا أولى ؛ إذ موافقته لمعناه لا يدل على أنه فرعه ، يعنى بل نقول إن مفعلا أصل كمفعال .

وقال فما أعل بغير ذلك : (وَأَعْلٌ نَحْوُ يَقُومُ وَيَبِيعُ) يعنى مضارع الأجوف إذا كان ذلك المضارع مضموم العين أو مكسورها ، (و) نحو (مَقُومٌ وَمَبِيعٌ) يعنى ما كان على وزن : مَفْعُلٌ ، أو مَفْعَلٌ « بالضم أو الكسر » منه (بغير ذلك) ، أى بغير ما أعل به أصلها من قلب العين فيه ألفاً ، بل بنقل حركتهما إلى ما قبلهما وإسكانهما ، (لِلْبَيْسِ) لو أعلت بإعلال أصلها ، إذ كنت تقول : يقام ويباع ، ومقام ومباع ، فتلتبس بنية بنية ، ومقوم هنا : اسم مفعول ، أصله : مَقُومٌ : أعل بنقل الضمة إلى ما قبلها ، ثم حذف إحدى الواوين لالتقاء الساكنين - على ما سيأتى ، ومبيع : يجوز أن يكون اسم مفعول ، أصله : مبيوع ، فأعل كما سيأتى ، وأن يكون زماناً أو مكاناً ، فأعل بالنقل (٢) ، وكان الأولى عدم توسط قوله « وأعل نحو يقوم . . الخ » بين الأقسام التى اعتذر لصحتها بأن يقدم أو يؤخر .

(و) صح ما زيادته مدة ثالثة من المعتل العين (نحو: جَوَادٍ وَطَوِيلٍ وَغَيْرُورٍ لِلإِبَاسِ) لو أعل بقلب عينه ألفاً - (بفَاعِلٍ) لو حركت المدة الثانية بعد الإعلال ، كما فى قائل ، (أو بفَعَلٍ) المفتوح العين لو

(١) وردت عبارة الرضى فى شرحه للشافعية (٣/ ١٢٥ ، ١٢٦) .

(٢) يقصد بالنقل : نقل الحركة وهى الكسرة من الياء إلى الباء ، لأن من أوزان

اسم الزمان والمكان : مفعول : « بكسر العين » .

حذفت ، والحق أنه ليس من الأقسام المذكورة قبل ، فليس فيه سبب الإعلال ، ولذلك قال : (أو لأنه ليس بجارٍ على الفعل) أى : اسم فاعل أو مفعول ، (ولا موافق) فى عدد الحروف والحركات والسكنات .

(و) صح (الجَوْلَان (١) والحيَوَان والصَوَوَى) وهو اسم ماء معين ، (والحيَدَى) ، يقال : حمار حيدى : إذا كان كبير الحيد ، أى الميل عن ظله لنشاطه ، (للتنبية بحركته) التى كانت تذهب لو أعل (على حركة مُسمَّاه ، و) صح (المَوَتَان ؛ لأنه نقيضه) ، أى نقيض الحيوان ، فعمل عليه ، قال الرضى (٢) : هذا عجيب فإن حركة اللفظ لا تناسب حركة المعنى إلا بالاشتراك اللفظى ، إذ حركة اللفظ المجيء بعد الحرف بشيء من الواو والياء والألف كما هو مشهور ، وحركة المعنى على فراسخ من هذا المعنى ، فكيف ينبه بأحدهما على الآخر ! ، فالوجه قوله : (أو لأنه ليس بجارٍ) أى اسم فاعل أو مفعول ، (ولا موافق) ، أى موازن له موازنة مقام ومقام .

(و) صح (نحو : أدور وأعين) يعنى ما كان على وزن أفعل « بضم العين » مما اعتلت عينه من الجمع أو من غيره (الإلباس) ، لأنه لو قيل : أدور وأعين : معلا بنقل الحركة والإسكان ؛ لا لتبس بمضارع : دار وعان : من العين ، (أو لأنه ليس بجارٍ) على الفعل ، يعنى اسم فاعل أو مفعول ، (ولا مُخَالِف) ، لأن شرط مثله مع الموافقة نوع من المخالفة - كما سيأتى - وليس فيه .

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (١٢٣/٣) : ونحو الجَوْلَان .

(٢) ورد ما قاله الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (١٢٦/٣) .

(و) صبح ما تحركتا فيه وقبلهما ساكن بالأصالة (نحو : جَدُولٌ
وَجِرْوَعٌ) لشجر ، (وَعَلَيْبٌ) لوادٍ (لمحافظة الإلحاق) ، فلو أعلت
بنقل الحركة ، أو قلب حرف العلة ألفاً ؛ لخالف الملحق به ، فيبطل
غرض الإلحاق ، لأن الملحق لا يعمل إلا إذا كان الإعلال في الآخر ،
فإنه يعمل ، لأن الأواخر محل التغيير ، ولأن سقوط حركة الآخر
كالمعزى لا يخل بالوزن ، كما تقدم من تفسير البناء ، وسقوط
الحرف الأخير لأجل التنوين غير لازم للكلمة ، وَعَلَيْبٌ ملحق عند
الأخفش بجُذْبٍ ، وعند سيبويه (١) هو أيضاً للإلحاق بجندب
كسودد ، وإن لم يأت عنده فُعْدَلٌ ، (أو للسُّكُونِ الْمَحْضِ) « أى لأن
ما قبل الواو والياء ساكن سكوناً خالصاً غير مشوب بكون أصله الفتح ،
كما في نحو مقام ، فلم يثبت فيهما سبب الإعلال ، وذكر هذا أعني
« جدول . . الخ » استطراد ، إذ حرف العلة فيها ليس عيناً ، وكلامنا
فيها

قلب عين الأجوف همزة

ثم شرع في بيان موضعين آخرين تقلب كل من الواو والياء فيهما
إذا كانتا عيناً « ألفاً » ، لكنها بعد ذلك تصير همزة ، فقال في الأول :
(وتقلبان همزة في) اسم الفاعل من الثلاثي (نحو قَاتِلٍ (٢) وبائعٍ
المعتلُّ فعلُهُ) ، وكذا فيما كان على وزن « فاعل » مما لا فعل له كالحائِط ،

(١) ما ذكره الشارح من أقوال لسيبويه أو للأخفش نص عليها الرضى في شرحه
للشافية (١٢٧/٣) .

(٢) في متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (١٢٧/٣) : قائم .

قال الرضى (١) : قول النحاة في هذا الباب : « تقلب الواو والياء همزة » ليس بمحمول على الحقيقة ، وذلك لأنه قلبت العين ألفاً ، ثم قلبت الألف همزة ، فكأنه قلبت الواو والياء همزة ، وإنما قلبتا ألفاً هنا ؛ لأن اسم الفاعل المذكور موازن للفعل المعلن ، ومؤد معناه ، وعامل عمله ، وقد وقعتا فيه بعد ألف زائدة ، فهي كالمعدم ، فكأن الفتحة اتصلت بهما ، وإنما قلبت بعد ذلك همزة ، لأنه لما احتيج إلى تحريكها للساكنين وامتنع قلبها إلى الواو والياء ، لأنه إنما فرّ منهما ؛ قلبت إلى حرف يكون أنسب بها بعد الواو والياء ، وهو « الهمزة » ؛ لأنها حلقيتان ، ولم تحذف الألف الأولى للساكنين كما هو الواجب في مثله ، لكونها علامة الفاعل ، (بخلاف) ما لم يعمل فعله (نحو عاور) اسم فاعل عور ، فلا يعمل كما تقدم .

(و) أما قلب العين إلى موضع اللام ، كما هو لغة بعض العرب في بعض اسم الفاعل من الأجوف فرارا من الهمزة ، (نحو شاك) في شائك : اسم فاعل من شاك يشوك ، أصله : شاوك ، فأخترت العين إلى موضع اللام ، فصار : شاكو ، فقلبت الواو ياء - لما سيأتى - وأعل إعلال قاض ، فصار : شاك ، (و) كذا حذف العين كما هو لغة بعض العرب في بعض اسم الفاعل الأجوف نحو : (شاك) برفع الكاف ، كأنهم قلبوا العين ألفاً ، ثم حذفوا العين للساكنين ، ولم يحركوها فراراً من الهمزة ، فإنه (شاذ) ، والقياس : شائك .

(وفي) اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف المهموز اللام (نحو جاء) ،

(١) قول الرضى ورد في شرحه للشافية (٣/ ١٢٧) .

فإنه اسم فاعل جاء ، أصله : جياً (قولان ، قال الخليل :) هو (مقلوبٌ) أى مؤخر عينه عن لامه كراهة اجتماع همزتين (كالشاكى) ، ولا إعلال فيه بقلب العين ألفاً ، ثم همزة كأخواته من نحو : قائل وبائع ، (وقيل :) بل هو جار (على القياس) فى قلب حرف العلة ألفاً ، ثم همزة ، ثم قلب لام الكلمة وهو الهمزة « ياء » وجوباً ، ثم حذفها كقاض ، وقد تقدم الكلام فيه فى القلب ، وقال فى الثانى مما يقلبان فيه ألفاً ثم همزة كما تقدم .

(وفى نحو أوائل وبوائِع) جمع أول وبائعة (مما وقعتا فيه) أى الواو والياء اللتان هما عينان (بعد ألفِ بابِ مساجد) مما بعد الألف فيه حرفان فقط ، (وقبلها واوٌ أو ياءٌ) سواء اتفق ما بعد الألف منهما وما قبلها ؛ بأن يكون كلاهما واواً كأوول ، أو ياء كبيايع جمع ببيع ، أو اختلفا بأن يكون الأول واوا والثانى ياء كما فى : بوايع جمع بويعة فوَعلة من البيع ، أو بالعكس نحو : عيايل جمع عيل ، وأصله : عيول ؛ لأنه من عال يعول ، وإنما أعلنا فى الجمع المذكور إعلال نحو قائل ؛ لاكتناف حرفى العلة لألف الجمع الأقصى ، مع كون الحاجز بين العين والفتحة غير حصين ، لكونها ألفاً زائدة ، ومع قرئهما من الطرف الذى هو محل التغيير ، فخففنا بذلك الإعلال ، ولم تحذف الأولى لالتقاء الساكنين ، لأنهما علامة الجمع .

(بخلاف) الجمع الذى بُعِدَتْما فيه عن الطرف نحو (عَوَاوِير) جمع عَوَار وهو القذى ، (وطَوَاوِيس) جمع طاووس وهو الطائر المعروف ، (و) أما (ضَيَاوِن) جمع ضيوان كجدول ، وهو السنور البرى حيث

لم يعمل ، فإنه (شاذ) ، والقياس : ضيائن ، (و) إنما (صَحَّ عَوَاوِرُ)
قال (١) :

* وَكَحَلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ *

مع أن قياسه : عوائر ، (وَأَعْلَّ عَيَائِيلَ) مع أن قياسه عيائيل
« بالياء » لبعدها عن الطرف ، (لَأَنَّ الْأَصْلَ) في الأول (عواوير)
بقلب الألف التي في المفرد « ياء » ، ككُؤْلِبَ وكلايب ، (فحذفت)
الياء اكتفاء بالكسر ، وهي لا تعمل فيه لبعدها من الطرف ، (و) الْأَصْلُ
في الثاني (عيائل) وحققها الإعلال (فَأُشْبِعَ) بآن زيدت الياء ،
(وَلَمْ يَفْعَلُوهُ) يعني هذا الإعلال طلباً للتخفيف (في) الوزن الثقيل
لفظاً ومعنى وإن لم يكتنف الألف فيه حرفاً علة ، أعني به (باب مَقَاوِمِ
وَمَعَايِشِ (٢)) جمعا مُقِيمَةً وَمَعِيشَةً ، مما وقع فيه بعد ألف الجمع التي
ليس قبلها واو أو ياء ليست بمدة زائدة ، سواء كانت أصلية كما في
مقيمته ومقاوم ، أو زائدة كما في جداول وعشاير (٣) (للفرق بينه)
أى بين باب مقاوم ومعايش (وبين باب رسائل وعجائز وصحائف)
مما وقعتا فيه بعد ألف باب مساجد ، وهما مدتان زائدتان ، وخصتا
بالتخفيف إذا كانتا مدتين ؛ لأن ما له حركة أصلية أجلد وأقوى ،
فلا ينقلب مع أنه ليس فيه كل الثقل ؛ لعدم اكتناف حرفي العلة

(١) هذا البيت لجندل بن المثنى الطهوى يخاطب امرأته ، وهو من مشطور الرجز ،
والعواوير : جمع عوار - يضم العين وتشديد الواو - وهو القذى يسقط من العين فيؤذيها ،
والشاهد في هذه اللفظة ، حيث صحح الواو الثانية نفع قرنها من الآخر .

(٢) في متن الشافية بشرح الرضى (٣/ ١٢٧) : باب معايش ومقاوم .

(٣) جاء في القاموس المحيط (٢/ ٨٥) : العشير كحذيم - : التراب والمعاج ، وما غلبت
من الطين بأطراف رجلك ، والأثر الحق .

للألف ، بل ينقلب كل من تلك المدات التي هي الألف في : رسالة ،
والواو في : عجزوز ، والياء في : صحيفة « همزة » بعد قلب الواو
والياء في عجزوز وصحيفة ألفاً كما تقدم ، (وجاء) في جمع معيشة
(معائش بالهمز على ضَعْفٍ) تشبيها لها بفعيلة ، (والتزِمَ هَمْزُ مَصَائِبِ)
جمع مصيبة ، وقياسه : مصاوب بالتصحیح ، فهو شاذ .

حكم الياء إذا وقعت عينا لفعل بالضم

ثم شرع في نوع آخر من إعلال « العين » ؛ لكنه خاص « بالياء » ،
فقال : (وتقلبُ ياءُ فُعَلَى) بضم الفاء التي هي عين في فُعَلَى حال كون
فُعَلَى (اسماً) لا صفة (واوًا) للفرق بينها اسماً وصفة ، وكأن الاسم
أولى بالقلب ، لثقل الصفة ، فاحتمل التثقيب بقلبها واوا (نحو (١)
طُوبَى) إما أن يكون مصدراً كالرجعى ، قال الله تعالى (٢) « طوبى لهم »
أى طيبا لهم ، كقولهم : تعسا لهم ، فهو اسم حقيقة ، وإما أن يكون
مؤنثاً للأطيب ، فهو وإن كان في الأصل صفة إلا أنه قد أجرى مجرى
الاسم ، (و) مثله (كُوسَى) تأنيث الأكيس ، وإنما أجريت مجرى
الأسماء ، قال (٣) سيبويه : لأنها لا تكون وصفاً بغير الألف واللام ،
لأنها لا تستعمل مع « مِنْ » كما هو معلوم ، وأما مع الإضافة فإن المضاف
إليه يبين الموصوف ؛ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه ،

(١) في متن الشافيه بشرح الرضى (٣/ ١٣٤) : في نحو طوبى .
(٢) جزء الآية ٢٩ من سورة الرعد ، وطوبى عند النحويين : فعل من الطيب ، ومعنى
طوبى لهم ، أى طيب العيش لهم ، وقيل : طوبى : الخير وأقصى الأمنية ، وقيل : طوبى اسم
الجنة بالهندية ، وقيل : طوبى شجرة في الجنة (نزعة القلوب في تفسير غريب القرآن) .
(٣) ما قاله سيبويه نص عليه الرضى في شرحه للشافيه (٣/ ١٣٥) .

فلا تقول : عندي جارية حُسْنَى الجوارى ؛ لأن الجوارى تدل على الموصوف ، فلما لم تكن فُعْلَى بغير لام صفةً ، ولم تنصرف في الوصفية تنصرف سائر الصفات جرت مجرى الأسماء .

(ولا تقلبُ) الياء واوا (فى الصفة) للفرق كما تقدم ، (ولكن يُكْسَرُ ما قبلها) وهو الفاء (لتسلم الياء) من قلبها واوا للضممة ، إذ لا بد من أحدهما لنقل الياء الساكنة بعد الضمة (نحو) حِيَكَى فى قولهم : (مِشِيَّةٌ حِيَكَى) إذا كان فيها تبختر من : حاك يحيك حيكانا : إذا تبختر ، قال سيبويه (١) : هو فُعْلَى بالضم لا فِعْلَى ، لأن فِعْلَى لا تكرر صفة ، وأما : عِرْهَاءُ فهو بالتاء ، وهو الذى لا يطرب للهو ، (و) مثله ضيزى فى قوله تعالى (٢) : « تلك إذا (قِسْمَةٌ ضِيزَى) » ، أى جائرة ، من ضاز إذا جار .

(وكذا) تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فيما كان على : فُعْل أو فعْلان من (باب بيض) يعنى جمع أفعال وفعلاء ، وذلك لنقل الجمع ، وقد يترك فى باب بيض الضمة بحالها ، فتقلب الياء واوا ، وذلك لخفة الوزن .

(واختلِفَ فى غير ذلك) أى فى غير فُعْلَى والجمع ، سواء كان على فُعْل ، كما إذا بنيت على وزن برد من البيع ، أو على غير وزن فعل ، (فقال سيبويه : القياس الثانى) وهو قلب الضمة كسرة لتسلم الياء ،

(١) نص الرضى على هذا القول فى شرحه (٣/ ١٣٥) .

(٢) الآية ٢٢ من سورة النجم ، وضيزى : أى ناقصة ، ويقال : جائرة ، ويقال و الأضارء حقه إذا نقصه ، وضاز فى الحكم إذا جار فيه . وضيزى وزنه فعل ، وكسرت ضاد لياء ، وليس فى النعوت فعل (نزهة القلوب فى تفسير غريب القرآن) .

ولا تقلب الباء واوا ؛ لأن الأول أقل تغييرا ، (فنحو مَضُوفَةٍ) وهى الشدة : تقلب الياء واوا ؛ لضم ما قبلها ، إذ أصلها مضيفة من الضيافة (١) ، لأنه يحتاج فى دفعها إلى انضياف بعض إلى بعض ، فنقلت الضمة إلى الضاد ، ثم قلبت الياء واوا لضم ما قبلها (شاذٌ عنده) ، والقياس : مضيفة « بكسر الضاد » لتسلم الياء ، (ونحو مَعِيشَةٍ يَجُوزُ) عنده (أن يكون مَفْعِلَةٌ) بالكسر ، فنقلت الكسرة إلى الفاء ، (و) يجوز أن يكون (مَفْعِلَةٌ) بالضم ، فنقلت الضمة إلى ما قبلها ، ثم قلبت كسرة .

(وقال الأخفش : القياس الأول) ، وهو قلب الياء واوا لتسلم الضمة ، مستدلا باتفاقهم على قلب الياء إذا كانت فاء « واوا » لضم ما قبلها نحو : موسر ، وأجيب بأن ذلك للبعد من الطرف ، بخلاف ما إذا كانت الياء قريبة من الطرف ، كما فيما نحن فيه ، (فمضوفة) بقلب الياء واوا (قياسٌ عنده ، ومعيشة) عنده (مَفْعِلَةٌ) « بكسر العين فقط » ، ولا يجوز أن يكون مفعلة « بالضم » ، (وإلا لَزِمَ) عنده (مَعُوشَةٌ) بقلب الياء واوا (و) يتفرع (عليهما) انه (لو بُنِيَ من البيع مثل : تُرْتُب لقييل : تُبَيِّع) بكسر الباء عند سيبويه ، (وتُبُوعٌ) بقلب الياء واوا عند الأخفش ، إذ أصله : تُبَيِّع كِبْرُثْن : نقلت الضمة إلى الباء ، فصار : تُبَيِّع ، ثم فعل فيه عند كل منهما ما تقدم ، ولا خلاف بينهما إذا تحركت وانضم ما قبلها كهيام ، أو كانت ساكنة مدغمة كغيب أنه لا يغير شيء منها ولا من الضمة .

(١) قوله « من الضيافة » غير وارد فى مخطوطة (ص) .

حكم الواو إذا وقعت عينا وكسر ما قبلها

ثم شرع في نوع آخر من إعلال العين مختص «بالواو» فقال :

(وتقلب (١) الواو المكسور ما قبلها في) ثلاثة مواضع :

أحدها : (المصادر ياء نحو : قِيَامًا) مصدر قام ، (وعِيَاذًا) مصدر عاذ ، (وقِيَمًا) مصدر قام أيضا ، وإنما أعلت (لإعلال أفعالها) ، فحملت عليها في الإعلال ، وإن اختلف الإعلالان : بقلبها في الفعل ألفا ، وفي المصدر ياء ، وذلك لمناسبة الكسرة ، وأعل هذا المصدر وإن لم يوازن الفعل ، ولا هو جار على نمطه كالإقامة والاستقامة بقلب واوه ياء ، بخلاف نحو : الجولان ، فلم يقلب واوه ألفا حملا له على فعله ، مع اشتراكهما في عدم الموازنة والجري على النمط ، لأن طلب الكسرة لقلب الواو الذي بعدها ياء أشد من طلب الفتحة لقلب الواو التي بعدها ألفا ، ألا ترى إلى كثرة نحو : قَوْل ، وعدم نحو : قَوْل « بكسر الفاء وسكون العين (٢) » ، فبادنى مشابة بين المصدر وفعله يعمل المصدر بقلب واوه ياء لانكسار ما قبلها ؛ لقوة الداعى إليه .

(و) تصحيح الواو في (حَالٌ حَوْلًا شَاذٌ كَالْقَوْدِ) ، فإن التصحيح

فيه شاذ كما تقدم ، (بخلاف مصدر نحو لَا وَدَّ) فإنه لا يعمل لصحة فعله ، قال الله تعالى (٣) : « قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا » ،

(١) في مخطوطة (ص) : وتقلب .

(٢) في مخطوطة (ق) وسكون الواو .

(٣) جزء الآية ٦٣ من سورة النور ، ويتسللون : أى يخرجون من الجماعة واحدا واحدا ، ولوآذا : مصدر لا بذته ملاوذة ولوآذا ، أى يلوذ بعضهم ببعض ، أى يستتر به (نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن) .

وبخلاف نحو : عوض ، إذ ليس بمصدر ، فلا تقلب واوه ياء .

وثانيها : الجمع لواحد أعل عينه بقلبها ياء أو ألفا ، وهو الذى أراد بقوله (وفى نحو جِيَاد) جمع : جيد ، أصله : جيود ، (وِدْيَارِ) جمع دار ، وأصله : دور ، بدليل دويرة وأدور ، (وِرْيَاحِ) جمع وينح ، أصله : رِوُح ، بواو ساكنة بعد كسرة ، بدليل : أرواح فى الجمع ، (وِتِيرِ) جمع تارة ، أى ترة أصلها : تورة ، بدليل قولهم : الناس يتتاورون ، أى : يأخذ هذا تارة وآخر تارة ، ولأن فعلاً فى الجمع كفعال فيه مختص بالواوى ، (وِدِيمِ) فى جمع ديمة ، أصلها : دِوْمَة « بواو ساكنة بعد كسرة » لأنها من الدوام ، لأنها المطر الذى يدوم يوما بليلته ، فأعل ذلك الجمع (لإعلال المفرد) .

(وَشَذَّ طِيَالٌ) جمع طويل ، إذ لم يعمل عين واحده ، فالقياس طوال ، (وَصَحَّ رِوَاءٌ) مع أن واحده ، أعنى (ريان(١)) معل العين بقلب واوه « ياء » ، إذ أصله : رويان (كراهة) اجتماع (إعلايين) هما : إعلال الياء التى هى اللام بقلبها ألفا ، ثم همزة كما فى رداء على ما سيأتى ، وقلب الواو ياء لو أعل ، وهو وإن لم يكن ثلاثيا فهو قريب منه ، فكره فيه لما يكره فى الثلاثى كما تقدم ، (و) أما (نِوَاءٌ) فصحته لصحة مفردة ، إذ هو (جمع نَآوٍ) ، وهو السمين من الإبل ، مع أنه لو أعل مفردة أيضا لم يجرز إعلال الجمع ، لاجتماع إعلايين ، وأعل هذا الجمع بقلب واوه ياء لما ذكرنا من ثقل الواو بعد الكسرة ، لا سيما مع كون الوزن جمعا معل المفرد ، فحمل عليه .

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ١٣٧) : جمع ريان .

وثالثها : الجمع لواحد ساكن عينه ، وهو معنى قوله (وفي نحو رياض) جمع روضة ، (وثياب) جمع ثوب ، فإنها تقلب فيه الواو ياء (لسكونها في الواحد) ، والسكون وإن لم يكن إعلالا فهو شبيه به ، لأنه يجعلها ميتة ، فكأنها معلة ، لكن لضعف هذه العلة لا تؤثر إلا (مع) كون (الألف بعدها) ؛ لأن كون الواو بين الكسرة والألف كأنه جمع بين حروف العلة الثلاثة ، فقلب أثقلها ، أي الواو إلى ما يجانس حركة ما قبلها ، أي الياء ، (بخلاف) ما لم تقع فيه الألف بعد الواو (نحو عودَة) بجمع عود ، وهو المسن من الإبل ، (وكوزَة (١)) بجمع كوز ، (وأما ثيرة) في ثورة ، جمع ثور بقلب الواو ياء مع عدم وقوع ألف بعدها (فشاذ) ، ووجهه مع الشذوذ الحمل على ثيران ، وقد جاء ثورة على القياس .

تنبيه : عرفت حكم الواو المتحركة المكسور ما قبلها إذا كانت عينا ، وأما الساكنة المكسور ما قبلها ، فإن لم تكن مدغمة قلبت ياء كديمة وعيد ، وإن كانت مدغمة كقوام مصدر : قوم مثلا ، لم تقلب ، وديوان شاذ .

قلب الواو ياء لاجتماعها والياء

ثم ذكر نوعا آخر من إعلال العين ، واستطرد غيرها فيه لعمومه له ، لكنه خاص بالواو ، فقال : (وتقلب الواو) حال كونها (عينا أو لاما أو غيرهما) بأن تكون فاء أو زائدة (ياء إذا اجتمعت مع

(١) في متن الشافية بشرح الرضى (١٣٧/٣) تقدم (كوزة) على المثال السابق (عودة) .

ياء) أى ياء ، سواء كانت عينا أو لاما أو فاء ، أو زائدة (وسكن
السابق) منهما ، بشرط أن تكون كل منهما لازمة ، وأن يكونا فى
كلمة أو ما فى حكمها ، وإنما قلبت لاستثقال اجتماعهما ، فقصد
التخفيف بقلب أثقلهما إلى أخفهما ، أعنى الواو إلى الياء ، هذا
ما يقتضيه كلام المصنف فى الإدغام ، أعنى قوله « ونحو سيد وليّة (١) » ،
وإنما أدغما لأن الإعلال صيرهما مثلين ، وقال الرضى (٢) : بل قصد
من أول الأمر التخفيف بإدغام إحداهما فى الأخرى ، ولا يتم ذلك
إلا بقلب إحداهما إلى الأخرى ، فقلبت الواو إلى الياء ، سواء تقدمت
أو تأخرت ، وإن كان القياس فى إدغام المتقاربين قلب الأول إلى
الثانى ، وإنما فعل ذلك ليحصل التخفيف المقصود ، لأن الواو والياء
ليستا بأثقل من الواو المضعفة » ، واشترط سكون السابق منهما ليحصل
الثقل ، بخلاف ما لو تحرك كما يلقى فى الإدغام ، أو ليكون متهيئا
للإدغام لا يتوقف على غير القلب ، (ويدغم (٣)) ذلك السابق ،
لاجتماع المثليين ، ولما عرفت من أن المقصود بالقلب هو الإدغام كما
ذكره الرضى ، وقلنا : بشرط أن تكون كل منهما لازمة ؛ ليخرج
نحو : تسوِيرِ وتُبْويِعَ : مجهولى تساير وتبايع ، ونحو : ديوان ، إذ
يقال : دواوين ، واجليواذ ؛ إذ يقال : اجلواذ ، وقلنا « فى كلمة
أو ما فى حكمها » ليدخل نحو : مسلمى ، وليخرج نحو : ذو يوسف ،

(١) لية : للمرة وأصلها : لوية ، يقال : لوى الرجل رأسه ، أى : أمال (القاموس
المحيط ٤ / ٣٨٧) .

(٢) ورد ما نقله عن الرضى فى شرحه للشافية (٣ / ١٤٠) .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ١٣٩) : وتدغم .

وأبو يعقوب ، ولو ذكر المصنف هذين الشرطين لكان صواباً ،
 (ويكسر ما قبلها) أى ما قبل الياء المشددة أو ما قبل السابق ،
 والتأنيث باعتبار اللفظة (إن كان ضمة) ؛ لاستئصال الضمة قبل
 الياء الساكنة ، بخلاف الفتحة (كسيّد) أصله : سيود ، لأنه من
 السؤدد ، وهو مثال ما الواو فيه عين والياء زائدة ، (وأيام) جمع
 يوم أصله : أيوم ، هو مثال ما الواو فيه عين ، والياء فاء ، (وديار)
 فيعال من دار يدور ، أصله : ديوار ، لا فعّال ، وإلا لقليل : دوار ،
 (وقَيَّامٌ وقَيُّومٌ) هما : فيعال وفيعل ، أصلهما : قيوام وقيووم ،
 لا فعّال وفَعُول ، وإلا لقليل : قوَّام وقوَّوم ، وهذه أيضاً أمثلة ما الواو
 فيه عين والياء زائدة ، (ودُلِّيَّةٌ) تصغير : دلو ، أصلها : دليوة ،
 مثال ما هي فيه لام والياء زائدة ، (وطى) مصدر طوى يطوى ،
 أصله : طوى ، من أمثلة ما هي فيه عين والياء لام ، (ومَرْمَى)
 أصله : مرموى : اسم مفعول من الرمى ، مثال ما الواو فيه زائدة
 والياء أصلية ، (ومُسْلِمِيٌّ (١) رفعاً) أى حال كونه مرفوعاً ، أصله :
 مسلموى ، بعد حذف النون للإضافة ، مثال ما الواو والياء فيه
 زائدتان ، وقوله « رفعاً » إذ لا واو في حال النصب والجر ، فعرفت أن
 الواو والياء قد يكونان أصليتين معا كطى ، وزائدتين معا كمسلمي ،
 والياء زائدة دون الواو كسيّد وأخواته ، وبالعكس كرمي .

(وجاء) في الثلاثي (لُئِيٌّ في جمع ألوى) وهو الشديد الخصومة ،
 أصله : لوى ، كأحمر وحمر (بالكسر) لمناسبة الياء ، (والضم)
 على الأصل ، واغتفر فيه الضم لأنه ثلاثي .

(١) في متن الشافية بشرح الرضى (٢/ ١٣٩) : ونحو مسلمي .

(وأما نحو ضَيَّوْنَ) بعدم القلب ، (وَحَيَوَة) اسم رجل من حي ، بقلب الياء الثانية واوا ، (وَنَهَوُ) في نَهَوَى ، بقلب الياء واوا ، يقال : رجل نَهَوٌ عن المنكر مبالغة ناهٍ (فَشَاذُ) ، والقياس : ضَيَّنَ وحية ونَهَى ، (وَصِيْمٌ وَقِيْمٌ) جمعا صائِم وقائم ، بقلب الواو المشددة ياء (شاذ) لعدم المقتضى لقلبها ، ووجهه مع الشذوذ قربها من الطرف ، وقيل : إن القلب في مثله قياسى ، (و) قلب الواو المشددة ياء في لفظ النيام في (قوله) (١) :

أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةُ ابْنَةٍ مُنْذِرٍ (فَمَا أَرْقَ النَّيَامَ إِلَّا سَلَامُهَا أَشَدُّ) من القلب في : صِيْمٌ وَقِيْمٌ ، للبعد من الطرف .

الإعلال بنقل الحركة وما يترتب عليه

ثم ذكر نوعين آخرين من إعلال العين ، سواء كانت واوا أو ياء ، وإنما أخرهما عن الأنواع المختصة بكل واحد من الواو والياء ، مع أنهما اتصلا بما يعلن فيه بقلبهما ألفا ، من حيث شمولهما لهما ، أعنى للواو والياء ، ولأن محل هذين النوعين داخل في ضوابط ما يجب القلب فيه ألفا ، ومن ثم (٢) اعتذر لإعلاهما بغير ذلك بقوله سابقا « وأعل نحو : يقوم ويبيع . الخ » استيفاء للأقسام التى تقلبان فيها على التوالى ، فقال فى الأول : (وَتُسَكِّتَانِ وَتَنْقَلُ حَرَكَتُهُمَا) بما كانت فيه ضمة أو كسرة من متصرفات الفعل المعلن كالمضارع

(١) هذا البيت لذى الرمة ، وهو من بحر الطويل ، وطرقنا : زارتنا ليلا ، ومية : معشوقة الشاعر ، أرق : التأرق : التسهيد وهو قلة النوم ، ويستشهد بهذا البيت على أن استخدام القلب فى لفظ « النيام » أشد من القلب فى « صيم » .
(٢) فى مخطوطة (ص) : ومن ثمة .

(في (١) يَقُومُ وَيَبِيعُ) أصلهما : يَقُومُ وَيَبِيعُ ، وكان حقه أن يعمل بإِعْلَالِ أصله ، أعنى : قام وباع ، إلا أنه ترك ذلك (لِلْبَيْسِ) لو أعل به ، أى للبس يفعل « بالضم أو الكسر » (بِيَابٍ يَخَافُ) أى يفعل « المفتوح العين » ، فإن يفعل المفتوح العين قد أعل بإِعْلَالِ أصله لإمكانه فيه ، إذ لم يؤد إعلاله به إلى لبس بشيء آخر ، بخلاف المضموم أو المكسور ، فإنه لو أعل به حصل اللبس ، وكذلك نحو : أقيم فى : أقوم ، وأنيل فى : أنيل ، إذ يلتبس لو قلب ألفا بالمبنى للمتكلم من مضارعه ، وكالزمان والمكان وغيرهما (٢) ، ولذلك قال (وَمَنْعُلٌ) إما أن يكون بفتح (٣) الميم مع ضم العين ، فيكون المراد إن هذا شأنه ولو لم يأت منه فى المعتل إلا مَعُون ، وإما أن يكون بضم الميم مع ضم العين كَمُدُّهُنَّ إذا بنى من قام ، (وَمَفْعِلٌ) بكسر العين (كذلك) أى يعمل عينهما بالإسكان والنقل ، وكذلك : مَفْعِلٌ وَمُسْتَفْعِلٌ كمقيم ومستقيم للبس بمَفْعِلٍ وَمَفْعِلٍ وَمُسْتَفْعِلٍ ، وكاسم المفعول الذى هو على مفعول ، ولذلك قال : (ومفعول كذلك (٤)) ، أى تعل عينه بالإسكان والنقل ، (نحو : مَقُولٌ ومَبِيعٌ) أصلهما : مقوول ومبيوع ، فنقلت حركة العين إلى ما قبلها ، فالتقى ساكنان فحذف أحدهما ، (والمحذوف عند سيبويه) هو (واو مفعول) ، لأنه رأى الياء فى اسم المفعول اليائى ثابتا بعد

(١) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (١٤٣/٣) فى نحو يقوم .

(٢) لفظة (وغيرهما) غير واردة فى مخطوطة (ص) .

(٣) فى مخطوطة (ص) بضم الميم وهو تصحيف .

(٤) فى متن الشافية بشرح الرضى (١٤٣/٣) وردت لفظة (كذلك) بعد الأمثلة ،

فقال : (ومفعول نحو : مقول ومبيع كذلك) .

الإعلال ، نحو : مبيع ، فحكم بأن الواو هي الساقطة فيه ، ثم ضرد الحكم في الأجوف الواوى ، وإنما خولف عنده باب التقاء الساكنين وهنا بحذف الثانى ؛ لأن الكلمة في اليائى تصير به أخف منها بحذف الأول ، وأيضاً ليحصل الفرق بين اسمى المفعول من الواوى واليائى ، ولو حذف الأول لالتبس ، فلما حذف واو مبيع كسرت الضمة لتسلم الياء كما هو مذهب سيبويه فى مثله ، كما تقدم فى معيشة (١) ، (و) المحذوف (عند الأخفش العين) فى الواوى واليائى ، كما هو قياس التقاء الساكنين ، فقليل له : فينبغى أن تبقى عندك : مبيع ، فما هذه الياء فى مبيع ؟ فأجاب بما قال المصنف (٢) ، وهو أنها لما نقلت الضمة إلى ما قبلها كسرت الضمة لأحل الياء قبل حذف الياء ، ثم حذفت الياء للتقاء الساكنين ، ثم (٣) (انقلبت واو مفعول عنده ياء للكسرة) التى قبلها ، قال الرضى (٤) . وفيه نظر ، لأن الياء إنما تستحق قلب ضمة ما قبلها كسرة إذا كانت مما يبقى ، لا مما يحذف ، فالأولى أن يقال على مذهبه : حذفت الياء أولاً ، ثم قلبت الضمة كسرة ، فانقلبت الواوى ، وذلك للفرق بين الواوى واليائى ، (فخالفاً أصليهما) ، أما سيبويه فإنه حذف ثانى الساكنين ، وأصله وأصل غيره حذف أولهما (٥) ، وأما الأخفش فلأن أصله أن الياء

-
- (١) قوله (فى معيشة) غير وارد فى مخطوطة (ق) .
 (٢) ما قاله المصنف فى هذه المسألة أورده الرضى فى شرحه للشافية (١٤٧/٣) .
 (٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (١٤٣/٣) : وانقلبت .
 (٤) جاء تعقيب الرضى فى شرحه للشافية (١٤٧/٣) .
 (٥) يحذف أول الساكنين عند سيبويه : إذا كان حرف مد مسبوق بحركة تجانسه ، فى نحو : لم يخف ولم يبع ولم يقل ، أما فى اسم المفعول من الأجوف اليائى بعد نقل حركة =
 (م ١٧ — المناهل الصافية)

الساكنة تقلب واوا لضم ما قبلها ، وإن كانت الياء مما يبقى ، وقد كسر
ههنا ضم ما قبل الياء مع أن الياء مما يحذف .

(وشَدَّ) قلب العين في الواوى «ياء» نحو (مَشِيبٌ) في : مشوب ،
من شاب يشوب ، ومثله : مَنِيل ، من نال ينول ، أى أعطى ، ومَلِمَ
في مَلُوم ، كأنها بنيت على : شَيْبَ وَنِيلَ وَلِمَ ، (و) شذ أيضا قلب
العين في اليائى واوا نحو (مَهُوبٌ) في مهيب من الهيبة ، كأنه بنى
على هُوبَ كَبُوعَ .

(وكَثُرَ) استعمال اليائى على الأصل ، أعنى بدون الإعلال (نحو
مَبِيعٌ) ومخيوط ، وهى لغة تميمية ، (وقَلَّ) عدم إعلال الواوى
(نحو مَصُوءٌ) من صانه بصونه ، لكون الواوين أثقل من الواو
والياء ، ومنع سيبويه (١) ذلك ، وقال : لا نعلمهم أتموا الواوات ،
وحكى الكسائى (٢) : خاتم مَصُوءُغَ ، وأجاز فيه كله أن يأتى على
الأصل قياسا .

وفى بعض النسخ : (وإِعلالٌ) نحو (تَلُوءٌ وَيَسْتَحْيِ قَلِيلٌ)
يعنى أن يلوون أصله : يلوون كيغزيون : ثقلت الضمة على الياء

=الياء إلى الصحيح الساكن قبلها لا تبقى الياء حرف مد ، لأن ما قبلها ضمة ، فهى حركة غير
مجانسة ، فإذا حذف الياء لا يقال : إنه خالف أصله ، لأنه حذف حرفا ساكنا غير مد ،
وذلك خوف الإلباس بين الواوى واليائى .

(١) نص ما قاله سيبويه فى (الكتاب ٢ / ٣٦٣) : وبعض العرب يخرج (يريد اسم
المفعول من الأجوف) على الأصل ، فيقول : مخيوط ومبيوع ، فشبهوها بصيود وغور ،
حيث كان بعدها حرف ساكن ، ولم تكن بعد الألف قهمز ، ولا نعلمهم أتموا فى الواوات ،
لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ، ومنها يفرون إلى الياء ، فكروها اجتماعهما مع الضمة .
(٢) يا حكاة الكسائى أورده الرضى فى شرحه للشافية (٣ / ١٤٩ ، ١٥٠) .

فحذفت ، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، ثم ضمنت الواو الأولى
لمناسبة الواو الأخيرة ، وقد يعل مرة أخرى بنقل ضمة الواو إلى
اللام وحذفها لالتقاء الساكنين وهو قليل ، لما فيه من الجمع بين
إعلايين في الثلاثي ، وكذا : يستحي مضارع استحيا قد يعل بنقل
كسرة الياء إلى الحاء وحذفها للساكنين ، وهو أيضا قليل ؛ إذ لا مقتضى
لإعلال فيه كما تقدم ، ولفظة « نحو » في قوله « نحو يلوون » يشعر
بأنه يجوز على قلة نحو : لم يطؤوا في لم يطووا ، ونحو يستعي في
يستعي إن سمع ، فليُنظر في ذلك .

وقال في الثاني :

(وتحذفان) أى الواو والياء وجوبا (في) ثلاثة مواضع :

أولها : (نحو قُلْتُ وَبِعْتُ وَقُلْنَ وَبِعْنَ) يعنى : ما اتصلت به تاء
الضمير أو نونه مما انقلبت عينه فيه في الماضي الغائب ألفا لالتقاء
الساكنين ، أعنى تلك العين التى صارت ألفا ، ولام الكلمة إذ تسكن
لأجل الضمير ، وهذا حكم يعم الثلاثي - كما تقدم - وغيره ، نحو :
أقمت واستقمت وانقذت واخترت ، لكن قوله (وَيُكْسَرُ الْأَوَّلُ) .. الخ
مخصوص بالثلاثي ، وإلا لوجب ضم الأول من نحو : أقمت ، وكسره
من نحو : أبعت ، وإنما تكسر (إن كانت العين ياء) يعنى مفتوحة
كباع ، للفرق بين اليائى والواوى ، (أو مكسورة) سواء كانت
مكسورة نحو : خِفت ، فإن أصله : خَوْفٌ ، أو ياء نحو : هَيْت ،
أصله : هَيْبٌ ، بدليل : تخاف وتهاب ، فإنه يكسر لبيان البنية
كما تقدم ، ولم يذكر الياء المضمومة ، لأنه لم يجيء إلا هَيَّوْ ،

وهو شاذ ولا يعمل كما تقدم ، بل يقال : هيئت ، (ويُضَمُّ في غيره)
 أى ما لم تكن العين أحدهما ، بأن تكون واوا غير مكسورة نحو :
 قُلْتُ وُطِّلْتُ ، للفرق بين الواوى واليائى كما تقدم ، وفى جعل
 الواو والياء هما المحذوفتين فى هذا الموضع تجوز ، إذ المحذوف الألف
 المنقلبة عنهما ، نعم لا تجوز فيه فى نحو قُلْتُ وبعثت عند من يقول
 إنهما منقولان إلى : فَعُلَ وفَعِلَ كما تقدم .

(ولم يفعلوه) أى مقتضى القياس المذكور (فى لَسْتُ) ، فإنها
 من الأجوف اليائى المكسور العين كَعَلِمَ بدليل إسكان عينها مع عدم
 مجيء غير هَيَّوَّ الشاذ ، حيث لم يكسر الأول ، بل بقى مفتوحا
 (لشبهه (١)) لعدم التصرف بمضارع وأمر ونهى (بالحرف) فلما لم
 يكن متصرفا لم يتصرف فيه بقلب ولا نقل ، بل حذفت الحركة
 نسيا (ومن (٢) ثم) أى ومن جهة مشابهته للحرف (سَكَنُوا الياء)
 عنى الدوام بحيث لم يستعمل على الأصل .

وثانيها : ما عناه بقوله : (وفى) نحو (قُلْ وِبِعْ) يعنى صيغة
 الأمر مما تحذف عنه مع تاء الضمير ونونه فى الماضى ، فإنها تحذف فيه
 (لأنه) أى : نحو قل وبع فرع على المضارع ، إذ هو المضارع بحذف
 حرف المضارعة ، فهما (عن تقول وتبيع) وأصلهما : أَقُولُ ، وَابْيَعُ
 فنقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما ، كما فى أصلهما الذى هو
 المضارع ، ثم التقى ساكنان : الواو أو الياء مع اللام الساكنة للبناء ،
 فوجب حذفهما ، وكذلك : خَفَّ وَهَبْ ، أصلهما : اخوف واهيب .

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣/ ١٤٤) شبه الحرف .

(٢) فى مخطوطة (ص) ومن ثمة .

وهما مأخوذان من يخاف ويهاب ، فنقلت حركتهما إلى ما قبلهما ،
وقلبتا ألفا كما في أصلهما ، ثم التقى ساكنان ، فحذفت الألف
لالتقاء الساكنين ، وقس على ذلك نحو : أَقِمْ واستَقِمْ وانقِذْ واختَرْ .

وثالثها : مصدر أفعِل واستفعل ، وهو ما أراده بقوله : (وفي
الإقامة والاستقامة) والإبانة والاستبانة فإن أصلها : إقوام واستقوام ،
وإبيان واستبيان (١) ، فأعلت بقلب عين كل منها ألفا ، فالتقى
ساكنان : هذه الألف مع ألف المصدر ، فحذفت المنقلبة عن العين
على قياس التقاء الساكنين ، وهذا مذهب الأنخفش ، وعند سيبويه
أن المحذوفة هي الزائدة كما قال في واو مفعول ، قال الرضى (٢) :
وقول الأنخفش أولى قياسا على غيره مما التقى فيه ساكنان .

ثم ذكر نوعا آخر من حذف العين ، لكنه خاص بالياء نظرا
إلى الحال ، وعام لهما نظرا إلى الأصل ، وهو على سبيل الجواز ،
فقال :

ويجوزُ الحذفُ في (فيعل من الأجوف « الواوى ») نحو : سَيِّدٌ
وَمَيِّتٌ) ، فيقال : سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ كَفَلَسَ ، لاستثقال اليائين ، أصلهما :
سيود وميوت : قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ، وسبقها بالسكون ،
ثم أدغمت فيها الياء ، أو « اليائى » نحو : بَيِّنٌ ، فيقال فيه : بَيِّنٌ
كَفَلَسَ ، ويجوز الإبقاء على الأصل ، (و) في فيعلولة نحو (كَيِّنُونَةٌ
وَقَيِّلُولَةٌ) مصدرى : كان وقال يقيل ، هما بفتح العين على وزن

(١) قوله « واستبيان » ساقط من مخطوطة (ص) .

(٢) ورد ما قاله الرضى في شرحه للشافية (٣/ ١٥١) .

عِضْمُوز (١) ، إلا أن اللام مكرر في كينونة وأصلها : كينونة :
 قلبت الواو ياء ، وأدغمت فيها الياء ، يعنى أنه يجوز فيهما وفي
 نحوهما كالصيرورة الحذف والإبقاء على الأصل ، قال الرضى (٢) :
 وفيه نظر ، وذلك لأن الحذف واجب في كينونة إلا في ضرورة الشعر ،
 قال الشاعر (٣) :

يَا لَيْتَ أَنَا ضَمَمْنَا سَفِينَةَ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْنُونَةَ

وإنما لزم الحذف فيها للثقل بكثرة حروف الكلمة مع كون التاء
 لازمة فيها ، وإنما حكم بأن أصل المذكورات « فيعلولة » لا « فعْلولة » ؛
 لانقلاب الواو ياء في نحو : كَيْنُونَةَ ؛ إذ لولا ذلك لم يكن لقلبها
 موجب ، وللتصريح بذلك الأصل في الشعر كما في البيت .

(وفى) الأجوف من الثلاثى الماضى المغير الصيغة ، أعنى به (باب
 قِيلَ) من الواوي ، (وبيع) من اليائى (ثلاث لغات : الواو (٤) والياء)
 لأن أصلهما : قَوْلٌ وَبَيْعٌ « بكسر العين » استثقلت الكسرة على حرف
 العلة فحذفت عند المصنف (٥) ، إذ لا نقل عنده إلى متحرك ، فبقى :
 قَوْلٌ وَبَيْعٌ بواو وياء ساكنتين بعد الضمة ، فبعضهم يقلب الياء واوا
 فى : بَيْعٌ ؛ لتسلم الضمة ، فيقول : قَوْلٌ ، وَيُوعٌ ، وهى أقل اللغات ،

(١) العِضْمُوز : العجوز والناقة للضخمة .

(٢) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (٣/ ١٥٢) .

(٣) هذا البيت من بحر الرجز ، وأنشده المبرد وابن جنى ، و كينونة : مصدر كان ،
 والاستشهاد بالبيت فى هذه اللفظة ، حيث وردت بتشديد الياء مفتوحة ، وهذا يدل على الكينونة
 — يسكون الياء — مخفف منه ، ووجه الدلالة على هذا أن الشاعر لما اضطر راجع الأصل
 المهجور (شرح الشافية ٣/ ١٥٢) .

(٤) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣/ ١٥٥) : الياء والإثام والواو .

(٥) ورد هذا فى شرح الكافية للرضى (٢/ ٢٧٠) .

وبعضهم يقلب الضمة في بُيْع كسرة لتسلم الياء ، وحمل عليه قول ،
وعند الجزولى (٢) نقلت الكسرة إلى ما قبلها ؛ لأن الكسرة أخف
من حركة ما قبلها ، وقصدهم التخفيف ما أمكن ، فيجوز على هذا
نقل الحركة إلى متحرك بحذف حركته إذا كان حركة المنقول أخف
من حركة المنقول إليه ، فيبقى : قَوْل وبيْع ، فقلبت الواو ياء ،
قال (١) : وبعضهم يسكن العين ولا ينقل الكسرة إلى ما قبلها فتبقى
الواو على حالها ، أو تنقلب الياء واو لضمة ما قبلها ، قال الرضى : (٣)
وقول الجزولى أقرب ، لأن إعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى
من حملها في العلة على غيرها ، وهو أى المصنف إنما اختار حذف
الكسرة ؛ لاستبعاد نقل الحركة إلى متحرك ، ولا بعد فيه على
ما ذكرنا ، يعنى إذا كان حركة المنقول أخف من حركة المنقول إليه .
(والإشمام) وهى أفصحها ، وحقيقة هذا الإشمام : أن تنحو بكسرة
فاء الفعل نحو الضمة ، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا ،
إذ هى تابعة لحركة ما قبلها ، والغرض من الإشمام : الإيذان بأن
الأصل الضم فى أوائل هذه الحروف .

(فَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ) أى بباب : قيل وبيع (ما يُسَكَّنُ لَامَهُ) وهو
تاء الضمير ونونه ، وحينئذ تحذف عينه للساكنين (نحو يَبُتْ
ياعبدُ) أى باعك سيدك ، (وَقُلْتَ يَا قَوْلُ فَالْكَسْرُ وَالْإِشْمَامُ وَالضَّمُّ)
كما كان كذلك قبل الحذف ، وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين

(١) ورد ما نقل عن الجزولى فى شرح الكافية للرضى (٢/ ٢٧٠) .

(٢) الفائل الجزولى كما فى شرح الكافية (٢/ ٢٧٠) .

(٣) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للكافية (٢/ ٢٧٠) .

أن تقوم قرينة على أنه للمجهول ، كما في المثالين المذكورين ، وبين أن لا تقوم قرينة نحو : بعث وقلت مجرداً عن قولك : يا عبد . ويا قول في جواز الثلاثة ، وهو ظاهر كلام السيرافي (١) أنه لا يجب فيه الفرق ، بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله ، وقال الرضى في شرح الكافية (٢) : إن قام قرينة جاز إخلاص الضم في الواوى ، وإخلاص الكسر في الياء ، وإن لم تقم نحو : بعث وعدت ، فلا بد في الواوى من إخلاص الكسر أو الإشمام ، وفي الياء من إخلاص الضم أو الإشمام ، لئلا يلتبس بالبنى للفاعل .

(وباب) افتعل وانفعل من الأجوف نحو (اختير) أصله : اختير ، (وانقيد) أصله : انقود (مثلُهُ) أى مثل باب « قيل وبيع » (فيها) ، أى فى الأوجه الثلاثة ، لأن نحو : تير فى الأول ، وقود فى الثانى ، مثل : بُيعَ وقُولَ ، فعوملا معامتهما ، (بخلاف) باب : أَفْعِلْ واستُفْعِلْ ، نحو (أَقِيمْ واستُقِيمْ) فليس فيهما إلا الكسر الصريح ، لأن الضم والإشمام إنما جاء من ضم ما قبل الواو والياء ، وأما أَقِيمْ واستقيم فأصلهما : أَقُومْ واستقُومْ ، فليس ما قبل حرف العلة مضموماً .

(وشرطُ إعلالِ العينِ) بأى إعلال (فى الاسم غير الثلاثى) يعنى نحو باب وناب ، (و) غير (الجارى على الفعل) كأنه عنى به : اسم الفاعل واسم المفعول ، وصح إطلاق الجارى عليهما خاصة ، أعنى دون سائر المتصلات ، لأنهما أكمل أفرادها بما فيهما من معناه الذى هو الحدوث (مما لم يُذكر) احترز به عما ذكر أنه يعمل من الأسماء

(١) ما ذكره الشارح من أقوال السيرافي نص عليها الرضى فى شرحه للكافية (٢/ ٢٧١) .

(٢) شرح الكافية (٢/ ٢٧١) .

غير الجارية ، مما ليس فيه الشرط المذكور كإقامة واستقامة ، وقيام وأوائل ، وكينونة ، وعما ذكر أنه لا يعمل وإن وجد فيه الشرط نحو : خروج وعليب ، إذ فقد فيه شرط آخر (موافقة الفعل حركة وسكوناً) بأن يكون عدد حركاته وسكناته كالفعل (مع مخالفة بزيادة ، أو بنية مخصوصتين) به ، أى بالاسم ، فالزيادة المختصة به كالميم فى مقام : مصدر أو زمان أو مكان ، فإن حركاته وسكناته كيمحمد ، لكن الميم لا تزداد فى أول الفعل ، والبنية كالحرف الذى يزداد فى الفعل ، ويكون محرراً بحركة لا يحرك فى الفعل بمثلها نحو : تباع ، على وزن : تَفْعَل « بكسر التاء وفتح العين » ، فإنه بوزن : أَعْلَم ، لكنه ليس فى الفعل تاء مزيدة فى الأول مكسورة ، وأما نحو : تعلم فهى لغة قوم ، ومع ذلك فليست بأصسل .

ولمّا اشترط (١) فيه الموافقة لتقريبه من الفعل الذى هو الأصل فى الإعلال ، وشرطت المخالفة لثلاث يحصل لبس (٢) ، كما فى نحو : أدور وأعين كما تقدم ، ولمّا قال « غير الثلاثى » لأن الثلاثى لخفته وحصول عين علة الأصل فيه ، أعنى تحرك العين وانفتاح ما قبلها لا تشترط فيه المخالفة ، بل تكفى فيه الموافقة ، والقرائن تميز ، وقال « غير الجارى » ؛ لأن الجارى (٣) يعنى اسم الفاعل واسم المفعول على ما قلنا لا يشترط فيه ذلك ، فإن نحو « قائل » يعمل ، ولو كان غير مخالف ، إذ هو على زون ضارب : أمر من : ضارب ، وغير مخالف

(١) فى مخطوطة (ص) : وإنما شرط .

(٢) فى مخطوطة (ص) : اللبس .

(٣) قوله (لأن الجارى) ساقط من مخطوطة (ص) .

له ، ونحو : مقول ليس بموافق للفعل ، بل اكتفى في إعلالهما بقوة اتصالهما بالفعل ، بما فيهما من معناه الذى هو الحدوث .

وما ذكرته من أنه ينبغى أن يراد بالجارى هنا ما ذكرت ؛ لأنه إن أريد به المصدر كما هو أحد ما يطلق عليه لم تظهر المخالفة فى فاعل أصلاً ، ولا الموافقة فى مفعول إلا بتكلف إن تم ، وأيضاً لا يوافقه قول المصنف فيما تقدم فى الجولان والطيوان ، أو لأنه ليس بجار على الفعل ، وإن أريد به المتصل بالفعل مطلقاً لم يوافقه ما قال فى الجولان ونحوه ، ولا قوله فى جواد وطويل ، أو لأنه ليس بجار ، (فلذلك) أى للشرط المذكور الذى يتوقف وجود المشروط على وجوده (لو بنيت من البيع مثل مَضْرِب) بكسر الراء مع فتح الميم ، (و) مثل (تَحْلِي) بكسر التاء والحاء المهملة الساكنة ، وهو الجلد الذى أفسده السكين وقت قشره ، من حلاً الجلد : قشره (قلت : مَبِيعٌ وَتَبِيعٌ مُعَلَّان) بإسكان الياء ونقل حركتها إلى الباء ، لوجود الموافقة مع المخالفة فى الأول ، بالزيادة المخصوصة بالاسم ، أعنى الميم ، وفى الثانى بالبنية المخصوصة به كما تقدم .

(و) لو بنيت من البيع (مثل تَضْرِبُ قلت : تَبِيعٌ مُصَحَّحًا) ببقاء الكسرة على الياء ، لعدم الشرط ، إذ لا مخالفة ، وكذا لا يعمل نحو : أهوناء وأبيناء ؛ لعدم الموافقة ، وعلى ذلك فقس .

وإنما كان الشرط مخصوصاً بإعلال العين ؛ لأنه فى الحقيقة شرط لقلبها ألفاً ، أو ما فى حكمه من الإسكان والحذف ، والعلة ضعيفة فى استدعاء ذلك الإعلال ، إذ الواو والياء لو تحركتا لا يستثقلان

بعد الفتحة استثقلاً كثيراً ، فقويت هذه العلة لضعفها بلشروط الموافقة للفعل موافقة لا تفضى إلى اللبس بالفعل ، والفاء لا تقلب ألفاً واللام في محل التغيير ، فيكفى في استدعاء قلبها ألفاً تحركها وانفتاح ما قبلها ، وإن لم يوجد الشرط المذكور كإعلال : ربا « بضم الراء » جمع ربوة ، وربا « بكسر الراء » مع عدم الموافقة ، ونحو : أحوى وأشقى مع عدم المخالفة .

فإن قلت : كيف قلت إن هذا الشرط إنما هو لإعلال العين بقلبها ألفاً ، أو ما في حكمه مع قولك سابقاً بآى إعلال ؟ قلت : إنما عممت هناك إبقاء له على ظاهر إطلاق المصنف ، وليبقى لقوله مما لم يذكر فائدة يعتد بها كما لا يخفى .

إعلال اللام بقلبها ألفاً

ولما رغب من إعلال العين بين إعلال اللام ، فقال :
 (اللام تقلبان) أى الواو والياء (ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما) ، لما رفت من أن ذلك فى العين يقتضى قلب كل منهما ألفاً ، لكن لا يؤثر هنا إلا بشرط ، وهو ما أراد به قوله : (إن لم يكن بعدهما موجب للفتح) ، أى لفتح كل واحدة منهما ، وذلك الموجب كألف الضمير أو ألف التثنية ، أو ألف الجمع كصلوات ، أو نون التأكيد كما سيأتى ، وأما « تاء التأنيث » كحصاة ، فلا يؤثر وجوب الفتح لأجلها فى المنع عن القلب ، وكأنه لعدم الالتباس فى القلب معها ، وعدم ما تحمل عليه ، وعلى هذا كان على المصنف أن يقول : إن لم يكن بعدهما موجب للفتح يحصل بالقلب معه لبس أو ما فى حكمه .

فالحاصل أن لقلب اللام ألفاً ثلاثة شروط :

اثنان تشاركها فيهما العين ، وهو تحركها وانفتاح ما قبلها ،
وواحد يختص باللام ، وهو : عدم موجب الفتح ، إذ لا يشترط
ذلك في العين ، ومن ثم (١) أعل : إقوام واستقوام .

قوله : (كغزاً ورمى ، ويقوؤ ، ويحىي) في الفعل ، أصلهما :
غَزَوْ وَرَمَيَّ ، ويقوؤُ ويحييُ ، (وعَصَا وفتى) في الاسم ، أصلهما :
عَصَوْ وفتى (بخلاف) ما اختلف فيه شرط من الثلاثة ، نحو : (غَزَوْتُ
وَرَمَيْتُ ، وَغَزَوْنَا وَرَمَيْنَا ، و) أنتن ياهندات (تحشَيْن وتأبَيْن) :
ما اتصل به : تاء الضمير أو نونه ، فإنه لا يقلب شيء منهما ؛ لفقد
شرط التحرك ، (و) بخلاف نحو : (غَزَوْ وَرَمَيَّ) فلا يقلبان لفقد
شرط انفتاح ما قبلهما ، (وبخلاف : غَزَوْا وَرَمَيَّا) ويخشيان في الفعل ،
(وَعَصَوَانِ وَرَحَيَانِ) في الاسم ونحوها ؛ لفقد شرط عدم موجب الفتح ،
إذ وجد وهو : ألف الضمير في الفعل ، وألف التثنية في الاسم .

ولما كان وجه اشتراط هذا الشرط لزيادته على ما علم في العين
من اشتراط الأولين محتاجاً إلى البيان بينه بقوله : (للإلباس) لو
قلبتا ألفاً ، إذ تحذف الألف الأولى لالتقاء الساكنين ، فيحصل اللبس
في نحو : غَزَوْا وَرَمَيَّا بالمبنى للواحد ، وفي نحو : يخشيان بالمبنى للواحد
أيضاً في حال التصب ، وفي نحو : عصوان وفتيان في حال الإضافة ؛
لسقوط النون ، وهذا الإلباس لا يحصل في العين نحو : إقامة واستقامة ،
فلذلك شرط هذا الشرط في اللام فقط .

(١) في مخطوطة (ص) ومن ثمة .

(و) بخلاف ما بعد الواو والياء فيه موجب للفتح من صيغة الأمر ،
أعنى (اخشيا ونحوه) كارضيا ، فإنهما لا يقلبان فيه ألفا وإن لم
يؤد ذلك إلى لبس ، إذا كنت تقول فى المثنى : اخشأ وارضا « بالألف » ،
وفى المفرد بحذفها ، (لأنه (١) من باب) المضارع الذى يؤدى الإعلال
فيه إلى لبس (٢) ، نحو : (لن يخشيا) إذ مثال الأمر هو المضارع
بحذف حرف المضارعة .

(و) بخلاف ما اتصل به موجب للفتح من نون التوكيد ، أعنى
نحو : ((اخشَيْنَ) يازيد ، وهل تخشَيْنَ ياعمرؤ ؟ فلا قلب فيه
(اشْبَهَ) أعنى ما فيه نون التأكيد مع غير البازر (بذلك) ، أى بما
فيه ألف الضمير ، لما قرر فى الكافية (٣) من أنهما معه كالم متصل ،
يعنى كالف الضمير ، فلا تقلب فيه اللام وإن لم يؤد إلى اللبس ،
وقال الرضى (٤) : إنما لم تقلب فى : اخشَيْنَ ؛ لعروض حركة الياء
لأجل الذون ، فالحق أن يقال : لم تقلب حروف العلة المتحركة
لأجل إلحاق ألف الضمير فى نحو : غَزَوْا وَرَمَيَا ، وألف المثنى والجمع
فى نحو : عصوان وصلوات ، ونون التأكيد فى نحو : اَرْضَيْنَ ،
ألفاً ، لعروض حركاتها لأجل هذه اللواحق ، فإنها وإن كان أصلها
الحركة إلا أنها لولا هذه اللواحق لم تتحرك ، فحركاتها إذن عارضة ،
ولا تقلب الواو والياء إلا إذا تحركتا بحركة غير عارضة . انتهى .

(١) من أول قوله « لأنه من باب » مؤخر عن موضعه فى مخطوطة (ق) خطأ فى النقل ،
وقد أشار كاتبها إلى ذلك .

(٢) فى مخطوطة (ص) : اللبس .

(٣) شرح الرضى على الكافية (٢/ ٣٧٨) .

(٤) ما قاله الرضى ورد فى شرحه على الشافية (٣/ ١٥٨) مع تغيير فى صياغة بعض

وكأنه أراد بالعروض عدم اللزوم ، ليوافق ما تقدم ، (بخلاف)
 اتصل به الضمير البازر لجمع المذكر أو للمخاطبة . سواء لم اتصل
 به نون التوكيد نحو : (اخشوا) ، أو اتصلت (و) ذلك نحو
 (اخشون) في جمع المذكر ، (واخشى واخشين) في المخاطبة ، فإن
 اللام فيه تقلب ألفاً إذا انفتح ما قبلها كالأمثلة المذكورة ، فإن
 أصلها : اخشوا واخشون ، واخشى واخشين ، فقلبت الياء ألفاً وحذفت ،
 لعدم الإلباس بحذفها ، ولعل الرضى يقول على تقدير تسليم أن الأصل على
 ما ذكر في اخشوا واخشين ، أنها ثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا ،
 ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وإن كان مخالفاً لما يختاره من أن
 الضمائر إنما تلحق المفرد بعد إعلاله .

قلب الواو ياء وهى لام

ثم ذكر نوعاً آخر من إعلال « اللام » ، لكنه مختص بالواو ،
 فقال :

(وتقلب الواو ياء إذا وقعت مكسوراً ما قبلها) ؛ لاستثقالها بعد
 الكسرة مع كونها في محل التغيير ، (أو رابعة فصاعداً ولم ينضم ما
 قبلها) بل انفتح ، ولو قال بدل قوله « ولم ينضم ما قبلها » : وانفتح
 ما قبلها لكان أولى لئلا يرد نحو كساء ، وهذا الشرط ، أعنى عدم
 انضمام ما قبلها (١) ، إنما هو في الفعل ، لكنه لم يقيد به استثناء
 بتصريحه بعد هذا بقلبها في الاسم طرفاً بعد الضمة ، وإنما قلبت الواو
 المذكورة ياء لوقوعها موقعاً يليق به الخفة ، لكونها رابعة ومتطرفة ،

(١) قوله : (أعنى عدم انضمام ما قبلها) ساقط من المخطوطة (ص) .

ويعذر غاية التخفيف ، أعنى قلبها ألفاً لسكونها لفظاً في بعض ، ولللبس أو سكونها تقديراً في بعض كما سيتضح ، فقلبت إلى حرف أخف من الواو وهو الياء .

واعلم أن لقلب الرابعة « ياء » أيضاً شرطاً آخر ، وهو أنه لا يجوز قلبها ألفاً ، وإلا لم تقلب ياء ، بل ألفاً كأغزى وأعلى ، لكنه اكتفى عند ذكر هذا الشرط بما تقدم من ذكر الموضع الذي تقلب فيه ألفاً ، فإنه يخصص هذا التعميم ، نعم له شرط آخر كان عليه أن يصرح به ، وهو أن لا يجرى بعدها حرف لازم يجعلها في حكم الوسط ، كما في مِذْرَوَان (١) ، بل يكون إما طرفاً كأغزيت ، أو في حكم الطرف لمجرى حرف بعدها غير لازم كأعليان ، وأما المكسور ما قبلها فلا يشترط فيها هذا الشرط ، لقوة استدعاء الكسرة للقلب إلى الياء ، فإذا (٢) بنى من الغزو على مثل : فَعِلَان « بكسر العين » قيل : غَرِيَان ، ولو صارت في حكم الوسط لمجرى الحرف اللازم للكلمة بعدها ، (كَدُعِي) أصله : دُعَوَ ، (وَرُضِي) أصله : رُضَوَ ، مثال المكسور ما قبلها غير رابعة ، (وَالْغَازِي) أصله : الْغَازَوَ ، مثال الرابعة المكسور ما قبلها ، (وَأَغْزِيْتُ وَتَغْزِيْتُ وَاسْتَغْزِيْتُ) أصلها : أَغْزَوْتُ ، وَتَغْزَوْتُ ، وَاسْتَغْزَوْتُ ، هذه أمثلة الرابعة وما فوقها ، وما قبلها مفتوح ، فقلبت في هذه ياء لتعذر قايها ألفاً ، أما في الْغَازِي فلانكسار ما قبلها ، وأما في البواقي فليسكونها : فقدمت فيها علة قلبها ألفاً ، (وَيُغْزِيَانِ)

(١) المذروان - بالكسر - : أطراف الآلية بلا واحد . . . وجاء ينفص مذروية باغيا متبدا (القاموس المحيط ٤ / ٣٣٠) .
(٢) في مخطوطة (ق) : فلو بنى .

مضارع أغزى مغير الصيغة ، (وَيَرْضِيَانِ) مضارع رضى المبني للفاعل
أو أرضى المبني للمفعول ، أصلهما : يغزوان ويغزوان ، فقلبت ياء
لتعذر قلبهما ألفا للبس أو لعروض حركتها ، كما تقدم من تعليل
المصنف والرضى ، (بخلاف) الرابعة المضموم ما قبلها فى الفعل نحو
(يدعُو ويغزو) ، فإنها لا تقلب ياء ؛ إذ لو قلبت ياء لانكسر ما قبلها ،
فيلتبس بناء يفعل « المضموم العين » ببناء يفعل المكسورها ، والمحافظة
على البنية عندهم مهم ، (و) قلب الواو الثالثة الساكن ما قبلها فى
قوله (قَنِية) للشئ المكتسب ، (و) فى دِنْيَا « بكسر الدال » فى قولهم :
(هو ابنُ عَمِي دِنْيَا) أصله : دِنْوًا ، وهو القرب ، أى لحا (شَاذٌ) ؛
لأنك قلبت الواو التى هى لام ياء ، مع فصل الساكن بينها وبين الكسرة
قبلها ، ووجه ذلك مع شذوذه كون الواو لاما ، وكون الساكن كالعدم
وقنية من الواوى لقولهم : قنوت ، والأولى أن يقال : هو من قنيت ؛
لأن لامه ذات وجهين .

ولما كانت هذه الياء التى تنقلب عن الواو قد تعل بعد ذلك أيضاً
بقلبها ألفاً فى لغة طيٍّ فى بعض الحالات ؛ ذكر حكمها فى هذا الموضع ،
ثم لما كان هذا الحكم عند طيٍّ عاماً لها ولغيرها من الياءات عمم الحكم ،
وإلا فلا مناسبة لذكر إعلال الياء فى أثناء إعلال الواو ، اللهم إلا أن
يقال بجامع كون كل واحد منهما مكسوراً ما قبلها ، فقال :

(وَطِيٌّ تَقْلِبُ الياء) جوازا (فى باب : رَضِيَ وَبَقِيَ وَدُعِيَ) ،
يعنى به كل ما فيه ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية ، سواء كانت بنائية
كما فى الأمثلة ، أو من بنية الكلمة : كناية فى ناصية (١) ، ومواء

(١) الناصية : شمر مقدم الرأس .

كانت الياء أصلية كبتى ورمى ، أو منقلبة عن واو كزفى ودعى ،
وتنقلب (أَلْفًا) فراراً من الياء فى الآخر بعد الكسرة .

ومن هذا النوع المختص بالواو ما ذكره بقوله :

(وتُقلَّبُ الواوُ) لاما أو غيرها مما هو من الكلمة (طرفاً بعد ضمة) ،
قوله « طرفاً » لا إذا كانت فى حكم الوسط لمجئ حرف لازم ، كثناء
التأنيث فى عنصوة (١) وقمحدوة ، والألف والنون لغير المثنى فى :
أفعوان (٢) وأقحوان ، فإنها لا تقلب إلا أن تكون الضمة التى قبلها على
واو أيضاً مثل : قَوَوَان على مثال : السَّبْعَان ، فىقال : قوياں ، وقوله
« بعد ضمة » لا بعد فتحة فتقلب أَلْفًا كما تقدم ، وأما بعد كسرة
فقد تقدم (فى كلِّ متمكن) ، أى فى اسم ، لا فعل كيدعو ، معرب
لامبئى كهو : (ياء ، فتقلبُ الضمة) التى قبلها (كسرة) ، لأن الواو
المضوم ما قبلها ثقيلة ، ولا سيما إذا تطرفت وخاصة فى الاسم المتمكن ،
إذ تكون حينئذ محل حركات الإعراب المختلفة ، فتقلب الواو
أولاً « ياء » ، لأن البداية بتخفيف الأخير أولى ، ثم الضمة التى
قبلها كسرة لصيرورتها حينئذ قبل الياء (كما انقلبت) قبل الياء
كسرة . (فى التَّرامى والتَّجَارى) وأصلهما : التفاعل ، إذ هما مصدر

(١) العنصوة - مثلكة العين ، ساكنة النون ، مضومة الصاد : القليل المتفرق من
النبت وغيره ، وبقية كل شيء ، والقمحدوة - بفتحتين فسكون فضم - : العظم الذائق
فوق القفا خلف الرأس .

(٢) الأفعوان - بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه - : الذكر من الأفاعي ، والأقحوان :
نبت طيب الريح ، حواليه ورق أبيض ، ووسطه أصفر ، وجمعه : أقاح ، وتصغيره :
أقيحيان .

تفاعل ، كالتضارب ، وإذا فعل ذلك ، (فيصيرُ) الاسم (من باب قاضي) ، يعنى مما آخره ياء قبلها كسرة ، فيكون حكمه حكمه فى حال التنكير والتعريف باللام أو الإضافة ، وقد عرفت وجه عدم موجب قلبها إذا تطرفت بعد ضمة فى الفعل ، وكذا فى الاسم غير المتمكن ، إذ لا إعراب فيه ، ويشترط فى الضمة قبل الواو أن تكون لازمة ، فلا تقلب فى نحو : خطوات ؛ لأن ضمة الطاء عارضة فى الجمع ، ويجوز إسكانها ، ومثله فى عدم لزوم الضم نحو : أبو زيد ، وأخو زيد ، وكان على المصنف أن يصرح به (نحو أدل) فى جمع دلو ، أصله : أدلو ، (وقلنس) فى جمع قلنسوة ، أصله : قلنسو ، (بخلاف) غير المتطرفة ، بسبب مجيء حرف لازم بعدها كثناء التانيث فى (قلنسوة (١) وقمخدوة) وهى ما خلف الرأس ، لبعدها عن الطرف ، وسيأتى إن شاء الله تعالى بيان كون التاء فى قلنسوة لازمة .

(وبخلاف) الواو التى ليست بلام وهى (العين كالقوباء (٢)) ، فإنها لا تقلب ياء للبعد عن الطرف ، وأما الفاء نحو : مواعد فأبعد ، ولذلك لم يذكرها .

قوله (والخيلاء) يعنى : وبخلاف الخيلاء ، فإن الضمة التى قبل الياء فيها لا تقلب كسرة ، لكون الياء عينا ، وإنما تقلب الضمة كسرة إذا كانت قبل المتطرفة ، وإنما ذكرها مع القوباء ، مع أن كلامه فى الواو المضموم ما قبلها ، لأن الياء المضموم ما قبلها فى حكم الواو

(١) القلنسوة : من لباس الرأس .

(٢) القوباء - بضم القاف - : الذى يظهر فى الجسد ويخرج عليه ، وهو داء معروف يتفشى ويتسع ، ويعالج ويداوى بالريق .

المضموم ما قبلها في وجوب قلب الضمة معها كسرة ، حيث يجب قلب ضمة ما قبل الواو كالتراوى ، وعدم وجوب قلبها حيث لا يجب مع الواو كالخيلاء .

ولما كان المفهوم من قوله « بعد ضمة » أن الواو التي بعد سكون لا تقلب ، خصص ذلك المفهوم بقوله : (ولا أثر للمدة الفاصلة) بين الواو والضمة ، ولا تكون تلك المدة إلا واواً ، إذا كانت تلك المدة (في الجمع) فإنها لا تؤثر في حكم من الأحكام الثابتة للكلمة على تقدير عدم المدة ، بل وجودها وعدمها سواء (إلا في الإعراب) ، فإنه كان الحكم في الكلمة بدونها : أنه تقديري في حال الرفع والجعر ، وهو مع وجودها لفظي (نحو عُتَيَّ) جمع عاتٍ ، (وَجُئِيَّ) جمع جاثٍ (١) أصلهما : عتو وجثو ، كقاعد وقعود ، فلا تؤثر المدة في عدم قلب الواو ياء ، والضمة كسرة ، لكنها لقوتها بإدغام الياء فيها لا تحذف كما تحذف في نحو : أدل ، فيبقى الإعراب عليها لفظياً في حال الرفع والجعر ، وإنما لم تؤثر في الجمع لثقله ، فناسبه التخفيف ، (بخلاف المفرد) فإنها تؤثر في عدم وجوب قلبها ياء كما تؤثر في الإعراب نحو : عتو وجثو : مصدرى عتا وجثا ، ومعدو : اسم مفعول من عدا يعلو ، ومغزو من غزا يغزو .

(و) إذا قلبت الواو ياء فإنها (قد تكسر الفاء) فيما هو على وزن

(١) جاث : اسم فاعل من جثا يجثو ويجثي - كدعا ورمى - بمعنى : جلس على ركبتيه ، أو قام على أطراف أصابعه ، والجثي : جمع الجاثي ، وأصل جثي : جثو - بواوين - فقلبت الواو المتطرفة ياء ، ثم قلبت الواو التي قبلها ياء أيضاً ، لاجتماعها مع الياء ، وسبق إحداها بالسكون ، ثم قلبت ضمة الفاء كسرة .

فَعُول (لِلْإِتْبَاع) ، يَعْنِي لِإِتْبَاع حَرَكَتِهَا حَرَكَةُ الْعَيْنِ ، (فَيُقَالُ : عَتِيٌّ وَجِيئٌ) بِكَسْرِ فَاءِيهما ، (و) عَدَمُ الْقَلْبِ اعْتِدَادًا بِالْمَدَّةِ (نَحْوُ : نُحُوٌّ) جَمْعُ نَحْوٍ ، يُقَالُ : إِنَّهُ لَيَنْظُرُ فِي نَحْوٍ كَثِيرَةٍ ، أَيْ فِي جِهَاتٍ كَثِيرَةٍ (شَاذٌ) ، وَالْقِيَاسُ : نَحَى ، وَمِثْلُهُ : نَجَّوْ جَمْعُ نَجَّوْ ، وَهُوَ السَّحَابُ ، وَأَخَوٌ وَأَبَوٌ جَمْعُ أَخٍ وَأَبٍ .

(وَقَدْ جَاءَ) عَدَمُ الْاعْتِدَادِ بِالْمَدَّةِ الْفَاصِلَةِ فِي الْمَفْرَدِ أَيْضًا (نَحْوُ مَعْرِئٍ وَمَعْرِئٍ كَثِيرًا) قَالَ (١) :

* أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا *

(وَالْقِيَاسُ الْوَائِي لَخَفَةِ الْمَفْرَدِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ نَجْمَ الْأَثْمَةِ (٢) جَعَلَ الْأَقْسَامَ مَعَ الْمَدَّةِ الْفَاصِلَةِ أَرْبَعَةً :

اِثْنَانِ مِنْهَا يَجِبُ فِيهِمَا الْقَلْبُ : أَحَدُهُمَا : الْجَمْعُ عَلَى فَعُولٍ نَحْوُ : عَتُوٌّ كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ، وَثَانِيَهُمَا : مَا تَكُونُ الضَّمَّةُ فِيهِ عَلَى الْوَائِي نَحْوُ : غَزَوِيٌّ عَلَى وَزْنِ عَصْفُورٍ مِنَ الْغَزْوِ ، وَمِنْهُ مَقْوِيٌّ : مَفْعُولٌ مِنَ الْقُوَّةِ .

وَالثَّلَاثُ : يَكُونُ الْقَلْبُ فِيهِ أَوَّلِيٍّ وَيَجُوزُ تَرْكُهُ ، وَهُوَ كُلُّ مَنْعُولٍ لَيْسَ الضَّمَّةُ فِيهِ عَلَى الْوَائِي ، لَكِنَّهُ مِنْ بَابِ فَعِلٍ « بِالْكَسْرِ » نَحْوُ : مَرْضِيٌّ ، فَإِنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ مَرْضُوءٍ لِإِتْبَاعِهَا لِلْفِعْلِ الْمَاضِي .

(١) هَذَا عَجَزَ بَيْتٍ لِعَبْدِ يَفُوثَ بْنِ وَقَاصٍ الْحَارِثِيِّ ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَصَدْرُهُ :

* وَقَدْ عَلِمْتَ عَرَسِي مَلِيكَةً أَنَّنِي *

وَعَرَسَ الرَّجُلُ : امْرَأَتَهُ ، وَمَلِيكَةً : اسْمُهَا ، وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ (مَعْدِيًّا) حَيْثُ جَاءَ بِهِ مَعْلًا ، وَهُوَ مَنْ عَدَا يَعْدُو ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ : مَعْدُوا ، وَلَكِنَّهُ شَبَّهَ بِالْجَمْعِ فَأَعْلَهُ .

(٢) مَا أورد الشارح من أقسام ذكرها نجم الأئمة الرضوي في شرحه على الشافعية ٣ / ١٧٠ ،

(١٧٢ ، ١٧١) .

والرابع : ما يكون ترك القلب فيه أولى ، وهو كل مصدر على فُعُول كَجُئُوا وَعُتُوا ، ومن قلب فلاإلال الفعل ، وكذا في اسم مفعول ليس الضمة فيه على الواو ، ولا هو من باب فَعِل « بالكسر » كَمَغُزُوا .

وقال (١) : وقد يعمل هذا الإللال المفعول الذى لامة همزة ، وذلك بعد تخفيف الهمزة ، كَقُولُهُمْ : مَخْبِيٌّ ، أصله : مَخْبُوءٌ ، ويجوز لك في فاء فُعُول : جمعاً كان أو غيره ، بعد قلب الواو ياء أن تتبعه العين ، وأن لا تتبعه نحو : عُنِيَ وَدُلِيَ .

قلب الواو والياء همزة طرفا

ثم ذكر نوعاً آخر من إلال « اللام » مشتركاً بين الواو والياء ، ولو قدمه على قوله (٢) « وتقلب الواو ياء إذا وقعت مكسوراً ما قبلها . . » أو أخره إلى بعد قوله (٣) « مراعاة للمفرد » لكان أولى كما لا يخفى ، وذلك النوع هو ما عناه بقوله :

(وتقلبانِ همزةً إذا وَقَعَتَا طرفاً بعدَ ألفٍ زائدة) لمثل ما ذكرنا في علة قلبها همزة في نحو : قائل وبائع ، وإن لم يتصرفا من فعل معتل ، فوقوعهما طرفا قائم مقام ذلك (نحو كِسَاءٌ) أصله : كساو ، (وَرَدَاءٌ) أصله : رداى ، (بخلاف) الواقعتين طرفاً بعد ألف أصلية نحو (رَايَ (٤) وَثَايَ) ، وهو مأوى الإبل ، لأنهما إذا وقعتا بعد

(١) شرح الرضى على الشافية (٣/ ١٧٢) مع تعديل في صياغة بعض العبارات .
(٢) سبق ذكر هذا في أول الكلام عن « قلب الواو ياء هي لام » .
(٣) حَتَّى هَذَا في آخر كلام المصنف عن « قلب الياء ألفاً والهمزة ياء في فاعل وشبهه » .
(٤) الراى : اسم جنس جمعى ، واحده : راية ، والثاى : اسم جنس جمعى واحده ثاية ، وهى علم صغير ومأوى الإبل (القاموس المحيط ٤ / ٣١٠) .

الزائدة فهي كالعدم ، فكأنهما وقعتا بعد الفتحة ، بخلاف الأصلية ، فإنه يعتد بها في الفصل لقوتها ، وألفهما عن واو من رويت وثويت .
 (وَيُعْتَدُ) في الحكم عليهما بعدم التطرف الذي هو شرط وجوب القلب (بِنَاءُ الثَّانِيَةِ قِيَاسًا) إذا كانت لازمة ، وكذا ألف التثنية اللازمة نحو : الثنَّان (١) ، والألف والنون لغير التثنية كغزاوان ورمايان على وزن : سلامان (٢) ، من الغزو والرمى ، وتاء الثَّانِيَةِ اللازمة هي (نحو) تاء (شَقَاوَةٍ وَسِقَايَةٍ) ، فلا تقلبان مع الحرف اللازم بعدهما ؛ لعدم التطرف حينئذ مع ضعف العلة ، واشتراط اللزوم في تأثير الحرف الذي بعدهما ؛ لأن غير اللازم كالمعدوم ، وغير اللازم هو التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث في الصفات نحو : سَقَاءَةٌ وَغَزَاءَةٌ ، لقولهم : سَقَاءٌ وَغَزَاءٌ ، وتاء الوحدة القياسية نحو : استقَاءَةٌ واصطفَاءَةٌ ، وألف المثني غير اللازمة نحو : كسَاءان ورداءان ، (ونحو صَلَاءَةٍ) في صلابة وهي حجر صغير ، (وَعَبَاءَةٌ) في عباية ، وهي ضرب من الأكسية ، (وَعِظَاءَةٌ (٣)) في عظاية ، وهي دويبة أكبر من الوزعة (٤) (شاذ) ، والقياس عدم القلب ؛ لأن أصل هذه التاء اللزوم ؛ لأنها ليست قياسية كما في استقَاءَةٌ ، وإن كانتا معا للوحدة ، لأن الفرق في اسم العين

(١) الثنَّان : ما جاء مثني ولا واحد له ، ومعناه مفرد ، وهو جبل واحد تشد بأحد طرفيه لإحدى يدي البعير وبالأخر الأخرى .

(٢) سلامان : جاء في القاموس المحيط (٤/ ١٣٠) : والسلامان : شجر وماء لبني شيبان واسم ، وقد ضبطت في القاموس المحيط بضم السين ، وفي اللسان ضبطت بالفتح ، وصرح ياقوت في المعجم بأنها بفتح السين أو كسرهما .

(٣) في متن الشافية بشرح الرضى (٣/ ١٧٣) ذكرت لفظة (عِظَاءَةٌ) قبل (عِجَاءَةٌ) .

(٤) جاء في القاموس المحيط (٣/ ١١٥) الوزعة : محركة - : سام أبرص ، سميت بها لخفتها وسرعة حركتها ، وجمعه وزع وأوزاع . . .

بين مفردة وجنسه بالتاء سماعي قليل من المخلوقات كان أو من غيرها ،
كتمررة وتفاحة وسفينة وابنة ، وإنما جاز الهمز في الأسماء الثلاثة
نظراً إلى عدم لزوم التاء ، إذ يقال : صلاء وعباء وعطاء في الجنس ،
وقال الرضى (١) : عدم لزومها فيها يخرجها عن الشذوذ ، وإن كان
الأصل لزومها ، ولو اتفق غير هذه الثلاثة في مثل حالها ، لجاز فيها
الوحيان أيضاً قياساً .

قلب الياء واوا والواو ياء في الأفعال الناقصة

ثم ذكر نوعاً آخر من إعلال اللام ، لكنه مختص بالياء ، فقال :
(وتقلبُ الياءُ واواً في فعَلَى اسماً كَبَقَوَى) هو بمعنى الإبقاء ،
وهو الرحمة والرعاية ، (وَتَقَوَى (٢)) وهى التقية والورع ، وهى
غير منصرفة ؛ لأنَّ الفها للتأنيث ، وفى الكشف أنه روى عن سيبويه
عن عيسى بن عمر (٣) : « عَلَى تَقَوَى مِنْ اللَّهِ » بالتنوين ، ووجهه أنه
جعل الألف للإلحاق لا للتأنيث كَتَتَرَى (٤) ، فمن نون ألحقها
بجعفر ، أصلهما : بقى وتقى ، والتاء فى تقى : مبدلة من الواو ؛
لأنَّها من وقيت ، فأصلها : وقى : قلبت الواو « تاء » كما فى : تراث
وتخمة ، فصار : تقى ، فقلبت الياء واوا قصداً لاعتدال طرفى

(١) ذكر قول الرضى فى شرحه على الشافية (١٧٧/٣) .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (١٧٧/٣) جاء لفظ (تقوى) قبل (بقوى) .

(٣) جزء الآية ١٠٩ من سورة التوبة .

(٤) جاء فى نزهة القلوب فى تفسير غريب القرآن عند قوله تعالى (ثم أرسلنا رسلنا تترى)

المؤمنون : تترى وتترا : فعل وفعل من المواترة وهى المتابعة ، من لم يصرفها جعل ألفها
للتأنيث ، ومن صرفها جعلها ملحقة بفعلل ، وأصل تترى : تبرى ، فأبدلت التاء من الواو ،
كما أبدلت فى تراث وتجاه .

الكلمة ؛ لثلاث يكون طرفاها كلاهما خفيفين ، أعني الفتحة في الأول ، والياء في الآخر ، وخص الاسم بذلك لسبقه على الصفة . وقصد الفرق بينهما ، ولذلك قال : (بِخِلَافِ الصِّفَةِ نَحْوُ : صَدَيًّا وَرِيًّا) يعنى فإنها لا تقلب ياؤهما واوا لما عرفت .

ومما تقلب فيه الياء واوا أيضاً : إذا وقعت مفتوحة فتحة لازمة بعد ضمة حقيقة أو حكما على غير واو فى : فَعُلَ كَسَرُوْ ، وكذا لو سكنت العين تخفيفاً ، إذ هي فى حكم المضمومة ، أو فى اسم ولم تكن كالمتطرفة لمجئ زائد لازم بعدها ، كما إذا بنى من رمى مثل : أَسْحَمَان (١) ، أو مثل سَمْرَة (٢) على تقدير لزوم التاء ، فإنك تقول : أَرْمُوَان وَرَمُوَة ، بخلاف ما لم تكن فيه الفتحة لازمة كرمية على فرض عدم لزوم التاء ، فإنك تقلب الضمة كسرة وتبقى الياء ، وبخلاف ما إذا كانت الضمة على الواو ، كما إذا بنيت مثل السبعان (٣) من طوى ، فإنك تقول : طويان ، فتبقى الياء ، وتقلب الضمة كسرة .

ثم ذكر نوعاً آخر مختصاً بالواو ، فقال :

(وتقلب الواو ياء فى فُعَلَى أسما) لحصول نوع من الثقل فيه ؛ لكون الضمة فى أول الكلمة ، والواو قرب الآخر ، فقصد فيه مع التخفيف الفرق بين الاسم والصفة ، فقلب الواو ياء فى الاسم (كَالدُّنْيَا) أصلها : الدنوا من الدنو ، (والعليا) أصلها : العلوا من

(١) أسحمان : أفعلان : جبل .

(٢) السمرة : شجرة الطلع .

(٣) السبعان - بفتح السين وضم الياء ، موضع معروف فى ديار قيس ، قال ابن مقبل :

ألا يا ديار الحى بالسبعان أمل عليها بالبلا الملوانه

قال فى اللسان : ولا يعرف فى كلامهم اسم على فعلان (بفتح الفاء وضم العين) غيره .

العلو ، وعد الدنيا والعليا من فَعَلَى الاسمية ، مع أنها تأنث الأَدنى والأَعلى أفعال التفضيل ، لأن فَعَلَى مؤنث أفعَل ؛ لأنها لا تكون وصفاً بغير اللام ، كما تقدم حكمها حكم الاسم كما ذكر سيبويه ، وقد تقدم .

(وشذ) إثبات الواو في (نحو القُصوى) مؤنث الأقصى ، مع أنه اسم لما ذكرنا ، قال سيبويه (١) : وقد قالوا القصوى ، فلم يقلبوا واوها ياء ، لأنها قد تكون صفة بالألف واللام ، (و) في (حُرْوى) اسم موضع ، (بخلاف الصفة) فإنها لا تقلب فيها الواو ياء لما تقدم ، نحو (الغُرْوى) (٢) مؤنث الأغرى ، أفعَل التفضيل ، وقد علمت أن حكمه حكم الاسم ، ففي عده من الصفة نظر ، قال السيرافي (٣) : لم أجد سيبويه ذكر صفة على فَعَلَى بالضم مما لاه واو إلا ما يستعمل بالألف واللام نحو : الدنيا والعليا وما أشبه ذلك ، وهذه عند سيبويه بمنزلة الأسماء ، قال : وإنما أراد أن فَعَلَى من ذوات الواو إذا كانت صفة تكون على أصلها ، وإن كان لا يحفظ شيء من كلامهم على ذلك .

(ولم يُفَرِّقْ) أى لم يوقع الفرق بين الاسم والصفة (في فَعَلَى) بفتح الفاء (من) بنات (الواو) بأن تقلب الواو فيها اسماً ياء ، كما فرق في فَعَلَى من البناء (نحو دَعْوَى) في الاسم ، (وشَهْوَى) في الصفة ، إذ هي مؤنث شهوان ، لاعتدال أول الكلمة وآخرها بالفتحة

(١) ما قاله سيبويه : ذكره الرضى في شرحه للشافية (٣/ ١٧٨) .

(٢) في متن الشافية بشرح الرضى (٣/ ١٧٧) : كالغزوى .

(٣) ما ذكره الشارح عن السيرافي أورده الرضى في شرحه للشافية (٣/ ١٧٩) .

والواو ، فلو قلبت ياء لصار طرفا الكلمة خفيفين ، (ولا في فُعَلَى)
بضم الفاء (من) بنات (الياء) ، كما فرق في فُعَلَى من الواو ، (نحو
الْفُعْلَيَا) في الاسم ، (والقُضَيَا) في الصفة ، لأنها تأنيث الأَقْصَى ،
وقد عرفت أن جعلها صفة ليس على ما ينبغي .

ولم يذكر فِعْلَى « بكسر الفاء » لعزّة وجودها ، وإن وجد شيء منها
فحكمها عدم الفرق بين الاسم والصفة في بنات الياء والواو معاً ؛
لأن الكسرة ليست في ثقل الضمة ، ولا في خفة الفتحة ، بل هي متوسطة
بينهما ، فهي معتدلة في الثقل والخفة ، فيحصل لها اعتدال مع الياء ومع
الواو .

قلب الياء ألفاً والهمزة ياء في فعائل وشبهه

ثم ذكر نوعاً آخر من إعلال اللام ، لكنه مختص بالياء فقال :

(وتقلب (١) الياء إذا وقعت بعد همزة) حال كون تلك الهمزة
(بعد ألف في باب مساجد) ، يعني به الجمع الأقصى الذي بعد ألفه
حرفان ، (وليس مفردُها) أى مفرد هذه الصيغة (كذلك) ، أى
ليس بعد ألف مفردُها همزة بعدها ياء (ألفاً ، والهمزة ياء) لما تقدم
في تخفيف الهمزة (نحو مَطَايَا وَرَكَائِيَا) جمعى مطية (٢) وركية :
فعلية من الناقص الواوى (٣) ، وكان أصلهما : مطاي وركاي ، لأن

(١) في مخطوطة (ص) : وتقلب .

(٢) المطية : الدابة ، وأصلها : مطيوة : قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق
إحداها بالسكون ، ثم أدغمتا ، والركية : البر : فعيلة بمعنى مفعولة من ركاه يركوها ،
أى حفرها .

(٣) في كل من مخطوطة (ق) ، (ص) : اليئى ، وصوابه : الواوى .

ياء فعيلة في الجمع الأقصى تصير همزة كما تقدم ، (و) كذا (خَطَايَا) جمع خطيئة : فعيلة مهموز اللام ، فإن فيه ياء بعد همزة بعد ألف الجمع (على القولين) أي قول الخليل وسيبويه ، أما على قول سيبويه فإنك تقلب ياء فعيلة في الجمع همزة ، فتجتمع همزتان : أولاهما مكسورة ، فتقلب الثانية ياء وجوباً ، وأما على قول الخليل ؛ فلأن أصله : خطائي : بياء بعدها همزة ، ثم قلبت الهمزة إل موضع الياء ، فتقلب على القولين الهمزة ياء ، والياء ألفاً ، (وَصَلَايَا جمع) صلاة (١) (المهموز ، و) جمع (غيره) يعنى : صلاية ، لأن جمع فعالة : فعائل بالهمزة كحمائل (٢) ، كما تقدم ، فيصير جمع صلاة بهمزتين كجمع خطيئة عند غير الخليل ، فتقلب الثانية ياء مثلها ، والظاهر أن الخليل لا يوافق هنا أيضاً ، إذ يجتمع الهمزتان فيفر منه إلى القلب كما هو مذهبه ، حيث كان القاب رافعاً له ، وهنا كذلك ، إذ لو لم تقلب بالتقديم والتأخير لانقلبت الألف التي هي مدة ثلاثة همزة ، وبعدها همزة هي لام الكلمة ، فتجتمع الهمزتان ، ولو أخرت الألف عن الهمزة ، وصار : صلاء كصحاى ، ثم تقلب الهمزة ياء لم يجتمع الهمزتان ، وجمع صلاية : صلائي همزة بعدها ياء ، (وَشَوَايَا جمع شَاوِيَةٍ) من شويت اللحم ، أصله : شواوى : فقلبت الواو التي بعد الألف همزة كما في : أواول ، فصار : شوائى ، ثم قلبت الياء ألفاً ، والهمزة ياء .

(١) الصلاية والصلاة : مدق الطيب .

(٢) حمائل جمع حمالة كسحابة ، وهي الدية يجعلها قوم عن قوم (القاموس المحيط ٣ / ٣٦٢)

(بخلاف) ما كان جمع فاعلة من الناقص المهموز اللام نحو (شواء جمع شائية من شأوت) أصلها : شائوة ، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، فقل : شائية : بياء بعد همزة بعد ألف ، ثم جمع على شوائى كجوارى ، ثم أعل إعلاها ، (وبخلاف) ما كان جمع فاعلة من الأحوف المهموز اللام نحو (شواء وجواء جمع شائية وجائية) ، أصلهما : شائية وجائية همزة بعد ياء ، إذ الأول من المشيئة ، والثانى من المجيء ، فقلبت الياء همزة كبائعة (على القولين) أى قول الخليل وسيبويه (فيهما) أى فى : جواء وشواء ، فإن أصلهما : شوائى وجوائى ، لأن الواو بدل عن ألف فاعلة ، والألف مجتلبة للجمع ، فيقع بعدها عين الكلمة وهى « ياء » ، فعند سيبويه تقلب همزة ، كجمع بايعة ، ثم تقلب الثانية ياء كما تقدم ، وعند الخليل تؤخر إلى موضع الهمزة ، فلا تقلب فى هذه الأمثلة ونظائرها الياء ألفا ، والهمزة ياء ، لأنه لما كان المفرد كالجمع فى أن فيه ياء بعد همزة بعد ألف طوبق بالجمع مفردة .

(وقد جاء) فى جمع إداوة وهى المطهرة (أداوى ، و) فى جمع علاوة ، وهى ما يعلق على البعير بعد حمله نحو السقاء (علاوى ، و) فى جمع هراوة وهى العصا (هراوى) بإبقاء الواو فيهن ، والقياس : أدايا وعلايا وهرايا ، فإن أصله : أدائو وعلائو وهرائو ، ثم يصير : أدايى وعلايى وهرايى : بقلب المدة الثالثة همزة كما فى رسالة ، ثم قلب الواو ياء ، ثم تقلب الياء ألفا والهمزة ياء ، فيصير : أدايا ولايا وهرايا كمطايا ، ولكنهم قلبوا الهمزة واوا فيه (مُرَاعَاةً للمفرد)

لما ثبتت فيه الواو ، ومقتضى كلام الرضى (١) أن قلب الهمزة واواً في مثله قياس فيما جمع منه الجمع الأقصى ، ولم يراعوا المفرد في نحو : شوايا جمع شايوة بأن يقولوا : شواوى ؛ لأنه لما كان أصله شواوى ، فقلبت الواو التى بعد الألف همزة كما فى أوائل ، لم تقلب الهمزة بعد واوا ، لئلا يكون عود إلى ما فر منه ، فرجع فيه من مراعاة المفرد إلى الجرى على الأصل الذى هو قلب الهمزة ياء ، فقليل : شوايا .

إسكان الواو والياء

ثم ذكر نوعاً آخر من إعلال الواو والياء لامين ، فقال :
(وتُسَكَّنَانِ فى) الفعل المضارع ، أعنى (باب يَغْزُو) الواوى ،
(و) باب (يَرْمِي) اليائى ، إذا كانا (مرفوعين) لثقل الضمة عليهما ،
لا منصوبين نحو : لن يغزو ، ولن يرمى ، لخفة الفتحة .

(و) تسكن الياء أيضاً ، سواء كانت منقلبة عن الواو فى نحو :
(الْغَازِى) أصله : الغازو ، قلبت ياء لوقوعها مكسوراً ما قبلها ، أو أصلية (و)
ذلك نحو (الرَّامِى) رفعاً وجرّاً ، أى حال كون كل منهما (مرفوعاً
ومجروراً) ، لثقل الضمة والكسرة على الياء فى الآخر ، لا نصباً نحو :
رأيت الرامى ؛ لخفة الفتحة ، (والتحريرك فى) حال (الرفع)
للوواو نحو : يغزو ، وللياء فى نحو : يرمى والرامى ، (و) فى حال (الجر فى الياء)
إذ لا جر على الواو (شَأْذٌ) ، أما الرفع فى الواو فكقول الشاعر (٢) :

إذا قلتُ علَّ القلب يسلو قُيِضت هو اجس لا تنفك تغريه بالوجد

(١) ورد ما أشار إليه الشارح من كلام الرضى فى شرحه للشافية (٣ / ١٨٠) .

(٢) هذا البيت من بحر الطويل ، والاستشهاد به فى الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو (يسلو) حيث حرك الشاعر واو الفعل بالضمة شذوذاً ، لأن الأصل فى باب يغزو السكون .

وأما في البياء ، فلم أظفر له بشاهد في الفعل ، وأما في الاسم فكقول الشاعر (١) :

* موالِي كِكَبَاشِ العُوسِ سَحَاحُ *

وأما الجر فكقوله : (٢)

* كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحَرَاءِ *

(كالسكون) فإنه شاذ (في النصب) ، أما الواو فكقوله (٣) :

* أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبِ *

وأما البياء في الفعل فكقوله (٤) :

فَأَلَيْتُ لَا أَرْتِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ وَجَاءٍ حَتَّى تَبْلَغِي مُحَمَّدًا

وأما في الاسم فكقوله : (٥)

* فَلَوْ أَنَّ وَاشَ بِالْإِمَامَةِ دَارُهُ *

(١) هذا عجز بيت لجريز بن عطية ، وهو من البسيط ، وصدره :

* قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَهَجَّتْهَا *

والموالى : جمع مولى ، ومن معنیه : السيد ، والكباش : جمع كبش ، والعوس : اسم مكان أو قبيلة ، سحاح : جمع سلح ، وهو السمين ، والاستشهاد في قوله : (موالى) حيث حرك الاسم المختوم بالياء بالضم شذوذاً .

(٢) هذا عجز بيت من بحر الكامل ، لم يعرف قائله ، وصدره :

* مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مَدَنِي *

والاستشهاد في قوله : (كجوارى) حيث حرك الياء في الاسم بالكسر شذوذاً .

(٣) هذا عجز بيت لسامر بن الطفيل العامري الجعدي ، وهو من بحر الطويل ، وصدره :

* فَا سَوْدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَاثَةٍ وَسَوْدَتْنِي : جَعَلَتْنِي سَيِّدًا ، وَعَامِرٌ قَبِيلَةٌ ، وَالْإِسْتِشْهَادُ فِي قَوْلِهِ (أَنْ أَسْمُو)

(٤) هذا البيت كما في ديوان الأعشى ص ١٠٢ من دالية الأعشى ميتون بن قيس التي أعدها

يُحْدِثُ بِهَا الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ ، وَالْإِسْتِشْهَادُ فِي قَوْلِهِ (حَتَّى أَلَاقِي) بِإِسْكَانِ يَاءِ الْفِعْلِ بَعْدَ (حَتَّى) الَّتِي يَنْصَبُ بَعْدَهَا الْمُضَارِعُ بِأَنْ مُضْمَرَةٌ ، وَهُوَ شَاذٌ .

(٥) هذا صدر بيت لمجنون بن عامر المعروف بمجنون ليل ، وهو من بحر الطويل ، =

(والإثبات) أى وكالات إثبات فإنه شاذ (فيهما) ، أى فى الواو والياء ،
(وفى الألف) أيضا (فى) حال (الجزم) أما فى الواو فكقوله (١) :
هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِّ زَبَانٍ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَّعِ
وأما فى الياء فكقوله : (٢)

* أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى *

فتقدر فى الضرورة الضمة فى الواو والياء ، ليحذفها الجازم ،
لأن الجازم لابد له من عمل ، وتقديرها فى الياء أولى وأكثر ، لأن
الضمة على الواو أثقل منها على الياء ، وأما فى الألف فكقوله (٣) :
* وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِ *
وتقدير الضمة فى الألف أبعد ، لأنها لا تحتل الحركة .

وعجزه : * ودارى بأعل حضر موت اهتدى ليا * والواشى : الذى يسمى بالقيمة بين الناس ،
وإمامة وحضر موت : اسم مكان ، والاستشهاد فى قوله (واشى) يحذف الياء فى حالة النصب
لأنه اسم أن ، كما تحذف فى حالتى الرفع والجر باعتباره اسما منقوصا .

(١) هذا البيت ينسب لأبى عمرو بن العلاء ، واسمه زبان ، وهو من بحر البسيط ،
والاستشهاد فى قوله (لم تهجو) حيث أثبت لام المضلوع الناقص وهى الواو ولم يحذفها بعد
(لم) الجازمة ، وذلك شاذ .

(٢) هذا صدر بيت لقيس بن زهير العبسى ، وهو من بحر الوافر ، وعجزه :
* بما لاقت لبون بنى زياد * والأنباء تنمى : أى تزيد ، واللبنون : الناقة ذات اللبن ،
والاستشهاد فى قوله : (ألم يأتيك) حيث أثبت الياء ساكنة فى المضارع بعد أداة الجزم التى
تحذف بعدها ، وهو شاذ .

(٣) هذا بيت من مشطور الرجز ، ينسب لرؤبة وقيله : إذا العجوز غضبت فطلق *
وترضاها : أصله : ترضاها ، فحذفت إحدى التامين ، والاستشهاد فى قوله (ولا ترضاها)
حيث أثبت الألف فى المضارع بعد (لا) الناهية التى يحزم بعدها الفعل المضارع يحذف حرف
اللمة ، وبقاء الألف شاذ .

حذف الواو والياء لامين

ثم ذكر نوعا آخر من إعلالهما لامين ، فقال :

(وتحذفان في) المتصل به ضمير جمع المذكر أو المخاطبة من مضارع أو أمر (نحو (١) يَغْزُونَ) أصله : يغزوا : لحقه واو الجمع ، فحذفت الواو (٢) الأولى للساكنين ، (ويرمُونَ) أصله : يرمى ، لحقه واو الجمع ، فحذفت الياء للساكنين ، ثم ضمت الميم لتسلم الواو ، إذ هي كلمة تامة لا تغير .

(وَأَغْزَنَ) يا قوم ، أصله : أَغْزَوْ ، فحذفت الواو لمعاملته معاملة المجزوم ، ثم ألحق به واو الجمع ، فصار : أَغْزَا ، فلهقه نون التأکید ، فسقطت الواو (٣) للساكنين ، (وَأَغْزَنَ) يا هند ، أصله : اغزو : حذفت الواو لمعاملته معاملة المجزوم ، وألحق به ياء المخاطبة ، فصار : اغزى ، ثم ألحق به نون التأکید ، فسقطت الياء للساكنين ، (وَارْمُنْ) يا قوم ، أصله : ارمى للمفرد ، ثم : ارم ، ثم : ارموا ، ضمت الميم لأجل الواو ، فلهقه نون التأکید فسقطت الواو للساكنين ، (وَارْمِنْ) يا هند ، أصله يعد حذف الياء التي هي لام : ارمى ، ثم لحقه نون التأکید ، فحذفت الياء ، وتقول في أمر المخاطبة من : وأى يئى ، بمعنى : وعد يعد : إنَّ يا هند ، وأصله : إى ، لأنه مأخوذ من المضارع ، وأصل المضارع : توئى ، كوعدت توعده ، حذفت

(١) في مخطوطة (ص) : مثل يغزون .

(٢) يقصد بالواو الأولى لام الفعل : يغزو .

(٣) يقصد بالواو التي سقطت : واو الجماعة .

الواو (١) على القياس ، فبقى : تئى كتعد ، ثم حذفت تاء المضارع ، فبقى : إى يا زيد ، حذفت الياء لمعاملته معاملة المجزوم فبقى : إيازيد ، فألحقته به ياء ضمير المخاطبة ، فقبل : إى يا هند ، ثم ألحق به نون التأكيد ، فحذفت الياء قال (٢) :
 إِنَّ هَندُ المَليحة الحسنة وَأَى مَنْ أَضمرت لخل وفاء
 بالضم على هند ، لأنها منادى مفرد معرفة ، أى : عدى يا هند ، ويجوز فى صفتها أعنى « المليحة » الرفع والنصب ، وكذا فى الحسناء ، لكنه فى البيت منصوب .

حذف اللام سماعاً

ولما ذكر الإعلال القياسى ، ونبه فى كثير من الأنواع على الشاذ منه ، أو على بعضه ، ذكر أن ثمة أشياء قد فعل ليست بقياسية مما لم يذكره ، فقال :

(ونحو يَدٍ ودمٍ) والأصل : يدى ودمى : بسكون العين عند سيبويه ، لقولهم فى الجمع : أيد كأفلس ، ودماء كظباء ، وليس لك أن تقدم على حركة العين إلا بدليل ، وقيل : فعل بالتحريك ، بدليل قوله (٣) :

يَدَيانِ بيضاوان عند محمَّم قد يمنعانِكَ أن تُضامَ وتُهَضَمَا

(١) يقصد بالواو هنا : فاء الفعل : توى ، لأنه مثال تحذف فاؤه فى المضارع .
 (٢) هذا بيت من الشعر يقال فى المعايضة بالمسائل النحوية ، وقوله : وأى من أضمرت بمعنى : وعد من أضمرت ، وقد شرح المؤلف من خلال الفعل (وأى) وهو مثال ناقص كيف يؤخذ منه الأمر ثم يؤكد ، فيصير : إن .
 (٣) هذا البيت من بحر الكامل ، ومحمَّم : اسم رجل ، وضامه يضيئه بمعنى ظلمه ، =

وقوله : * جَرَى الدَمِيَانِ بالخبرِ اليقينِ *
وأجيب بالشذوذ ، فلا حجة في ذلك ، وقيل : إن دما : واوى اللام ،
وضعف بأن اليائي اللام أكثر ، (وَاسْمِ) أصله : سمو ، (وَابْنِ)
أصله : بنو ، (وَأَخِ) أصله : أخو ، (وَأُخْتِ) أصلها : أخوة ،
فحذفت اللامات فيها اعتباطا ونسيا إلا في أُخت فقد عوض منها
التاء كما تقدم (ليس بقياس) لما عرفت من عدم شمول شيء من
الأقيسة السابقة لها ، بل قياس بعضها الإبقاء ، وبعضها القلب إلى
الألف .

ولا بأس أن نلحق بباب الإعلال نبذة مأخوذة مما ذكره نجم
الأمّة ، تتعلق بالواو والياء ، مما له مزيد نفع في حل بعض ألفاظ
الكتاب ، ولا سيما في مسائل التمرين ، كما يتضح لك إن شاء الله
تعالى ، فنقول (٢) :

إذا اجتمع في كلمة ياءان متحركتان ، والأخيرة « لام وحركتها
لازمة ، ولم يجز قلبها ألفا ، ولا إدغام الأولى فيها ، فالأولى قلبها

=والاستشهاد في هذا البيت بقوله : يديان على أنه شاذ حيث رد اللام المحذوفة وحركتها ،
والقياس : يدان .

(١) هذا عجز بيت لعل بن بدال السلمي ، وقد نسب إلى غيره ، وهو من بحر الوافر ،
وصدرة : * فلو أنا على جحر ذبحنا *
والجحر : الشق في الأرض ، وقوله : جرى الدميان الخ « قال ابن الأعرابي : معناه لم يختلط
دمي من بغضى له وبغضى لي ، بل يجري دمي يمينه ، ودمه يسره ، والاستشهاد بالبيت في
(دميان) تثنية دم ، وهو شاذ ، لأن القياس : دمان .

(٢) وردت هذه المسائل في شرح الرضى للشافعية (٣/ ١٨٦-١٩٧) وقد مهد لها الشيخ
الرضي بقوله : هذا آخر باب الإعلال ، ولنصف إليه ما يليق به فنقول : ، ويلاحظ أن
صاحب المناهل عند نقله لتلك المسائل قد أحدث تغييرات في صياغة بعض العبارات ، كما اقتصر
على بعض المسائل ، ولم يذكرها كاملة .

واوا نحو : حيوان ، خلافا لسيبويه ، فإنه يبقى الياءين على حالهما ، وحيوان عنده شاذ .

وإن اجتمعت ثلاث ياءات ، والأولى مدغمة في الثانية ، ولم يكن ذلك في الفعل أو الجارى عليه ، والأخيرة طرف أو في حكمه ، ولم يمكن قلبها ألفا ، فإن كانت المشددة غير مكسورة قلبت الثالثة واوا كحيوان على وزن : فيعلان ، وعند سيبويه : حييان ، وإن كانت المشددة مكسورة حذفت الثالثة نسيا كعمية ، خلافا لأبي عمرو في نحو : أحي ، كما تقدم في التصغير ، وإن كانت الثانية مدغمة في الثالثة ، وكانت الأولى ثالثة الكلمة متحركا ما قبلها قلبت واوا ، كما إذا بنيت من الرمي مثل : حمصيص (١) قلت : رموية كرحوية ، ويفتح ما قبل الواو لتسلم إن كان مكسورا نحو : عموي ، وإن كانت الأولى رابعة الكلمة ففي النسب تعذف على الأصح كقاضى ، كما تقدم ، وفي غير النسب تقلب واوا ، تقول على وزن : خيتعور (٢) من الرمي : ريموي ، والأصل : ريموي : قلبت الواو ياء وأدغمتها في الأخيرة ، ثم كسرت الضمة وقلبت الياء واوا ، وإن لم يكن شيء منها مدغما في شيء ، فإن كانت الثالثة تستحق قلبها ألفا قلبت ، كما إذا بنيت من : حيي مثل : احمر ، قلبتها ألفا ، نحو : احيي ،

(١) الحمصيص - بفتح أوله وثانيه وكسر ثالثه - بقله رملية حامضة ، وقد تشدد

مبها ، وهي واحدة الحمصيص .

(٢) جاء في المخطوطتين : خيشعور (بالثاء) وهو تصحيف ؛ لأنه بالثاء ، قال صاحب

القاموس المحيط (٢ / ١٨) : والخيتعور : السيئة الخلق والسراب ، وكل مالا يدوم على حالة ويضمحل ، وشيء كسج العنكبوت يظهر في الحر كالحيوط في الهواء . . . وغير ذلك .

ثم إن أدغمت كما في اقتتل قلت : حَيَّيْ ، وإن لم تدغم قلبت الثانية واوا نحو : أَحْيَوَيْ ، وإن لم تستحق ذلك كما إذا بنى من حَيَّيْ مثل : هُدْبِدِ (١) وجَنَدِلِ (٢) ، فلك حذف الثالثة نسيا ، فتقول : حَيًّا وَحَيًّا ، بقلب الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولك قلب الثانية واوا كما في حيوان ، فتسلم (٣) الثالثة ، فيصير : حَيَوِيًّا وَحَيَوِيًّا ، ولا تعل الأخيرة إعلال قاصر من دون قلب الثانية واوا خلافا لما سيأتى من كلام المصنف في مسائل التمرين .

وإن اجتمع أربع ياءات في غير النسبة ، فإن كانت الأولى فقط مدغمة في الثانية كما إذا بنيت من حَيَّيْ مثل : جِحْمَرَشِ (٤) ، فلك قلب الثالثة واوا ؛ لتسلم الرابعة ، فتقول : حَيَوٍ ، ولك حذف الرابعة نسيا ، وقلب الثالثة ألفا ، فتقول : حَيًّا ، وإن كانت الثانية فقط مدغمة في الثالثة ، كما إذا بنيت مثل : قُدْعَمِلِ (٥) من حيي ، حذفت الرابعة نسيا ، فتقول : حَيَّيْ ، وإن كانت الأولى مدغمة

(١) جاء في القاموس المحيط (١/ ٣٤٨) : الهدبد كملبط : اللبن الخائر (الحامض) جدا كالحدايد ، والخفش ، وضعف العين ، وضعف أسود والضميف البصر والعشا لا العمش .
(٢) جندل كملبط : الموضع تجتمع فيه الحجارة ، وأرض جندلة كملبطة وقد تفتتحت : كثيرتها (القاموس المحيط ٣/ ٣٥٢) .

(٣) يراد بالسلامة ما يقابل : الحذف نسيا ، والإدغام والقلب واوا ، فمثل الإعلال كإعلال قاصر ، ألا ترى أنه قال : فيصير حيويا ، أى في حالة النصب ، وكذا تقول : الحيوى ، كما تقول القاضى ، ويجذف آخره إذا رفع أو جر ، فيقال : حيو (بجذف الياء الثالثة) .

(٤) الجمحرش : العجوز الكبيرة والمرأة السمجة ، والأرنب المرضع ، ومن الأفاعي : الخشنة (القاموس المحيط ٢/ ٢٦٤) .

(٥) القذعلة - بضم القاف وفتح الذال - : المرأة القصيرة الخسيسة ، والضمخم من الإبل كالقذعيل (القاموس المحيط ٤/ ٣٦) .

في الثانية ، والثالثة في الرابعة ، كما إذا بنى منه مثل قِرْطَعْب (١) ، بقيت المشدّدتان بحالهما ، فتقول : حَيَّيْ ، وكما إذا بنى مثل : قدعميلة من قضى ، فتقول : قُضِيَّةٌ ، والمأزنى لم يجوز في مثله إلا قُضَوِيَّةً قياساً على النسب كقُضَوِيَّةٍ في النسبة إلى قُضِيَّةٍ ، وعليه بنى المصنف فيما سيأتى من مسائل التمرين .

وإذا اجتمع في كلمة واوان متحركان في الوسط ، ولم يجز الإدغام ، كما إذا بنيت على فعْلان « بفتح العين » من القوة ، فالأوّل قلب الثانية ياء ، فتقول : قَوِيَّان ، خلافاً لسببويه فقال : قَوَوَان ، وإن كانت الأولى ساكنة وهما في الطرف ، وانكسر ما قبلهما قلبتا ياءين ، كما إذا بنيت من الغزو مثل : فِلِزَّ (٢) ، فتقول : غِرِزَى .

وإن اجتمع ثلاث واوات في الطرف والأخيرة لام ، والثانية مدغمة في الثالثة ، قلبت المشددة ياء بآى حركة تحرك ما قبلها ، كهَوَى على وزن : قِمَطَر (٣) ، وقَوَى على وزن : فِلِزَّ ، وقَوَى على وزن : قُمَد (٤) ، إلا أن يكون ما قبل الأولى ساكناً فلا قلب ، كقِرْطَعْب

-
- (١) ما عتده قرطبة « أى لا قليل ولا كثير أو شيء » (القاموس المحيط ١/ ١٦٦) .
 (٢) الفلز - بكسر الفاء واللام وشد الزاى - نحاس أبيض يجعل منه القدور المفرغة ، أو خبث الحديد ، أو الحجارة ، أو جواهر الأرض كلها ، أو ما ينفيه الكير من كل ما يذاب فيها ، والرجل الغليظ الغديد . . . (القاموس المحيط ٢/ ١٨٦) .
 (٣) القمطر كسبج : الجمل القوي الضخم ، والرجل القصير . . . وما يسان فيه النكث كالمطر (القاموس المحيط ٢/ ١٢١) .
 (٤) من معانى : قد : رجل قد مخففة وقد وقاد كغراب . . . شديد أو غليظ (القاموس المحيط ١/ ٣٣٠) .

من الغزو ، فتقول : غَزَوَوْ كَقِرْشَب (١) ، فإن كانت الواوات في الوسط بقيت نحو : أَقَوَّوَلْ على وزن : اغدودن (٢) ، والأخفش قد يقلب الأخيرة ياء ، فتقلب الثانية ياء أيضا نحو : اقْوَيْل .
وإن اجتمع أربع واوات ، والثالثة مدغمة في الرابعة ، قلبتا ياءين ، تقول من قوى على مثال : قرطعب : قَوَّيْ ، وإن لم تكن مدغمة فيها بقيت بحالها عند سيبويه ، تقول في مثل جحمرش من القوة : قَوَّوْ ، وعند الأخفش : قَوَّيْ .

باب الإبدال

ولما فرغ من الإعلال شرع في الإبدال ، فقال :

(الإبدال : جعل حَرْفٍ مكانَ حَرْفٍ غَيْرِهِ) ، فهو أخص من التعويض ، إذ لا يلزم في التعويض أن يجعل العوض في مكان المعوض عنه (٣) ، كالتاء في : عدة وزنة وغيرهما ، وأعم من القلب ؛ لاختصاص القلب بجعل حرف من حروف العلة أو الحمزة مكان آخر منها ، وكأنه أتى بلفظ « غيره » إشارة إلى ذلك ، أى حرف مغاير له ، أى مغايرة كانت ، وإلا فلا حاجة إليه في الحد كما لا يخفى ، ولو زاد على الحد « لغير الإدغام » لكان صوابا ؛ لئلا يرد نحو : اظْلَمَ .

(١) القرشب كإردب : المسن والسيء الحال والأكول ، والفيهم الطويل ، والأسد ، والسيء الخلق وجمعه القراشب (القاموس المحيط ١ / ١١٥) .
(٢) المغدودن من الشجر : الناعم المثني ، والشاب الناعم كالغداني بالضم (القاموس المحيط ٢٥٣ / ٤) .
(٣) في مخطوطة (ص) : منه .

(و) لما كان الإبدال خلاف الأصل ، لم يكن للحكم به بد من علامة يعرف بها ، فذكر أنه (يُعْرَفُ بِأَمْثَلَةِ اشْتِقَاقِهِ) أى اشتقاق اللفظ الذى فيه الحرف المبدل ، يعنى الأمثلة التى اشتقت مما اشتق منه اللفظ الذى فيه الإبدال ، (كَثْرَاتٍ) أصله : وُرَاث ، فإن أمثلة اشتقاقه من : ورث ووارث وموروث ، وجميعها مشتق من الوراثة ، كما أن نراثا مشتق منها ، (وَأُجُوه) فى : وجوه ، فإن أمثلة اشتقاقه من : توجّه ومواجهة ، ووجيه : مشتقة من الوجه الذى أجوه مشتق منه ، فإذا كان فى جميع أمثلة اشتقاقه مكان حرف منه حرف آخر ، عرفت أن الحرف الذى هو فيه بدل مما هو ثابت فى مكانه فى أمثلة اشتقاقه .

(وَبِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ) أى اللفظ الذى فيه البدل بالنسبة إلى استعمال لفظ آخر ، يعنى إذا كان لفظان بمعنى واحد وأحدهما أقل استعمالا من الآخر ، ولا فرق بينهما لفظا إلا بحرف فى أحدهما يمكن أن يكون بدلا من الحرف الذى فى مثل ذلك الموضع من الأكثر استعمالا (كَالثَّعَالِي) جمع الثعلب ، فإنه بمعنى الثعالب ، والأول أقل استعمالا من الثانى ، فإن ذلك الحرف الذى فى الأقل بدل من الذى فى الأكثر ، ولو قيل فى هذه الثلاثة (١) ونحوها ، إنه يعرف الإبدال فيها بأصل اللفظ لكان أحصرا .

(وبكونه) أى اللفظ الذى فيه حرف (قَرَعًا) للفظ آخر ، فيه حرف آخر فى مكان حرف اللفظ الأول ، كالمصغر للمكبر ،

(١) يعنى الشارح الأمثلة الثلاثة التى وردت فى متن الشافية ، وهى : تراث وأجوه والثعال .

(والحرف) الذى اختلف فيه الأصل والفرع (زائدٌ كضَوِّيرٍب)
فى ضارب ، فإنه فرع لضارب ، وكل من الألف فيه والواو فى
ضوويرب زائد ، فيعرف أن الواو فى ضوويرب بدل من ألف ضارب .

(ويكونه) أى اللفظ الذى فيه حرف (فرعاً) للفظ آخر ،
فيه حرف فى مكان حرف اللفظ الأول ، (وهو أصل) أى والحال أن
ذلك الحرف المخالف لما فى اللفظ الأول من الأصول التى هى : الفاء
والعين واللام ، (كمُؤَيِّه) فى تصغير ماء ، فإنه فرع له ، والحرف
من الأصول ، أعنى : الألف والهمزة ، فبالتصغير يعرف أن أصلهما :
الواو والماء ، أبدلتا : ألفا وهمزة كما سيأتى .

والحاصل : أن الحرفين اللذين فيهما الاختلاف فى اللفظين
إن كانا زائدين ، فما فى الفرع هو البدل ، وإن كانا أصليين فما فى
الأصل هو البدل ، ولا يخفى أن العبارة قاصرة عن تلبية هذا المعنى ،
إذ لا يعلم منها إلا أنه يعرف بما ذكر كون الحرف فى أحد اللفظين
لا على التعيين بدلا من الآخر ، وأيضا العلامة الأخيرة (١) لا تطرد ،
ألا ترى إلى تخلفها فى : غزو وغزى ونحره .

(وبلزومِ بناءِ مجهولٍ) ، أى يعرف الإبدال بأنك إذا لم تحكم
فى الكلمة بكون حرف مجهول فيها بدلا من حرف آخر لزم بناء
مجهول (كَهَرَّاق (٢) الماء ، بمعنى : أراقه ، فإنك إن لم تحكم بأن
الماء بدل من الهمزة (٣) ؛ لزم بناء « هَفَعَل » وهو مجهول ، يعنى ليس

(١) يقصد بالعلامة الأخيرة قوله « ويكونه فرعاً وهى أصل » .

(٢) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٣/ ١٩٧) : نحو هَرَّاق .

(٣) قوله « من الهمزة » لم يرد فى مخطوطة (ق) .

من الأبنية المعروفة ، (و) مثله (اضْطَبَّرَ وَاْدَارَكَ) في : اصتبر وتدارك ، فإنك لو لم تحكم بإبدال الطاء في الأول ، والدال في الثاني ، لزم بناء : افطعل وأفَاعِل ، وهما مجهولان ، ولو ترك « ادارك » لكان أولى ؛ لأن جعل الحرف فيه مكان الحرف للإدغام ، وليس مما نحن فيه كما عرفت وكما سيأتى .

قال الرضى (١) : ولقائل أن يمنع لزوم بناء مجهول في : افطعل وأفَاعِل ، وذلك بأن يقول : كل ما هو على هذين الوزنين وفاء الأول حرف إطباق ، وفاء الثاني : دال أو تاء أو ثاء أو غيرها مما يجيء في بابهِ ؛ فإن بعد فاء الأول طاء ، وقبل فاء الثاني حرفا مدغما فيه ، فهما بناءان مطردان لا مجهولان ، بلى يعرف كون الحرفين في البناءين بدلين بأن الطاء لا تجيء في مكان تاء (٢) الافتعال إلا إذا كان قبلها حرف إطباق ، وهى مناسبة للتاء في المخرج ولما قبلها من حروف الإطباق بالإطباق ، فيغلب على الظن إبدال التاء طاء ؛ لاستثقالها بعد حرف الإطباق ، ومناسبة الطاء لحرف الإطباق والتاء ، وكذا الكلام في الحرف المدغم في نحو : اذكر واثَّقل .

حروف الإبدال

(وحرُوفُهُ) المشهورة التى تكون بدلا عن حروف آخر أربعة عشر يجمعها قولك (أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّطَاهِ زَلًّا) وقلنا « المشهورة » ؛ لأنه قد يجيء غيرها على سبيل القلة والشذوذ ، كالشين من الكاف في :

(١) ما قاله الرضى ورد في شرح للشافعية (٣/ ١٩٩) مع تغيير في العبارة .

(٢) لفظة (تاء) غير واردة في مخطوطة (ص) .

حَرْشٌ ، يعنى : حرك ، والثاء من الفاء نحو : ثرؤغ بمعنى فروغ من التفرغ ، والباء من الميم نحو : ما اسْبُك ، أى : ما اسملك ؟ والحاء المهملة من الداء المعجمة فى الشعر ، قال (١) :

غَمْرُ الْأَجَارَى كَرِيمُ السَّنَحِ أَبْدَجُ لَمْ يُولَدْ بِنَجْمِ الشُّحِّ

والراء من اللام فى نحو : نشر الدرع أى نثلها (٢) ، والفاء من الثاء نحو : قام زيدٌ قَمَّ عمرو ، وحدث (٣) وجدف ، والكاف من القاف ، يقال : عربى قح (٤) وكح ، ومن الثاء ، قال (٥) :

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكََا وَطَالَمَا عَنَيْتَنِيَا إِلَيْكََا

ويجوز أن يكون وضع الضمير المنصوب مقام المرفوع ، والعين المهملة من الهزمة ، وهى عنعنة تميم ، لأنها فى لغتهم ، قال : (٦)

(١) هذا البيت لرؤبة بن العجاج من قصيدة يمدح فيها أبان بن الوليد البجلي ، وهو من بحر الرجز ، والغمر : الماء الكثير ، والأجارى جمع إجرىا - بكسر الهزمة والراء وتشديد الياء - وهو ضرب من الجرى ، والسبح - بكسر السين وسكون النون - الأصل ، أبلج : بلج الصبح : أضاء ، وكل متضح أبلج ، والشح : البخل ، والاستشهاد بالبيت فى كلمة (السبح) حيث إنها بالخاء المعجمة ، فأبدلها بالحاء المهملة .

(٢) نثل الدرع ينثلها - من باب ضرب - إذا ألقاها عنه (القاموس المحيط ٤ / ٥٤) .

(٣) الحدث - محركة - : القبر (القاموس المحيط ١ / ١٦٣) .

(٤) القح - بالضم - الخالص من اللؤم والكرم وكل شيء . . . (القاموس المحيط

١ / ٢٤١) .

(٥) هذا البيت من الرجز المشطور ، وابن الزبير هو : عبد الله بن الزبير بن العوام ، وعينتنا : من العناية وهو الجهد والمشقة ، والاستشهاد بالبيت فى قوله (عسيكا) أراد به : عصيت ، فأبدل الكاف من التاء .

(٦) هذا البيت مطلع قصيدة لذى الرمة غيلان بن عقبة ، وهو من بحر البسيط ، وترسمت : تبيت ، وخرقاء : لقب مية صاحبه ، والصبابة : رقة الشوق ، ومسجوم : منسكب ، والاستشهاد بالبيت فى قوله (أعن) وأصله : ألأن : بهمة الاستفهام داخل على أن المصدرية ، فأبدل الهزمة عينا فقال : أعن .

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ

(وقول بعضهم) يعنى به « جار الله العلامة » إن حروف الإبدال يجمعها قوله : (استنجدُهُ يَوْمَ طَالَ : وَهَمُّ فِي نَقِصِ الصَّادِ وَالزَّأى ؛ لثبوت) إبدالهما من السين فى : سراط وسقر ، إذ قالوا فيهما : (صراط وزقر ، وفى زيادة السين) مع أنه لم يثبت إبدالها فى موضع ، (ولو أُوْرِدَ) فى الاستدلال على أن السين من حروف الإبدال الاصطلاحى إبدالها من تاء الافتعال فى استمع ، إذ يقال (اسْمَعَ ؛ وَرَدَ) جميع ما يبدل من تاء الافتعال أو غيرها ليحصل الإدغام ، نحو : الذال فى (اذْكُرْ ، و) الظاء فى : (اظْلَمْ) ، أصل الأول : اذتكر ، والثانى : اظتلم ، فابْدَلْتَ التاء ذالا فى الأول ، وظاء فى الثانى ، فيلزم أن يكونا من حروف الإبدال ، وليسا منها اتفاقا ، لأن ما أبْدِلَ للإدغام لا يسمى بدلا فى الاصطلاح ، وكذلك غيرهما مما يبدل للإدغام ، ومفهوم كلام المصنف أن اسْمَعَ هو متمسك الزمخشري ، وقال الرضى (١) : تمسك الزمخشري بأن السين بدل من الشين فى : السُّدَّة والشُّدَّة ، ورحل مَشْدُودٌ وَمَشْدُودٌ ، والشين أصل ، لأنها أكثر تصرفا ، وقالوا : إن اسْتَخَذَ أصله : اتَّخَذَ ، فهى بدل من التاء ، وقيل أيضا : أصله استخذ ، فيأذن لا حجة فيه .

إذا عرفت هذا ، فقد ثبت أن حروف الإبدال المشهورة هى الأربعة عشر ، وهى : الهمزة والألف والياء والواو والميم والنون والتاء والهاء واللام والطاء والذال والجيم والصاد والزأى ، فشرع المصنف فى بيان مواضع إبدالها على هذا الترتيب ، فقال :

(١) ما قاله الرضى ورد فى شرحه للشافية (٢/ ٢٠٣) مع تغيير فى صياغة بعض العبارات .

إبدال الهمزة

(فالهمزة تُبَدَّلُ من) خمسة هي : (حروفُ اللين) ثلاثة ،
(و) الرابع (العَيْنُ ، و) الخامس (الهاءُ ، فمن اللين إعلالٌ) لا عرفت
أن تغيير حرف العلة قياسي ، إما (لازمٌ) وذلك (في نحو : كِسَاءٌ
وَرِدَاءٌ) مما وقعت فيه الواو والياء متطرفتين بعد ألف زائدة ، سواء
كانتا أصليتين - كما مر ، أولا كعلباء (١) ، فإن الهمزة فيه وفي
نحوه من الملحقات أصلها الألف المنقلبة عن الياء الزائدة للإلحاق ،
بدليل تأنيثهم مثلها ، نحو : درحاية (٢) ودعكاية (٣) ، (و) في اسم
الفاعل الثلاثي معلا فعله ، نحو (قَائِلٌ وبَائِعٌ) فيما وقعت فيه الواو
في الأول بعدها واو متحركة على ما قال المصنف ، نحو (أواصل) ،
وقد تقدم ما ذكره الرضي (٤) .

(و) إما (جائز في (٥)) نحو (أَجْوِهٌ وأَوْرِي) مما وقعت فيه واو
مضمومة ضمة لازمة ، في الأول كانت أو في الوسط ، والتي في الأول
سواء كانت مجردة ، أو كان بعدها واو ساكنة مطلقا عند المصنف ،
وعلى ما ذكره الرضي (٦) يشترط مع ذلك أن تكون زائدة منقلبة عن
حرف كأروى .

(١) علماء البعير : عصب عنقه (القاموس المحيط ١٠٧/١) .

(٢) رجل درحاية - بالكسر - قصير سمين بطين (القاموس المحيط ٢٢٠/١) .

(٣) والدعكاية - بالكسر - اللحية واللحم طال أو قصر (القاموس المحيط ٣٠١/٣) .

(٤) يقصد بذلك ما ذكره الرضي من أن الشرط أن لا تكون الثانية زائدة منقلبة عن

زائد ، لا التحريك فقط .

(٥) في مخطوطة (ص) سقطت لفظة (في) .

(٦) ورد ذلك في شرح الرضي للشافية (٢٠٤/٣) .

(وأما) إبدال الهمزة من الألف للفرار من التقاء الساكنين في
المغتفر (نحو : دَابَّةٌ وَشَابَّةٌ) أو لغيره نحو : (الْعَالَمُ وَنَارٌ) (١)
وأصل ألفه واو بدليل : أنوار ونويرة ، (و) من الياء في (شِئْمَةٌ) (٢)
وأصلها الياء ، (و) من الواو في (مُوقِدٌ) أصله : موقد بالواو (فَشَادٌ) ،
إذ لا قياس يؤدي إليه .

(و) إبدالها من العين في : (أَبَابُ بَحْرٍ) بمعنى : عباب بحر ،
أنشد الأصمعي (٣) :

* أَبَابُ بَحْرٍ ضَاكٍ هَزُوقِ *

والهزوق : المستغرق في الضحك (أشد) مما ذكر أنه شاذ ، لأنه لم يثبت
قلب العين همزة في موضع ، بخلاف قلب الواو والياء والألف همزة ،
ووجهه مع الشذوذ قرب مخرجيهما .

(و) إبدالها من الهاء في (ماء شاذٌ) لازم ، ووجهه مع الشذوذ
تقارب المخرجين ، وأصله : موه : أبدا الواو ألفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ، ثم شبه الهاء بحرف اللين لخفائها ، فكأنها واو أو ياء واقعة
طرفا بعد الألف الزائدة ، فقلبت ألفا ، ثم همزة ، وقالوا أيضا في
أمواه : أمواه لمثل هذا قال (٤) :

- (١) في متن شافية ابن الحاجب كما في شرح الرضى عليها (٣/ ٢٠٣) : وبأز : قال الرضى :
وحكى اللحياني عنهم : بأز ، وأصل ألفه واو ، بدليل : أبواز .
(٢) الشئمة : الطبيعة ، وأصله : الشئمة (بالياء) ، ثم هز .
(٣) هذا البيت من بحر الرجز ، والأبواب هو : العباب ، وهو معظم الماء وارتفاعه
وكثرته ، وضاحك - في البيت : كناية عن امتلاء البحر ، والاستشهاد في قوله (أباب)
حيث أبدا الهمزة من العين .
(٤) هذا البيت من الرجز المشطور ، وقوله (وبلدة) مجرور بعد واو (رب) ، =

وبلدة قَالِصَةِ أمَواؤِها يَسْتَنُّ في رَأْدِ الضُّحَى أَفِياؤُها

تنبيه : إبدال الهمزة مما ذكر أعم من أن يكون بواسطة ، كإبدالها من الواو في كساء ، ومن الياء في رداء ، ومن الهاء في ماء ، فإنه بواسطة قلبها ألفا ، أو بغير واسطة كإبدالها من الواو في أوصل ، ومن الألف في نحو دأبة ، ومن الياء في شُمة ، ومن العين في : أبواب بحر .

إبدال الألف

(والألفُ) تبدل (من) ثلاثة ، وعلى ما في بعض النسخ « من زيادة الهاء » : من أربعة (أُخْتِنِها) يعنى الواو والياء ، (والهمزة) ، وفي بعض النسخ « والهاء » بعد قوله « الهمزة » .

(فمن أُخْتِنِها لازمٌ في) كل واو أو ياء تحركتا وانفتح ما قبلهما حقيقة أو حكما على الشروط المذكورة في باب الإعلال . (نحو قال) فإنها بدل من الواو ، (وبَاعَ) فإنها بدل من الياء ، (وآلٍ على رأي) وهو رأي الكسائي أن أصله : أول ، لأنهم يثولون إلى أصل واحد ، وقيل : أصله أهل ، ثم أُل : بقلب الهاء همزة ، ثم أَل : بقلب الهمزة ألفا ، لأنه لم يثبت قلب الهاء ألفا ، وثبت قلبها همزة ، والحمل على ما ثبت مثله أولى .

(و) إبدال الواو الساكنة التي قبلها ياء مفتوحة ألفا في (نحو

== وقالصة : اسم فاعل من قلص الماء : ارتفع ، ويستن : يجري في السن وهو الطريق ، ورأد الضحى : ارتفاعه ، وأفياؤُها : جمع فيه وهو الظل ، والاستشهاد في قوله (أمَواؤُها) وللعلماء فيها قولان : أحدهما : أن أصلها : أمَواها ، فقلبت الهاء همزة كالمفرد ، والثاني : أن هذه الهمزة هي الهمزة التي في الواحد .

يَدَجَلُّ (أصله : يُوَجِّل (ضعيفٌ) ، وإن كان مطرداً في بعض اللغات كما تقدم (١) ، وضعفه لقلب الواو المذكورة ألفاً مع خفتها ، (و) إبدالها ألفاً في نحو (طَائِيٌّ شَاؤٌ) لعدم المقتضى للقلب ، إذ الياء ساكنة خفيفة ، لكنه (٢) (لازم) .

(و) إبدالها (من الهمزة) الساكنة المفتوح ما قبلها (في نحو رَأْسِ) على سبيل الجواز ، وفي نحو آدم على سبيل الوجوب ، وفي بعض النسخ (ومن الماء في آلِ على رأى) ، وقد تقدم بيانه ، وتبدل أيضاً من التنوين والنون (٣) في نحو : رأيت زيداً ، و «لنسفاً» (٤)

إبدال الياء

(والياء) تبدل من تسعة (من أُخْتَيْهَا ، ومن الهمزة ، ومن أحدِ حرفي المضاعف ، والنون والعين والباء) الموحدة ، (والسين) المهملة ، (والشاء) الثلاثة .

(فمن أُخْتَيْهَا) يعنى الواو والألف . (لازم) من الواو (في نحو مِيقَاتٍ) مما كانت الواو فيه ساكنة وقبلها كسرة ، أو متطرفة بعد كسرة (و) ذلك نحو (غَازٍ) ، أو بعد ضمة (و) ذلك نحو (أَذْلٍ)

(١) سبق ذكر ذلك عند شرح كلام المصنف عن « حذف الواو والياء فامين » في قول المتن (وشة في مضارع وجل : يجل ويا جل ويجل . .) .
(٢) قوله : لكنه لازم : ساقط من المخطوطة (ص) .

(٣) يقصد بالنون هنا « نون التوكيد الخفيفة » التي تلحق الأفعال ، كما في المضارع من الآية « لنسفاً » ، وهذه النون الخفيفة وردت في القرآن الكريم في موضعين هذا أحدهما ، والثاني في الآية الكريمة « وليكونا من الصاغرين » (جزء الآية ٣٢ من سورة يوسف) .
(٤) جزء الآية ١٩ من سورة العلق .

جمع دلو ، أو متحركة مكسوراً ما قبلها في مصدر أعل فعله ، (و) ذلك نحو (قيام) أو في جمع أعل مفردة نحو : ديار ، أو سكنت عمن مفردة (و) ذلك نحو (حياض) على ما تقدم .

(و) من الألف فيما وقعت فيه الألف بعد كسرة الجمع الأقصى نحو (مفاتيح) ، أو بعد كسرة التصغير (و) ذلك نحو (مُفَيْتِيح (١)).

(وشاذ) من الألف (في نحو حُبَلِي) مما وقعت فيه الألف رابعة كما تقدم في الوقف ، (و) من الواو في نحو (صِيَم) كما تقدم في الإعلال ، وقد تقدم أنهما مطردان في بعض اللغات ، فكان الأولى أن يقول : ضعيف لا شاذ ، (و) شاذ من الواو أيضاً في نحو (صِبْيَة) أصله : صِبْوَة ، (وَيَسْجَلُ) في يوجل كما تقدم ، قال أبو علي (٢) : هو قياس عند قوم ، فهو ضعيف لا شاذ كياجل .

(و) إبدالها (من الهمزة) إذا كانت ساكنة مكسوراً ما قبلها : مطرد غير لازم (في نحو ذيب) ، ولازم في نحو : إيت .

(و) أما إبدالها (من الباقي) يعني باقي الحروف التسعة ، وهي الستة الباقية بعد « الألف والواو (٣) والهمزة » ، فهو (مسموع) لا يقاس عليه في الأغلب ، لكنه (كثير) في أحد حرفي المضاعف وفي النون .

فأما (في) أحد حرفي المضاعف (نحو أُمْلَيْتُ) في : أُمْلَلْتُ ،

(١) في متن الشافية بشرح الرضى (٣/ ٢٠٩) : مفيتيح وديم وسيد .

(٢) ورد ما ذكره أبو علي في شرح الرضى للشافية (٣/ ٢١٠) .

(٣) في مخطوطة (ص) والألف (بدل) : والواو ، وهو تصحيف .

(وَقَصَّيْتُ) في : قَصَّصْتُ بمعنى : فرقت ، وكذا في أمثالهما من كل ثلاثي مزيد فيه يجتمع فيه مثلان ، ولا يمكن الإدغام ؛ لسكون الثاني ، أو ثلاثة أمثال وأولها مدغم في الثاني ولا يمكن الإدغام في الثالث ، فيكره اجتماع الأمثال ، ولا طريق لهم إلى الإدغام ، فيستريحون إلى قلب الثاني ياء لزيادة الاستثقال ، فإن كان ثلاثياً مجرداً لم يقلب الثاني ، فلا يقال في مددت : مديت .

وأما في الأول في وزن فِعَالٍ إذا كان اسماً لا مصدرأ نحو : قيراط ودينار ، بدليل ، قراريط ودنانير ، وهذا الإبدال قياس ، إذ لا يجيء فِعَالٌ غير مصدر إلا وأول حرفي تضعيفه مبدل ياء فرقاً بين الاسم والمصدر ، ولا تبدل في المصدر نحو : كذب كذاباً .

(و) أما (في) النون فذلك إذا وقعت بعد ياء في الجمع الأقصى (نحو أناسي) في جمع إنسان ، والأصل : أناسين ، كالظرباني في جمع : الظَّربان (١) ، ويجوز أن يكون جمع إنسي ، فلا تكون الياء بدلا من النون .

(وأما) إبدالها من العين في (الضَّفَادِي) أصله : الضفادع ، قال (٢) :

وَمَنْهَلٌ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَمْعُهُ نَقَانِيقُ

(١) الظربان - بفتح فكسر - دويبة كاهرة منتنة كالظرباء ، وفما بينهم الظربان ، أي تقاطعوا ؛ لأنها إذا فست في ثوب لا تذهب رائحته حتى يبلى . . (القاموس المحيط ١ / ٩٩) .
(٢) هذا البيت من مشطور الرجز ، والمنهل : أصله اسم مكان من نهل بمعنى شرب ، ثم استعمل في المورد من الماء ، وحوازيق : جوانب ، والجَم : الكثير ، والنقائيق : جمع نقنقة وهو الصوت المتكرر ، والاستشهاد في قوله (ضفادي) أصله ضفادع ، ثم قلب العين ياء .

(م ٢٠ - المناهل الصافية)

أى : لضفادع جمّة ، أى كثيرة أصوات ، (و) من الباء فى (العالى) أصله الثعالب جمع ثعلب ، قال : (١)

لها أَشَارِيرُ من لَحْمٍ تُتَمَّرُهُ من الثَّعَالِي وَوَحْزٌ من أَرَانِيَهَا
(و) من السين فى (السادى) ، أصله السادس ، قال (٢) :

إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةٌ فَسَادٌ فَزَوْجُكَ خَامِسٌ وَأَبُوكَ سَادِي
(و) من الثاء فى (الثالى) أصله الثالث ، قال (٣) :

يَفْقِدُكَ يَا زُرْعَ أَبِي وَخَالِي قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي
* وَأَذَتْ بِالْهَجْرَانِ لَا تُبَالِي *

(فضعيف) مخالف للفضيح ، وقد تبدل الياء من الجيم ، يقال :

شَيْرة فى : شجرة ، وشييرة فى : شجيرة .

إبدال الواو

(والواو) تبدل من ثلاثة (من أختَيَهَا ومن الهمزة ، فمن أختَيَهَا)

يعنى الألف والياء (لازم) ، أما من الألف فذلك (فى) الجمع الأقصى

(١) هذا البيت من قصيدة لأبي كاهل اليشكرى ، وهو من بحر البسيط ، وأشارير : جمع إشرازة - بكسر الهمزة - وهى اللحم القديد ، وتتمره : تجففه ، والوخز : قطع اللحم واحدها وخزة ، والاستشهاد فى كلمتى : (العالى) و (أرانيها) حيث قلب الباء فى الكلمتين (ياء) لأن أصلهما : الثعالب ، وأرانيها .

(٢) ينسب هذا البيت إلى النابغة الجعدي يهجو فيه ليل الأخيلى ، وقد ينسب لغيره ، وهو من بحر الوافر ، وفسال : جمع فسل وهو الرذل من الرجال ، والاستشهاد فى قوله (سادى) حيث قلب السين ياء ، لأن أصله : سادس .

(٣) هذا البيت من مشطور الرجز ، وزرع : مرخم زرعة ، والاستشهاد فى قوله (الثالى) وأصله : الثالث ، فقلب الثاء ياء .

لفاعِلٍ أو فاعِلٍ ، وفي تصغيرهما مجردين أو بالتاء ، (نحو ضَرَّارِب)
جمع ضاربة أو ضارب لما لا يعقل ، (وَضُورِبَ) تصغير ضارب
وضويرة ، وخواتم وخويتم ، وكذا في نحو : ضُورِبَ وَتُضُورِبَ ،
(و) فيما كانت الثالثة أو رابعة منقلبة ولحققتها ياء النسبة نحو (رَحَوَى
وَعَصَوَى) وَمَلْهَوَى فَإِنها تقلب الألف واوا ، سواء كانت عن واو ،
أو عن ياء ، وعلة جميع ذلك ظاهرة مما سبق .

(و) أما من الياء فذلك إذا انضم ما قبلها في نحو (مُوقِن) أصله :
مُيَقِن ، (وَطَوَى) أصله : طَبَى ، (وَبُوطِرَ) أصله : بيطر ، أو وقعت
لأما لَفَعَلَى نحو (بَقَوَى (١)) ، وعلة جميع ذلك ظاهرة مما تقدم ،
(وشاذٌ) مخالف القياس (ضعيف) مخالف للفصح إبدالها من الياء
(في : هذا أَمْرٌ مَمْضُوٌّ عَلَيْهِ) أصله : مَمْضَوَى ، لأنه من : مضى يمضى ،
فقياسه : مَمْضَى ، (و) كذا في (نَهَوٌ عن المنكر) أصله : نهوى ، فقياسه :
نهى ، كَأَما قلبت الياء واوا ، ليكون موافقاً لأمور ؛ لأنهم يقولون :
هذا أمورٌ بالمعروف نهوٌ عن المنكر ، ولو قلبوا الواو ياء (٢) لكسرت
الضمة ، فصار : نهيا ، فلم يطابق أموراً ، وقالوا : الفتوة والنُدوة
أصلهما : الفتوية والنادوية ، (ر) شاذ ضعيف أيضاً في (جِباوَة)
قالوا : جبا الخراج جباوَة وجباية ، والأصل : جباية ، لأنه الأكثر .

(ومن الهمز) جوازاً (في نحو جُونة (٣) وجُونٍ) مما وقعت فيه

(١) في متن الشافية بشرح الرضى (٢١٣/٣) : وبَقَوَى .

(٢) في مخطوطة (ص) ولو قلبوا الياء واوا... وهو تصحيف .

(٣) في متن الشافية بشرح الرضى (٢١٣/٣) نحو جُونة وجُون .

الهمزة ساكنة أو مفتوحة بعد مضموم ، إذا أصلهما : جَوْنَة وَجُونٌ ، وجَوْنَة العطار : حقيقته ، قيل : المثال غلط ؛ لأن تركيب « جَان » مهمل في الكلام ، وحينئذ لا يعلم أن أصل عين جونة الهمزة ، قال صاحب الصحاح (١) : الجونة - بالضم - مصدر الجون من الخيل ، والجونة أيضاً : جونة العطار ، وربما همزوا ، وقول صاحب الصحاح « وربما همزوا » ظاهر في إرادة عكس ما ذكره المصنف .
ووجوباً في نحو : أومن .

إبدال الميم

(والميم تبدل من أربعة (من الواو واللام والنون والباء) الموحدة .
(فمن الواو لازمٌ في فَمٍ) ، ولم يجئ إبدالها من الواو إلا فيه (وحْدُهُ) ، وأصله : فَوَه ، بدليل : أفواه وأفوهة وفُوهية وتفَوَّهتُ ، حذفت الهاء لخفائها ، ثم أبدلت الواو ميماً لثلاثا تسقط ، فيبقى المعرب على حرف .

(وضعيفٌ في لام التعريف ، وهي طَائِيَّةٌ (٢)) ، قال عليه السلام « لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَقَر » ، قاله صلى الله عليه وسلم مطابقة لقول النمر بن تولب « أَمِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٍ فِي أَمْسَقَر ؟ » ولا يلزم فصاحته .

(١) وقال صاحب القاموس المحيط (٢٠٨/٤) : الجؤنة - بالضم : سقط منثى بجلد ظرف لطيب العطار ، أصله الهمز ويلين « وما قاله صاحب القاموس مخالف لما قاله الشارح ، وهو في الوقت نفسه يدعم رأى ابن الحاجب مؤلف الشافية .
(٢) في مخطوطة (ص) : (وهي في لغة طيء) وذلك مخالف لنص متن الشافية (٢١٥/٣) .

(ومن النون لازمٌ في) كل نون ساكنة قبل الباء في كلمة (نحو عَنَبَرٌ وشَنَبَاء) مؤنث الأَشب من الشنب ، يقال : شَنَبَ الثغر إذا رَق وجرى عليه الماء ، أو في كلمتين نحو : سَمِيعٌ بَصِيرٌ ، وذلك أنه يعسر التصريح بالنون الساكنة قبل الباء ، لأن النون الساكنة يجب إخفاؤها مع غير حروف الحلق ، كما يجيء في الإدغام ، والنون الخفية ليست إلا الغنة التي مُعْتَمِدُهَا الأنف ، والباء معتمدها الشفة ، ويتعسر اعتمادان متواليان على مخرجي النفس المتباعدين ، فَطَلِبَ حرف تقلب النون إليه متوسطة بين النون والباء ، فوجدوه هو الميم ، لأن فيه الغنة كالنون ، وهو شفوى كالباء ، وأما إذا تحركت النون (١) نحو شنب ونحوه ، فليست النون مجرد الغنة ، بل أكثر معتمدها الفم بسبب تحركها ، فلا جرم لم تقلب مِمَّا إِلَّا على ضعف ، فلذلك قال : (وضعيف في البنام) أصله : البنان ، قال : (٢)

يَا هَالَا ذَاتَ الْمُنْطِقِ التَّمْتَامِ وَكَفَّلِكَ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ
(و) في قولهم (طَامَهُ اللهُ عَلَى الْخَيْرِ) ، أى طانه من الطينة ، أى جبله ، ولم يُسْمَعْ لطام تصرف ، (و) ضعيف أيضاً إبدالها (من الباء في) قولهم : (بناتٌ مَخْرٍ) في : بنات بخر ، وهى سحائب يأتين قُبُلَ الصيف بيض منتصبات في السماء ، قال ابن السرى : هو مشتق من البخار ، وقال ابن (٣) جنى : لو قيل إن بنات مخر من المخر

(١) في مخطوطة (ص) : الباء (بدل) النون ، وهو تصحيف .
(٢) هذا البيت ينسب لرؤبة بن العجاج ، وهو من بحر الرجز ، وهال : مرخم هالة ، وأصلها الدائرة حول القمر ، ثم سمي به ، والتتمام : الذى فيه تممة ، أى تردد في الكلام ، والاستشهاد في قوله (البنام) ، وأصله : البنان ، فقلب النون مِمَّا .
(٣) ما قاله ابن جنى ومن قبله ابن السرى ، أورده الرضى في شرحه للشافية (٣/ ٢١٧) .

بمعنى الشق من قوله تعالى (١) « وَتَرَى الْفَلَكَ فِيهِ مُوَاخِر » لم يبعد ،
(و) في قولهم (مَا زِلْتُ رَاتِمًا) على هذا الأمر ، أى راتباً ، فلم يم بدل
من الباء ، لأنه يقال : رتم مثل رتب ، (و) في قولهم : رأيناه (من
كَثَمَ) أى من كتب ، أى قرب ، ويتصرف فى كتب ، يقال : أكتب
الأمر ، أى قرب .

إبدال النون

(والنون) بدل من اثنتين (من الواو واللام) ، فمن الواو (شاذٌ) ،
وذلك (فى صَنَعَانِيَّ وَبَهْرَانِيَّ) فى المنسويين إلى : صنعاء (٢) وبهراء
كما تقدم ، (وَضَعِيْفٌ فى لَعْنٍ) لغة فى : لعل ، والفصيح الكثير :
لعل ، وقيل : هما أصلان ، لأن الحرف قليل التصرف .

إبدال التاء

(والتاء) تبدل من خمسة (من الواو والياء والسين) المهملة ،
(والباء) الموحدة ، (والصاد) المهملة ، (فمن الواو والياء لازمٌ)
قياسى أيضاً (فى) كل واو أو ياء هو فاء افتعل ، كما مر فى باب
الإعلال (نحو :) (اتَّعَدَوَاتَسَّرَ عَلَى الْأَفْصَحِ) .

(وشاذٌ فى) غير ذلك ، كإبدالها من الواو فى : (نحو أُتْلَجُهُ)
فى أولجه ، قال (٣) :

(١) جزء الآية ١٢ من سورة فاطر .

(٢) صنعاء : مدينة باليمن ، وبهراء : قبيلة (القاموس المحيط ٥٢/٢ ، ٣٧٨/١) .

(٣) هذا البيت مطلع قصيدة لامرى القيس بن حجر الكندى ، وهو من بحر المديد ،
وشمل - بضم الشاء وفتح العين - أبو قبيلة من طى ، يقال إنه أرمى العرب ، والقر : جمع =

رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنَى ثَعْلَجٍ مُتَلَجٍ كَفَّيْنِهِ فِي قُتْرَةٍ
 وضربه حتى أتكأه (١) ، ومنه : تُجَاه (٢) ، وتُكَلَّة (٣) ، وتُخْمه (٤)
 وتهمة ، وتقوى (٥) ، وتترى من المواتر (٦) ، وتوراة من الورى (٧)
 هو : فوعة لندور تَفْعَلَة ، (و) من السين (في طَسْتِ) أصله طَس ،
 لأن جمعه : طسوس لا طسوت ، وإنما قال (وحده) إشارة إلى ضعف
 ما ذكر في المفصل معه من : ست ، أصله : سدس ، ومن النات
 وأكيات في قول الشاعر (٨) :

يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَنَى السَّعْلَاقِ عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شَرَارَ النَّاتِ
 * غير أعفَاء ولا أكيات *

= قُتْرَة - يضم فسكون - وهى حظيرة يكمن فيها الصياد لئلا يراه الصيد فينفر، والاستشهاد
 فى قوله (متلج) اسم فاعل من أولج ، أى أدخل ، وقد أبدل الواو تاء .
 (١) أتكأه : أصلها : أوكأه ، فأبدل من الواو تاء ، ومعناه : وسده ، وقيل معنى
 أتكأه : ألقاه على جانبه الأيسر ، وقيل : ألقاه على هيئة المتكى .
 (٢) يقال : قعد فلان تجاه فلان ، أى تلقاه ، من المواجهة ، فالواو أبدلت تاء .
 (٣) يقال : رجل وكل - بالتحريك ، ووكله - كهزمة - وتكله : بإبدال الواو تاء : بمعنى
 عاجز كثير الاتكال على غيره .
 (٤) التخمه : الثقل الذى يصيب من الطعام ، وتاؤه مبدلة من الواو ، والتهمة : ظن
 السوء ، وأصله : وهمة ، وأبدلت الواو تاء .
 (٥) التقوى : اسم من وقيت ، وأصلها الحفظ ، ثم استعملت فى مخافة الله تعالى ،
 وأصلها : وقوى : أبدلت الواو تاء .
 (٦) معنى المواتره : المتابعة ، وفى تترى ، وأصلها : وترى ، أبدلت الواو تاء
 إبدالا غير قياسى .
 (٧) يقال : ورى الزند : إذا أخرج النار ، وذلك لأن كتاب الله تعالى يهتدى به ،
 والنار مصدر النور الذى يهتدى به .
 (٨) هذه الأبيات لعباء بن أرقم البشكرى فى الهجاء ، وهى من مشطور الرجز ، وقوله
 « يا قاتل الله » حذف فيه المنادى وجُملة « قاتل الله » دعائية ، وأعفاء جمع عفيف ،
 والاستشهاد فى كلمتى (النات) و (أكيات) حيث أبدل السين تاء ، لأن أصلهما : الناس
 وأكياس .

لأن الإبدال في الأول (١) لأجل الإدغام - كما سيأتى - وفي الأخيرين نادر .

(و) إبدالها من الباء (في الذعالت) أصلها : الذعالب بمعنى الذعاليب ، واحدها : ذعلوب ، وهى قطع الخرق الأخلاق ، (و) كذا إبدالها من الصاد في (لَصَّتْ) أصله : لص ، وكذا قالوا في جمعه : لصوت ، قال : (٢)

فَتَرَكْنَ نَهْداً عَيْلاً أَبْنَاؤَهُمْ . . . وَبَنَى كِنَانَةً كَاللُّصُوتِ الْمُرْدِ
(ضعيف) ، والفصيح عدم الإبدال ، وقد جاءت التاء بدلاً من الطاء ، قالوا : فسطاط في : فسطاط .

إبدال الهاء

(والهاء) تبدل من أربعة (من الهمزة والألف والياء) المثناة التحتانية ، (والتاء) المثناة الفوقانية (فمن الهمزة مسموعٌ) غير مقيس (في هَرَقْتُ) الماء ، والأصل : أرقته ، (وهَرَحْتُ) الدابة ، والأصل : أرحتها ، (وهَيَّاكَ) في إياك ، قال (٣) :

(١) يقصد بالأول : ما سبق ذكره من إبدال الواو أو الياء (تاء) في (افتعل) وإدغامها في التاء مثل : اتعد واتسر .

(٢) نسب هذا البيت إلى عبد الأسود بن عامر بن جوين الطائي ، وهو من بحر الكامل ، ونهد : أبو قبيلة باليمن ، وعيلا : جمع عائل كصوم جمع صائم ، من عال يعمل عيلة : إذا افتقر ، والمرد : جمع مارد من مرد - من باب نصر : إذا خبت وعتا ، والاستشهاد في لفظة (اللصوت) وأصلها : اللصوص ، فأبدلت الصاد تاء .

(٣) نسب هذا البيت إلى طفيل الغنوى ، وهو من بحر الطويل ، والموارد جمع مورد وهو المدخل ، والمصادر جمع مصدر وهو المخرج ، والاستشهاد في قول الشاعر (فهياك) وأصله : إياك ، فأبدل الهمزة هاء .

فَهِيكَ وَالْأَمَرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ
(وَلَهَيْكَ) فِي لِإِنِّكَ ، قَالَ (١) :

أَلَا يَا سَنَّا بَرَقَ عَلَى قُلْدَلِ الْجَمَى لَهَيْكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَى كَرِيهٍ
ولنما جمع بين اللام وإِنَّ ؛ لأنها لما غيرت صورة « إِنْ » بقلب
همزتها هاء ؛ جاز مجامعة اللام إياها ، (وَهِنْ فَعَلَتْ) فِي : إِنْ فَعَلَتْ
فَعَلْتُ ، وذلك (فِي) لُغَةً (طَبِئُ) يَجُوزُونَ قَلْبَ هَمْزَةٍ إِنْ الشَّرْطِيَّةُ هَاءُ ،
(وهذا الذي فِي : أَذَا الَّذِي) الْهَمْزَةُ لِلِاسْتِفْهَامِ ، قَالَ (٢) :

وَأَتَتْ صَوَاحِبُهَا فَقَلْنَ هَذَا السَّذَى مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرِنَا وَجَفَانَا
(وَمِنْ الْأَلْفِ شَاذٌ فِي أَتَتْ) بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْهَاءَ بَدَلَ مِنَ الْأَلْفِ ، وَقَدْ
مَرَّ عَنِ الرِّضِيِّ (٣) أَنَّ الْأَوَّلَى أَنَّهَا لِلْسَكْتِ كَمَا فِي : رَهَ وَقِهِ ، (و) فِي
(حَيْهَلَهْ) أَصْلُهُ : حَيْهَلَا ، فَأَبْدَلَتْ الْهَاءَ مِنَ الْأَلْفِ ، وَالْأَوَّلَى أَيْضاً أَنَّهَا
لِلْسَكْتِ ، (وَفِي مَمَّةٍ مُسْتَفْهِمًا) بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهَا بَدَلَ مِنَ أَلْفِ « مَا » ،
قَالَ (٤) :

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمَكِنَةٍ مِنْ هَا هُنَا وَمِنْ هُتَا
* إِنْ لَمْ تُرَوْهَا فَمَهْ *

وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهَا حُذِفَتْ الْأَلْفُ مِنْ « مَا » الْاسْتِفْهَامِيَّةِ غَيْرِ

-
- (١) نَسَبَ هَذَا الْبَيْتَ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمَةَ وَهُوَ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ ، وَالِاسْتِفْهَادُ فِي قَوْلِ
الشَّاعِرِ (لَهَيْكَ) وَالْأَصْلُ : لِإِنِّكَ ، فَأَبْدَلَتْ الْهَمْزَةُ هَاءَ .
(٢) هَذَا الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْكَامِلِ ، وَالصَّوَابُ جَمْعُ صَاحِبَةٍ ، وَالْجَفَاءُ : نَقِيضُ الصَّلَةِ ،
وَالِاسْتِفْهَادُ فِي قَوْلِهِ (هَذَا الَّذِي) ؟ وَأَصْلُهُ : (أَذَا الَّذِي ؟) فَأَبْدَلَتْ الْهَمْزَةُ الَّتِي لِلِاسْتِفْهَامِ : هَاءَ .
(٣) جَاءَ ذَلِكَ فِي بَابِ (الْوَقْفِ) فِي شَرْحِ الرِّضِيِّ لِلشَّافِي (٢/٢٩٦) .
(٤) هَذَا الشَّعْرُ مِنَ الرِّجْزِ الْمَجْزُوءِ ، وَالضَّمِيرُ فِي وَرَدَتْ لِلْإِبْلِ ، وَالِاسْتِفْهَادُ فِي قَوْلِهِ
(هَتْ) وَأَصْلُهُ : هُنَا ، فَأَبْدَلَتْ الْأَلْفَ هَاءَ لِلْوَقْفِ .

المجرورة ، كما تحذف من المجرورة نحو : فيم وإلام ؟ ثم تدغم بهاء السكت كما في : رَه وَقِه ، (وفى : ياهناه على رأى (١)) وهو رأى أكثر البصريين ، وأصله عندهم : هناؤ بمعنى هن ، لقولهم هنوات ، وهو مختص بحال النداء ، فقابت واوه ألفاً ، ثم قلبت الألف هاء ، ولو قيل : إنها بدل من الواو بالواسطة ، كما تقدم في نظيره لجاز ، وعند أبي زيد والأخفش والكوفيين أن الهاء فيها للسكت ، وقيل : هى أصل ، وهو ضعيف لقلة باب سَلَسٍ ، ولو قيل : إن قوله « على رأى » يتعلق بقوله « ومن الألف » لكان مستقيماً .

(و) إبدالها (من الياء فى هذذ) فى هذى على ما تقدم فى الوقف ، (ومن التاء فى رحمة (٢) وقفاً) كما مر .

إبدال اللام

(واللام) تبدل (من) اثنين : (النون والضاد) المعجمة ، فمن النون (فى أَصِيلَالٍ) أصله : أَصِيْلَانٌ ، وهو (قليل) ، والكثير أَصِيلَانٌ مصغر : أَصْلَانٌ ، وهو إن كان جمع أَصِيلٌ ، وهو ما بين العصر والمغرب كـرغفان جمع رغيف وهو الظاهر ؛ فشاذ من وجهين : أحدهما : إبدال اللام من النون ، والثانى : تصغير جمع الكثرة على لفظه ، وإن كان أَصْلَانٌ واحداً كـرَّمَانٍ وقُرْبَانٍ - مع أنه لم يستعمل - فشذوذه من جهة واحدة ، وهى : قلب النون لاما ، قال الأخفش (٣) : لو سميت به

(١) وردت مناقشة آراء العلماء فى شرح الرضى للشافى (٣/ ٢٢٥) .

(٢) جاء فى متن الشافى بشرح الرضى (٣/ ٢٢٢) : فى باب رحمة .

(٣) ما قاله الأخفش أورده الرضى فى شرحه للشافى (٣/ ٢٢٦) .

لم ينصرف ، لأن النون كالثابتة ، وكذا هَرَأَقَ إذا سميت به غير منصرف ، لأن الهمزة في حكم الثابت .

(و) من الضاد (في الطَّجَع) من قول الشاعر (١) :
لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَبَعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاقٍ حَقَفَ فَالْطَّجَعِ
أى : اضطجع ، وهو (ردىء) .

إبدال الطاء

(والطاء) تبدل (من) شئ واحد ، وهو (التاء) ، وإبدالها منها (لازمٌ في اضْطَبَّرَ) مما كان « فاء » افتعل فيه أحد الحروف المستعلية المطبقة ، وهى : الصاد والضاد والطاء والظاء ، وذلك لأن التاء مستقلة مهموسة لا إطباق فيها ، وهذه الحروف مستعلية مجهورة مطبقة ، فاختراروا حرفاً مستعليا مطبقاً من مخرج التاء ، وهو الطاء ، فجعلوه مكان التاء ، لأنه يناسب التاء في المخرج ، ويناسب الثلاثة في الإطباق .
(وَشَاذٌ فِي فَحْضُطٌ) ونحوه مما وقعت فيه « تاء » الضمير بعد صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء ، نحو : فَحْضُط (٢) برجلى ، أى فحضت ، وَحِضْط عنى ، أى حصت بمعنى ملت ، وَخُضْط فى الأمر ، أى : خضت ، وإنما شذ ، لأن تاء الضمير كددة تامة فلا تغير ، ومن قلبه فلكونه على حرف واحد ، كالجزم مما قبله ، مثل « تاء » افتعل .

(١) هذا البيت لمنظور بن مرثد الأسدى ، وهو من بحر الرجز ، والدعة : خفض العيش ، والأرطاة : واحدة الأرطى ، وهو شجر من شجر الرمل ، والحقف - بكسر الحاء وسكون القاف - التل المعوج ، والاستشهاد فى قوله (فالطجع) وأصله : اضطجع ، فأبدل الضاد لاما .

(٢) أصل فحضط : فحضت ، حيث أبدلت تاء الضمير طاء ، والفحص : البحث ، وبابه : فتح .

إبدال الدال

(والدال) تبدل (من) حرف واحد ، وهو (التاء) ، وإبدالها منها (لازمٌ في نحو : اَزْدَجَرَ وَاذْكُرَ) يعنى إذا كانت « تاء » افتعل ، وفاؤه : زاي أو زال معجمة ، وكذا الدال نحو : اَذَان ، لكن الإبدال في اَذَان للإدغام ؛ إذ هو لازم فيه ، فليس مما نحن فيه ، ولهذا لم نذكره ، وأما في اذذكر فالإدغام فيه جائز ، فمع الإدغام لا يكون أيضاً مما نحن فيه ، وهو الثابت في النسخ التي اطلعت عليها ، والأولى : اذذكر مكان اذكر ، إلا أن يقال إنه لم يبدل لأجل الإدغام ، بل عرض الإدغام بعد الإبدال .

وإنما أبدلت التاء دالا بعد الثلاثة ؛ لأنها مجهورة والتاء مهموسة ، فقلبت التاء دالا ، لأن الدال مناسبة للذال والزاي في الجهر ، وللتاء في المخرج ، فتوسطت بين التاء وبينهما ، وإنما أدغمت الذال في الدال دون الزاي ، لقرب مخرجها من مخرج الدال ، وبعد مخرج الزاي منها .

(وشاذ) من تاء الضمير بعد الزاي (في نحو : فُزِدُ) في : فُزْتُ ، أو بعد الذال في نحو : لزد ، في : لذت ، أو بعد الدال نحو عُدْتُ في : عدت ، وحاله كحال نحو : فحسب ، وقد تقدم ، (و) من تاء الافتعال بعد الجيم في نحو (اجدمعوا) أى اجتمعوا ، (واجدز) أى : اجتز ، قال (١) :

(١) البيت لمفهرس بن ربيع الفهمسى ، وهو من بحر الوافر ، فقلت لصاحبي : أراد بالصاحب من يحتطب له ، واجز : القطع ، يقول : لا تقلع أصول الحطب وعروقه ، واكتف بقطع الشيخ ، فهو أسهل وأسرع ، والاستشهاد في قوله (واجدز) وأصله : اجتز ، فقلبت تاء الافتعال دالا .

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْسَبَنَّ أَنَا بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَاجْتَدَرُ شَيْحًا
لأن الجيم وإن كانت مجهورة كالزاي والذال ، والتاء مهموسة ؛
إلا أنها أقرب إلى التاء منهما ، لما فيها من الشدة التي في الجيم أيضاً ،
فيسهل النطق بالتاء بعد الجيم ، ويصعب بعد الزاي والذال ، ولا يقاس
على المسموع منه ، فلا يقال : اجدرح في : اجترح ، (و) من التاء
في (دَوْلَج) وهو الكناس (١) من الواوج ، أصله : وولج ، قلبت
الواو تاء ، ثم قلبت التاء دالا ، لأن التولج أكثر استعمالاً من : وولج .

إبدال الجيم

(والجيمُ) تبدل (من) حرف واحد ، وهو (الياء) ، فمن
(المشددة (٢) في نحو : فُقَيْمِج) في : فقيمي ، منسوب إلى فُقَيْمٍ ،
وعلج في : عليّ ، قال : (٣)

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ

ولما تبدل من المشددة وقفاً ، أي (في) حال (الوقف) ؛ لأن
الجيم أبين من الياء ، فأبدلت منها في الوقف ؛ لقربها منها مخرجاً
وصفة في الجهر ، ومع تشديد الياء أيضاً يزداد القرب بالشدة ، فبينت

(١) الكناس : كنس الظبي يكنس : دخل في كناهه ككنس ، وهو مستتره في الشجر ،
لأنه يكنس الرمل حتى يصل (القاموس المحيط ٢/ ٢٤٧) .

(٢) في متن الشافية بشرح الرضى (٣/ ٢٢٩) : المشددة في الوقف ، وقد أورد الشارح
هذا القيد (في الوقف) متأخراً عن موضعه .

(٣) هذا البيت من بحر الرجز ، وقوله (أبو علج) يريد : أبو علي ، و (بالعشج)
يريد : بالمشي ، وهاتان الكلمتان هما موطن الاستشهاد بهذا البيت ، وذلك بإبدال الياء المشددة
فيهما جيماً .

بإبدالها جيماً في الوقف ، إذ في الوقف يخفى الحرف الموقوف عليه ،
(وهو) مع ذلك (شاذ) .

وقد تبدل في غير الوقف ، قال (١) :

كَأَنَّ فِي أَذْنَابِهِنَّ الشُّوْلَ مِنْ عَبَسَ الصَّيْفُ قُرُونَ الْإِجْلِ

(ومن غير المشددة في) الوقف (نحو قوله (٢) :

* لَأَهْمَّ إِنْ كُنْتُ قَبِلْتُ حِجَّتِجْ *)

أى حجتي ، وكذا فيما بعده ، أعنى قوله :

* فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بَعْجٌ *

* أَقْمُرُ نَهَاتٍ يُنْزَى وَفَرْتِجٌ *

أى : يأتيك بي ، ووفرتي ، وهو (أشد) من إبدالها من المشددة ،
لفوات التشديد الذى به مزيد القرب .

(و) من (الياء المفتوحة) في غير الوقف كما (في قوله (٣)

* حَتَّى إِذَا مَا أُمْسَجَتْ وَأُمْسَجَا *)

(١) هذا البيت من أرجوزة لأبي النجم العجلي يصف فيها الإبل ، وهو من مشطور
الرجز ، والضمير في أذنانهن يرجع للإبل ، والشول جمع شائل ، يقال : شالت الناقة
بذيلها تشول : إذا رفعته للقاح وقد انقطع لبنها ، والعبس - بفتح العين والسين - ما يعلق
بأذنان الإبل من أبعادها وأبوالها فيجف عليها ، والإجل أصله الإيل : الذكر من الأوعال ،
فأبدلت الياء المشددة في هذه الكلمة جيماً ، فصارت : الإجل « بجيم مشددة مفتوحة » .

(٢) هذه الأبيات أنشدها أبو زيد في نوادره ، وهى من الرجز المشطور ، وقوله :
حجتي أراد به حجتي ، والشاحج : المراد به البغل أو الحمار ، والشحيج : الصوت ،
وبج ، أى : بي ، وأقمر : أبيض ، نهات : نهاق ، وينزى : يحرك ، وفرتج ، يريد :
وفرتي ، والوفرة : الشعر إلى شمة الأذن ، والاستشهاد في قلب الياء الخفيفة جيماً في الكلمات ؛
حجتيج . . . بج - وفرتج .

(٣) هذا بيت من الرجز المشطور ، نسبة البعض إلى العجاج ، والضمير في : أُمْسَجَتْ
وأُمْسَجَا : قيل عائدان إلى آنان وغير ، وقيل : عائدان إلى نعمة وظلم ، وموطن الاستشهاد
في البيت قوله : أُمْسَجَتْ وَأُمْسَجَا ، وأصلهما : أُمْسِيتَ وَأُمْسِيتَ ، فأبدلت الياء المخففة جيماً
في غير الوقف .

يعنى : أمست وأمسى ، أصابه : أمسيت وأمسى (أشد) من الأشد ،
لفوات البيان الذى يطلب فى الوقف .

إبدال الصاد

(والصادُ) تبدل (من) حرف واحد ، وهو (السين التى بعدها :
عَيْنُ أو خاءُ أو قافُ أو طاءُ جوازاً) لا وجوباً ، وإن كان مطرداً ،
وذلك لأن السين حرف مستقل ، وهذه الحروف مستعلية ، فكرهوا
الخروج عن المستقل إلى المستعلى ، فأبدلوا من السين صاداً ؛ لأن
الصاد توافق السين فى الهمس والصفير ، وتوافق هذه الحروف فى
الاستعلاء ، فيتجانس الصوت ، وقوله « بعدها » أعم من أن يكون
بلا فاصل ، أو بفاصل حرف أو أكثر ، (نحو أضبغ) فى : أسبغ : فيه الفاصل
حرف ، (وصلخ) فى سلخ مثله ، (ومسر صقر) فى سقر : لا فاصل
فيه ، (وصراط) فى : سراط : الفاصل فيه حرفان ، وقد يفصل
ثلاثة نحو : مصاليق فى مساليق (١) ، وقوله : « بعدها » احتراز عما لو
كان أحد تلك الحروف قبل السين ، فلا إبدال ، فلا يقال قصت فى :
قست ؛ لأنها إذا كانت متأخرة كان المتكلم منحدرًا بالصوت من
عال ، ولا يثقل ذلك ثقل الصعود من سافل ، وما ذكرناه لعل
الإبدال قبل هذه الحروف وجه مناسبة ، فلا يلزم اطراده فى غير السين
من المستقلة ، ولا فى السين الواقعة قبل غير هذه الحروف من المستعلية
كالضاد المعجمة والطاء ، وأكثر العلل التى تذكر فى هذا الفن من هذا
القبيل . .

(١) وجاء فى القاموس المحيط (٣/ ٢٤٦) : وخطيب سلق كثير ومحراب وشداد : بليغ

إبدال الزاى

(والزاى) تبدل (من) حرفين ، يعنى : (السين والصاد الواقعتين قبل الدال) حال كونهما (ساكنتين) لأن الدال مجهور ، والسين والصاد مهموسان ، فكرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافيه ، فقربوهما من الدال بأن قلبوهما حرفاً متوسطاً بينهما وبين الدال ، وهو الزاى : لمناسبتة لهما فى الصفير ، وللدال فى الجهر ، وقوله : « ساكنتين » لأنهما إذا تحركتا حالت الحركة بينهما وبين الدال فلا تثقل ، وذلك (نحو يَزْدُلْ) ثوبه فى : يسدل ثوبه ، فأبدلها (١) من السين ، (وهكذا فَزْدَى أَنَّهُ) أى فَصْدَى أَنَّهُ ، هو قول حاتم الطائى لما وقع فى أسر قوم ، فغزا رجالهم ، وبقي مع النسوة ، فَأَمَرَنَّهُ بالفصد فنحر ، وقال : هكذا فزدى أنه ، و « أنه » تأكيد للباء .

(وقد ضُورِعَ بالصادِ الزاى) يعنى وقد اختصت الصاد المذكورة بوجه آخر لا يجرى فى السين ، وهو أنها قد جعلت مضارعة للزاى ، أى مشابهة بأن أشربت شيئاً من صوت الزاى ، ولم تجعل زايا خالصة محافظة على الإطباق الذى فيها (دونها) أى دون السين ، فإنه لا يضارع بها الزاى ، بل تجعل زايا خالصة فقط ، إذا لا إطباق فيها ، والباء فى قوله « بالصاد » للتعدي ، فإن ضارع كان يتعدى إلى المشابهة « بفتح الباء » فقط ، فتعدى إلى المشابهة أيضاً بحرف الجر ، والأصل : قد ضارعت الصاد الزاى ، فإذا قلت : ضارعت بالصاد الزاى فقد أدخلت باء التعدي على ما كان فاعلاً .

(١) فى مخطوطة (ص) : فأبدلها وهو تصحيف .

(و) تختص الصاد بأنه قد (صُورَعَ بها) الزاى (متحركةً أيضاً نحو : صَدَقَ (١) وصدَرَ) ، يعنى إذا تحركت وبعدها دال أُشِمَّ الصاد صوت الزاى ، ولا يجوز إبدالها زايا صريحة لوقوع الحركة فاصلة بينهما ، فإذا فصل بينهما أكثر من حركة كالحرف والحرفين لم تستمر المضارعة ، بل يقتصر على ما سمع من العرب ، كلفظة الصاد والمصادر .

(و) الإبدال والمضارعة المذكوران وإن كانا جائزين قياساً ، لكن (البيان) وهو الإتيان بالصاد والسين الصريحين من غير إبدال فيهما ، ولا مضارعة فى الصاد (أكثرُ فيهما) يعنى فى السين والصاد ، وفى بعض النسخ «منهما» يعنى من الإبدال والمضارعة ، والمضارعة فى الصاد أكثر من الإبدال .

(و) إبدال الزاى من السين الواقعة قبل القاف (نحو (٢) «مَسَّ زَقَرَ») فى سقر (كَلْبِيَّةٌ) ، أى لغة كلب إبدالها زايا ، كما يبدلها غيرهم صاداً ، وذلك لأنه لما تباين السين والقاف ، لكون السين مهموسة ، والقاف مجهورة ، أبدلوها زايا ؛ لمناسبة الزاى للسين فى المخرج والصفير ، وللقاف فى الجهر .

(وأجدرُ وأشدُّ بالمضارعة) للزاى (قَلِيلٌ) ، يعنى إشراب الجيم والشين المعجمة الواقعتين قبل الدال ساكنتين صوت الزاى قليل ،

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢/ ٢٣٢) : نحو : صدر وصدق .
(٢) جزء الآية ٤٨ من سورة القمر ، والآية بتمامها «يوم يسحبون فى النار على وجوههم ذوقوا مس سقر» .

قال الرضى (١) : وهذا خلاف ما قاله سيبويه ، فإنه قال فى إشراب مثل هذا الشين صوت الزاى « إن البيان أكثر وأعرف ، وهذا عربى كثير » وإنما ضورع بالشين الزاى فى هذا ؛ لأنها تشابه الصاد والسين اللتين تقبان إلى الزاى بكونها مهموسة رخوة مثلهما ، فإذا أجريت فى الشين الصوت رأيت ذلك بين طرف لسانك وأعلى الشفتين (٢) موضع الصاد والسين ، ثم إن الجيم حملت على الشين وإن لم تكن فيها مشابة للصاد والسين ، مثل ما بين الشين وبينهما ، وذلك لأن الجيم من مخرج الشين ، فعمل بها ما عمل بالشين .

الإدغام

والأفرغ من الإبدال شرع فى الإدغام ، فقال :

(الإدغام) بسكون الدال مخففة من : الإفعال كالأكرام عبارة الكوفيين ، وبتشديدها من : الافتعال عبارة البصريين ، وهو فى اللغة : إدخال الشيء فى الشيء ، يقال : أدغمت اللجام فى فم الدابة ، أى أدخلته فيه ، سمي به المعنى الاصطلاحى ، لأن فيه إخراجاً للحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد واحد ، فكأنه أدخل الأول فى الثانى ، والمعنى الاصطلاحى هو ما عناه بقوله : (أن تأتى بحرفين) وهذا يشمل غير المتواليين والمتواليين المتحركين ، والساكنين ، والمتحرك فالساكن وما يكونان من مخرجين ، ومع فصل بسكته ، فبقوله (ساكن فمتحرك) خرجت الأربعة الأول ، وبقوله (من مخرج واحد) خرج ما يكونان

(١) ورد هذا فى شرح الرضى لشافية ابن الحاجب (٣/ ٢٣٣) .

(٢) فى مخطوطة (ص) : الشفتين .

من مخرجين - وبقوله (من غير فصل) خرج ما يكونان مع الفصل بسكتة نحو : قوول .

والحامل على الإدغام قصد التخفيف ؛ لثقل المكرر على اللسان ، وبالإدغام يصيران كالحرف الواحد ، فيخف على اللسان .

(ويكون) الإدغام (في المثلين والمتقاربين) بعد ضيورتها مثلين ، كما سيأتى ، (فالمثلان) ينقسمان بالنظر إلى إدغام أولهما في الثانى إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : (واجب) فيه الإدغام ، وذلك (عند سكون الأول) من المثلين ، سواء كانا فى كلمة كالشُد والمد ، أو فى كلمتين نحو : اسمع علما ، (إلا فى الهمزتين) فإنه يمتنع لثقل الهمزة ، فيعدل فيهما عن الإدغام إلى التخفيف : فى كلمة اتفاقا كما فى قرأى على وزن : سبَطَر ، وفى كلمتين أيضاً عند أكثر العرب نحو : اقرأ آية ، وليقرأ أبوك ، ولم يردو أبوك ، والقليل منهم يحقق الهمزتين فيدغم وجوبا وكان المصنف لم يعتد به فلذلك أطلق (إلا فى نحو السأل والدأاث) مما كان صيغة موضوعة على التضعيف ، كما تقدم فى تخفيف الهمزة ، فيغتفر فيه إبقاء الهمزتين ، وإدغام الأولى فى الثانية ؛ لوضع الصيغة على ذلك ، والدأاث : اسم واد (١) ، (وإلا فى الألف (٢)) إذا وقعت بعدها ألف ، كما إذا وقفت على : السماء والبناء بالإسكان ، كما مر فى تخفيف الهمزة ؛ فإنك تجمع فيه بين ألفين ، ولا يجوز الإدغام

(١) ذكره ياقوت بتشديد ثانيه مفتوحا ، وهو ما ذكره الشارح ، كما قرر أنه اسم موضع ، ويصح أن يكون الدأاث صيغة مبالغة من دأث الطعام يدأثه - كفتح - إذا أكله .
(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣/ ٢٣٤) : وإلا فى الألفين .

(لِتَعَدُّهُ) في الألف ؛ لأن الإِدْغام يُنْصَل الحرف المتحرك يتلماكن قبله ، والألف لا يكون متحركاً ، وإنما ذكره وإن كان قد علم من حقيقة الإِدْغام أنه لا يمكن في الألف ؛ لأنه لما أطلق قوله « واجب عند سكون الأول » ، ولم يقيده بتحرك الثاني ؛ أوهم أن الألف يدغم في مثله .

(وإلا في نحو : قُوُولَ) مما كان أول المثليين فيه مداً منقلباً عن حرف آخر انقلاباً لازماً ، قال الرضى : (١) لا للإِدْغام في وزن قياسي وكان الإِدْغام فيه يؤدي إلى اللبس بوزن آخر قياسي ، فإنه يمتنع الإِدْغام فيه اتفاقاً (للإلباس) ، فإنه لو أدغم نحو : قُوُولَ : الذي هو وزن قياسي لمجهول فاعل ؛ لا لتبس بمجهول ؛ فَعَلْ ، أعني فَعَلَّ الذي هو وزن قياسي له ، فيدغم نحو : مغزو ، لعدم الانقلاب عن حرف آخر ونحو مرمى ؛ لأن الانقلاب للإِدْغام عند الرضى ، ولعل المصنف يعلل بأنه لا يلتبس القياسي بقياسي ، ونحو أول « على وزن أُبْلُم » من الأول مما ليس بقياسي ، لعدم التباس قياسي بقياسي ، وإن وقع اللبس في بعض الصور لم يبال به لعدم استمراره في غير القياسي .

(و) إلا (في) وزن يكون انقلاب المد الذي هو أول المثليين فيه عن حرف آخر غير لازم (نحو تُوَوِي) من : أُوَيْت ، أصله : تُوَوِي « بالهمز » ، فخفف بقلبها واوا (وَرِييَا) أصله : رُيَا « بالهمز » ، وهو المنظر الحسن ، فخفف بقلبها ياء ، فإنه يمتنع الإِدْغام (على المختار إذا خَفَّفَتْ) ، لأن اجتماع المثليين عارض غير لازم ، فهما

(١) ورد ما قاله الرضى في شرحه لشافية ابن الحاجب (٣/ ٢٣٨) .

كالمهزتين ، والمهززة لا تدغم في النواو والياء ما دامت همزة ، وأجاز بعضهم الإدغام نظرا إلى ظاهر اجتماع المثليين ، وعليه قولهم : رُبَيَّا ورُبَيَّة في : رؤيا ورؤية .

(و) إلا فيما يكون أول المثليين فيه مدة (في) كلمتين (نحو : قَالُوا وَمَا ، وفي يَوْمٍ) ، فيمتنع الإدغام فيه ، بل يفصل بسكتة ؛ لأنه ثبت للنواو والياء في الكلمتين مد ، وإدغامهما فيما عرض انضمامهما إليهما مزيل لفضيلة المد التي ثبتت لما قبل انضمام الكلمة الأخرى إلى الأولى .

(و) يجب الإدغام أيضا في المثليين (عند تحركهما) معا (في كلمة) لا في كلمتين ، فسيأتي حكمه ، (ولا إلحاق) حاصل بأحد المثليين في اسم نحو : قردد ، أو فعل نحو : جلبب ، إذ لو كان كذلك فلا إدغام ؛ لأن الغرض الوزن ، فلا يكسر ذلك الوزن بالإدغام ، (ولا لَبَسَ) إذ لو أدى الإدغام إلى اللبس كشرر ، فلا إدغام مطرد فيه ، وسيأتي (نحو رَدَّ) أصله : ردد ، فأسكن الأول وأدغم في الثاني ، و (يَرُدُّ) أصله : يردد ، فأدغم الأول بعد إسكانه في الثاني (إلا في نحو حَبِي) مما المشلان فيه ياءان ، ولا علة لقلب ثانيهما ألفا وحركته لازمة (فإنه) أي الإدغام فيه (جائز) لا واجب ، بخلاف نحو : أحبي ؛ لوجوب قلب الثانية ألفا لانفتاح ما قبلها ، وبخلاف نحو : محبية ومحبيان ، فإن حركة الياء عارضة لأجل التاء التي في الصفة ، وألف المثني ، وهما عارضان لا يلزمان الكلمة ، وكذا الحركة الإعرابية كقوله تعالى (١) : « على أن يحيى الموتى » ، وقولك : رأيت

(١) جزء الآية ٤٠ من سورة القيامة .

محياً ، فيمتنع فيه الإدغام ، ولو ترك قوله « فإنه جائز » لإحالة على اندراجهِ فيما سيأتى لكان أنحصراً .

((وإلاً نحو : اقْتَتَلَ) مما كان أول المثليين فيه « تاء » الافتعال ،

(و) نحو (تَتَنَزَّلُ) مما كان أولهما فيه تاء المضارعة الداخلة على

« تفَعَّلَ » ، أو تاء المضارعة الداخلة على « تفاعل » ، (و) ذلك نحو

(تَتَبَاعَدُ) فإنه لا يجب الإدغام فيها ، (وسياًى) الكلام فيها .

(وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُ) أى حركة الأول من المثليين (إِنْ كَانَ قَبْلَهُ

ساكنٌ) محافظة على تلك الحركة مع احتياج الأول إلى التحريك ؛

لثلاً يلتقى ساكنان ، فكان نقلها أولى من اجتلاب حركة أجنبية ،

بخلاف ما إذا كان قبله متحرك فلا نقل ؛ لحصول الغنية بحركة

ما قبله ، وإنما ينقل إذا كان ذلك الساكن (غَيْرَ لَيْنٍ) عني به المدة ،

أعني اللين الذى حركة ما قبله من جنسه ، أو ياء التصغير ، ولو قال

« غير مد أو ياء التصغير » لكان أولى ، وذلك نحو : دَائِمَةٌ وَتَمُودٌ

وَأَصْنَمٌ (١) ، إذ لا محوج إلى النقل لجواز التقاء الساكنين فيه

كما تقدم ، بخلاف ما إذا كان اللين غير مد نحو : إِيْزَةٌ ، فإن

الحركة تنقل إليه ، وذلك (نحو يَرُدُّ) أصله : يَرْدِدُ : نقلت ضمة

الذال إلى الراء ، وأدغمت في الذال الأخرى ، (وسكونٌ) الثانى لأجل

(الوقفِ) الصناعى لا البنائى فى نحو : ارْدَدَ (كالحركة) لعروضه ،

فتنقل حركة الذال الأول فى يردد ، وتدغم فى الأخرى فى حال الوقف

كحال الوصل ، (ونحو : مَكْنَنِي وَيُمَكِّنُنِي وَمَنَاسِكُكُمْ وَمَا سَلَكَكُمْ

(١) أصم : تصغير : أصم ، وهو وصف من الصمم .

من باب كلمتين (هذا جواب عن سؤال مقدر ، تقديره : قد اجتمع في المذكورات المثان ، ولا إلحاق ولا لبس ، ولم يدغم الأول في الثاني ! فأجاب بأنه « من باب كلمتين » ، وسيأتي الكلام فيه ، إذ كلامنا الآن فيما كان المثان فيه في كلمة ، وذلك لأن كلا من نون الوقاية من نحو : مكنتي ويمكنني ، والضمير المجرور في : مناسكتكم ، والمنصوب في : سلككم ؛ كلمة أخرى .

ولما فرغ من « الواجب » إدغامه ؛ ذكر مقابله ، وهو « الممتنع » فقال :

(وَيَمْتَنِعُ (١)) الإدغام (في الهززة) لما عرفت من ثقلها ، فيعدل عن إبقائها والإدغام إلى التثخيف (على الأكثر) فلا يجتمع همزتان ، ومن يحقق أوجب الإدغام مع سكون الأولى نحو : اقرأ آية ، وجوزه مع تحريكهما نحو : اقرأ أبوك ، (و) يمتنع أيضا (في الألف) لما تقدم ، ولم يستغن عن ذكر الهززة والألف بما تقدم ، لأن ذكرهما ثم (٢) من حيث إنه لا يجب فيهما الإدغام ، ولا يعلم منه الامتناع ، نعم يعلم امتناعه في الألف من قوله سابقا « لتعذر » .

(و) يمتنع أيضا (عِنْدَ سُكُونِ الثَّانِي) من المثليين (لغير الوقف) ، وذلك بأن يسكن للبناء أو للجزم ، سواء كان المثان في كلمة (نحو ظَلِمْتُ) أو في كلمتين ، (و) ذلك نحو (رَسُولُ الْحَسَنِ) ، إذ لو أدغم الأول فيه لوجب تحريكه ، وهو واجب السكون ، وقوله « لغير الوقف »

(١) في متن الشافية بشرح الرضى (٢/٢٣٤) ويمتنع .

(٢) في مخطوطة (ص) ثمة .

لما عرفت من أن سكون الوقف كالحركة ، (وتميمٌ تُدْغِمُ) جوازاً ما كان سكون الثاني فيه للجزم ، أو ما (في) حكمه (نحو) : رُدُّ ولم يَرُدُّ) ؛ لأن أصل الحرف الثاني فيه الحركة ، وإن انتفت بالعارض وهو الجزم والوقف الذى فى حكمه ، وإذا أدغم حرك الثاني ، كما مر فى باب التقاء الساكنين .

(و) يمتنع الإدغام أيضا (عند الإلحاق واللبس بزنة أخرى) ، فالإلحاق (نحو قَرَدِد) إذ هو ملحق بجعفر ، (و) اللبس نحو (شرر (١)) جنس شررة ، إذ لو أدغم لالتبس بفعل «ساكن العين» ونحو : قوول كما تقدم .

واعلم أن ظاهر إطلاق المصنف أن لا يدغم شيء من الاسم الثلاثى المتحرك العين ؛ إذ اللبس بالساكن حاصل فى الجميع كما لا يخفى ، بخلاف الفعل ؛ إذ لا لبس فيه بساكن العين ؛ لعدم كونه من أبنيته ، وليس كذلك ، بل يدغم منه ما كان على فَعَل «بفتح الفاء وكسر العين» نحو : رجل صَبُّ (٢) ، أصله : صَبَبٌ ، وكذا طَبُّ (٣) ، أصله : طَبِبٌ ، أو على فَعُل «بفتح الفاء وضم العين» ، كما لو بنيت مثل نَدَّس (٤) من رَدَّ ، قلت : رَدُّ بالإدغام ، لموازنة الفعل الثقيل وإن التبس ، وكان القياس أيضا أن يدغم ما هو فَعَل «مفتوح الفاء

(١) فى متن الشافية (٢٣٤/٣) سرر «بالبين»

(٢) الصبابة : رقة الشوق ، تقول : رجل صب وهو صبة ، وصب إليه صبابة : كلف واشتاق

(٣) الطب - بتثنية الطاء - الرجل الحاذق الماهر فى عمله ، والطبيب مثله ، تقول : طب يطب كظل يظل فهو طب ومتطبب وطبيب ، وطبه يطبه كده يده ، أى : داواه ، وفلان طب بهذا الأمر : أى عالم به .

(٤) الندس - كمضد - وفى لغة أخرى - ككتف : هو الفهم الفطن .

والعين « كشرر وقصص » لموازنة الفعل ، لكنه لما كان الإدغام لمشابهة الفعل الثقيل ، وكان مثل هذا الاسم في غاية الخفة ؛ لكونه مفتوح الفاء والعين تركوا الإدغام فيه ، وأيضا لو أدغم مع كثرته لالتبس بساكن العين ، فيكثر الالتباس ، بخلاف مكسور العين ومضمومها مع فتح الفاء ، فإنهما قليلا في المضاعف ، فلم يكثرث بالالتباس المقليل . (١)

وإذا اتصل بآخر الاسم الثلاثي الموازن للفعل حرف لازم كالف التانيث ، أو الألف والنون ؛ لم يمنع ذلك من الإدغام فيما يدغم فيه بدون ذلك الحرف اللازم ، فنقول من ردّ على : فعِلان « بالكسر » وفعِلان « بالضم » : ردّان بالإدغام ، بخلاف : فعِلان « بفتح العين » فنقول : ردّدان بالإظهار .

(و) يمتنع الإدغام أيضا (عند) وقوع (ساكن صحيح قبلهما) لا معتل فلا يمتنع ، سواء كان مداحو : قال لهم ، وقيل لهم ، وعمود داود ، أو لين غير مداحو : ثوب بكر ، وجيب بكر ، وإنما يمتنع إذا كان المثان (في كلمتين نحو : قرّم مَالِك (١)) ، بخلاف الكلمة الواحدة نحو : يردد ؛ فإنه تنقل حركة أول المثليين كما تقدم ، وإنما لم يجز النقل في كلمتين وجز في كلمة ؛ لأن اجتماع المثليين إذا كانا في كلمة لازم ، فجاز لذلك اللازم الثقيل تغيير بنية الكلمة ، بخلاف ما إذا كان المثان في كلمتين فإنه لا يجوز تغيير البنية لشيء عارض غير لازم .

(١) - القرّم - بحركة - شدة شهوة اللحم ، وكثر حتى قيل في الشوق إلى الحبيب ، وبالفتح - الفعل . . (القاموس المحيط ٤ / ١٦٣) .

ويُمتنع الإدغام أيضا إذا كان الأول مدغما فيه نحو : ردَّدَ ، لأنه لو ادغم الثاني في الثالث فلا بد من نقل حركته إلى الأول ، فيبقى ردَّدَ ، ولا يجوز ، إذ التغيير إذن لا يخرج به إلى حال أخف من الأول ، وكذا يمتنع الإدغام إذا كان المثلان في الأول نحو : جاء (١) بيلدة ، إلا في نحو : تتنزل ومتطير ، فإنه قد يجيء فيه الإدغام ، ويرد عليه ما نسب إلى بعض القراء من الإدغام في نحو (٢) « خذ العفو وأمر » و (٣) « شهر رمضان » ، وأجاب عنه بقوله (وحمل قول) بعض (القراء) في تسميته إدغاما (على) أنهم تجوزوا بالإدغام عن (الإخفاء) ، يعني ليس بإدغام حقيقي ، بل هو إخفاء أول المثلين شبيها بالإدغام .

والحامل لقولهم على ذلك الشيخ الشاطبي ، ولم يرتضه المصنف كما صرح به وبسط القول فيه في شرح الفصل ، وقال فيه : لا يثبت أن القراء امتنعوا من الإدغام ، بل أدغموا الإدغام الصريح ، ثم قال فيه : والأولى الرد على النحويين في منع الجواز .

ولما فرغ من الواجب والممتنع ذكر « الجائز » بقوله : (وجائز فيما سوى ذلك) الذي عرفت وجوبه فيه ، وامتناعه مما فصلناه ، وأما عبارته فهي قاصرة عن إفادته كما لا يخفى ، فنحو « طبع على قلوبهم (٤) » من قسم الجائز .

(١) البدر من معانيها : كسبي فيه آلاف الدراهم أو الدنانير ، وعين بدرة تبدر بالنظر أو تامة كالبدر .

(٢) جزء الآية ١٩٩ من سورة الأعراف .

(٣) جزء الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

(٤) جزء الآية ٨٧ من سورة التوبة ، ونص الآية الكريمة (رضوا بأن يكونوا مع الخوالف وطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون) .

مخارج الحروف الأصلية

ولما فرغ من بيان الإدغام في المثليين أراد أن يذكر الإدغام في المتقاربين ، لكن ذلك يتوقف على معرفة معنى التقارب ، وتعيين كل متقاربين ، فبين ذلك بقوله :

• (المتقاربان : ونعني بهما ما تقاربا في المخرج) أى في موضع تكون الحرف في الحلق واللسان وغيرهما مما سنذكره ، ومعرفة ذلك بأن تسكن الحرف وتأتي قبله بمنحرك كالهزمة وتنظر أين ينتهى الصوت ! ، فحيث انتهى فثم (١) مخرجه ، كما إذا قلت : أب « بسكون الباء » ، فإنك تجد الصوت قد انتهى في الشفتين ، (أو) اتحدا (في صفة تقوم مقامه) أى مقام المخرج ، أى تجعل الصفة من الجهر والهمس ونحوهما مما يذكر كالمخرج الواحد ؛ فينزل اتفاق الحرفين فيها منزلة تقاربهما في المخرج في استدعاء الإدغام ، مثلا كاستدعاء صفة الجهر والتوسط بين الشديدة والرخوة في النون إدغامها في الواو والياء كما سيأتي . والاختلاف فيها منزلة التباعد في المخرج في التباعد عن الإدغام مثلا كتباعد استطالة الضاد إياها عن الإدغام في الشين ، والحاصل أن تكون تلك الصفة من الصفات التي لها تأثير في استدعاء الإدغام ، أو الإظهار أو نحوهما كالإبدال ، واحترز بذلك عن صفة لا تأثير لها في ذلك كالإعجام والإهمال مثلا .

(ومخارج الحروف) التسعة والعشرين (ستة عشر) مخرجا (تقريبا) وإلحاقا لما اشتد مقاربتة بمقاربه ، فجعلنا من مخرج واحد ،

(١) في مخطوطة (ص) فثمة .

(وإلا فلكل) حرف بحسب التحقيق (مخرج) ، فيكون تسعة وعشرين مخرجا ، لأن الصوت الساذج (١) الذي هو محل الحروف ، والحروف هيئة عارضة له غير مخالف بعضه بعضا في الحقيقة ، وإنما تختلف بالجهازة واللين ولا أثر لهما في اختلاف الحروف ؛ لأن الحرف الواحد قد يكون مجهورا وخفيا ، فلولا اختلاف مواضع تكون الحروف في اللسان والحلق وغيرهما لم تختلف الحروف .

ثم ذكر ترتيب الحروف في المخارج مبتدئا بما يكون من أقصى الحلق ، وتدرج إلى أن ختم بما مخرجه الشفة ، وقدم الأدخل في كل مخرج فالأدخل على ما هو الظاهر ، فقال :

(فلهلمزة والهاء والألفِ أقصى الحلقِ) أى أبعد عن الفم ، (وللعين والحاء) المهملتين (وسَطُهُ ، وللغين والياء) المعجمتين (أدنَاهُ) إلى الفم ، وهو رأس الحلق ، (واللقافِ أقصى اللسانِ) أى أبعد عن الشفة (وما فوقه) أى ما فوق ذلك الأقصى (من الحنكِ ، وللکافِ منهما) أى من اللسان والحنك (ما يليهما) ، أى ما يقرب من الأقصى وما فوقه إلى خارج الفم ، (وللجيم والشين والياء وسَطُ اللسانِ وما فوقه من الحنكِ ، وللضادِ) المعجمة (أولِ إحدَى حافَتَيْهِ) الحافة : الجانب ، واللسان حافتان من أصله إلى رأسه ، كحافتي الوادي ، ويريد بأول الحافة ما يلي أصل اللسان ، وبآخر الحافة ما يلي رأسه ، (وما يليها) أى تلك الحافة (من الأضراس) ، وقال « إحدى حافتي اللسان » ، لأن بعض الناس يخرجها من الجانب

(١) في القاموس المحيط (١/١٩٣) : الساذج معرب ، ويقصد به الشارح الخالي عن التقطيع .

الأيمن ، وهو الأكثر على ما يؤذن به كلام سيبويه (١) وصرح به السيرافي ، وبعضهم يخرجها من الجانب الأيسر ، ويقال للضاد طويل ؛ لأنه من أقصى الحافة إلى أدنى الحافة ، وهو أول مخرج اللام فاستغرق أكثر الحافة .

(ولِلَّامِ ما دونَ طَرَفِ اللِّسَانِ) أى ما يقرب إلى رأس اللسان من جانب ظهره (إلى مُنتَهَاهُ) أى إلى رأس اللسان ، (وما فوقَ ذَلِكَ) ، أى ما فوق ما دون طرف اللسان إلى رأسه ، وهو من الحنك ما فوق الشنية ، (وللراءِ مِنْهُمَا) أى ما دون طرف اللسان إلى منتهاه ، ومما فوق ذلك (ما يليهما) ، فيكون أخرج من مخرج اللام ، (وللنون مِنْهُمَا) أى مما يلي ما دون طرف اللسان إلى منتهاه ، ومما يلي ما فوق ذلك (ما يليهما) أى ما يلي ذينك الواليين ، فمرجع الضمير ما دل عليه الكلام السابق ، فهى أخرج من الرء ، ولم يقل المصنف « وللراء والنون منهما ما يليهما » لثلا يتوهم أن الوالى ليس إلا شيئا واحدا ، فلا يكون فرق بين مخرجيهما .

(وللطاءِ والدَّالِ) المهملتين (والتاء) المثناة من فوق (طرفُ اللِّسَانِ وَأَصُولُ الثَّنَايَا) يعنى الثنيتين العلين . اعلم أن الأسنان اثنتان وثلاثون سنا : ست عشرة فى الفك الأعلى ، ومثلها فى الفك الأسفل ، فمنها الثنايا وهى أربع من قدام : ثنتان من فوق ومثلهما من أسفل ، ثم الرباعيات وهى أربع أيضا : رباعيتان من فوق بمنة ويسرة ، ومثلهما من أسفل ، وخلفهما الأنياب الأربع : نايتان من فوق بمنة

(١) ما قاله الشارح نصن عليه الرضى فى شرحه للشافية (٣/ ٤٥٢) .

ويسرة ، ومثلهما من أسفل ، وخلف الأنياب الضواحيك ، وهي أربع :
صاحكتان من فوق يمنة ويسرة ، ومثلهما من أسفل ، وخلف الضواحيك
الأضراس وهي ست عشرة : ثمان من فوق : أربع يمنة وأربع يسرة ،
ومثلها من أسفل ، ومن الناس من ينبت له خلف الأضراس النواجذ ،
وهي أربع من كلا الجانبين : ثنتان فوق ، وثنان أسفل ، فيصير
ستا وثلاثين سنا .

(وللصَّادِ) للمهمله (والزَّايِ والسَّيْنِ) المهمله (طرفُ اللسانِ
والثنايا) يعنى جميع الثنيتين العلئين ، فهى تخرج من بين رأس
اللسان والثنايا من غير أن يتصل طرف اللسان بالثنايا كما اتصل
بأصولها لإخراج الضاء والتاء والذال ، بل يحاذيها ويسامتها ، كذا قال
الرضى (١) فى تفسير هذه العبارة ، وعلى هذا فالأوضح أن يقال :
ما بين طرف اللسان والثنايا .

(وللظَّاءِ والذَّالِ) المعجمتين ، (والتَّاءِ) المثلثة (طَرَفُ اللسانِ
وطَرَفُ الثَّنَايَا) يعنى رموس الثنايا العليا ، (وللغَّاءِ) باطنُ الشفةِ
السفلى ، وطَرَفُ الثَّنَايَا الْعُلْيَا ، وللباءِ) الموحدة (والميمِ) والواو ما بين
الشفثين (وتسمى شفوية أو شفهيّة ، لأنَّ لام « شفة » ذات وجهين
كما تقدم فى المنسوب .

تشبيه : ما تقدم خمسة عشر مخرجا ، والسادس عشر قليل هو
مخرج المتفرع الذى يذكره ، وقليل لم يذكره ، وهو مخرج النون
الخفيفة وهو الخيشوم ، وهو حق ، وصيغته بيانها : ثم إن أصل

(١) جاء قول الرضى فى شرحه على الشافىة (٣/ ٢٥٣ ، ٢٥٤) .

حروف المعجم تسعة وعشرون على ما هو المشهور ، قيل ولم يكمل عددها إلا في لغة العرب ، ولا همزة في كلام العجم إلا في الابتداء ، ولا ضاد إلا في العربية ، ولذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم « أنا أفصح من تكلم بالضاد » ، يعنى أنا أفصح العرب ، قيل : من قال إنه عنى نفس الضاد لصعوبتها فقد أخطأ ؛ لاستواء العرب الفصحاء في الإتيان بالحروف جميعا على وجه الكمال ، وعد « لام ألف » حرفا مستقلا عامى لا وجه له وإن اشتهر ، قال الرضى فى شرح (١) الكافية : إن لفظة « لا » عبارة عن الألف ، فإنه لما لم يمكنهم النطق بالألف الساكنة توصلوا إليه باللام المتحركة ، كما توصلوا إلى النطق بلام التعريف الساكنة بالألف المتحركة أعنى الهمزة ، وأما ألف فهو اسم الهمزة ، لأن أوله الهمزة ، فينبغى أن يقول « لا » ، ولا يقول « لام ألف » ، وأما قوله (٢) :

* تَكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْيَفِّ *

فمقصوده اللام والهمزة ، لا صورة « لا » .

مخارج الحروف الفرعية

ولما بين المخارج الأصلية بين المخرج المتفرع ، فقال :

(ومخرجُ المتفرعِ واضحٌ) ، فإنه حرف من المذكورة أشرب

(١) شرح الكافية للرضى ٢٢/١ .

(٢) هذا البيت لأبي النجم المعلى الفضل بن قدامة ، وهو من بحر الرجز ، وقبله :

أقبلت من عند زياد كالخرف تخط رجلاى بخط مختلف

ومعنى الأبيات : أنه خرج من عند صديقه زياد يترنح ، فتخط رجلاه خطأ كالألف تارة ، وكاللام تارة أخرى ، يريد أنه لا يمشى على استقامة ، وقد استشهد الشيخ الرضى فى شرحه بهذا البيت (٢٢٣/٢) على نقل حركة همزة ألف إلى ميم لام .

صوت غيره ، فمخرجه بين مخرج الحرف الأصلي وبين غيره ،
(و) هو كثير ، لكن (الفصيح) منه (ثمانية) أحرف :

(همزة بَيْنَ بَيْنَ ، وهي ثلاثة :) كما تقدم في تخفيف الهمزة ،
أى بين الهمزة والألف ، أو بينها وبين الياء ، أو بينها وبين الواو ،
(والنون الخفية) وتسمى الخفيفة أيضا لخفائها وخفتها ، وهي تون
ساكنة غير ظاهرة مخرجها من الخيشوم فقط . وإنما تجيء قبل
الحروف الخمسة عشر ، كالكاف في (نحو : عَنكَ) وغيرها (١)
من الحروف التى تذكر عند ذكر أحوال النون ، فعلى هذا ليست
من المتفرعة بالمعنى المذكور ، بل لها مخرج مستقل هو الخيشوم ،
ولهذا لو سددت أنفك وحاولت التلفظ بها لوقع الإخلال بها ، قال
السيراfi (٢) : ولو تكلف متكلف إخراجها من الفم مع هذه الخمسة
عشر حرفا لأمكن بعلاج وعسر ، وكان المصنف عدها من المتفرع ؛
لأن أصل مخرج النون الفم والخيشوم ، وخروجها من الخيشوم عارض
فقط لها عند اتصالها بحروف الفم التى تخفى معها النون ، وعلى
هذا فمعنى المتفرع ما هو قرع مطلقا ، أى سواه أشرب صوت غيره أم لا .

(وألف الإمالة) التى يؤتى بها بينها وبين الياء كما تقدم ،
(ولام التفخيم) ، يعنى بها اللام التى تلى الصاد أو الضاد أو الظاء
أو الظاء إذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة ، كالصلاة
ويصلون ، فإن بعضهم يفخمها ، وكذا لام « الله » إذا كان قبلها

(١) فى مخطوطة (ص) : ونحوها .

(٢) ما قاله السيرافى وارد فى شرح الرضى للشافىة (٢٥٥/٣) .

ضمة أو فتحة ، قال الرضى (١) : ولم يذكر المصنف ألف التفخيم ، وذكرها سيبويه في الحروف المستحسنة ، وهى الألف التى يُنَحَّى بها نحو الواو ، كالصلوة والزكوة والحيوة ، وهى لغة أهل الحجاز ، وزعموا أن كتبهم الصلوة والزكوة ونحوهما بالواو على هذه اللغة .

(والصاد كالزأى) كما تقدم فى نحو : يصدق وصدق ، (والشَّين كالجيم) بأن يؤتى بالشَّين مشربة صوت الجيم فى نحو أشدق ، فهذه هى الفصيحة ، (وأما الصاد كالسَّين) فى يصدق وصراط : قررها بعضهم من السين لكونهما من مخرج واحد ، (والطاء) المهملة (كالتاء) المثناة الفوقانية ، وهى تكون فى كلام عجم أهل الشرق كثيرا ، لأن الطاء فى أصل لغتهم معدومة ، فإذا نطقوا بها تكلفوا ما ليس فى لغتهم ، فجاءوا فى نحو « طالب » بشيء بين الطاء والتاء .

(والفاء كالباء) الموحدة فى نحو « فالج (٢) » ، قال السيرافى (٣) : هى كثيرة فى لغة العجم ، وهى على ضربين : أحدهما لفظ الباء أغلب عليه من الفاء ، والآخر لفظ الفاء أغلب عليه من الباء ، وقد جعلنا حرفين من حروفهم سوى الباء والفاء المخلصين ، قال : وأظن أن العرب إنما أخذوا ذلك من العجم لمخالطتهم إياهم .

(والضاد الضعيفة) قيل (٤) : هى لغة قوم ليس فى لغتهم ضاد ،

(١) ما قاله الرضى ورد فى شرحه للشافية (٢٥٥/٣) .

(٢) الفالج : الجمل الضخم ذو السنامين يحمل من السند للفحلة ، والفائز من السهام . . . (القاموس المحيط ٢٠٣/١) .

(٣) ما قاله السيرافى فى نص عليه الرضى فى شرحه للشافية (٢٥٦/٣) .

(٤) القائل هو السيرافى كما فى شرح الرضى (٢٥٦/٣) .

فإذا احتاحوا إلى التكلم بها في العربية اعتضلت (١) عليهم ، وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد ، فلم يثبت لهم ، فخرجت بين الضاد والطاء ، وفي حاشية كتاب ابن مبرّمان (٢) : الضاد الضعيفة كما يقال في أثره له : أضرد له ، يقرّبون التاء من الضاد ، فعلى هذا هي بين التاء والضاد .

(والكاف كالجيم) نحو جافر في : كافر (فمستهنجة) أي مستقبحة هذه الحروف الخمسة ، ومن المتفرعة : القاف بين الكاف والقاف ، قال السيرافي (٣) « وهو مثل الكاف التي كالجيم ، والجيم التي كالكاف ، ومنها الجيم التي كالزاي ، والشين التي كالزاي كما تقدم في أجدر وأشدق .

(وأما الجيم كالكاف) نحو كمل في : جمل ، وركل في : رجل ، (والجيم كالشين) نحو أشدر في : أجدر (فلا يتحقق) ، يعني أن بعضهم عد من المستهجين : الجيم كالكاف ، والجيم كالشين ، وليس أحرفين آخرين غير الكاف كالجيم ، والشين كالجيم ، فالأول قد علم أنه مستهجن ، فذكره تكرر ، والثاني قد تقدم أنه مستحسن ، فلا يصح عده في المستهجن . .

قال الرضى (٤) : كأنه ظن أن مرادهم بالجيم كالشين حرف

(١) في كل من مخطوطي (ص) ، (ق) : اعتاضت ، وهو تصحيف ، لأنه من عضل عليه : ضيق ، وبه الأمر : اشتد كأعضل (القائوس المحيط ٤ / ١٧) .

(٢) هذا منقول عن شرح الرضى للشافية (٢٥٦/٣) .

(٣) ما قاله السيرافي في نص عليه الرضى في شرحه (٢٥٧/٣) .

(٤) قول الرضى وارد في شرحه للشافية (٢٥٧/٣) .

آخر غير الشين كالجيم ، وكذا ظن أن مرادهم بالجيم كالكاف غير مرادهم بالكاف كالجيم ، وهو وهم .

قال ما معناه : بل الشين التى كالجيم وعكسه شى واحد ، وكذا الجيم التى كالكاف وعكسه شىء واحد ، إلا أن أصل أحدهما فى الأول الشين كأشددق ، وفى الآخر الجيم كأجدر ، وفى الثانى أصل أحدهما الكاف نحو : كافر ، والآخر الجيم نحو : جمل ، قال (١) : ذكر سيبويه الشين كالجيم فى الحروف المستحسنة ، والجيم التى كالشين فى المستهجنة ، وكلاهما واحد ، لكنه استحسّن الشين المشربة صوت الجيم ؛ لأنه إنما يفعل ذلك بها إذا كانت الشين ساكنة قبل الدال ، والدال مجهورة شديدة ، والشين مهموسة رخوة تنافى جهير الدال ، ولا سيما إذا كانت ساكنة ، لأن الحركة تخرج الحرف عن جوهزه ، فتشرب الشين صوت الجيم التى هى مجهورة شديدة كالدال لتناسب الصوت ، فلا جرم استحسّن ذلك ، وإنما استهجن الجيم التى كالشين ؛ لأنه يفعل ذلك بها إذا سكنت وبعدها دال أو تاء ، نحو : أجدر واجتمعوا ، وليس بين الجيم والدال ولا بينها وبين التاء تباين ، بل هما شديدتان ، لكن الطبع ربما يميل لاجتماع الشديدين إلى السلاسة واللين ، فيشرب الجيم ما يقاربه فى المخرج أى الشين ، فالفرار من المتنافيين مستحسن ، والفرار من المثليين مستهجن ، فصار الحرف الواحد مستحسناً فى موضع ، ومستهجناً فى موضع آخر بحسب مرقعه .

(١) ما قاله الرضى عن سيبويه ورد فى شرحه للشافية (٢/ ٢٥٥ ، ٢٥٦) .

صفات الحروف

ولما فرغ من تقسيم الحروف المتقاربة باعتبار المخارج ذكر تقسيمها باعتبار الصفات ، فقال : (ومنها المجهورة والمهموسة) ، وهو عطف على مقدار يفهم من سياق الكلام ، إذ المعنى أن الحروف المتقاربة منها حروف الحلق ، ومنها كذا إلى آخرها ، أى هى تنقسم إلى المتصف بصفة الجهر ، والمتصف بصفة الهمس ، وباعتبار آخر إلى المتصف بصفة الشدة ، والمتصف بصفة الرخاوة ، والمتصف بأنه بينهما ، وهو معنى قوله :

(ومنها الشديدة والرخوة وما بينهما) ، وقس على ذلك وله :
 (ومنها المطبقة والمنفتحة ، ومنها المستعينة والمنخفضة ، ومنها حروف الذلاقة والمضمة ، ومنها حروف القلقلة والصغير) أى وحروف الصغير ، (واللين) أى ومنها الحروف اللينة (والمنحرف والمكرد والهاوى والمهتوت) هذا حصرها على سبيل الإجمال ، ثم شرع فى تفصيلها على الترتيب فقال :

(فالمجهورة) سميت الحروف التى نذكرها مجهورة ؛ لأن الجهر رفع الصوت ، وكل واحد منها إنما يحصل من إشباع الاعتماد فى موضعه ، ومن ذلك يحصل ارتفاع الصوت ، كما أنه من ضعف الاعتماد يحصل الهمس الذى هو إخفاء الصوت ، فلا بد فى بيانها وإخراجها من جهر ما ، ولا يتهىء النطق بها إلا كذلك ، كالفاف والعين بخلاف الكاف مثلاً ، إنه يتهىء لك أن تنطق به ويسمع منك خفياً ، كما يمكنك أن تجهر به ، وحقيقة المجهورة (ما ينحصر) أى حرف يحتبس (جزئى

النَّفْس مع تحركه) أى عدم الوقف عليه ، فلا يخرج الألف ؛ وذلك لأن النفس الخارج من الصدر ، وهو مركب الصوت يحتبس إذا اشتد اعتماد الناطق على مخرج الحرف ، إذ شدة الاعتماد على موضع من الحلق أو الفم تحبس النفس وإن لم يكن هناك صوت ، وإنما يجرى النفس إذا ضعف الاعتماد ، وإنما اشترط التحرك لما سيأتى ، (وهى) أى المجهورة (ما عدا حُرُوف « سَتَشْحُكُ خَصْفَةً ») بالهاء فى خصفه للوقف ، ومعنى الكلام : ستشخذ عليك ، أى تتكدى ، والشحاذ والشحات : المتكدى ، وخصفه : اسم امرأة ويجمع الذى عداها من الحروف قوالك « ظِلُّ قَوْ رَبَضَ إِذْ غَزَا جَنْدٌ مَطِيعٌ » .

(والمهموسةُ بخلافها) أى ما لا ينحصر جرى النفس مع تحركه ، فإن جوهرها لضعف الاعتماد لا يحبس النفس ، فيخرج النفس ويجرى (ومثلاً) أى المجهورة والمهموسة لتحصيل الفرق بينهما بالانحصار فى المجهورة ، وعدمه فى المهموسة (بِقَقَقَ وَكَكَكَ) يعنى بأن يكون الحرف مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً رفعت صوتك بها ، أو أخفيته ، فإنك ترى الصوت يجرى ولا ينقطع ، ولا يجرى النفس فى الأول إلا بعد انقضاء الاعتماد وسكون الصوت ، أما مع الصوت فلا يجرى لما تقدم من شدة الاعتماد فيها ، بخلاف الثانى فإن النفس يجرى كما يجرى الصوت لضعف الاعتماد .

وإنما كرر الحرف فى امتحان الفرق ؛ لأنك لو نطقت بواحد من المجهورة غير مكرر ؛ فعقيب فراغك منه يجرى النفس بلا فصل ، فيظن أن النفس إنما خرج مع المجهور لا بعده ، فإذا تكرر وطال زمان الحرف ولم يخرج مع تلك الحروف المتكررة نَفْسٌ ؛ عرفت أن النطق

بالحرف هو الحابس للنفس ، وإنما جركت الحروف ؛ لأن التكرير من دون الحركة محال ، وكذا لو أشبعت الحركات حتى تتولد الحروف نحو : قاقا قاقا ، وقى قى قى ، وقوقو قو ، لأن الواو والألف والياء أيضاً مجهورة فلا يجرى مع صوتها النفس .

(وخالف بعضهم) فما ذكرنا من أن جميع حروف « ظِلُّ قَوْ رَبَّضَ إِذَا غَزَا جَنْدٌ مَطِيعٌ » مجهورة ، وجميع ما عداها مهموسة (فجعل) السبعة الحروف التي خمسة منها من الرخوة وهي (الضادُ والطاءُ والذالُ والزايُ والغين) المعجمة ، واثنان مما بين الشديدة والرخوة وهما (العينُ) المهملة (والياءُ من المهموسة ، و) جعل (الكافَ والياءُ) اللتين هما من الشديدة (من المجهورة) ، فيكون المجهورة عنده هي حروف « وَلِمَنْ أَجْدُكَ قَطَبْتِ » .

(ورأى) هذا البعض (أن الشدة تؤكّد الجهرَ) والرخاوة تنافيه ، وليس بشيء ؛ لأن الشدة أن لا يجرى الصوت بالحرف عند إسكانه ، والرخاوة أن يجرى الصوت بالحرف عند إسكانه - كما سيأتى ، والجهر رفع الصوت بالحرف سواء جرى الصوت أو لم يجر ، وعلامته عدم جرى النفس كما تقدم .

(و) تنقسم جميع الحروف باعتبار آخر - كما تقدم - إلى ثلاثة أقسام : شديدة ورخوة وما بينهما ، فنقول : (الشديدة : ما ينحصر) أى حرف يحتبس (جَرَى صَوْتِهِ) أى صوت ذلك الحرف ، أى التصويت به (عند إسكانه) أى الوقف عليه ، قيد به ؛ لأنه عند

المتحرك يجرى الصوت في جميع (١) الحروف ، فلا فرق عند التحرك بين الشديد وغيره ، وقوله (في مخرجه) متعلق بينحصر ، (فلا يجرى) بل يسمع به في آن ثم ينقطع ، (و) هي ثمانية أحرف (يجمعها « أَجِدْكَ قَطَبْتَ ») ، فهي أخص من المجهورة من وجه لاجتماعهما في الجيم مثلاً ، ووجود المجهورة بدونها في العين مثلاً ، والعكس في الكاف مثلاً ، وكذا من المهموسة لاجتماعهما في التاء ، ووجود المهموسة بدونها في السين مثلاً ، وبالعكس في الجيم مثلاً .

(والرخوة بخلافها) أى ما لا ينحصر جرى صوته عند إسكانه في مخرجه ، بل يجرى ، والنسبة بينها وبين المجهورة والمهموسة العموم من وجه أيضاً ، كما بينهما وبين الشديدة ، وعند البعض أن الشديدة أخص مطلقاً من المجهورة ، والرخوة أخص مطلقاً من المهموسة ، فعنده كل شديد مجهور ، وكل رخو مهموس ولا عكس .

(وما بينهما) أى والذى بين الشديدة والرخوة هو (ما لا يتم له) أى حرف لا يتم له (الانحصار ولا الجرى) عند الإسكان ، (و) هي ثمانية أحرف (يجمعها « لِمَ يَرُوعُنَا ») ، فبقيت الرخوة ثلاثة عشر حرفاً ، هي : التاء والحاء والخاء والذال والزاي والسين والشين ، والصاد والضاد والطاء والعين والفاء والهاء ، والنسبة بينها وبين المجهورة أن المجهورة أعم مطلقاً منها ، وبينها وبين المهموسة أنهما متباينان ، (ومثلت) الثلاثة (بالبحج) وهو مثال الشديد ، (والطنش (٢)) وهو مثال الرخو ، (والخل) وهو مثال ما بينهما ، وإنما جعل حروف

(١) في مخطوطة (ق) : في شيء من الحروف .

(٢) الطش والطنش : الطر الضعيف ، وهو فوق الرذاذ ، طشت الماء تطش « بضم

الطاء » وتطش « بكسرهما » (القاموس المحيط ٧٧/٢) .

« لَمْ يَرَوْعُنَا » بين الشديدة والرخوة ؛ لأنَّ الشديدة كما عرفت -
 هى التى ينحصر الصوت فى موضعها عند الوقف ، وهذه الأحرف
 الثمانية ينحصر الصوت فى موضعها عند الوقف ، لكن تعرض لها
 أعراض توجب خروج الصوت من غير موضعها ، أما العين فينحصر
 الصوت فى مخرجها ، لكن لقربه من الحاء التى هى مهموسة ينسل
 صوته شيئاً قليلاً ، فكأنك وقفت على الحاء ، وأما اللام فمخرجها
 أعنى طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه من الحنك عند النطق به ،
 فلا يجرى منه صوت ، لكن لما لم يسد طريق الصوت بالكلية كاللادال
 والطاء ، بل انحرف طرف اللسان عند النطق به خرج الصوت عند
 النطق به من مستلق اللسان فوق مخرجها ، وأما النون والميم فإن الصوت
 لا يخرج من موضعيهما من الفم ، لكن لما كان لهما مخرجان فى الفم
 والخيشوم جرى الصوت من الأنف دون الفم ، لأنك لو أمسكت
 أنفك لم يجر الصوت بهما ، وأما الراء فلم يجر الصوت فى ابتداء
 النطق به ، لكنه جرى شيئاً لانحرافه وميله إلى اللام ، كما قلنا فى
 العين المائلة إلى الحاء ، وأيضاً الراء مكرر ، فإذا تكرّر جرى الصوت
 معه فى أثناء التكرّر ، وكذلك الواو والياء والألف لا يجرى الصوت
 معها كثيراً ، لكن لما كانت مخرجها تتسع لهواء الصوت أشد من اتساع
 غيرها من المجهورة كان الصوت معها يكثر ، فيجرى منه شيء ، وهذه
 الحروف أخفى الحروف ؛ لاتساع مخرجها ، وأخفاهن الألف لأن
 اتساع مخرجها أكثر .

(والمُطَبَّقة ما) أى حرف (ينطبق على مخرج الحنك) لو قال

« ينطبق به » أى بسببه الحنك على اللسان لكان صواباً ، لأن ترفع

اللسان إليه عند النطق بها ، فيصير الحنك كالطبق على اللسان ، فتكون الحروف التي تخرج بينهما مطبقاً عليها ، وأما قوله « على مخرجه » فلا يشمل الضاد ؛ لأن مخرج الضاد حافة اللسان ، وحافة اللسان ينطبق عليها الأضراس - كما تقدم - وباقى اللسان ينطبق عليه الحنك .

(وهى) أربعة أحرف (الصاد والضاد والطاء والظاء ، والمنفتحة بخلافها) ؛ لأنه ينفتح ما بين الحنك ومخرج الحروف عند النطق بها ، (والمستعلية ما يرتفع اللسان بها) أى بسببها (إلى) جهة (الحنك ، وهى) سبعة أحرف : (المطبقة والخاء والغين) المعجمتان (والقاف) ؛ لأنه يرتفع اللسان بهذه الثلاثة أيضاً ، لكن لا إلى حد انطباق الحنك عليها .

(والانخفاض (١)) الذى هو صفة غيرها من الحروف (بخلافه) أى بخلاف الاستعلاء الذى هو صفة السبعة الحروف ، فالمنخفضة ما ينخفض بها اللسان ولا يرتفع .

(وحروف الذلاقة) أى الفصاحة والخفة فى الكلام ، وهذه الحروف أخف الحروف ، ولذلك عرفت بقوله : (مَا لَا يَنْفَكُ رُبَاعِيٌّ أَوْ خُمَائِيٌّ عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا) ، وذلك (لِسهولَتِهَا) على اللسان ، والرباعى والخماسى ثقيلان ، فلم يخليا من حرف سهل على اللسان خفيف إلا شاذاً نحو : العسجد (٢) .

(١) جله فى المخطوطتين (والانخفاض بخلافه) ، وفى متن الشافية بشرح الرضى (٣/ ٢٥٨) والمنخفضة بخلافها .

(٢) العسجد : الذهب والجوهر كله كالدر والياقوت ، والبحير الضخم (القاموس المحيط

(و) هي ستة أحرف (يجمعها) قولك (مُرْ بِنَفْلٍ) ، لا يقال :
قد تقدم أن أخف الحروف الألف والياء والواو ، فكيف حكم بأن
الستة الحروف أخف الحروف ؟ قلنا : المراد أن هذه الستة أخف من
سائر الحروف غير حروف المد ، إذ قد علم أنها أخف الحروف ، ولهذا
لم يخل ثنائى ولا ثلاثى ، فضلا عن الرباعى والخماسى عن أبعاضها ،
أعنى الحركات .

(والمُصَمِّتَةُ بخلافها) أى ما يكثُر خلو الرباعى والخماسى عن
شئ منها ، وسميت مصممة (لأنه صُمِتَ) أى سكنت (عنها) فى بناء
رباعى أو خماسى منها (مجردة عن حرف من حروف الذلاقة) ، وقال
الرضى (١) : الأولى فى وجه التسمية أن يقال إنها سميت بذلك لثقلها
على اللسان ، تشبيها بالشئ المصممت وهو الذى لا جوف له ، فيكون
ثقيلًا ، وإنما كان « أولى » لأن الحروف المصممة ضد حروف الذلاقة
فى المعنى ، فمضادتها لها فى الاسم أنسب .

(وحروف القَلْقَلَةِ) سميت هذه الحروف التى نذكرها حروف
القَلْقَلَةِ ؛ لأنه يصحبها ضغط فى مخرجها فى الوقف مع شدة الصوت
المتصعد من الصدر ، وهذا الضغط التام يمنع خروج ذلك الصوت ،
فإن أردت بيانها للمخاطب احتجت إلى قَلْقَلَةِ المخرج وتحريكه عن
موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع ، ولذلك كان حقيقتها ما ذكره
بقوله : (ما ينضمُّ إلى الشدة فيها ضغطٌ فى الوقف ، و) هى خمسة

(١) ورد مضمون ما ذكر للرضى فى شرحه للشافية (٣ / ٢٦٢ ، ٢٦٣) .

أحرف (يَجْمَعُهَا) قولك : (قد طَبِجَ) الطَبِج : ضرب اليد على شيء مجوف .

(وحروف الصفيير ما يُصَفَّرُ بِهَا) أى ما يحصل الصفيير بسبب النطق بها ، (وهى) ثلاثة (الصاد والزأى والسين)

(واللينَةُ حروف اللين) الثلاثة ، (والمنحرفُ : اللامُ) وإنما سُمى منحرفاً (لأنَّ اللسانَ ينحرف به) قال الرضى (١) : إنما سُمى اللام منحرفاً ، لأنَّ اللسانَ ينحرف عند النطق به ، ومخرجه من اللسان أعنى طرفه لا يتجافى عن موضعه من الحنك ، وليس يخرج الصوت من ذلك المخرج ، بل يتجافى ناحيتها مستدق اللسان ولا يعترضان الصوت ، بل تخليان طريقه ، ويخرج الصوت من تينك الناحيتين .

(والمكررُ الرأى) وإنما سُمى مكرراً (لتعشُّر) طرف (اللسانِ) عند النطق (به) ، كأنه يقوم فيعشر ، ثم يقوم فيعشر للتكرير الذى فيه ، وكذلك كانت حركته كحركتين كما مر فى الإمالة .

(والهاوى الألفُ) معنى الهاوى : ذو الهواء ، كالنابل والدارع ، وإنما سُمى الألف به (لاتساع هواء الصوت) عند النطق (به) والواء والياء وإن اتسع هواء الصوت بهما ، لكن الاتساع للألف أكثر ، لأنك تضم شفتيك للواو ، فيضيق المخرج ، وترفع لسانك قبل الحنك للياء ، وأما الألف فلا تعمل له من هذا شيئاً ، بل تفرج المخرج ، فأوسعهن مخرجاً الألف ، ثم الياء ، ثم الواو .

(١) ما قاله الرضى واردة فى شرحه للشافية (٣/ ٢٦٣ ، ٢٦٤)

(والمهتوتُ التاء) سميت بذلك (لخفائها) ، والفت : سرد الكلام على سرعة ، وهى حرف لا يصعب التكلم به بسرعة لخفائه .

طريق إدغام المتقاربين

ثم بعد أن بين تقارب ما تقارب من الحروف فى المخرج والصفة ؛ شرع فى بيان إدغام التقاربة بعضها فى بعض ، وقدم مقدمتين : إحداهما : لمعرفة كيفية إدغامها ، والأخرى : لمعرفة ما لم يجز إدغامه منها فى الآخر .

فالأولى هى قوله : (ومتى قصِدَ إدغامُ المتقارب فَلَا بُدَّ من قلبه (١)) أى متى قصد إدغام أحد المتقاربين فى الآخر ، فلا بد من قلب أحدهما ، ولو قال كذلك لكان أولى ، لأن التقارب تفاعل ، وإنما يكون بين شيئين ، فلا يسمى الواحد متقاربا ، بل الاثنان متقاربين ، وكذلك قوله « لا بد من قلبه » ظاهره أنه لا بد من قلب المدغم ، وليس كذلك ، بل المراد : لا بد من قلب واحد منهما - كما سيتضح - وإنما لم يكن بد من قلب أحدهما إلى الآخر لما عرفت أنه لا بد فى الإدغام من اتحاد المخرج ، وإذا لم يكن بد من قلب أحدهما ، فالأصل (والقياس قلب الأول) إلى الثانى ، دون العكس ؛ لأن الإدغام تغيير الأول بإيصاله بالثانى ، وجعله معه كحرف واحد ، فلما لم يكن للأول بد من التغيير بعد صيرورة المتقاربين متماثلين ؛ ابتدأت بتغييره بالقلب ، فيقلب

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢٦٤/٣) « ومتى قصد إدغام أحد المتقاربين فلا بد من القلب » وقد اختلفت عبارة المتن التى ذكرها الشارح عن العبارة التى اعتمد عليها الرضى فى شرحه ، وهو ما دعاه إلى التعقيب عليها .

(إِلَّا لِعَارِضٍ) يمنع من القياس المذكور كائن (في) إدغام الحاء في العين أو الهاء في (نحو) : اذْبِخْ عَتُودًا (١) ، واذْبِخْ هَذِهِ ، فإنه قلب فيه الثاني إلى الأول ، فقليل : (إِذْبَحْتُوذًا وَإِذْبَحَّاذِهِ) ، وذلك العارض أن الأول أخف من الثاني مع كونهما حلقيين - كما سيتضح - وكما عرض أيضاً في نحو : برية ومقروة إذا خفف كما تقدم ؛ لكون الأول أخف من الثاني أيضاً ، (و) إلا (في جملة) أى في كثير (من ثَاءِ الافتعال) ، فيقلب فيه الثاني إلى الأول كما سيأتى (لِنَحْوِهِ) أى لوجود عارض يشبه ذلك العارض الأول ، وهو كون الأول ذا فضيلة ليست للثاني ، ولشئ آخر يحمل على تغيير الثاني إذا كان « ثاء » الافتعال ، وهو ما عناه بقوله (ولكثرة تغييرها) أى لأنها تعودت التغيير كثيراً لغير الإدغام ، كما في : اضطرب واضطرب ، فجرى ذلك على تغييرها للإدغام وإن كان القياس تغيير ما قبلها ، وقوله « وفي جملة من ثاء الافتعال » عطف على قوله « لعارض » لا على قوله : « في نحو اذْبَحْتُوذًا » ، لمكان قوله « لنحوه » فتأمل .

ولما ذكر أن جعل المتقاربين متماثلين بأخذ وجهين ، إما بقلب الأول إلى الثاني كما هو القياس ، أو قلب الثاني إلى الأول لعارض ، وكان قد سمع محم في : معهم : بقلب العين والهاء كليهما حاءين ، وست في : سِدْس : بقلب الدال والسين تاءين ، فلم يجر الإدغام فيهما على القياس الأول ، وإلا لقليل : مَهْمٌ وَسِسٌ ، ولا على قياس العارض وإلا لقليل : مَعْمٌ وَسِدٌ - أجاب عنه المصنف بقوله : (وَمَحْمٌ في : مَعْمٌ

(١) العتود : السدرة أو الطلحة والحولى من أولاد المز (القاموس المحيط ١/٣١٢) .

ضَعِيفٌ) والفصيح ترك الإدغام فيه على ما هو القياس في مثله ، كما سيأتى ، وكذا قالوا : مَحَاوَلَاءٌ فى : مع هؤلاء ، ووجهه مع الضعيف : أنه لما استثقل الإدغام بالجرى على القياس الأول ، وبالجرى أيضاً على القياس العارض ، واستثقل أيضاً ترك الإدغام ، لأن كل واحدة منهما مستثقلة لنزولها فى الحلق ، فكيف بهما مجتمعين مع تنافرهما ؟ إذ العين مجهورة ، والهاء مهموسة ، فطلبوا حرفاً مناسباً لهما أخف منهما ، وهو الحاء : أما كونه أخف فلكونه أعلى منهما فى الحلق ، وأما مناسبة للعين فلكونه من وسط الحلق ، وللهاء فهالهمس والرخاوة ، فقلبا حاءين وأدغم أحدهما فى الآخر ، والأكثر والفصيح ترك القلب والإدغام لعروض اجتماعهما .

(نُوسِتْ أصله : سدس (٢)) بدلالة التسديس (شاذٌ) والقياس ما ذكرنا (لَا زِمَ) لم ينطق به إلا كذلك ، ووجهه مع الشذوذ أن بين الدال والسين تقارباً فى المخرج ، لأن كليهما من طرف اللسان ، فلو قلبت الدال سينا كما هو القياس : اجتمع ثلاث سينات ، ولا يجوز قلب السين دالاً لإبقاء على فضيلة الصفير ، ومع تقارب السين والدال فى المخرج بينهما تنافر فى الصفة ؛ لأن الدال مجهورة شديدة ، والسين مهموسة رخوة ، فتقاربهما داع إلى ترك اجتماعهما مظهرين ، وكذا تنافرهما وقلب أحدهما إلى الآخر ممتنع - لما مر - فلم يبق إلا قلبهما إلى حرف يناسبهما ، وهو التاء ، لأنها من مخرج الدال ، ومثل السين فى الهمس .

(١) السدس - بالكسر - أن تنقطع الإبل أربعة وترد فى الخامس ، والسدس أصله : سدس (القاموس المحيط ٢/ ٢٢١) .

امتناع إدغام المتقاربين للبس أو ثقل

والمقدمة الثانية هي قوله (ولا يُدغمُ منها في كلمة) إلى قوله « فالحاء في الماء والعين . . » يعنى إذا اجتمع متقاربان في كلمة ، وكان الإدغام يؤدي إلى لبس لم يدغم (ما يؤدي إلى لبس) تركيب (بتركيب آخر نحو : وطّد) (١) الأمر ، أى أحكمه ، (ووتد) أى ضرب الوتد ، فقد اجتمع الطاء والذال في الأول ، وهما متقاربان في المخرج ، والطاء والذال في الثانى وهما أيضا متقاربان كذلك ، فلو أدغم الأول في الثانى لم يعلم أن عين الأول « طاء » وعين الثانى « تاء » وإن علم الوزن ، إذ فعل « بسكون العين » لا يكون في الأفعال ، فالتباس التركيب أعم من التباس الوزن ، فقد يجتمعان كما في وتد الاسم على وزن كفف ، وقد يوجد الأول دون الثانى كما في وطّد ووتد الفعل ، (و) كما في (شاة زَنَماء (٢) وَغَنَمَ زَنَم ، إذ وزن زغناء : فعلاء ولو فرض أنه يدغم ، وكذلك وزن زَنَم : فَعَل كحمر ولو أدغم (٣) ، وقوله « في كلمة » لأنهما لو كانا في كلمتين نحو : عن ما ، ومن مثلك : أدغم أحدهما في الآخر ، ولم يبال باللبس إن عرض ، لأنهما في معرض الانفكاك ، فإذا انفكا يعرف أصل كل واحد منهما ، ثم إن تحركا لم يجب الإدغام ولم يتأكد ، وإن سكن الأول فقد

(١) وطّد الشيء يطلده وطلدا وطلدة ، فهو وطيذ وموطود : أثبتته وثقله كوطده فتوطد . ووطد الشيء : دام وثبت ورسا . . (القاموس المحيط ١ / ٣٤٥) .

(٢) الزنمة - بالتحريك - شيء يقطع من أذن البعير فيترك معلقاً ، يفعل بكراهما ، يقال : يعير زَمْ وأزَمْ وزمزم - كمعظم - وناقاة زَنَمَة وزَنَماء ومزمنة .

(٣) يقصد : فلو أدغم لم يعلم هل تركيبه من ميمين أو من نون وميم ، فامتنع لذلك .

يجب كالنون في حروف « يرملون » ، ولام التعريف في الحروف التي يأتي ذكرها ، ولا يجب في غيرهما ، بل يتأكد ولا سيما إذا اشتد التقارب .

(ومن ثم (١) أى ومن جهة أنه يمنع فيها الإدغام إذا أدى إلى اللبس (لَمْ يَقُولُوا) في مصدر : وطف ووتد : (وَطْداً ولا وَتْداً) كما قالوا في مصدر وعد : وعداً (بل) ألزموهما الحذف والتعويض ، و (قالوا : طِدةً وتِدةً) كعدة (لِمَا يَلْزَمُ) لو قالوا كذلك (من ثِقَلِ) إن لم يدغم مع شدة التقارب والقرب بين الحرفين ، (أو لَبَسَ) لتكوين بتركيب إن أدغم ، بخلاف وطف ووتد الفعل ، فإن الحركة فاصلة بين المتقاربين (بِخِلَافِ) ما لم يلبس إدغامه (نحو امْحَى) في : امحى بإدغام النون في الميم (واطْبَر) في : تطير بإدغام اللام في الطاء ، فإن إدغامه لا يؤدي إلى لبس ، لأن الفعل بتضعيف الفاء ، والفاء والعين ليس من أبنيتهما ، إذ لا يجيء الأول إلا وقد أدغم في فائه نون انفعال ، أو أدغم فاه في تاء افتعل ، ولهذا لا يقال : اقْطَع ولا اضْرَب ، ولا يجيء الثاني إلا وقد أدغم في فائه « تاء » تفعل . (وجاء) الإدغام وإن حصل اللبس في (وَدٌ في : وَتِدِ) الاسم ككتف (في) لغة (تميم) خفضه بحذف كسرة العين نحو : كتف ، فقالوا بعد الإسكان : ود ، ولم يجز في لغتهم : وتد « بسكون التاء مظهرة » كما قيل : عِتْدَان في جمع عتود (٢) ، لكثرة استعمال هذه اللفظة فتستثقل ، وجمعها على أوتاد يزيل اللبس .

(١) في مخطوطة (ص) : ومن ثمة .

(٢) المعتود : وله المز .

هذا وظاهر إطلاق المصنف أن اللبس مانع من الإدغام في المتقاربين مطلقا ، فلا يكون إلا في أبواب يسيرة هي : انفعلي وافتعل ، وتفعل وتفاعل وفنعلل كهنمرش (١) ، وقال الرضى (٢) : هو مانع مع تحركهما ومع سكون الأول أيضا إن لم يكن تقاربهما كاملا كزئماء ، وإن كان تقاربهما كاملا جاز الإظهار نظرا إلى الالتباس بالإدغام ، وجاز الإدغام نظرا إلى شدة التقارب ، وذلك نحو عتدان في جمع : عتود ، ومنهم من يدغم التاء في الدال ، قال الأخطل (٣) :

واذْكُرْ عُدَانَةَ عِدَانًا مُزَنَّمَةً مِنَ الْحَبَلِ تُبْنَى حَوْلَهَا الصَّيْرُ

امتناع إدغام المتقاربين للمحافظة على صفة الحرف

(ولم تُدْغَمْ حُرُوفُ « ضَوَى » (٤) مِشْفَرٌ » فيما يُقَارِبُهَا) ، أى لا يدغم كل منها في مقاربه ، مثلا : لا تدغم الشين في الجيم في نحو : الأشجار مع تقاربهما في المخرج (لزيادة صفتها) ، فلو أدغم لوجب قلبه إلى جنس المدغم فيه ، فتزول فضيلته التى هى الصفة الزائدة له ،

(١) يدغم هنمرش ، فيقال : هنمرش بزنة جهمرش : المعجوز المضطربة الخلق ، أو المعجوز الممتنة .

(٢) ورد مضمون ما قاله الرضى في شرحه للشافعية (٣ / ٢٦٨) .

(٣) هذا البيت للأخطل التغلى من قصيدة يمدح فيها عبد الملك بن مروان ، وهو من بحر البسيط ، وغدانة - بضم الغين - قبيلة من تميم ، وعدانا أصله : عتدانا ، والعتدان جمع عتود وهو الحذع من أولاد المعز ، والمزمنة : ذات الزئمة التى تقطع أذنها وتعلق ، والحبلق : أولاد المعز ، والصير جمع صيرة وهى الخطيئة ، يهجو الأخطل هؤلاء القوم بأنهم رعاة لا ذكر لهم ولا شرف ، والاستشهاد فى قوله (عدانا) وأصله : عتدان ، فأبدل التاء دالا وأدغم الدال فى الدال .

(٤) ضوى : هزل ، والمشفر كبير - الشفة أو خاص بالبعير .

وهى فى الضاد الاستطالة ، وفى الواو والياء اللين ، وفى الميم الغنة ، وفى الشين التفشى والرخاوة ، وفضيلة الفاء الشافيف ، وهو صوت يخرج من الفم بعد النطق بالفاء ، وفضيلة الراء التكرير ، وأيضا لو أدغم لكان كمضعف أدغم فى غيره نحو : ردد ، وهو لا يجوز .
(ونحو سَيِّدٍ وَلِيَّةٍ إِنَّمَا أَدْعِمَا) مع أن أصل الأول سيود ، والثانى لوية ، والياء والواو من حروف « ضوى مشفر » ، (لَأَنَّ الإِعْلَالَ صَبْرَهُمَا مِثْلَيْنِ) ، يعنى لو كان قلب الواو إلى الياء للإدغام لورد ذلك ، لكنها إنما قلبت إليها للإعلال ، وهو أنه استثقل اجتماعها مع شدة القرب ، لا لقصد الإدغام ، ولهذا تقلب الواو ياء سواء كانت أولى أو ثانية ، بخلاف نحو : طويت ، إذ الحركة فاصلة ، فلم يشدد تقاربهما ، فلما صارتا بعد الإعلال مثلين اجتمع ياءان : أولاهما ساكنة ، فوجب الإدغام ، فهو من إدغام المثلين ، لا من إدغام المتقاربين .

وأما الرضى (١) فلما كان القلب عنده للإدغام ، لما أورده من الاعتراض على المصنف بنحو : طويت ولويت ، وقد عرفت اندفاعه بما أشرنا إليه - أجاب بأن الحامل على إدغام أحدهما فى الآخر تقاربهما فى الصفة ، لكونهما لينتين ومجهورتين ، وبين الشديدة والرخوة ، وقلبت الواو وإن كانت ثانية ؛ لأن القصد التخفيف بالإدغام ، والواو المشددة ليست بأخف من الواو والياء ، كذا قال ، وفيه نظر ، لأن الظاهر أن الواو المشددة أخف من الواو والياء اللتين أولاهما ساكنة .
قوله : (وَأَدْعِمَتِ النَّونُ فى اللامِ والراءِ لِكراهَةِ نَبَرَتِهَا) هذا

(١) ما أشار إليه الشارح ورد فى شرح الرضى للشافية (٤ / ٢٧١) .

جواب عن سؤال يرد على قوله « لزيادة صفتها » تقرير السؤال : إن في النون زيادة صفة كما في حروف « ضوى مشفر » وهي الغنة ، مع أنها قد أدغمت في اللام والراء ، وذهبت فضيلتها وهي الغنة بذلك الإدغام ، فلو كانت زيادة الصفة تمنع الإدغام لما جاز إدغامها فيهما ! وتقرير الجواب : أنه اغتفر ذلك لأن النون نبرة ، أي رفع صوت ، قال الرضى (١) : وهذا جواب فيه نظر ؛ لأنه إن كان الموجب للإدغام النبرة فَلتُخَفَّ بلا إدغام كما تخفى مع القاف والكاف والذال والطاء ونحوها ، بل الحق أنها لما كانت مع اللام والراء لا مساغ لإظهارها كما في حروف الحلق ، على ما سيجيء إن شاء الله تعالى ، وهي قريبة المخرج من كل منهما أدغمت واغتفر ذهاب الغنة .

(و) أدغمت النون (في الميم وإن لم يتقارباً) مخرجا ؛ لاتحادهما صفة (لِعَنْتَهُمَا) (٢) ، فزيادة صفة النون أعنى الغنة حاصلة في المدغم فيه ، أعنى الميم ، وإن كانت أقل من غنة النون ، وقوله « وفي الميم » ليس باعتراض لكنه شيء عرض في أثناء الاعتراض بقوله « وأدغمت النون في اللام والراء » وبقوله « وفي الواو والياء » .

قوله (وفي الواو والياء لإمكان بقائها) اعتراض وجواب :

تقرير الاعتراض : أدغمت النون مع ماها من فضيلة الغنة في الواو والياء اللتين لا غنة فيهما ، فلو كانت زيادة الصفة مانعة لم تدغم فيها ! .

(١) جاء قول الرضى في شرحه للشافية (٢٧١ / ٣) .

(٢) في متن شافية ابن الجاهب بشرح الرضى (٢٦٩ / ٣) : لغنتها .

وتقرير الجواب : أنها إنما أُدغمت فيها لإمكان بقاء تلك الفضيحة وهي الغنة بآن تشرب الواو والياء المضعفتان غنة لما فيهما من المد ، وفيه : أنهم قد صرحوا بآن في الواو أيضا غنة ، فلم لم يكن كاليم ! (وقد جاء) الإدغام لبعض حروف « ضَوِيَّ مشفر » كإدغام الضاد في الشين في قوله تعالى (١) (لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ » و) الراء في اللام في قوله تعالى (٢) (« أَغْفِرْ لِي » ، و) الفاء في الباء في قوله تعالى (٣) (نَخْصِفْ بِهِمْ) قال الرضى (٤) : نقل الإدغام في مثله ، وحذاق أهل الأداء على أن المراد بالإدغام في مثله الإخفاء ، وتعبيرهم عنه بلفظ الإدغام تجوز ؛ لأن الإخفاء قريب من الإدغام ، ولو كان ذلك إدغاما لالتقى ساكنان على حده في نحو : لبعض شأنهم .

(ولا) تدغم (حروفُ الصَّفيرِ) ، بل يدغم بعضها في بعض كما سيأتى (لِفَوَاتِ الصَّفيرِ منها (٥)) لو أُدغمت ، فتذهب فضيلتها ، (ولا) تدغم الحروف (الْمُطْبَقَةُ في غيرها مِنْ غيرِ) لبقاء لفضيلتها ، بآن تدغم بلا (إطباقٍ على الأفصح) تقول : احفظ ذلك : بالإدغام مع الإطباق وتركه ، وإبقاؤه أفصح كما يجيء ، (ولا) تدغم (حرف حلق في) حرف (أُدْخِلَ مِنْهُ) ، لأن الإدغام فيها غير أهل ،

(١) جزء الآية ٦٢ من سورة النور .

(٢) جزء الآية ٢٨ من سورة نوح .

(٣) جزء الآية ٩ من سورة سبأ .

(٤) ما ذكره للرضى ورد في شرحه للشافية (٢٧٤ / ٣) وعبارة الرضى تبدأ بقوله :

نقل عن بعض القراء الإدغام في مثله .

(٥) في متن الشافية بشرح الرضى (٢٦٩ / ٣) : لفوات حلقها .

لثقلها فيتكره التضعيف فيها ، وإذا كان المدغم فيه أدخل ازدادت الكراهة ؛ لأن القياس قلب الأول إلى الثاني ، فيزداد الثقل ، (إلا) أنهم قد أدغموا (الحاء في) حرفين أدخل منها ، وهما (العينُ والهَاءُ) لما سيأتى ، لكن بمخالفة القياس المذكور ، أعنى بقلبهما حاءين فراراً من الثقل ، (ومن ثم (١)) أى ومن أجل أن إدغام حرف حلق في أدخل منه لا يجوز لأجل الثقل قلبوا الثانى لما اتفق ذلك ، (وقالوا فيهِمَا) أى فى الحاء المدغمة فى العين : (إذْبَحَّتوْداً) فى : اذْبَحْ عَتُوْداً ، (و فى الحاء المدغمة فى الهاء (إذْبَحَّاذه) فى : اذْبَحْ هَذِهِ ، فقلبت العين فى الأول ، والهاء فى الثانى حاءين فراراً من الثقل ، وقد جاء أيضاً إدغام حلقى فى أدخل منه مع جريه على القياس ، وهو الحاء فى العين كما سيأتى ، فلو استثناه أيضاً لكان صواباً .

إدغام حروف الحلق

ثم أخذ المصنف فى التفصيل بعد الإجمال ، فقال مبيناً لما يدغم منها فى مقاربه على الترتيب من الحلقية إلى آخرها : (فالهاء فى الحاء) فقط نحو : أجبه حاتماً ، والبيان أحسن (٢) لما عرفت من ثقل الإدغام فى حروف الحلق ، والإدغام عربى حسن لقرب المخرجين ، ولأنهما مهموسان رخوان ، ولا تدغم الهاء فى العين ، وإن كانت العين أقرب مخرجاً إلى الهاء من الحاء ، لأن الهاء مهموسة رخوة كالحاء ، والعين مجهورة بين الشديدة والرخوة .

(١) فى مخطوطة (ص) : ومن ثم .

(٢) من قوله « والبيان أحسن » إلى قوله « والإدغام » ساقط من مخطوطة (ص)

(والعين) تدغم (في الخاء) نحو نازف حاتم ، وذلك لقرب المخرج ، قال سيبويه (١) : الإدغام حسن والبيان أحسن .
(والحاء) تدغم (في الهاء والعين) وإن كانتا أدخل منها ؛ لشدة القرب بينهما وبين كل منهما كما عرفت ، ولما كانتا أدخل منها لم تدغم فيهما إلا بمخالفة القياس ، وذلك (بِقَلْبِهِمَا) (٢) إليها ، كما تقدم في : اذبحنودا واذبحأذه .

(وجاء) إدغام الحاء في العين ، بقلب الحاء عينا على القياس فيما روى عن أبي عمرو أنه قرأ قوله تعالى (٣) : (فَمَنْ زُخْرِعَ عَنِ النَّارِ) بالإدغام بقلب الحاء عينا .

(والغين) تدغم (في الخاء) ، لأن الخاء أعلى منه نحو : ادمغ (٤)
خلفا ، قال سيبويه (٥) : البيان أحسن ، والإدغام حسن ، (والحاء)
تدغم (في الغين) نحو : اسلخ غنمك ، والبيان أحسن ، والإدغام
أيضاً حسن ، لكن لا كحسن إدغام الغين في الخاء ؛ لأن الخاء أعلى
من الغين ، وإنما جاز إدغام الخاء في العين بقلب الأول إلى الثاني ،
مع أن الأول أعلى من الثاني ، لأن مخرجيهما أدنى مخارج الحلق إلى

(١) ما ذكره الشارح من رأى لسيبويه أورده الرضى في شرحه للشافعية (٢٧٧ ، ٢٧٦/٣) على النحو التالي : قال سيبويه : الإدغام والبيان حسان .

(٢) في متن الشافعية بشرح الرضى « ٢٧٦/٣ » : بقلبهما حامين .

(٣) جزء الآية ١٨٥ من سورة آل عمران ، وقد نص الرضى في شرح الشافعية (٢٧٧/٣) على قراءة أبي عمرو .

(٤) يقال : دمع الرجل الرجل : من باى منع ونصر - إذا ضرب دماغه ، أو إذا شجه حتى بلغت الشجة الدماغ . . (القاموس المحيط ١٠٥/٣) .

(٥) ما قاله سيبويه . نص عليه الرضى في شرحه للشافعية (٢٧٧/٣) .

اللسان ، ولم يتعرض للهمزة لأنها لا تدغم في مقارب ، ولا للألف إذ لا تدغم أصلاً كما تقدم .

(والقافُ) تدغم (في الكافِ) نحو : الحق كَمَلًا ، قال سيبويه (١) : البيان حسن والإدغام حسن ، لقرب المخرجين ، وتقاربهما في الشدة ، (والكافُ) تدغم (في القافِ) نحو : انْهَكَ قَطْنًا (٢) ، الإدغام حسن ، والبيان أحسن ؛ لأن القاف أدخل .

(والجيمُ) تدغم (في الشينِ) نحو : اخرج شَيْثًا ، الإدغام والبيان حسنان ؛ لأنهما من مخرج واحد .

إدغام لام التعريف

(وأللام المعرفة) ومثلها الموصولة (تُدْغَمُ وَجُوبًا فِي مِثْلِهَا) - أى في لام أخرى نحو : اللحم ، ولا وجه لذكره هنا ؛ لأن الكلام في إدغام أحد المتقاربين في الآخر لا المثلين ، (وفي ثَلَاثَةِ عَشَرَ حَرْفًا) هى : النون والراء والزاي ، والتاء والثاء ، والذال والذال ، والصاد والضاد ، والطاء والطاء ، والسين والشين ، وإنما أدغمت في هذه الحروف وجوباً لكثرة اللام المعرفة في الكلام ، وكثرة موافقتها لهذه الحروف ؛ لأن جميع هذه الحروف من طرف اللسان كاللام ، إلا الضاد والشين ، وهما يخالطان حروف طرف اللسان أيضاً .

(١) أورد الرضى في شرحه للشافية (٢٧٨ / ٣) نص ما قاله سيبويه .

(٢) جاء في القاموس المحيط (٢٦٠ / ٤) والقطن - محركة - ما بين الوركين ، وأصل ذنب الطائر ، وجبل لبنى أسد ، والانحناء .

أما الضاد فلأنها استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام ، وكذا الشين حتى اتصلت بمخرج الطاء .

(و) أما اللام الساكنة (غير المعرفة) فلإدغامها (لازم في) الراء (نحو (١) « بَلْ رَأَيْتَ ») وهل رأيت ؛ لقرب مخرجيهما ، (وجائز في البوقاي) من الثلاثة عشر للتقدم ، وإن لم يكن (٢) قربها من اللام قرب الراء منها ، هذا كلامه ، وقال الرضى (٣) : إذا كانت للام الساكنة غير المعرفة نحو لام : هل وبلى وقل ؛ فالإدغام مع الراء أحسن من الإظهار ، وذلك لقرب مخرجيهما ، ويليه في الحسن تركه ، وذلك أن لا يدغم نحو : هل رأيت ، قال سيبويه (٤) في ترك الإدغام هو لغة أهل الحجاز ، وهي عربية جائزة ، ففي قول المصنف « لازم في نحو : بل ران » نظراً ؛ بل لازم ذلك في لام هل وبلى وقل خاصة مع الراء في القرآن ، والقراءة أثر يتبع .

إدغام النون الساكنة

(والنون الساكنة) لها خمسة أحوال :

الأول والثاني : أنها (تدغم وجوباً في حروف يَرْمُلُونَ) لشدة قربها منها في المخرج أو في الصفة كما سيتضح ، وإدغامها فيما عدا الميم والنون منها بغنة وبغير غنة ، هذان حالان ، (و) لكن (الأفصح

(١) جزء الآية ١٤ من سورة المطففين .

(٢) لفظ (يكن) ساقط من مخطوطة (ص)

(٣) مفسون ما قاله الرضى ورد في شرحه للشافية (٣ / ٢٧٩) .

(٤) ما ذكره الشارح من رأى لسبويه أورده الرضى في شرحه على الشافية (٣ / ٢٧٩) .

إبقاء غُنتِها في الواوِ والياءِ) ، لأنَّ مقلوبة النون إياهما بالصفة ،
لأنَّها معهما من المجهورة ، وما بين الشديدة والرخوة ، فلذلك وجب
الإدغام ، ولكن لما لم يقارباهما في المخرج لم يغتفر ذهاب فضيلتها أي
الغنة رأساً لمثل هذا القرب ، فيبقى شيء من الغنة ، (و) الأفصح
(إذهابُها) أي الغنة إذا أدغمت (في اللام والراء) ، لأنَّ النون تقاربهما
في المخرج وفي الصفة أيضاً ، لأنَّ الثلاثة مجهورة وبين الشديدة
والرخوة ، فاعتذر ذهاب الغنة مع كونها فضيلة للنون للقرب في المخرج
والصفة ، وبعض العرب يترك الغنة مع الواو والياء اكتفاء بالتقارب
في الصفة ، وبعضهم يدغمها في اللام والراء مع الغنة ضناً بفضيلة
النون .

(و) الحال الثالث : أنها (تُقَلَّبُ ميمًا قبل الباء) نحو : عنبر لما
تقدم في الإبدال .

(و) الحال الرابع : أنها (تُخَفِّمُ مع (١) غير حُرُوفِ الحَلَقِ)
بأن تخرج من الخيشوم فقط ؛ لأنَّ هناك داعيين إلى إخفائها : أحدهما
سكونها ؛ لأنَّ الاعتماد على الحرف الساكن أقل من الاعتماد على المتحرك ،
والآخر : كون الحرف الذي يليها مما لا يحتاج لإخراجه إلى فصل
اعتماد ، كحروف الحلق ، فيجرب الاعتمادان على نسق واحد ، فأخفيت
النون قبل غير حروف الحلق .

والحال الخامس : أنها تظهر وجوباً مع حروف الحلق ، كما يفهم
من قوله « مع غير حروف الحلق » نحو : من خلق ، وذلك لأنَّ النون

(١) في متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٤/ ٢٨٠) : في غير حروف الحلق .

لها مخرجان : أحدهما في القم كما تقدم ، والآخر في الخيشوم ، إذ لا بد فيها من الغنة ، وإذا أردت إخراجها في حالة واحدة من المخرجين ؛ فلا بد فيها من اعتماد قوى وعلاج شديد ، إذ الاعتمادان على المخرجين في حالة واحدة أقوى من الاعتماد على مخرج واحد ، فلا تخفى ، لأن حروف الحلق تحتاج إلى فضل اعتماد ، فتجرى النون على أصلها من فضل الاعتماد ؛ ليجرى الاعتمادان على نسق واحد ، فظهر معنى قول المصنف (فيكون لها) أى للنون (خمس أحوال) .

(و) أما النون (المتحركة) فلها (ثَدَغْمٌ جَوَازًا) يعنى في حروف « يرملون » بعد إسكانها ، قال سيبويه (١) : لم نسمعهم يسكنون النون المحركة مع الحروف التى تُخَفَّى النون الساكنة قبلها ، كالسين والقاف وسائر حروف القم ، نحو : خَتَنَ سليمان ، قال : وإن قيل ذلك لم يستنكر .

حروف الإطباق وغيرها

(والطاء (٢)) المهملة (والدالُ والذالُ والظاءُ والطاءُ) المشناة الفوقانية (والطاءُ) المشناة ، هذه ستة (يُدْغَمُ بعضها في بعض) :

فإِدْغَامُ الطاء : فَرَطٌ دَارِمٌ (٣) ، أو ذَابِلٌ أو ظَالِمٌ أو تاجرٌ أو إمِرٌ (٤) .

(١) ما ذكره الشارح من قول سيبويه أورده الرضى في شرحه للشافعية (٢٨٠/٣)

(٢) بدأ معن الشافعية في شرح الرضى (٢٨٠/٣) بذكر : التاء .

(٣) دارم : أصله اسم فاعل من درم القنفذ يدرم - من باب ضرب - قارب الخطو في

في عجلة ، ودارم بن أبى دارم صحابى . . (القاموس المحيط ٤ / ٣٣١) .

(٤) الثامر : الذى يخرج ثمرة .

والإدغام الدال : جرد طَّارِد ، أو ذابِل ، أو ظالمٌ ، أو تاجر أو ثامر .

والذال : نبله طَّارِد أو دارم أو ظالم أو تاجر أو ثامر .

والطاء : وعظ طَّارِد أو دارم أو ذابِل أو تاجر أو ثامر .

والثاء : سكّت طَّارِد أو دارم أو ذابِل أو ظالم أو ثامر .

والثاء : عبث طَّارِد أو دارم أو ذابِل أو تاجر .

(و) تدغم أيضاً (في الصاد والزاي والسين) ، فكل من الستة

تدغم في ثمانية من مقاربة :

فالطاء : فرط صَّابِر أو زاجر أو سائر .

والدال : جرد صَّائِر أو زاجر أو سائر .

والذال : نبذ صَّابِر أو زاجر أو سائر .

ووعظ صابِر أو زاجر أو سائر ، وسكّت صابِر أو زاجر أو سائر ،

وعبث صابِر أو زاجر أو سائر ، ولا يدغم شيء من الثلاثة فيها ،

لكونها حروف الصفيّر كما عرفت ، وقد عرفت أن الأفصح في المطبقة

إذا أدغمت في غيرها بقاء الإطباق ؛ لثلاث تذهب فضيلة الحرف ،

وبعض العرب يذهب الإطباق أصلاً ، قال سيبويه (١) : ومما أخلصت

فيه الطاء تاء عن العرب : حُتُّهم أي حُطَّتْهم ، ومع بقاء الإطباق تردد

المصنّف في أنه : هل هناك إدغام صريح ، أو إخفاء لحرف الإطباق

مسمّى بالإدغام ! فقال :

(والإطباقُ في نحو فَرَطْتُ إنَّ كانَ معه (٢) إدغامٌ ؛ فهو إتيانٌ

(١) ما ذكره الشارح من قول لسيبويه ورد في شرح الرضى (٣ / ٢٨١) .

(٢) في متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٣ / ٢٨٠) : إن كان مع . . .

بطاء أخرى) يعنى أن ذلك لا يكون إلا بأن يقطب حرف الإطباق كالطاء مثلاً - فى فرطت « تاء » وتدغمها فى التاء إدغاماً صريحاً ثم تأتى بطاء أخرى قبل الحرف المدغم ، (و) حينئذ هو (جَمْعٌ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ) هما : الطاء المأتى بها والمدغم ، وإنما قال : إنه إتيان بطاء أخرى ، لأن الإطباق من دون حروف الإطباق متعذر (بخلاف غنة النون) إذا أدغمت (فى) الياء مثلاً إدغاماً صريحاً نحو (مَنْ يَقُولُ) ، لأن الغنة قد تكون لا مع حرف الغنة ، وذلك بأن تشرب الواو والياء المضعفين غنة فى الخيشوم ، ولا تقدر على إشراب التاء المضعفة إطباقاً إذ الإطباق لا يكون إلا مع حرف الإطباق قال (١) : والحق أنه ليس مع الإطباق إدغام صريح ، بل إخفاء شبيه بالإدغام ، فسمى إدغاماً لشبهه به ، كما سمي الإخفاء فى (٢) « لبعض شأنهم » و (٣) « العفو وأمر » إدغاماً .

(والصاد والزائى والسين يُدغمُ بعضُهما فى بعض) ، فإن أدغمت الصاد فى أخنيها فالأول إبقاء الإطباق كما مر ، وأمثلتها : خلص زائر أو سائر ، وجلس صاعد أو زائر .

(والباء فى الميم والفاء) نحو : اضرب مَالِكاً أو فاجراً .

تاء الافتعال

ولما فرغ من بيان إدغام المتقاربين ذكر أحكاماً تختص بتاء « افتعل »

(١) القائل سيبويه كما فى شرح الرضى للشافى (٣ / ٢٨٢) .

(٢) جزء الآية ٦٢ من سورة النور .

(٣) جزء الآية ١٩٩ من سورة الأعراف .

هى الموعود بها فى قوله فى أول باب الإدغام « وإلا فى نحو اقتتل وسيأتى »
والمشار إليها فى قوله فى مقدمات إدغام المتقاربين ، ولكثرة تغييرها
فقال :

(وقد تُدْغَمُ تَاءُ افْتَعَلَ) ، يعنى أنه لا يجب إدغام تاء من باب (١)
افتعل ، لأن المتحركين إذا لم يكونا فى الآخر لم يجب الإدغام ، لكنه
يجوز إدغامها إما (فى مثلها) وهو كثير نحو اقتتل ، (فَيُقَالُ : قَتَلَ)
بفتح القاف ، (وَقَتَلَ) بكسرها ، ووجه الفتح أنها نقلت حركة أول
المثلين إلى فاء (٢) الكلمة كما هو الرسم فى نحو : يرد ، فتسقط همزة
الوصل للاستغناء عنها ، وإنما وجب حذف الهمزة ههنا ولم يجب فى
باب الحَمَر ، لما عرفت فى الفرق بينه وبين سل ، ووجه الكسر أنها
حذفت حركة أول المثلين ، فالتقى ساكنان : فاء الفعل وتاء افتعل ،
فكسر الفاء ، لأن الساكن إذا حرك فالأولى الكسر ، فإذا كسرتها سقطت
الهمزة للاستغناء ، ولم يجز حذف حركة أول المثلين فى نحو يرد ؛
لما تقدم من أنه يجب المحافظة على حركة العين فى الفعل ، إذ بها
يتميز بعض أبوابه عن بعض .

وأما فى مقاربتها - وهو قليل - لا يجوز إلا إذا كان العين دالا ،
كَيَهْدَى ، أو صادًا كَيَخْصُمُونَ ، والقياس لا يمنع من أن تدغم تاء
افتعل فيما تدغم فيه التاء من التسعة الأحرف المذكورة ، (وعليهما)
أى على النقل للحركة والحذف يقال فى اسم الفاعل من اقتتل (مُقَتِّلُونَ)

(١) فى مخطوطة (ق) : من تاء افتعل .

(٢) فى مخطوطة (ص) : إلى أول الكلمة .

بفتح القاف على النقل ، (وَمُقْتَلُونَ) بكسرها على الحذف ، وفي المضارع على الأول : يَقْتُلُ « بفتح القاف » ، وعلى الثاني : يَقْتُلُ « بكسرها » ، ولا يجوز كسر الميم إبتاعا ، ويجوز كسر حرف المضارعة الإبتاع ، لأن حرف المضارعة متعود للكسر لغير الإبتاع نحو : أنا أعلم وتعلم ، لكن الياء لا تكسر إلا لداع آخر كما في يبجل ، وأما نحو مَنَيْن فشاذا .

(وقد جاء مُرْدُّ فَيْنَ) بضم الراء (إبتاعاً) لضمة الميم ، كما في : رُدُّ ولم يَرُدُّ ، وذلك بحذف حركة أول المتقاربين ، وتحريك ما قبله بحركة الإبتاع لإزالة الساكنين .

وإذا كان فاء (١) افتعل مقاربا في المخرج لتائه ، وذلك إذا كانت الفاء أحد الحروف الثمانية التي تقدم أن التاء تدغم فيها ، لكونها من طرف اللسان ، وهي : التاء والسين والطاء والظاء والصاد والضاد (٢) والذال والذال والزاي ، فحكمها معها يختلف ، (و) ذلك أنها (تُدْغَمُ التَّاءُ فيها وجوباً على الوجهين) أى قلب الأول إلى الثاني على القياس ، والثاني إلى الأول ، لأن الثاني زائد دون الأول (نحو) : اثتار ، أى أخذ بثأره ، فنقول فيه (اثَّارٌ) بالثاء ، (واتَّارٌ) بالتاء ، قال الرضى (٣) قوله « وجوباً » فيه نظر ، لأن سيبويه ذكر أنه يقال : مُثَرَّدٌ ومُتَرَّدٌ ونحوه .

(١) في مخطوطة (ص) تاء ، وهو تصحيف .

(٢) ليست الضاد المعجمة من الحروف الثمانية المتقدمة ، إلا أنها تشاركها في حكمها قبل تاء الافتعال ، قال الشيخ الرضى في شرح الشافية (٢٨٦/ ٣) : وتضم إلى الثمانية الضاد لما ذكرنا من أنها باستطاعتها قربت من حروف طرف اللسان .

(٣) ورد قول الرضى في شرحه للشافية (٢٨٨/ ٣) .

(وَتُدْغَمُ فِيهَا السِّينُ شَاذًا) ؛ لِأَنَّ إِدْغَامَ السِّينِ فِي غَيْرِ حُرُوفِ الصَّغِيرِ شَاذٌ (عَلَى) الْوَجْهِ (الشَّاذُّ) ، وَهُوَ قَلْبُ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ (نَحْوُ) اسْتَمْعَ ، فَيَقَالُ فِيهِ : (اسْمَعْ) ، وَإِنَّمَا قَلْبُهُ فِيهِ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ ؛ (لِمَتَنَاعِ اتِّمَعِ) لِمَهَابِ فَضِيلَةِ الصَّغِيرِ ، وَالشَّدُودِ الْأَوَّلِ قَدْ زَالَ كِرَاهِيَتُهُ بِسَبَبِ الشَّدُودِ الثَّانِي ، لِأَنَّكَ إِذَا قَلَبْتَ الثَّانِي سِينًا ، فَمَا أَدْغَمْتَ السِّينَ إِلَّا فِي حَرْفِ الصَّغِيرِ .

(وَتَقْلَبُ بَعْدَ حُرُوفِ الْإِطْبَاقِ طَاءً) مَهْمَلَةٌ ، لَمَّا بَيْنَهَا وَبَيْنَ حُرُوفِ الْإِطْبَاقِ مِنَ التَّنَافُرِ فِي الصِّفَةِ ، لِاسْتِفَالِهَا وَاسْتِعْلَاءِ الْمَطْبِقَةِ مَعَ كَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا ، فَتَخَفَّفَ بِقَلْبِهَا إِلَى حَرْفٍ مَتَوَسِّطٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَطْبِقَةِ ، فَتَقْلَبُهَا طَاءً ؛ لِأَنَّ الطَّاءَ تَنَاسَبَ التَّاءُ فِي الْمَخْرَجِ وَالْمَطْبِقَةِ فِي الْإِطْبَاقِ ، (وَ) (١) حِينَئِذٍ (تَدْغَمُ) فَاءُ الْكَلِمَةِ (فِيهَا) أَى فِي الطَّاءِ الَّتِي أُبْدِلَتْ مِنَ التَّاءِ (وَجُوهًا) إِنْ كَانَ فَاءُ الْكَلِمَةِ طَاءً ؛ لِاجْتِمَاعِ الثَّلَاثِينَ مَعَ سَكُونِ الْأَوَّلِ (فِي) نَحْوِ : (اظْلَبَ) .

(وَ) تَدْغَمُ الطَّاءُ الْمَعْجَمَةَ فِيهَا ، أَى فِي الطَّاءِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ التَّاءِ (جَوَازًا عَلَى الْوَجْهِينِ) ، أَى قَلْبُ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي كَمَا هُوَ الْقِيَاسُ ، وَقَلْبُ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ لَزِيَادَةِ الثَّانِي وَأَصَالَةِ الْأَوَّلِ ، وَذَلِكَ (فِي) نَحْوِ (اظْلَمَ) فَيَجِيءُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ :

الإِدْغَامُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، فَيَقَالُ : اظْلَمَ « بِالطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ » .
وعلى الوجه الثاني ، فَيَقَالُ : اظْلَمَ « بِالطَّاءِ الْمَعْجَمَةِ » .

(١) فِي مَتْنِ الشَّافِيَةِ بِشَرْحِ الرُّضِيِّ (٢٨٣ / ٣) : فَتَدْغَمُ .

وترك الإدغام رأساً ، فيقال : اظظلم ، (وجاءت الثلاثة) الأوجه
 (في) قول زهير (١) :
 هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَضْوًا (وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيَظْطَلِمُ)
 (و) تدغم الصاد والضاد في الطاء المبذلة (شاذاً) ، أما الصاد
 فلكونها حرف صغير ، وأما الضاد فلأنها من حروف « ضوى مشفر » ،
 وإنما يدغمان فيها (على) الوجه (الشاذ) ، وهو قلب الثاني إلى الأول
 محافظة على فضيلتهما ، قال الرضى (٢) : والأولى أن يقول : إن
 تاء الافتعال قلبت صاداً أو ضاداً من أول الأمر ، وأدغمت الصاد والضاد في الصاد
 والضاد ؛ إذ لا دليل على قلبه طاء أولاً ، ثم قلب الطاء صاداً أو ضاداً ،
 وذلك (في) نحو : اصطرِبَ واضطرَبَ ، فيقال : (اصْبِرْ واضْرِبْ) ،
 وإنما أدغم على الوجه الثاني (لامتناع) الجزى على الوجه الأول الذى
 هو القياس ، فلا يقال : (اطْبِرْ واطْرَبْ) لكلا يذهب الصغير والاستطالة .
 (وتقلبُ) أى التاء (مع الدالِ والذالِ والزايِ دالاً) ؛ لأن هذه
 الحروف مجهورة والتاء مهموسة ، فبيئتها تتأخر في الصفة ، فقلبت
 دالاً ؛ لأنه أقرب حروف اللسان إلى التاء ، وبعد قلبها دالاً (تدغم (٣)
 فاء الفعل فيها (وجوباً) : أدان) ؛ لاجتماع المثليين مع سكون الأول ،

(١) هذا البيت من قصيدة لزهير يمدح فيها هرم بن سنان ، وهو من بحر البسيط ، والجواد :
 الكريم ، والنائل : العطاء ، وعفوا : سهلاً بلا مطل ولا تسويق ، والاستشهاد في قوله
 « فيظظلم » حيث روى بثلاثة أوجه كما قال الشارح ، وحكى ابن جني في سر الصناعة أنه روى
 بوجه رابع « فينظلم » بوزن : ينفعل من الظلم ، ورواه سيبويه بالإدغام على الوجهين .

(٢) قول الرضى وارد في شرحه للشافية (٢٨٩ / ٣) .

(٣) في متن الشافية بشرح الرضى (٢٨٣ / ٣) : فتدغم .

(و) إدغاماً (قوياً) مع الذال المعجمة (في اذْكَرَ) أصله : اذتكر ، ثم : اذكر ، ثم اذكر « بالذال المهملة » ، (وجاء اذْكَرَ) بقلب الثاني إلى (١) الأول ، لما عرفت ، (و) جاء أيضاً (اذْكَرَ) بترك الإدغام .

(و) تدغم إدغاماً (ضعيفاً) مع الزاي (في) نحو (ازانَ) أصله : ازان من الزينة ، ثم ازدان ، ثم ازان ، ووجه الضعف كونه شاذاً على الشاذ كما عرفت ، وإنما ارتكب فيه الوجه الضعيف عند إرادة ادغامه (لامتناع) الجرى على القياس ، فلا يقال (اذانَ) لذهاب الصفير .

اعلم (٢) أنه لما كان الإدغام بقلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس ؛ كان الأغلب مع الصاد والطاء والظاء المعجمة : قلب تاء الافتعال « طاء » بلا إدغام ؛ لأن قلب الأول إلى الثاني ممنوع ، فاظلم واضطرب واضطرب أولى من غيرها ، وكذا ازدان « بالذال » أولى من : ازان « بالزاي » ، واذكر « بالذال المهملة » أولى من : اذكر « بالذال المعجمة » ، وكذا اتغر « بالتاء » أولى من : اتغر « بالتاء المثناة » وإبقاء التاء بحالها في : استمع أولى من : اسمع .

(و) نحو (خَبِطُ) بإبدال تاء الضمير طاء بعد المطبقة ، أى الطاء كما مثل ، (و) الصاد نحو (حِصْطُ) عنه ، والطاء نحو : حفظ ، والصاد نحو : خضط ، (وفُزِدُ وعُدُّ) بإبدالها دالا بعد الزاي والذال

(١) جاء في مخطوطة (ص) : بقلب الأول إلى الثاني ، وهو خطأ من الناقل .

(٢) هذا التعميق من الشارح منقول بنصه من شرح الرضى للشافعية : (٢٨٩ / ٣) (٢٩٠)

(م ٢٤ - المناهل الصافية)

تشبيها لها بقاء افتعل (في : خَبَطْتُ وَحِصْتُ وَفُرْتُ وَغُلْتُ شاذ) ؛
لأن تاء الضمير كلمة أخرى ، ووجهه مع الشذوذ شدة اتصال تاء
الضمير بالفعل كاتصال تاء الافتعال بما قبلها .

تاء مضارع تفعل وتفاعل

(وقد تُدْغِمُ تاءُ) المضارعة في تاء : تفعل وتفاعل إذا اتفقت
حركتهما ، وذلك في (نحو تَنْزِلُ وَتَتَنَابَزُونَ) لاجتماع المثليين مع
اتفاق حركتهما ، وإنما تدغم بشرطين :

أراد الأول بقوله : (وَضَلَّا) أى موصولة بكلمة أخرى ، نحو :
قال تنزل ، وقال تنابزون ، والثاني بقوله : (وليس قبلها ساكنٌ صحيح)
بأن لا يكون ساكنا أصلا كما مثلنا ، أو يكون ساكنا لكن غير صحيح
نحو : قالوا تنزل ، وقالوا تنابزون ، وقول تنزل ، فإن لم تكن موصولة
بكلمة قبلها لم تدغم ؛ إذا لو أدغمت لاجتلبت لها همزة الوصل ،
وحروف المضارعة لا يلبسها من التصدر لقوة دلالتها ، وكذا إن كان قبلها
ساكن صحيح نحو : هل تنابزون ؟ إذ يحتاج إذن إلى تحريك
ذلك الساكن ، ولا تنى الخفة الحاصلة من الإدغام بالثقل الحاصل
من تحريك ذلك الساكن ، بخلاف غير الصحيح فإنه يحذف ، وكان
عليه أن يقول « وليس قبلها ساكن غير مد » ؛ لأن حرف العلة إذا
لم يكن مدا لا يحذف لالتقاء الساكنين ، بل يحرك نحو : لو تنابزون

وقلنا : « إذا اتفقت حركتهما » لأنها إذا اختلفت كما في المبني
للمفعول نحو : تَتَحَمَّلُ ؛ لم يجز الإدغام لاختلاف الحركتين ،
فلا يستثقلان كما تستثقل الحركتان المتفقتان .

(و) قد تدغم (تَاءُ تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ) الماضيين (فيما تُدْغَمُ فيه (١)

التاء (من الحروف التسعة (فَتُجْلَبُ (٢) همزة الوصل ابتداءً) لعدم إمكان الابتداء بالساكن كما عرف ، فالطاء (نحو : أَطِيرُوا ، و) الزاي (نحو : أَزِينُوا ، و) التاء (نحو : اثَّاقِلُوا ، و) الدال (نحو : (أَدَارُوا) ، والتاء (نحو : ائْتَرَسْ ، والطاء (نحو : اظَّالَمُوا ، والذال (نحو : اذَّاكُرُوا ، والصاد (نحو : اصَّابَرْتُمْ ، والسين (نحو : اَسَمَّعَ ، وهذا الإدغام مطرد في الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسمى الفاعل والمفعول .

واعلم أنها لا تدغم التاء في نحو : استطاع واستدان ؛ لأن الإدغام يقتضى تحريك السين التى لا تتحرك ولاحظ لما فى الحركة ، وأيضاً فإن الثانى فى حكم السكون ؛ لأن حركته عارضة منقولة إليه مما بعده ، وقد قرأ حمزة قوله تعالى (٣) : « فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ » بالإدغام ، وخطأ النجاة ، فأشار المصنف إلى مخالفته للقياس فقال : (ونحو اسْطَاعَ مُدْغَمًا مع بقاء صوت السين نَادِرٌ) قال أبو على (٤) : لما لم يمكن إلقاء حركة التاء على السين التى لا تتحرك أبداً جمع بين ساكنين ، ولم يظهر لى فائدة يعتد بها لقوله : « مع بقاء صوت السين » .

(١) فى مخطوطة (ص) : ؟ : فيها .

(٢) فى مخطوطى (ق) ، (ص) : فتجب ، وهو تصحيح .

(٣) جزء الآية ٩٧ من سورة الكهف ، وقد أشار الشيخ الرضى إلى قراءة حمزة (٣ / ٢٩٢)

(٤) ما قاله أبو على نص عليه الرضى فى شرحه على الشافية (٣ / ٢٩٢)

الحذف

ولما فرغ من الإدغام شرع في الحذف ، واعلم أنه قد يفر من اجتماع المثلين أو المتقاربين ؛ لتعذر الإدغام أو استثقاله إلى حذف أحدهما ، وأن صاحب المفصل جعل البحث عن ذلك ذيلًا لبحث الإدغام وذكر أكثر ما ذكره المصنف هنا ، وكأنَّ المصنف لما رأى كثرة الحذف لأحد المثلين ، أو المتقاربين ولغيره ، مع كون البحث عنه بحثاً عن حال البناء ؛ استحسَن جعله باباً مستقلاً من أبواب التصريف ، فعده في أحوال الأبنية كغيره من أبواب التصريف ، ثم ذكر هنا تفصيلاً لذلك ، ولما كان أكثره قد تقدم ذكره على سبيل التبعية ، بعضه في أثناء أبواب التصريف ، كما ذكر منه في التصغير والنسبة وغيرهما ، وبعضه في أثناء أبواب النحو كالترخيم وغيره ، وبعضه لم يتقدم له ذكر ، وهو بعض ما فرَّ إليه من اجتماع المثلين أو المتقاربين ؛ اكتفى بالإشارة إلى ما تقدم بقوله « قد تقدم » أي جنس كل منهما ، ولا يلزم منه تقدم جميع أفرادهما ، وصرح هنا بما لم يتقدم له ذكر من ذلك ، ثم أعاد الإشارة إلى ما تقدم منه ، أغنى ما فر منه مما ذكر إلى الحذف بقوله « وضحو تبشروني الخ . » تذكيراً بما تقدم منه لخصوصه ، ودفعاً لتوهم أنه قصد أنه لم يجيء منه إلا ما ذكر هنا ، فقال :

(الحذف الإِعْلَالِيُّ) يعني به ما حذف لعلة مطرداً كقَاضٍ ،
(والترخيميُّ) يعني به ما حذف من حروف العلة لغير علة ، كما في - :
يد ودم (قد تَقَدَّمَ) كل منهما ، أما الإِعْلَالِيُّ ففي ضمن القواعد

المذكورة في باب الإعلال وغيره ، وأما الترخيمى فبالإشارة إليه :
« ونحو يد ودم » إلى قوله « ليس بقياس »

(وجاء) من الحذف (غَيْرُهُ) أى غير الإعلال والتخيمى (فى)
كل ما اجتمع فى أوله تاءان زائدتان فى أول الفعل المضارع متفقة
حركتهما - كما تقدم - نحو (تَفَعَّلُ) فى تَتَفَعَّلُ ، كتنزُلُ فى
تتنزُلُ ، (وَثَقَّاعِلُ) نحو : تَبَاعَدُ فى : تَتَبَاعَدُ ، لأنه لما اجتمع فيه
تاءان جاز لك تخفيفهما ، إما بالإدغام - كما تقدم - وإما بالحذف
وهو أكثر ، وإذا حذفت فمذهب سيبويه (١) : أن المحذوفة هى
الثانية ، لأن الثقل منها جاء ، ولأن تاء المضارعة زيدت على تاء الفعل ؛
لتكون علامة ، والطارىء يزيل الثابت إذا كره اجتماعهما ، وقال الكوفيون :
المحذوفة هى الأولى ، وجوز بعضهم الأمرين ، وإذا حذفت لم تدغم
التاء الباقية فيها بعدها وإن ماثلها نحو : تَتَّارَكُ ، أو قاربها نحو :
تَذَكَّرُونُ ، لثلاثي جمع فى أول الكلمة بين الحذف والإدغام ، مع أن
قياسهما أن يكونا فى الآخر .

(وفى) كل ما اجتمع فيه مثلان فى الآخر من الفعل المتصل به
الضمير المرفوع المتحرك (نحو) مسست ، فإنه يجوز فيه حذف الأول
فى لغة نعيم ، وربما استعمله غيرهم شاذاً لامطرذا ، فقال : (مَسَّتْ وَ)
مثله (أَحَسَّتْ) فى : أَحَسِسْتُ ، (وَظَلَّتْ) فى : ظَلَلْتُ ، وذلك لكراهتهم
اجتماع المثلين ، فحذفوا أول المثلين لما تعذر الإدغام ، فإن كان ما قبل
الأول ساكناً أو جبوا نقل حركة الأول نحو : أَحَسَّتْ ، وإن كان

(١) أورد الرضى فى شرحه للشافية ، ما قاله سيبويه (٢٩٠ / ٣)

ما قبل الأول متحر كما جاز حذف الأول ونقلها إلى ما قبلها إن كانت كسرة أو ضمة ، فيقال : ظلت ومست « بفتح الفاء وكسرها » ، وكذا في لبيت : لَبَيْتَ وَلَبَيْتَ « بفتح الفاء وضمها » وذلك لبيان بنية الفعل .

(و) جاء الحذف في المتقاربين في : استطاع ، فيقال (إَسْطَاعَ يَسْطِيعُ) بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة ، والأشهر تركه الحذف على الأصل ، وإنما جاز الحذف ؛ لأنه لما تعذر فيه الإدغام — كما تقدم — وقصد فيه التخفيف لكثرة استعماله بخلاف تفحو استدان ؛ حذف الأول كما في ظلت ومست ، والحذف ههنا أولى ؛ لأن الأول وهو التاء زائدة ، وأما : أسطاع « بفتح الهمزة في الماضي » ويسطيع « بضم حرف المضارعة » فهو من باب الأفعال كما مر في باب الريادة .

(وجاء) في كلامهم : استاع « بكسر همزة الوصل » (يَسْتِيعُ) بفتح حرف المضارعة ، قال سيبويه (١) : إن شئت قلت : حذف التاء ؛ لأنه في مقام الحرف المدغم ، ثم جعل مكان الطاء تاء ؛ ليكون ما بعد السين مهموساً مثلها ، كما قالوا : ازدان ليكون ما بعد الزاي مجهوراً مثله ، وإن شئت قلت : حذف الطاء (٣) ؛ لأن التكرير منها نشأ .

(و) جاء الحذف في المتقاربين والمتماثلين في كلمتين إذا كان الثاني لازم التعريف (قالوا بَلْعَنْبَرٍ) في : بنى العنبر ، وبلْعَارِثٍ في : بنى الحارث ، قال سيبويه (٣) : مثل هذا الحذف في كل قبيله يظهر فيها

(١) ما ذكره الشارع من أقوال لسيبويه أوردها الرضى في شرحه للشافعية (٢٩٣/ ٣)

(٢) في مخطوطة (ص) : التاء ، وهو تصحيف .

(٣) ما قاله سيبويه أورده الرضى في شرحه للشافعية (٢٩٣/ ٣ ، ٢٤٧/ ٣) .

اللام المعرفة ، بخلاف نحو : بنى النجار ، (و) قالوا « عِلْمَاءٌ وَمِلْمَاءٌ »
فحذفوا النون (فى بَنَى الْعَبْرَ ، و) اللام فى (عَلَى الْمَاءِ ، و) النون
فى : (مِنَ الْمَاءِ) .

وقد حذفت « التاء » من ثلاث كلمات : يَتَسَعُ وَيَتَقَى وَيَتَخَذُ ؛
لكثرة الاستعمال ، وهو مع هذا شاذ ، فلذلك قال المصنف : (وأما
يَتَسَعُ وَيَتَقَى فَشَاذٌ) ، وتقول فى اسم الفاعل : مُتَقًى ، وكذا قياس :
مَتَّخِذٌ وَمَتَّسَعٌ ، (وعليه) أى على حذف التاء (جاء قولُ الشاعر (١) :
* تَقَى اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِى تَتْلُو * .

(بخلاف) قولهم (تَخَذَ) الشيء (يَتَخَذُ) بمعنى : أخذ يأخذ ،
(فإنه أَصْلُ) كجهل يجهل ، وليس محذوفاً من اتخذ كما قال
الزجاج (٢) ، ولو كان كما قال ؛ لما قيل : تخذ « بكسر الخاء »
فى الماضى ، ولا يتخذ « بفتح الخاء » فى المضارع ، (وَاسْتَخَذَ)
مُخَوِّذٌ (من اسْتَخَذَ) بحذف التاء ، (وقيل أَبْدَلَ) السين فيه (من
تاءِ انْخَذَ ، وَهُوَ) أى الإبدال (أَشَدُّ) من الحذف ، قال سيبويه (٣)
عن بعض العرب : استخذ فلان أرضاً ، بمعنى : اتَّخَذَ ، قال : ويجوز

(١) هذا عجز بيت من قصيدة لعبد الله بن همام السلولى خاطب بها النعمان بن بشير
الأنصارى وكان أميراً على الكوفة فى خلافة معاوية ، وهو من بحر الطويل وصدده :
* زيادتنا نعمان لا تسينها *

ونعمان : منادى ، والاستشهاد فى قوله (تق) أمر من يتق « بفتح التاء المخففة » ، وماضيه :
تق ، وأصل الماضى والمضارع : اتق يتق « بالتشديد » وحذقت الهزرة من الماضى لعدم الحاجة إليها ،
فصار : تق يوزن : تمل « محذوف الفاء » ، فأخذ الأمر وهو تق من يتق بدون همزة وصل ؛
لأن ما به حرف المضارعة محرك .

(٢) نص الرضى فى شرحه للشافية على رأى الزجاج وناقشه (٢ / ٢٩٣)

(٣) ما ذكره الشارح من أقوال لسيبويه نص عليها الرضى فى شرحه للشافية (٣ / ٢٩٤)

أن يكون أصله : استتخذ من : تَتَّخَذُ يَتَّخَذُ تَتَّخَذُ ، فحذفت التاء الثانية كما قيل في : استنطاع : إنه حذف التاء ، وذلك لأن التكرير حصل من الثاني ، ويجوز أن يكون السين بدلا من تاء اتخذ الأولى لكونهما مهموستين ، وإنما كان هذا الوجه أشد من الأول ؛ لأن العادة أن يفر من المتقاربين إلى الإدغام ، والأمر ههنا بالعكس ، ولا نظير له ، والتعويل عند المصنف على الوجه الأول لقوته بالنظر إلى الثاني ، ولهذا ذكر الثاني بقليل ، ولم يعد السين من حروف الإبدال كما عرفت .

(و) حذف غير ما ذكر في هذا الباب من المثليين والمتقاربين ، كالنون في (نحو : تُبَشِّرُونِي) أصله : تبشرونني ، وتبشراني ، أصله : تبشرانني ، وتبشريني ، أصله : تبشرينني ، (وإني) أصله : إني (قد تقدم) في النحو ، فالنون في بحث نون الوقاية ، وكذا غيرها من جميع ما تقدم في النحو أو في التصريف مما لم يكن إعلاليا ولا ترخيميا ولا مذكورا في هذا الباب مما حذف فيه أحد المثليين أو المتقاربين ، فلا حاجة إلى استيفاء الكلام هنا فيه ، وههنا انتهى الكلام في أبواب التصريف .

مسائل التمرين

واعلم أنها قد جرت عادة التصريفيين أن يضعوا أمثلة في بناء كلمة ثلاثية فصاعدا على بناء كلمة كذلك مساوية لها في الأصول أو أكثر منها ، فقلنا « ثلاثية فصاعدا على بناء كلمة كذلك » أي ثلاثية فصاعدا ، لأن ما دون الثلاثة لا يبنى منه ، ولا يبنى (١) مثله ،

(١) قوله « لأن ما دون الثلاثة لا يبنى منه ولا يبنى مثله » ساقط من مخطوطة (ص) .

وقلنا « مساوية لها في الأصول أو أكثر منها » لأنها إذا كتبت المحذو عليها أقل من المبنية لم يجز البناء ؛ لأن ذلك يكون هداما لا بناء ، فلا يجوز أن يبنى من الرباعي ثلاثى ، ولا من الخماسى ثلاثى ولا رباعى .

حكى عن الفارسي أنه حضر يوما عند أبى بكر بن الخياط ، فأكثر أصحاب أبى بكر عليه المسائل وهو يجيبهم ويورد الدلائل ، فلما انقذوا أقبل على أكبرهم سنا ، وأوسعهم عند نفسه علما فقال : كيف تبني من سفرجل مثل عنكبوت ؟ فقال مسرعا مجيبا لأبى على : سفر روت ! فلما سمعها قام من فورهِ وصفيق بيده وخرج وهو يقول : سفر روت سفر روت سفر روت ، فالتفت أبو بكر إلى أصحابه وقال لهم : لا أحسن الله جزاءكم ، ولا أكثر في الناس أمثالكم ؛ خجلا من أبى على واستحياء منه .

وإنما أنكر عليه أبو على ؛ لأن عنكبوتا رباعى ، لأن الواو والتاء زائدتان ، فلا يبنى من سفرجل الذى هو خماسى مثله ، نعم لو كان في الكلمة زوائد جاز أن يبنى على مثال أقل حروفا منها ، بأن لا يكون فيه تلك الزوائد ، لكن البناء يقع من الحروف الأصول ، والزوائد تقع ملغاة ، مثل أن تبني من مستغفر مثل : جذع ، فإنك تقول : غفر ، وتحذف الزوائد ، ومن ثم قلنا « في الأصول » فذكر المصنف أمثلة من ذلك ، وثبته على الغرض من ذلك البناء (١) ، فقال :

(وهذه مسائل التمرين) ، أى لتدريب المتعلم فيما تعلمه من

(١) لفظة (البناء) غير واردة في مخطوطة (ص)

أبواب التصريف ، وتذكيره إياها كما سيتضح ، وقدم مقدمة فقال :
 (معنى قولهم : كيف تَبْنِي مِنْ كَذَا) أى من الكلمة الفلانية
 كضرب مثلا (مثل كذا) أى مثل الكلمة الفلانية ، (أى إذا رَكِبْتَ
 منها) الضمير راجع إلى كذا فى قوله « من كذا » لأنه بمعنى الكلمة ،
 كما ذكرنا ، مثل (زِنْتَهَا) الضمير راجع إلى كذا فى قوله « مثل
 كذا » ، لأنه بمعنى الكلمة أيضا ، وكيفية التركيب : أن تعمد
 إلى الحروف الأصول من الكلمة المبنى منها وتجعلها فى مقابلة الأصول
 من المحذو عليها ، ولا تلتفت إلى زوائد المبنى (١) منها ، كما قلنا
 فى مستغفر إذا بنى منه مثل : جذع ، وتحركها بمثل حركة حروف
 الأصل ، وكذلك تسكن ما سكن مثله فى الأصل المحذو عليه ، وإن
 كان فى المحذو عليه زائد زدت مثله فى الفرع فى مثل موضعه من
 الأصل ، فلو بنيت من « جذع » مثل مستخرج قلت : مستجذع ،
 (وعَمِلْتُ) بعد التركيب فى الفرع (ما يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ) التصريفى
 من القلب أو الحذف أو الإدغام ، إن كان فى الفرع أسباب هذه
 الأحكام (كيف (٢) تنطق به) خبر قوله « معنى قولهم » ، وقوله
 « إذا ركبت . . الخ » اعتراض ، والمراد أن معنى قولهم : كيف تبني
 من كذا مثل كذا ؟ كيف تنطق به ؟ أى : إذا ركبت منها زنتها ،
 وعملت ما يقتضيه القياس ، ولو قال كذلك لكان أظهر ، والضمير
 فى قوله « تنطق به » عائد إلى : مثل ، أى : كيف تنطق بهذا المبنى
 بعد العمل المذكور فيه ؟ .

(١) فى مخطوطة (ص) : المثنى عنها ، وهو تصحيف .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣/ ٢٩٤) : فكيف . .

والجمهور على أنه يشترط في الأصل أن تبنيه العرب لا في الفرع ، خلافاً للأخفش (١) في الأول ، فأجاز بناء مثل جالينوس من ضرب ، وللجرمى في الثاني ، فمنع بناء مثل جعفر من ضرب .
(وقياس قول أبي علي) أن لا يكتفى في البناء بأن يعمل في الفرع ما يقتضيه قياسه فقط ، بل (أن تزيد) على ما ذكرنا ، (وتحذف) في الفرع (ما حذفت في الأصل) وهي الصيغة الممثل لها (قياساً) وإن لم يوجد مقتضيه في الفرع .

(وقياس قوم (آخريين (٢)) أن لا يكتفى أيضا بذلك ، بل يزيد على قول أبي علي (قياساً) قولك (أو غير قياس) وحاصله : أنهم يحذفون في الفرع ما حذف في الأصل مطلقاً ، والحق هو الأول ، إذ لا تعمل الكلمة بعلة ثابتة في غيرها إلا إذا كان الغير أصلها كما في : أقام وقيام .

واعلم أن أبا علي يزيد أيضا في الفرع ما زيد في الأصل قياساً ، والآخريين يزيدونه مطلقاً ، كذا ذكره الرضى (٣) ، فعلى هذا قياس قول أبي علي « أن تزيد وتحذف ما حذف أو زيد الخ . . » : وإذا عرفت اختلافهم (فمثل محوى) في النسبة إلى محى (من ضرب) يقال فيه (مضرب) ، إذ لا مقتضى فيه لحذف الراء والباء .

(وقال أبو علي) والآخرون أيضا : بل تحذف فيه ما حذف في

(١) رأى الأخفش وغيره وارد في شرح الرضى للشافعية (٢٩٥/٣) .

(٢) نص متن الشافعية كما في شرح الرضى (٢٩٥/٣) : « وقياس آخريين أن تحذف المحذوف قياساً أو غير قياس .

(٣) تناول الرضى ذلك في شرحه للشافعية (٢٩٦/٣) .

مقابله في الأصل ، أعني الرأء والباء ، فيقال : (مُضَرَّى) ، لأن حذف الياءين قياس في محوى كما مر ، فظهرت ثمرة الخلاف بين أبى على والجمهور ، وكذا بين الآخرين والجمهور في هذا المثال ، لكن في الحذف فقط ، ولو بنيت مثل « عدة » من ضرب لظهر ثمرة الخلاف في الحذف والزيادة ، إذ تقول عند الأولين : ضرب كوعد ، وعند أبى على والآخرين : ربة : بحذف فاء الكلمة وزيادة تاء التانيث .

(ومثل : اسمٍ وُعِدَ) إذا بنى (من دَعَا) أتى بأصول الفرع في مقابلة أصول الأصول ، فقبل (دِعُوْ) كَسِمُوْ (ودَعُوْ) كَعَدُوْ (لا إدْعُ) بحذف اللام وزيادة الهمزة في الأول ، (وَلَا دَعُ) بحذف الواو في الثانى ، اتفاقا بين الجمهور وأبى على ، إذ لا مقتضى لذلك في الفرع ولا في الأصل قياسا (خلافاً للآخرين) الذين يحذفون ويزيدون في الفرع ما حذف وزيد في الأصل قياسا أو غير قياس ، فيقولون : إدْعُ ودَعُ ، لأن القصد تمثيل الفرع بالأصل ، فظهرت ثمرة الخلاف بين الآخرين وغيرهم في هذين المثالين في الحذف والزيادة .

(ومثل صحائف) إذا بنى (من دَعَا : دَعَايَا ، باتفاقٍ ، إذ لا حذف في الأصل) وأصله : دعا يو ، ثم دعائى ، ثم دعايا كما تقدم في الإعلال ، فلما لم يكن في صحائف الذى هو الأصل لا حذف ولا زيادة ، ولم يختلف في دعايا ، بل أعل علة اقتضاها هو ، وأما إن كانت في الأصل علة قلب ليست في الفرع ، فلا خلاف أنه لا يقلب

في التصريح ، فيقال على وون بأوائل من القتل : أقاتل ، وكذا الإدغام ، تقول (١) في مثل مد من كرم .

(و) إذا بنى (مثل عَسَل (٢) من عَمِلَ) قيل (عَمَلٌ ، ولا مثل غَسَل من : باع وقال : بَنِعْ وقَنُولُ ، بإظهار النون فيهن) ، ولا تدغم النون في الميم والياء والواو (للإلباس) لو قيل : عَمَلٌ وبِعَ وقَوَّلَ (يَفْعَلُ) ، وهو وإن كان مختصاً بالفعل ، لكنه يظن أن نحو قول : علم منكّر ، فلذا يدخله الكسر والتنوين .

(و) إذا بنى (مثل قَنَفَخَر (٣) بكسر القاف (من عَمِلَ) قيل : عَمَلٌ ، ومن : باع وقال : بَنِعْ وقَنُولُ بإظهار اللإلباس بعلكند (٤) فيهن) ، أى بوزن علكند ، وهو فَعَلٌ « بكسر الفاء وتشديد العين واللام » لإدغام اللام الأولى في الثانية لسكونها .

(ولا يُبْنَى مثلُ جَحَنَفَلِ (٥) بفتح الجيم والحاء المهملة ، ثم نون ساكنة بعدها فاء مفتوحة (من) لفظ لامة راء أو لام نحو (كَسَرْتُ أو جَعَلْتُ ، لرفضهم مثله) ، أى لرفضهم البناء الحاصل من : كسر وجعل على مثال : جحنفل ، وهو : كَسَنَزَرُ وجَعَنَلَلُ (لما يلزم من ثَقَلِ) إن لم تدغم النون الساكنة في الراء واللام ، لتقارب المخرجين ، أما الواو والياء والميم فليس قربها من النون الساكنة كقرب الراء

(١) لفظة (تقول) ساقطة من مخطوطة (ص) .

(٢) العسل : الناقة السريعة : مشتق من العسلان وهو السرعة .

(٣) القنفخر - بضم القاف ويكسر أيضاً - الفائق في نوعه ، والتار الناعم ، ولم يرد في القاموس إلا مكسور الأول كجر دخل (القاموس المحيط ٢ / ١٢١) .

(٤) العلكد : الغليظ .

(٥) الجحنفل : العظيم الجحفلة ، وهى الشفة الغليظة .

واللام منها ، فلذا جاء : صنوان (١) وبنيان وزنماء (٢) ، ولم يحى نحو : قَنَرٍ وقَتْل ، (أَوْ لَبِيس) إن أدغمت فيهما ، إذ يلتبس بفَعَّلٍ نحو : شَفَّلَح ، وهو ثمر الكَبَر ، فلا يعلم أنه فعنل .

(و) إذا بنى (مثل أُبْلُم) بضم همزة وسكون الباء وضم اللام ، وهو خوص المقل (٣) (من وَأَيْتُ) بمعنى وعدت ، قيل (أَوْ) همزة مضمومة بعدها واو ساكنة ، بعدها همزة مكسورة منوثة في الرفع والجر ، أصله : أَوْوَى « بضم الهمزتين » فاعل إعلال : تجار : مصدر تجاريننا ، أى قلبت ضمة ما قبل الياء كسرة ، فاعل إعلال قاض ، (ومن أَوَيْتُ) إلى المنزل (أَوْ مُدْغَمًا) أى بضم الهمزة بعدها واو مشددة ، أصله : أَوْوَى : همزة مضمومة ، ثم همزة ساكنة ، ثم واو مضمومة بعدها ياء ، فقلبت الهمزة الثانية واوا وجوبا كما فى أومن ، فوجب إدغام الواو فى الواو (لِيُجُوبِ الواو) هنا ، إذ انقلابها عن الهمزة لازم ، فحكمها حكم الواو الأصلية (بخلاف) انقلابها عنها فى نحو : (تَوَوَّى) فإنه غير لازم ، فحكمه حكم الهمزة كما تقدم ، ثم قلبت الضمة كسرة كما فى التجارى ، ثم أعل إعلال قاض .

(و) إذا بنى (مثل إَجْرَد) بكسر الهمزة وسكون الجيم وبعده راء مكسورة بعدها دال مهملة ، وهو نبت (من وَأَيْتُ) قيل (إى)

(١) صنوان : جمع صنو ، وهو الأخ الشقيق .
(٢) الزنمة - محركه - بقله ، وشيء يقطع من أذن البعير ، فيترك معلقاً يفعل يكرامها .
وناقة زنمة وزنماء (القاموس المحيط ١٢٦ / ٤)
(٣) المقل المكى : ثمر شجر الدوم ، ينضج ويؤكل ، حسن ، قابض ، بارد مقو للعدة (التاموس المحيط ٥١ / ٤) .

همزة مكسورة ، بعدها ياء ساكنة ، بعدها همزة مكسورة منونة في الرفع والجر ، أصله (١) : إَوْئُ : همزة مكسورة بعدها واو ساكنة ، بعدها همزة مكسورة ، بعدها ياء : قلبت الواو ياء كما في ميزان ، وأعل إعلال قاض .

(ومن أَوَيْتُ إِئِ) همزة مكسورة ، بعدها ياء مشددة منونة ، أصله : إئَوِي : همزة مكسورة ، بعدها همزة ساكنة ، بعدها واو مكسورة ، بعدها ياء ، قلبت الهمزة ياء وجوبا كما في إِيْتِ ، فصار : إِيوِي : اجتمعت الواو والياء التي ليست في حكم الهمزة لوجوب قلبها إليها ، فأعل إعلال سيد ، فتجتمع في آخر الكلمة ثلاث ياءات كما في : معيبة ، فيجب حذف الثالثة نسيا ، فيبقى إِيَّ معربا بالحركات الثلاث ظاهرا ، ولذلك قال : (فيمن قال : أَحَيَّ) غير منون ، لأنه حذف الثانية نسيا ، (و) أما (من) لم يحذفها نسيا على ما نسب إلى الكوفيين ، كما تقدم في التصغير أنهم لا يحذفونها نسيا ، بل يعلون إعلال قاض ، فمن لم يحذفها نسيا و (قال أَحَيَّ) بالتثنية (قال : إِيَّ) همزة بعدها ياء مشددة منونة مكسورة في الرفع والجر ، وتقول في النصب : إِيَّأ ، قال الرضي (٢) : والصحيح أن حذف الثالثة نسيا متفرق عليه بين أهل المصرين ، إلا فيما أوله زيادة كزيادة الفعل كما في أحى ، لا يقال : يبدأ بإعلال الآخر ، فتحذف الياء حذف ياء قاض ، ثم بعد قلب الواو ياء لا يجتمع ثلاث ياءات ،

(١) كلمة (أصله) ساقطة من المخطوطة (ص)

(٢) ورد ما ذكره للرضي في شرحه لشافية ابن الحاجب ١ / ٢٣١ .

لأننا نقول : المحذوف للإعلال كالثابت ، فسواء ابتدأت بتغيير الآخر أو الأول فللمآل واحد .

(و) إذا بنى (مثلُ إَوْزَةٍ) أصلها قبل الإدغام : إَوْزَة (من وأَيْتُ) قيل (إِيْثَاءُ) بهمزة مكسورة ، بعدها ياء ساكنة ، بعدها همزة مفتوحة ، بعدها أَلِف ، بعدها تاء التانيث ، أصله : إَوْ أَيْةٌ : قلبت الواو ياء كما في ميزان ، وقلبَت الياء الأخيرة أَلِفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها . (ومن أَوَيْتُ : إِيَاءٌ مُدْغَمًا) أصله : إِثْوِيَّةٌ : بهمزة مكسورة ، بعدها همزة ساكنة ، بعدها واو مفتوحة ، بعدها ياء بعدها تاء التانيث ، فقلبَت الهمزة الساكنة ياء كما في إيت ، وأدغمت في الواو بعد قلبها ياء لوجوب قلب الهمزة ياء ، وقلبَت الياء أَلِفًا لما عرفت .

(و) إذا بنى (مثل اَطْلَحَمَ) أصله : اطلخيم ، يقال : اطلخم الأمر إذا عظم (من وأَيْتُ) قيل (إِيَاءِيَا) : بهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة ، بعدها همزة مفتوحة ، بعدها ياء مشددة ، بعدها أَلِف ، أصله : إَوْ أَيْيٌ : قلبت الواو ياء كميزان ، وقلبَت الياء الأخيرة أَلِفًا ، (ومن أَوَيْتُ : إِيَوِيًّا) بهمزة مكسورة ، بعدها ياء ساكنة ، بعدها واو مفتوحة ، بعدها ياء مشددة ، بعدها أَلِف ، أصله : إِثْوِييٌّ : قلبت الهمزة ياء ، والياء الأخيرة أَلِفًا ، ولم تقلب الواو ياء وتدغم فيها الياء المنقلبة عن الهمزة ؛ لأن قلب الهمزة ياء وإن كان واجبًا مع الهمزة الأولى ، لكنها غير لازمة للكلمة ، لكونها همزة وصل تسقط في الدرج نحو : قال اثْوِيًّا ، فحكم الياء إذن حكم الهمزة .

(وسُئِلَ أَبُو عَلِيٍّ عَنْ) بِنَاءِ (مِثْلِي) شَاءَ وَاللَّهِ مِنْ قَوْلِكَ : (مَا شَاءَ)

اللهُ من أَوْلَقٍ ، فقال : ما أَلِقَ أَلَا لَاقَ على الأصل (١) ، والَّلَاقُ على اللفظ (هذا على أحد وجهي سيبويه في لفظ الله ، أن أصله : الإلاه ، (و) قال أبو علي أيضا : ما أَلِقَ (الأَلِقُ عَلَى وَجْهِ) آخر من وجهي سيبويه ، وهو أن أصله : اللَّيَّةُ ، من لاه : أى تستر ، لتستر ماهيته تعالى عن البصائر ، وذاته عن الأبصار ، وذلك أن أبا علي (بَنَى على أنه) أَوْلَقَ (فَوَعَلَ) ، أى على أن الزائد الواو ، والهمزة أصلية ، فإذا جعلته على وزن شاء وهو فَعِلَ قلت : أَلِقَ ، وعلى الوجه الأول في الله ، أعنى أن أصله : الإلاه ، تقول : الإلاق ، من غير تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها وحذفها ، وذلك أن مثل هذا الحذف وإن كان قياسيا في الأصل والفرع لتحرك الهمزة وسكون ما قبلها ؛ إلا أن مثل هذا الحذف إذا كانت الهمزة في أول الكلمة نحو : قَدْ أَفْلَحَ أَقْلُ منه في غير الأول ، واللام كلمة على كل حال ، وإن كانت كجزء الداخلة هي فيه ، فتخفيف الأرض والأسماء أَقْلُ من تخفيف نحو : مَسْئَلَةٌ وَخَبَةٌ ، ويجوز عنده أن تنقل حركتها إلى ما قبلها وتحذف ؛ لأن ذلك قياس في الفرع وإن قل ، مع كون اللام كالجزء ومطرود غالب في الأصل ، وإن كانت غلبته شاذة ، كإدغام اللام في اللام ، لأنهما متحركان في أول الكلمة ، لكن جرأهم على ذلك كون اللام كجزء ما دخلته ، وكونها في حكم السكون ؛ إذ الحركة التي عليها للهمزة ، وأيضا كثرة استعمال هذه اللفظة جوزت من التخفيف

(١) قوله « على الأصل » ساقط من مخطوطه (ق) .

فيها مطردا مالا يطرد في غيرها ، فلهذا جاز عنده في الفرع : اللاق ، بإدغام اللام في اللام ، كما في لفظ الله ، لكن سهل أمر الإدغام في لفظة الله كثرة استعمالها ، كما عرفت ، بخلاف الإلاق .

ولفظ الإلاق في قوله « ما ألقى الإلاق » يجوز أن يكون مخففا أو غير مخفف ، وإنما تعرض أبو على لبناء مثل : شاء ، ومثل الله من أولق ، وأهمل التعرض لبناء مثل « ما » منه ، لما عرفت من أن ما دون الثلاثي لا يبنى منه ، ولا يبنى عليه ، لا سيما والمبنى منه هنا أكثر أصولا من المبنى عليه ، فلم يُجِبْ إلا عما علم أنه مقصود السائل .
(وأجاب) أبو على لما قيل له : كيف تقول (في) مثل (باسم) من أولق ؟ فقال (بالتي) بهزة مكسورة ، (أو بآلق) بهزة مضمومة ، لأن أصل اسم : سمو « بكسر السين أو ضمها » حذف اللام شاذا ، وأبو على لا يحذف في الفرع ، ولا يزيد فيه ما حذف في الأصل ، أو زيد فيه على غير قياس كما تقدم ، وذلك منه بناء (على ذلك) أي على أن أولق : فوعل .

(وسأل أبو على ابن خالويه عن مثل مُسْطَارٍ وهو الخمر ، قيل : هو معرب ، وإن كان عربيا ، فكأنه مصدر كالمستخرج بمعنى اسم الفاعل من استطاره ، أي طيره ، ويجوز أن يكون اسم مفعول ، قيل : ذلك لهديرها وغليانها ، أصله : مستطار ، فقال له : إذا بني مثل مستطار (من آء) بهزة بعدها ألف ، بعدها همزة ، بعدها تاء التانيث ، وهي شجرة ، أصلها : أواة ، لأن سيبويه قال (١) : إذا أشكل عليك

(١) ما ذكره الشارح من أقوال سيبويه أورده الرضى في شرحه للشافية (٣/٢٠٢)

الألف في موضع العين فأحمله على الواو ، لأن الأجوف الواوى أكثر ، (فَظَنَّهُ) ابن خالويه (مُفْعَلًا وَتَحْيِيرَ) في الجواب ، وهو على تقدير أن يكون مفعالا من السطر : مؤواء ، (فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ) منبها على أنه ليس من السطر ، بل من طار (مُسْتَأْنَاءٌ) ، لأن التاء حذفت من مستطار كما في مستطاع ، (فَأَجَابَ عَلَيَّ أَصْلِهِ) من أن ما حذف في الأصل قياسا حذف في الفرع قياسا ، وإن لم يثبت في الفرع علة الحذف ، فحذفت التاء في مستئاء كما حذفت في مستطار ، لاجتماع التاء والطاء ، والحق أن الحذف في مثله ليس بقياسي — كما تقدم ، فلا يقال : اسطال يسطيل ، فجواب أن على بمستأء مخالف لأصله ، فقياسه ما عليه الأكثر ، (و) هو (على الأكثر) أى على القول الأكثر ، وهو أنه لا يحذف ولا يزداد في الفرع إلا إذا ثبتت علة (مُسْتَأْنَاءٌ) لما عرفت .

(وَسَأَلَ ابْنُ جُنَيْبٍ ابْنَ خَالَوَيْهِ عَنْ مِثْلِ كَوَكَبٍ) كيف تنطق به إذا بنى (مِنْ وَائْتُ) حال كون ذلك المِثْل (مُخَفَّفًا مَجْمُوعًا جَمَعَ السَّلَامَةُ) بالواو والنون (مضافًا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ! فَتَحْيِيرٌ أَيْضًا ، فَقَالَ ابْنُ جُنَيْبٍ : أَوَى) همزة بعدها واو مفتوحتين ، بعدهما ياء مشددة مفتوحة ، أصله : وَوَأَى ، أعلت الياء كما في فتى ، فصار : وَوَأَى ، فإذا خففت همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها وحذفها قلت : وَوَى ، قلبت الواو الأولى همزة كما في أواصل ، فصار : أَوَى ، قال المصنف (١) : الواو الثانية في تقدير السكون ، فلو قلت : وَوَى : من غير قلب جاز .

(١) قول المصنف نص عليه الرضى في شرحه للشافية (٢٠٣ / ٢) .

قال الرضى (١) : لو كانت الواو الثانية ساكنة أيضا نحو :
وَوَأَى وجب الإعلال كما مر تحقيقه في الإعلال ، فإذا جمع أَوَى ،
وهو كفتى جمع السلامة بالواو والنون صار : أَوُون ، فإذا أضفته إلى
ياء المتكلم سقطت النون ، وبقي : أَوَوَى : تقلب الواو ياء وتدغم (٢)
كما في : مسلمي .

(ومثل عنكبوت) إذا بنى (من بَعْتُ) قيل : (بَيَّعُوتُ) ،
لأنك جعلت العين وهي لام الكلمة ككاف العنكبوت مكررا ،
وجعلت مكان الواو والتاء الزائدين مثلهما في الفرع .
(ومثل اطمأنَّ) إذا بنى من بعث قيل (ابْيَعَّع) بعين مشددة
بعدها عين مخففة ، لأن أصل اطمأن : اطمأنن ، بدليل : اطمأنت ،
واطمأنن ، فالعين الأولى لكونها في مقابلة الهمزة ساكنة ، فتدغم في
الثانية (مُصَحَّحًا) ، يعنى لا يعمل بقلب الياء فيه ألفا ؛ لعدم انفتاح
ما قبلها ، فهو كأبيض .

قال الرضى (٣) : فيه نظر ؛ لأن نحو : أسود وأبيض ، إنما امتنع
من الإعلال ؛ لأن ثلاثيه ليس معلا حتى يحمل عليه كما حمل أقام
على قام ، أو لأننا لو أعلننا هما لصارا : سَادَّ وبَاَضَّ ، فالتبسا بفاعل ،
وليس الوجهان حاصلين في : ابْيَعَّع ، إذ ثلاثيه معل ، ولا يلتبس
لو قيل : باعَّع ، وأما سكون ما بعد الياء فليس بمنع ، إذ مثل هذين
الساكنين جائز اجتماعهما نحو : الضالين .

(١) ورد قول الرضى في شرحه للشافية (٣٠٣ / ٣) .

(٢) قوله « وتدغم » ساقط من مخطوطة (ص)

(٣) ورد ما قاله الرضى في شرحه للشافية (٣٠٣ / ٣) .

وإذا بنى مثل : اغْدُوْدَنَّ (١) من « بَعْتُ » قيل : ابْيَيْعَ ، أصله : ابْيَوَيْعَ : قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، (و) إذا بنى (مثل : اغْدُوْدَنَّ من : قُلْتُ) قيل : (اقْوَوِّلَ) لما ذكرنا في آخر باب الإعلال ، أنها إذا اجتمعت ثلاث واوات في الوسط والثانية مدغمة في الثالثة بقيت ، (وقال أبو الحسين : اقْوَيْلَ) لما عرفت هناك من أنه تقلب الثالثة ياء ، فتقلب الثانية أيضا لاجتماعها مع الياء حينئذ ، وسبقها بالسكون كراهة منه (للووات) المجتمعة ، وسيبويه لا يرى بذلك بأسا في الوسط .

(و) إذا بنى (مثل اغْدُوْدَنَّ) مغير الصيغة (من قُلْتُ وِبَعْتُ) قيل : (اقْوَوِّلَ وابْيَوَيْعَ مُظْهَرًا) أى : بغير إدغام ، ولا قلب للواو في ابْيَوَيْعَ وإن اجتمعت مع الياء مع سبقها بالسكون ، قال الرضى (٢) : لأن الواو في حكم الألف التى هى أصلها فى المبنى للفاعل ، يعنى كما مر فى نحو : قوول وبويع مغيرى الصيغة من قاول وبايع ، وفيه نظر ؛ فإنه لا ألف هنا فى المبنى للفاعل من اغدودن ، فالظاهر أن يقول : اقْوَوِّلَ « بالإدغام » وابْيَيْعَ « بالقلب والإدغام » ؛ إذ لا يلتبس بشيء كما قال المصنف فى نحو قوول أنه لا يدغم للإلباس .

(و) إذا بنى (مثل مضروبٍ من القُوَّةِ) قيل (مَقْوِيٌّ) ، أصله : مَقْوَوٌ : فقلبت الواو المشددة ياء لما ذكرنا من أنه : إذا اجتمع ثلاث

(١) أغدودن النبات : طال ، وبناء الشارح : اغدودن من « بعث » من المسائل التى لم

ترد فى متن الشافية .

(٢) ورد ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (٣/ ٣٠٤) .

واوات في الطرف والأخيرة لام ، والثانية مدغمة في الثالثة ؛ قلبت المشددة ياء بآى حركة تحرك ما قبلها .

(و) إذا بنى (مثل عُصْفُورٍ) من القوة قيل : (قُوَّى) أصله : قُوُوٌ « بواوين مشددتين » ، فتقلب المشددة (١) الأخيرة ياء لما ذكرنا أيضا أنه : إذا اجتمع أربع واوات والثالثة مدغمة في الرابعة قلبتا ياءين .
(و) إذا بنى مثل عصفور (من الغَزْوِ) قيل : (غُزِيَّ) ، أصله : غزُوُوٌ : قلبت المشددة ياء لما ذكرنا في مقوى .

(و) إذا بنى (مثل عَضِدٍ من قَضَيْتُ) قيل : (قَضِ) ، أصله : قَضَى كعضد ، أعل إعلال ترام مصدر ترامينا .
وإذا بنى من قضيت مثل : قُدْعَمِلِ (٢) قيل : قُضَى ، أصله : قَضِيَّ ، فحذفت الثالثة نسيا لما ذكرنا من أنه إذا اجتمع ثلاث ياءات في مثله حذفت الثالثة نسيا .

(و) إذا بنى من قضيت (مثل قُدْعَمِلَةٍ) قيل : (قُضِيَّةٌ) أصله : قُضِيَّةٌ ، فحذفت الثالثة نسيا (كَمُعِيَّةٌ في التصغير) .
(و) إذا بنى (مثل قُدْ غَمِيلَةٍ) قيل : (قُضَوِيَّةٌ) أصله : قُضِيَّةٌ : بياعين مشددتين ، عمل به ما عمل بقضوية في المنسوب إلى : قضية ، وقد ذكرنا أن هذا مذهب المازنى ، والأولى بقاء الياءات لخفتها بالتشديد فيقال : قُضِيَّةٌ : بياعين مشددتين .

(١) في مخطوطة (صف) : فقلبت الأخيرة .

(٢) بناء الشارح « قدعمل » من قضيت من المسائل التي لم ترد في متن الشافية .

(و) إذا بنى من قَصَيْتُ (مثل حَمَصَيْصَةٍ) بفتح الحاء والميم ، وكسر الصاد المهملة الأولى ، ثم ياء ساكنة بعدها صاد مهملة أيضاً ، بعدها تاء التانيث ، وهى بقلّة ، قيل : (قَضَوِيَّةُ (١)) أصله : قضيبية : قلبت الياء الأولى واواً لما ذكرنا فى الإعلال : أنه إذا اجتمع ثلاث ياءات والأولى ثالثة الكلمة قلبت واواً .

(و) إذا بنى من قضيت (مثل مَلَكُوتٍ) قيل (قَضَوُوتُ (٢)) أصله : قضبوت : تحركت الياء بعد فتحة فقلب ألفا ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين وأعل ، وإن خرج الاسم هذه الزيادة عن موازنة الفعل ، لأن اشتراط الموازنة إنما يعتبر فى العين كما تقدم .

(و) إذا بنى (مثل جَمْرَشٍ) قيل : (قَضَيْي) قال الرضى (٣) : يعنى تعلمه إعلال قاض ، والأولى كما ذكرنا فى آخر باب الإعلال حذف الثالثة نسباً ، ثم قلب الثانية ألفاً ، أو قلب الثانية واواً فتسلم الثالثة .

(و) مثل جحمرش (من حَبَيْتُ : حَيَّو) أصله : حَيَّيُّ ، قلبت الثالثة واواً كراهة اجتماع الياءات ، ثم أعلّ إعلال قاض ، وقد ذكرنا أنه يجوز : حَيّاً : بحذف الأخيرة نسباً ، وقلب الثالثة ألفاً .

(١) فى متن الشافى (٣/ ٣٠٤) : فتقلب كرحوية .

(٢) قال العلامة الرضى فى شرحه للشافى (٣/ ٣٠٥) : ومثل ملكوت : قضووت ، وقد ذكرنا فى باب الإعلال أن الأصل أن يقال : غزووت ورميوت ورضيوت كجبروت من : غزوت ورميت ، لخروج الاسم هذه الزيادة عن موازنة الفعل ، فلا يقلب الواو والياء ألفاً ، كما لا يقلب فى الصورى والحيدى ، وأن بعضهم يقلبهما ألفين ويحذفهما للساكنين ، لعدم الاعتداد بالواو والياء .

(٣) قول الرضى ورد فى شرحه للشافى (٣/ ٣٠٥) .

(و) إذا بنى مثل (حَلْبَلَابٍ) وهو نبت ، من : قَضَى ، قيل : (قِضِيضَاءٌ) : العين واللام في حلبلاب مكررتان ، فكررتهما مثله ، فصار : قضيضاي ، فقلبت الياء المتطرفة ألفاً ، ثم همزة كما في : رداء .

(و) إذا بنى (مثل دَحْرَجْتُ من : قَرَأَ) قيل : (قَرَأَيْتُ) أصله : قرأت « همزتين » ، قلبت الثانية ألفاً كما في آدم ، ولا يكون الألف قبل تاء الضمير ونونه في كلامهم ، بل لا يكون قبلهما إلا واو أو ياء نحو : غزوت ورضيت ، ولا يجوز الواو هنا ، لأنها تكون رابعة ساكنة وقبلها فتحة ، فيجب قلبها ياء كما في أغريت ، فقلبت الألف من أول الأرياء .

(و) إذا بنى (مثل سَبَطِرٍ) للظويل ، قيل (قِرَأَى) ، قد تقدم في تخفيف الهمزة : أن الهمزتين إذا اجتمعتا والثانية طرف قلبت ياء .

(و) إذا بنى (مثل : اطمأننتُ) من قرأ قيل : (اقرأياتُ) أصله : اقرأأتُ : بثلاث همزات بعد الراء : الأولى : ساكنة ، والثانية : مفتوحة ، والثالثة : ساكنة ، فقلبت الثانية « ياء » فقلبت : اقرأياتُ ، وهذا كما تقدم في تخفيف الهمزة عند اجتماع أكثر من همزتين مذهب المازني ، وعند النحاة تقول : اقرأوات ، هكذا قال الرضي (١) ، لكنه لم يتقدم له في المذكور الذي أشار إليه ، أعني باب « تخفيف الهمزة »

(١) ورد ما أشار إليه من أقوال للرضي في شرحه للشافية (٣/٣٠٦) وتقول عبارة الرضي :

قوله « اقرأيات » هذا على مذهب المازني كما ذكرنا في باب تخفيف الهمزة عند ذكر اجتماع أكثر من همزتين ، وعند النحاة : اقرأوات ...

ذكر خلاف للمازني إلا في المفتوحة المفتوح ما قبلها ، كما ذكرنا هناك أيضاً ، بل يفهم مما تقدم من كلامه ، أعني الرضى ، أنها تقلب في مثل هذا ياء عند النحاة أيضاً ، (ومضارعه : يقرأئي) : همزة مكسورة بعد الراء ، بعدها ياء ساكنة ، بعدها همزة ، لكونه ملحقاً بيطمئن ، وأصله : يطمئن ، فأصل هذا : يقرأئي : همزة ساكنة ، بعدها همزة مكسورة ، بعدها همزة ، فقلبت حركة همزة الثانية إلى الأولى كما في الأصل ، ثم قلبت الثانية ياء لكسرة الأولى ، فصار : (كَيَقْرَأِيْعُ) ولو فعلنا فيه ما يقتضيه من التخفيف قلنا : يقرأيي : بقلب الثانية ياء عند المازني ؛ ويقرأوي : بقلب الثانية واواً عند غيره ، ولم تنقل حركة الواو أو الياء إلى ما قبلهما كما نقلتا في نحو : يقيم ويبين ، لأن ذلك لإتباعه للماضي في الإعلال بالإسكان كما مر في باب الإعلال .

قال الرضى (١) : والحق أن بناءهم لأمثال الأبنية المذكورة ليس مرادهم به الإلحاق ، بل المراد به : أنه لو اتفق مثل ذلك كيف كانت تعل ؟ فالأولى على هذا في مضارع : أقرأيات أو : أقرأوات : يقرأيي أو يقرأوي .

مقدمة الخط

ولما فرغ من مقدمة التصريف شرع في مقدمة الخط ، فقال :
(الخطُّ تصويرُ اللفظِ) في الكتابة (بحروفٍ هجائيهِ) أى بجنس

(١) قول الرضى ورد بنصه في شرحه لشافية ابن الحاجب (٣/ ٣٠٦) .

حروف الهجاء واحداً أو أكثر ، فإن كانت أكثر كتب بحروف الهجاء التي ركب ذلك اللفظ منها ، سواء كان اللفظ اسماً لما يصح كتابته كأسماء حروف الهجاء ، ولفظ الشعر ، ولفظ القرآن ، أم لا كزيد والرجل ، فإن جميع ذلك يكتب بحروف هجائه (إلا) ما كان اسماً لما يصح كتابته نحو : (أسماء الحروف) ، فإنك إن لم تقصد بها المسمى ، بل قصدت لفظها ، أو حروف هجائها بقرينة ، كأن تقول : قرأت جيماً ، فإنك أردت لفظه ، أو كتبت جيماً ، فإنك أردت حروف هجائه ، فإنك تكتبها أيضاً بحروف هجائها ، وأما (إذا قُصِدَ بها المُسمَّى) كما هو الظاهر عند الإطلاق (نحو أن يقال (١)) لك (اكتب : جيم ، عين ، فاء ، را) لا تعرب شيئاً من هذه الأسماء وإن كانت مركبة مع العامل ؛ لكلا يظن أنه قصد أن تكتب كل واحد من هذه الأحرف الأربعة منفصلاً من البواقي ، ولا تكتب حروف كلمة واحدة ، فلم تعرب الأسماء ، ولم تجي بواو العطف نحو : اكتب جيم وعين وفاء وراء ، بل وصل بعضها في اللفظ ببعض دلالة على اتصال مسمياتها بعضها ببعض ، لكونها حروف كلمة واحدة ، (فإنك) إنما تكتب هذه الصورة « جَعْفَر » ، لأنه (٢) (إنما أمرك بكتابة المسميات ، وما ذكر هو (مُسمَّاهَا خَطًّا وَلَفْظًا) ، أما لفظاً فلأنك إذا أمرت أن تتلفظ بجيم قلت : جه ، وأما خطأ فلأنك لو أمرت بكتابة « جيم » لكتبته هكذا « ج » لما عرفت من أن الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه ، (ولذلك) ، أي لكون جعفر مسمى : جيم ، عين ، فاء ، راء ، لفظاً

(١) في متن الشافية بشرح الرضى (٣١٢/٣) : نحو قولك .

(٢) في متن الشافية (٣١٢/٣) : لأنها .

(قَالَ الْخَلِيلُ) رادا على أصحابه (لَمَّا سَأَلَهُمْ) فقال لهم : (كَيْفَ تَنْطِقُونَ بِالْجِيمِ مِنْ جَعْفَرٍ ؟) أى كيف تنطقون بمسمى هذا اللفظ ، لما تقدم من أن الظاهر من إطلاق اللفظ إرادة مسماه ، إذا أمكن إرادته نحو : ضربت زيدا ، أى مسمى هذا اللفظ ، وأما إذا لم يمكن نحو : قرأت زيدا وكتبت زيدا فلا ، بل المراد غيره ، مثلا المراد بالأول من المثاليين : اللفظ ، وبالثاني : حروف هجاء اللفظ ، (فقالوا : جِيمٌ ، فقال (١) : إِنَّمَا نَطَقْتُمْ بِالْأَسْمِ) مقول القول يعنى : إنما نطقتم بجيم الذى هو على وزن : فِعْلٌ ، وهو اسم للمسمى الذى هو المسئول عنه ، وهو : جِه ، (ولم تنطقوا بالمسئول عَنْهُ) وهو المسمى ، (والجواب) الذى ينبغى أن يجيبوا به (جَه ، لَأَنَّهُ الْمُسَمَّى) كما عرفت .

(فَإِنْ سُمِّيَ بِهَا) أى بأسماء حروف التهجى (مُسَمَّى آخَرُ) غير حروف التهجى مما لا يصح كتابته ، كما لو سُمى بـدال مثلا شخص (كُتِبَتْ كَفِيرُهَا (٢)) أى كتبت ألفاظها بحروف هجائها ، فإذا قيل : اكتب دال ، كتبت هكذا « دال » كما تكتب « زيد » ، (و) أما (فى المصحف) فإنها تكتب (على أصلها) أى تكتب مسمى حروف التهجى ، ولا تكتب تلك الأسماء بحروف هجائها (على الوجهين) أى سواء كانت هذه الفواتح ، أعنى (نحو : يَسَّ وَحَم) أسماء حروف التهجى كما قال جار الله العلامة (٣) : « إن المراد بها التنبيه على أن

(١) لفظ « فقال » ساقط من مخطوطى (ق) ، (ص) ولكنه وارد فى متن الشافية ، والسياق يقره .

(٢) فى متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٣ / ٣١٢) : كتبت كفيرها نحو : ياسين

وحاميم .

(٣) ورد ما قاله العلامة جار الله الزمخشري فى شرح الرضى للشافية (٣ / ٣١٤) .

القرآن مركب من هذه الحروف كالألفاظكم التي تتلفظون بها ، فعارضوه إن قدرتم « فهي إذن تحدّ لهم ، أو لم تكن أسماء للسور كما قال بعضهم ، أو أسماء أشخاص كما قيل : إن يس وطه اسمان للنبي صلى الله عليه وسلم ، و « ق » اسم جبل ، و « ن » اسم للدواة وغير ذلك ، أو تكون أبعاد الكلم كما نسب إلى ابن عباس (١) رضى الله عنه في قوله تعالى « ألم » إن معناها : أنا الله أعلم ، وغير ذلك مما قيل فيها .

وإنما كتبت في المصحف كذلك ؛ لأن المصحف أثر يتبع ، هذا تقرير كلام المصنف ، وإذا حققت النظر لم تجد كل لفظ يكتب إلا بحروف هجائه ما عدا ما في المصحف ، وذلك لأن أسماء الحروف حين يراد بها المسميات لم تكتب قط حتى تكتب بحروف هجائها ، بل المكتوب ما هو المراد ، وهو المسمى ، وقد كتب بحروف هجائه ، فإنه إذا قيل : اكتب جيم ، فكأنه قيل : اكتب مسمى جيم ، فلا فرق بين أن تقول : اكتب مسمى جيم وبين أن تقول : اكتب جه ، فلا حاجة إلى الاستثناء بقوله « إلا أسماء الحروف . . الخ » وكذلك لفظ الشعر والقرآن ، فإنه إذا قال : اكتب شعرا كان المتبادر أنه أراد : اكتب مثلاً : (٢) :

قفا نبيك من ذكرى حبيب ومنزل (البيت)

(١) ورد ما نسب الشارح إلى ابن عباس في شرح الرضى الشافى : (٣ / ٣١٤)

(٢) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة امرئ القيس وعجزه :

* بسقط الأولى بين الدخول فحومل *

وهو من بحر الطويل ، قفا : فعل أمر ، وسقط اللوى : اسم مكان وكذلك الدخول

وحومل .

وإذا قال : اكتب القرآن كان المتبادر منه أنه أراد : اكتب سورة الفاتحة مثلاً ، فكأنه قال : اكتب : قفانبك البيت ، واكتب : بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله . . . إلى آخرها ، فلم يأمرك إلا بتصوير اللفظ بحروف هجائه ، ولم تكتب أنت أيضاً إلا حروف هجاء ذلك اللفظ .

تكون الكتابة بالنظر للابتداء والوقف

(والأصل في كل كلمة أن تُكتب بصورة لفظها) أى بحروف هجائه حال كونها متلبسة (بتقدير الابتداء بها والوقف عليها) يعنى مقدراً استقلالها عن شئ يكون قبلها أو بعدها إن كانت مما يستقل ، (فمن ثم (١) كُتِبَ) نحو : من ابنك : همزة الوصل ، لأنك لو ابتدأت بها لم يكن بد من همزة الوصل ، (ونحو : رة زَيْدًا) : بفتح الراء وكسرها (٢) ، (وقِه زَيْدًا : بالهاء) ، لأنه يوقف عليه بالهاء كما تقدم .

(و) كتبت « ما » بعد حذف ألفها إذا أضيف إليها اسم ، نحو : (مثل مَهْ أَنْتَ ، ومجئ مَهْ جِئْتَ : بالهاء أيضاً) لما تقدم في الوقف من أن « ما » الاستفهامية المجرورة بالاسم المحذوفة الألف يجب أن يوقف عليها بالألف (بخلاف) « ما » المذكورة إذا كان انجرارها بالحرف (الجار ، نحو : حَتَامَ وَالْإِمَّ وَعِلَامَ) فإنه لا يجب أن يكتب

(١) في مخطوطة (ص) : فمن ثمة .

(٢) لأنها بفتح الراء من ره : فعل أمر من رأى ، وبكسر الراء من ره على أنها فعل أمر من ورى الزند يرى : إذا خرجت ناره .

بالهاء ، كما لا يجب أن يوقف عليها بالهاء (لشدّة الاتصال بالحرف) لعدم استقلاله ، بخلاف الاسم ، (ومن ثمّ) أى : ومن جهة شدة الاتصال بالحرف (كُتِبَتْ) حتّى وعلى وإلى (معها) أى مع « ما » المذكورة (بـألفاتٍ) ، ولم تكتب بالياء ، لأن كتابتها بالياء : فى : إلى وعلى إنما كانت لانقلاب ألفهما ياء مع الضمير نحو : عليك وإليه ، ومع « ما » المذكورة لا يدخلان على الضمير ، وفى : حتّى ، لأنها تمال اسماً ، لكون الألف رابعة متطرفة ، ومع « ما » المذكورة لا تكون طرفاً .

(وَكُتِبَ مِمَّ وَعَمَّ بغير نون) ، أى من جهة اتصال « ما » بالحرف لم تكتب : مم وعم بالنون ، بل حذفت النون المدغمة خطأً ، كما يحذف كل حرف مد مدغم فى الآخر فى كلمة واحدة نحو : هَمَّرَش فى : هَمَّرَش ، وأمَحَى فى : ائمَحَى ، (فَإِنْ قَصَدَتْ إِلَى الْهَاءِ) يعنى إذا قلت : علام جئت ؟ ومم جئت ؟ وعم يتساءلون ؟ وقصدت أنك لو وقفت على : علام ومم وعم ؛ ألحقت بها هاء السكت ، لكون الوقف على « ما » المذكورة بالحرف بالهاء جائزاً كما تقدم فى الوقف (كُتِبَتْهَا) أى الهاء ، لأنك تكون إذاً معتبراً « ما » الاستفهامية مستقلة بنفسها ، فتكتب الهاء وجوباً ، (وَرَدَدَتْ (١) الياء) فى حتّى وأختيها (وَغَيْرَهَا) كالنون فى : عن مه ، ومن مه ، لكن ليس رجوع الياء والنون وجوباً ، بل (إن شئت) رجوعهما ، فأنت مخير ، فإن رددتهما فنظراً إلى الهاء ، لأنها إنما ألحقت « بما » نظر إلى استقلالها ، وإن لم ترد فنظراً إلى عدم استقلال حروف الجر دون « ما » ، فتكون علامة مثل : كيفية وأينه ، وكان الهاء لحقت آخر كلمة واحدة محرّكة بحركة غير إعرابية ولا مُشَبَّهة لها .

(ومن ثم (١)) أى ومن جهة أن مبنى الكتابة على الوقف (كُتِبَ : أنا زيدٌ بالألفِ (٢)) ؛ لأنه يوقف عليه كذلك ، (ومنه) أى : من لفظ « أنا » الذى كتب بالألف : « أنا » المتصل ولكن المخففة فى قوله تعالى (٣) : (لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ) يعنى إذا لم يقرأ بالألف ، فإنه يكتب بالألف ، كما يكتب بها إذا قرئ بها ، لأن أصله : لكن أنا هو الله - كما تقدم ، (ومن ثم) أى ومن جهة أن مبنى الكتابة على الوقف (كُتِبَتْ تاءُ التانيثِ) الاسمية التى (فى نحو : رَحْمَةٍ وَتُخَمَّةٍ هَاءُ) ؛ لأنها كذلك يوقف عليها ، (وفيمن وقفَ بالتاء تاءً) كما هو لغة بعضهم ، أعنى الوقف عليها بالتاء ، قال (٤) :

* بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظَهَرَ الْحَجَفَتِ *

(بخلاف : أختٍ وبنْتٍ ، وبابِ قائمات) يعنى جمع سلامة المؤنث ، (وبابِ : قامتْ هِنْدٌ) يعنى الفعل الماضى المتصل به تاء التانيث ، فإنها تكتب بالتاء ، إذ يوقف عليها بالتاء كما تقدم ، ومن وقف على نحو : الضاربات بالهاء كتبها بالهاء .

(ومن ثم كُتِبَ المنونُ المنصوبُ بالألف (٥)) نحو : رأيت زيدا ،

-
- (١) فى مخطوطة (ص) : ومن ثمة .
 (٢) لفظة (بِالألف) ساقطة من مخطوطة (ص) .
 (٣) جزء الآية ٣٨ من سورة الكهف .
 (٤) هذا البيت من بحر الرجز ، وقبله :
 ما ضرها أم ما عليها لو شفت متيها بنظرة وأسفست
 والجوز - بفتح الجيم - الوسط ، وتيهاء : مغارة يتيه فيها السالك ، والحجفة - بفتح الحاء والجيم والفاء - الترس ، وهذه اللفظة - هى موضع الاستشهاد حيث كتبت الحجفت (بالتاء) عند من يقف عليها كذلك .
 (٥) فى مخطوطة (ص) : بِألف .

إذ يوقف عليه كذلك ، ومن وقف عليه بغير ألف كتبه كذلك ، (وغيره) أى غير المنون المنصوب ، وهو إما ما لا تنوين فيه ، سواء كان كان منصوباً أولاً ، نحو : رأيت الرجل وإبراهيم ، أو فيه تنوين لكنه غير منصوب نحو : جاء زيد ، ومررت بزيد : يكتب (بالحذف) تنزيلاً للممكن لوجوده منزلة الموجود ، فكان التنوين لما كان وجوده ممكناً فيه ، أعنى فى المنصوب غير المنون ، وجد ثم حذف ، ويحذف التنوين حقيقة فى الثانى كما سيأتى النقص .

(و) كتب (إِذَنْ) فى نحو : إِذَا أَكْرَمَكَ فى جواب : أَنَا آتِيكَ (بالألف على الأكثر) لما بين فى الوقف أن الأكثر فى إذن الوقف عليه بالألف ، والمآزى يقف عليه بالنون ، فيكتبه بالنون .

(وكذا) كتب المؤكد بالنون الخفيفة نحو : (اضْرِبْ) للواحد المذكور بالألف ، إذ لا يوقف عليه إلا بها ، (وكان قياس : اضْرِبْ) مما أكد بها أمر جماعة المذكور أن يكتب (بواو وألف) هكذا : اضربوا ، (و) قياس (اضْرِبْ) مما أكد بها أمر المخاطبة أن يكتب (بياء) هكذا : اضربى .

(و) قياس (هل تَضْرِبْ) ما أكد بها المضارع لجماعة المذكور (بواو ونون) هكذا : تضربون (و) قياس (هل تَضْرِبْ) مما أكد بها المضارع للمخاطبة (بياء ونون) هكذا : تضربين ، لما عرفت فى النحو من أنك إذا وقفت على النون الخفيفة المضموم أو المكسور ما قبلها : رددت ما حذف لأجل النون من الواو والياء فى نحو : اضربوا واضربى ، ومن الواو والنون فى : هل تضربون ؟ ، ومن الياء والنون فى : هل تضربين ؟ فكان القياس أن يكتب كذلك بناء للكتابة على الوقف ،

(ولكنهم (١) كتبوه على لفظه) ، أى على ما يلفظ به فى حال الوصل ،
يعنى بالنون (لُعْسِرٌ تَبَيَّنَ) ، أى لأنه يعسر معرفة أن الموقوف عليه
من : اضربن فى : ياقوم اضربن ، وكذلك من اضربن وهل تضربن ،
كذلك ، أى ترجع فى الوقف الحروف المحذوفة ، فإنه لا يعرف ذلك
إلا حاذق يعرف الإعراب ، فلما عسر ذلك على الكتاب كتبوه على
الظاهر ، (أو لعدم تبين قصدها) يعنى لو كتبت بالواو والألف ،
وبالياء والنون ، وبالواو والنون لم يتبين ، أى لم يعلم قصدها ، أى
المقصود منها ، فهو مصدر بمعنى المفعول ، أو لم يتبين أنك قصدها ،
فهو باق على مصدرية مضاف إلى المفعول ، يعنى لم يعلم هل هو مما
لحقه نون التأكيد ، أو مما يلحقه ذلك .

(وقد يُجرى اضربن مجزاه) يعنى قد يكتب بالنون مما هو للواحد
المذكر ، وإن لم يحصل فيه شيء من الوجهين ، أعنى : عسر التبين ،
فإنه ليس متمعر إذ هو فى اللفظ كزيدا ورجلا ، وعدم تبين القصد ،
إذ لا يلتبس بشيء ؛ لأن المفرد المذكر لا يلحقه ألف ، إلا أن بعضهم
خاف التباسه بالمشنى ، فكتبه بالنون حملا على : اضربن واضربن ،
لأنه من نوعهما .

(ومن ثم) أى ومن جهة أن مبنى الكتابة على الوقف (كتبت باب
قاض بغير ياء ، وباب القاضى بالياء على الأفصح فيهما) ، إذا الوقف
عليهما كذلك على الأفصح الذى هو لغة الأكثر كما تقدم فى الوقف ،

(١) فى مخطوطة (ق) ولكن كتبوه .

ومن وقف على نحو قاض بالياء ، وعلى نحو القاضى بحذفها كتبهما كذلك ، وهو لغة الأقل كما تقدم .

(ومن ثم) الإشارة بـ « هـا » ما يفهم من قوله « بتقدير الابتداء بها ، والوقف عليها » فإننا قد ذكرنا أن المراد إن كانت مما يبتدأ بها ويوقف عليها ، يعنى ومن جهة أنه إذا لم يمكن تقدير الابتداء بها والوقف عليها ، لعدم صلاحيتها لذلك (كُتِبَ نحو) الباء واللام والكاف فى نحو : (بزيدي ولزيدي وكزيدي متصلاً) بالاسم (لأنه لا يُوقَفُ عليه) لكونها حروفاً لا تتم إلا بما بعدها ، (وكُتِبَ) الضمير المجرور ، والضمير المنصوب المتصل (نحو : منك ومنكم وضميركم متصلاً ؛ لأنه لا يُبْتَدَأُ به) لكونه ضميراً متصلاً .

كتابة الهمزة

(والنظر) أى البحث (بعد) معرفة (ذلك) الأصل الذى مهده للكتابة من كونها مبنية على الابتداء والوقف (فيما) تختلف كتابته ، وهو ما (لا صورة له تخصه) ، بل له صورة مشتركة بينه وبين غيره ، كما سيتبين ، فلعدم جريه على وتيرة واحدة فى الكتابة لابد من بيان أحواله المختلفة ، (وفيما خولف) فيه هذا الأصل المهد (بوصل أو زيادة أو نقص أو إبدال (١)) ، فصار البحث فى خمسة أنحاء : —

(الأول (٢)) وهو ما لا صورة له تخصه : المهموز ، وفى بعض

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣١٩ / ٣) : أو بدل .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣١٩ / ٣) : فالأول .

النسخ (الهمزة) وهو أول ، وإنما قال إن الهمز لا صورة له تخصه ، لأن صورة الألف أعني هذه « أ » كانت مشتركة بينه وبين الألف ، وقياس لفظة الألف أن تكون مختصة بالهمزة ، لأن أول الألف همزة ، وقياس حروف التهجي أن تكون أول حرف من أسمائها كالأباء والجد والجيم وغيرهما ، ثم لما كثر تخفيف الهمزة ولا سيما في لغة أهل الجحاز ، فإنهم لا يخففونها ما أمكن التخفيف استعير للهمزة في الخط وإن لم تخفف صورة ما تقلب إليه إذا خففت ، وهي صورة الواو والياء ، ثم يعلم على تلك الصورة المستعارة بصورة العين البتراء هكذا « ء » ليتعين كونها همزة ، وإنما جعلت العين علامة الهمزة لتقارب مخرجيهما ، (وهو) أى الهمز (أولٌ ووسطٌ وآخرٌ) :

(فالأول (١)) صورته في الكتابة (أ ل ف) أعني « ا » (مطلقاً) أى سواء كانت مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (كأحد (٢)) وأحد (وإبـل) ، وذلك لأنها ليست في موضع التخفيف ، فتكتب بصورتها الأصلية المشتركة .

(والوسط (٣)) : إما ساكن فيكتب بحرف حركة ما قبله (أى الألف : إن كان ما قبله مفتوحاً (مثل يأكل ، و) الواو : إن كان ما قبله مضموماً مثل (يؤمن ، و) الياء : إن كان ما قبله مكسوراً مثل يرأس) بناء للكتابة على حكم تخفيفها ، وهي تخفف كذلك .

(وإما متحرك قبله ساكن ، فيكتب) أى فالقياس أن يكتب

(١) في متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٣١٨) : الأول .

(٢) في متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٣١٨) : نحو أحد .

(٣) في مخطوطة (ص) : والأوسط .

(بحرفٍ حركته ، مثل : يَسْأَلُ وَيَلْزُمُ وَيُسْئِمُ) فيكتب الأول بالألف ، والثاني بالواو ، والثالث بالياء ، وإنما كتبت كذلك ، وإن كان التخفيف فيها ذكر بحذفها ، لأن حذفك في الخط لما هو ثابت لفظاً ، أو في حكم الثابت خلاف القياس ، قبقيت على الأصل ، فلما لم تحذف ولم تبين كتابتها على التخفيف اعتبرت صورة حرف حركتها ؛ لأنها أقرب الأشياء إليها ، فدبرت الهزة بحركتها ، وكذا القياس أن تكتب نحو : سأل وتسأل وتساؤل لحرف حركته بناء للكتابة على التخفيف ، وتخفيفها كما تقدم باعتبار حركتها ، وإطلاق كلامه يقتضى أن ما كان تخفيفه بالقلب والإدغام كذلك ، أعني يكتب بحرف حركته ، وليس كذلك ، بل يجب حذفها في الخط كسؤال على وزن طومار (١) ، وقروآء على وزن بروكاه (٢) ، لأنك في اللفظ تقلبها إلى الحرف الذى قبلها ، وتجعلها مع ذلك الحرف كحرف واحد ، فكذا جعلت في الخط .

(ومنهم مَنْ) أى بعض من الكتاب (يَحْذِفُهَا إِنْ كَانَ تَخْفِيفُهَا بِالنَّقْلِ) أى ينقل حركة الهزة وحذفها كالأمثلة المذكورة في المتن ، (أو الإدغام) كالأمثلة المذكورة في الشرح ، بناء منه للكتابة على التخفيف ، فيحذفها خطأ في كل ما خففت فيه لفظاً بالحذف أو الإدغام ، وقد عرفت أن ذلك اتفاق في الإدغام .

(ومنهم مَنْ يَحْذِفُ) من جملة ما خففت بالنقل (المفتوحة فَقَطْ) لكثرة الاستعمال نحو : مَسَلَةٌ وَيَسَلٌ ، ولا تحذف في نحو : يلوم ويسئم ، (والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف ، نحو : ساءل)

(١) الطومار : الصحيفة جمعه : طوامير (القاموس المحيط ٢ / ٧٩)

(٢) البروكاه : اتركوا جنوا للركب فاقتتلوا وهى البروكاه (القاموس المحيط ٣ / ٢٩٤)

وإن كان القياس كتابتها بحذف حركتها ، وذلك كراهة لصورتي الألفين ، (ومنهم مَنْ يَحذفُها) أى الحمزة بعد الألف (فى الجميع) أى جميع الحالات ، أعنى كونها مفتوحة كساء ، أو مضمومة كتساؤل ، أو مكسورة كيسائل ، قال الرضى (١) : وفى هذا القول نظر ، إذ كتاب عصرنا لا يكتبون مثل ذلك أبدا .

(وإما مُتَحَرِّكٌ وَقَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ) وهى التسعة الأمثلة ، (فَيُكْتَبُ عَلَى نَحْوِ مَا يُسَهَّلُ) بناء للكتابة على التخفيف ، (فلذلك كُتِبَ نَحْوُ : مُؤَجَّلٌ : بِالْوَاوِ ، وَنَحْوُ فَتَةٍ : بِالْيَاءِ) إذ يخففان كذلك ، (وَكُتِبَ) الخمسة التى تخفف بجعلها بين بين المشهورة (نَحْوُ : سَأَلَ وَلَوْمْ وَيَسَّسَ ، وَمِنْ مُقَرَّرِكَ وَرُوُوسَ بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ) ، لَأَنَّ ذَلِكَ مُوَافِقٌ لما اعتبر فيها حال التخفيف إذ اعتبرت حركتها ، فاعتبر هنا حرف حركتها .

(وجاء فى) نَحْوِ (سُئِلَ وَيُقَرَّرُكَ الْقَوْلَانِ) فعلى قول سيبويه (٢) بحرف حركته ، وعلى قول الأخفش بحرف حركة ما قبله ، وإنما قال « على نحو ما يسهل » ولم يقل « على ما يسهل » لَأَنَّ مِنْهَا مَا يَكْتَبُ عَلَى لَفْظِ مَا يَسَهَّلُ إِلَيْهِ ، كما فى مؤجل وفئة ، ومنها ما لا يكتب على لفظه كالأمثلة الباقية ، إذ لفظه بين بين ولا صورة له ، إلا أنها لما سهلت باعتبار حركتها فى الخمسة ، أو باعتبارها أو اعتبار حركة ما قبلها فى الآخرين كان اعتبار كتابتها بما اعتبر ، ولوحظ فى تسهيلها أعنى الحركة ، فكُتِبَ بحرف تلك الحركة .

(١) ورد مضمون ما قاله الرضى فى شرحه (٣ / ٢٢٤) .

(٢) ورد ما قاله سيبويه وكذا ما قاله الأخفش بعده فى شرح الرضى للشافية (٣ / ٣٢١)

(والآخرُ إنَّ كَانَ ما قبله ساكنًا حُذِفَ) ، أما ما يخفف فيه بالنقل (نحو : حَبٌّ وَخَبٌّ وَخَبْتًا) فبناء للكلمة على التخفيف ، وإنَّ كَانَ القياس أن لا يبنى عليه هنا كما ذكرنا في نحو مسألة ، إلا أن الآخر محل التخفيف لفظاً ، فيخفف خطأ ، وأما ما يخفف فيه بالإدغام نحو مقرو والنبي ، فلما تقدم في المتوسطة ، وأما ما تخفف بالتسهيل وهى التى قبلها ألف نحو : السماء والبناء ؛ فلأنَّ قياسه أن يكتب بالألف ؛ لأنَّ الأكثر قلب مثلها ألفاً كما مر في باب تخفيف الهمزة ، فاستكره صورة الألفين فحذفت .

(وإنَّ كَانَ) ما قبله (متحركًا كُتِبَ بحرف (١) حركة ما قبله) أى حركة كانت (كَيْفَ كَانَ) هو ، أى سواء كان متحركاً (مثل (٢) : قرأً ويُقرئُ ورُدُّوْ) ، أو ساكنًا (و) ذلك نحو : (لم يُقرأْ ولم يُقرئُ ولم يَرُدُّوْ) ، أما إذا كان ساكنًا فظاهر ، وأما إذا كان متحركاً ؛ فلأنَّ الحركة تسقط في الوقف ، فتُدبِّرُ الهمزة بحركة ما قبلها ، (و) الهمز (الطَّرْفُ الذى لا يوقِفُ عليه لاتصال غيره) مما لا استقلال له (كالوَسَطِ) يعامل معاملته ، لأنَّه لما اتصل بها ما لا يستقل صار هو وما هى فى آخره كالكلمة الواحدة ، فيكتب إنَّ كَانَ متحركاً وقبله ساكن غير مد بحرف حركته ، (نحو) هذا (جُزُوءُكَ و) رأيت (جُزَأَكَ و) عجبت من (جُزْئِكَ) ، فتكتب الأول بالواو ، والثانى بالألف ، والثالث بالياء ، كما كب كذلك : يلوم ويسأل ويُسيئ .

(و) إنَّ كَانَ متحركاً قبله مد هو ألف كُتِبَ على نحو ما يسهل ،

(١) لفظه (بحرف) ساقطة من مخطوطي (ق) ، (ص) .
(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٣٢٠) : نحو .

أعني بالواو في (نحو : هذا (رِذْوُكُ ، و) بالألف نحو : رأيت (رِذَاكَ) ، ولكنها تحذف في هذا لما سيأتي ، (و) بالياء في نحو : عجبت من (رِذْلِكَ) كتساؤل وتساؤل ويسائل ، وإن كان متحركا قبله مد هو واو أو ياء كخطيئة ومقروء كتب بالحذف كما قلنا في نحو : سؤال على وزن طومار ، (و) إن كان متحركا وقبله متحرك (نحو : يَقْرُوهُ وَيُقْرِنُكَ) ولن تقرأه ولن يقرئك على نحو ما يسهل ، فالأول بالواو كرعوف ، والثاني بالواو أو بالياء على القولين كما في مستهزئون ، والثالث بالألف كسامل ، والرابع بالياء كفشة ، وعلى ذلك فقس .

قوله : (إلا في نحو مقروءة وبريئة) يعني ما يخفف بالإدغام ، كأنه يريد أنها لا تعامل معاملة الوسط في كتابتها بحرف حركتها على ما هو ظاهر إطلاقه سابقاً ، يعني بل يحذف هنا ، ويعامل معاملتها غير متصل بها شيء ، وقد عرفت أن هذا أيضاً حكم المتوسط بالاتفاق ، فلا وجه لقوله « إلا في نحو مقروءة وبريئة » ، ومن ثم ذكرته في الشرح مع أخواته ، أعني بعد : رداؤك وردائك (بخلاف الأول المتصل به غيره) وإن كان قد يخفف بالقلب في (نحو : بِأَحَدٍ وَكَأَحَدٍ وَلِأَحَدٍ) ، وبالحذف كما في : الأرض وقد أفلح ، وبالإدغام كما في : أبو ايوب ، فإنه لم يعامل معاملة الوسط ؛ لأن لما لم يتطرق إلى الهمزة التي في الأول إذا لم يتصل بها شيء وجه من وجوه التخفيف ، وكان الأصل هو الانفصال ، وهي في حال الانفصال ليست إلا بصورة الألف أجريت على وتيرة واحدة في أن لا تكتب إلا بصورتها الأصلية المشتركة ، أعني هكذا « ا » وأما الأخيرة فالتخفيف يتطرق إليها ولو لم يتصل بها شيء ، وبحسب ذلك تختلف صورتها في الكتابة ،

فعملت مع اتصال شيء بها معاملة الوسط ، لكثرة اختلاف صورتها بدون اتصال ، فجراً ذلك على جعلها مختلفة حال الاتصال- أيضاً (بخلاف-) همزة « أن » إذا دخلت على « لا » ودخل عليها لام الجر نحو (لئلاً) ، فإنها قد عملت معاملة الوسط ، فكتبت بالياء كفتة (لكثرتة) أى لكثرة استعماله ، فعملت الثلاث الكلمات معاملة كلمة واحدة ، (أو لكرامية صورته) لو كتبت على الأصل هكذا « لآلاً » ، إذ النون لا تكتب لإدغامها في اللام ، وفي بعض النسخ (وبخلاف لئن لكثرتة) والظاهر أنه أراد همزة « إن » الشرطية إذا دخلت عليها لام الابتداء ، يعنى فإنها تكتب بالياء كسثم لكثرة استعمالها ، فعملنا معاملة الكلمة الواحدة ، ولم يتعرض لشرحها الرضى (١) ، فليحقق ذلك.

(وكل همزة بعدها حرف مد) صورته في الكتابة (كصورتيها) فيها ، فإنها (تحذف) إذا لم تؤد إلى لبس ، كراهة توالى صورتين متفتقتين ، وسواء كانت في الوسط كسثال ورءوف ونثيم (٢) ، أو في الطرف (نحو خَطَطًا في النصب) أو في حكم الطرف (و) ذلك نحو (مستهزئون) على مذهب سيبويه ، (ومستهزئين ، وقد تكتب بالياء) ، قال الرضى (٣) : الأكثر على أن الياء لا تحذف ، لأن صورتها ليست مستقلة لنثيم ومستهزئين (بخلاف) ما يؤدي فيه حذفها إلى اللبس ، نحو : (قرأاً ويقرأ أن لللبس) ، فإنهما لو كتبا بآلف واحدة لالتبس

(١) لوحظ أن الرضى شرح قول المصنف (لئلا لكثرتة أو لكرامة صورته) ٣/ ٣٤٣ ، ولكنه لم يتعرض لشرح قول المصنف (وبخلاف لئن لكثرتة) .
(٢) النثيم : الأنين ، أو هو صوت خفى ، والنثيم أيضاً : صوت الأسد والقوس والظبي ، والفعل كضرب ومنع (القاموس المحيط ٤ / ١٧٩) .
(٣) ورد قول الرضى في شرحه للشافية (٣ / ٣٢٤) .

قرأاً بالمسند إلى ضمير الواحد ، ويقرأ أن بجمع المؤنث (وبخلاف) ما لم يكن الذى بعدها مما صوته كصورتها مدا (نحو مستهزئين فى المثنى) فإنها لا تحذف (لعدم المَدِّ) ، قال الرضى (١) : ليس بتعليل جيد ، لأن المد لا تأثير له فى الخط ، بل إنما كان الحذف لاجتماع المثليين ، وهو حاصل ، سواء كان الثانى مداً أو غير مد ، بل الوجه الصحيح أن يقال : إن الأصل أن لا تحذف الياء كما ذكرنا لخفة كتابتها على الواو كما ذكرنا ، بخلاف الواوين والألفين ، مع أن أصل مستهزئين وهو : مستهزئان ثبت فيه للهمز صورة ، فجعل الفرع عليه فى ثبوتها ، وأما أصل مستهزئين فى الجمع فلم يكن للهمز فيه صورة نحو : مستهزئون لاجتماع الواوين ، يعنى على مذهب سيبويه ، فحمل الفرع عليه .

(وبخلاف) ما بعد الهمزة فيه حرف مد إذا كان ياء المتكلم كما فى (ردائى (٢) ونحوه) ، فإنها لا تحذف (فى الأكثر لمغايرة الصورة) أى للاختلاف بين صورتى الياءين فى الكتابة فى مثله ، فلم يكره بقاؤها (أو للفتح الأصلى) يعنى أنها لم تكن فى الأصل مداً بناءً على ما ذكر المصنف فى النحو من أن أصل ياء المتكلم (٣) البناء على الفتح ، وقد عرفت اعتراض الرضى عليه بأنه لا تأثير للمد ، (وبخلاف) ما بعد الهمزة فيه حرف مد ، لكنه أول ياء النسبة (نحو حنائى) فى المنسوب إلى حناء ، فإنها لا تحذف (فى الأكثر

(١) ما قاله الرضى فى شرحه للشافية (٣ / ٣٢٤) .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٣٢٠) : نحو ردائى .

(٣) شرح الكافية الرضى (١ / ١٤٧) .

للمغايرة) في الصورة (والتشديد) الذى صارت به الياء كأنها ليست مداً ، إذ صارت مع الثانية المتحركة كالحرف الواحد ، وقوله فيه « وفي ردائى فى الأكثر » إشارة إلى أن بعض الكتاب يحذفها كراهة اجتماع صورة الياءين ، (وبخلاف) ما بعد الهمزة فيه حرف مد ، لكنه ياء المخاطبة نحو (لم تقرئى) يا هند ، فإنها لا تحذف (للمغايرة واللبس) إذ يلتبس بلم تقرى يا هند من القرى .

الفصل والوصل فى الخط

ولما فرغ من الذى لا صورة له تخصه ؛ شرع فيما خولف فيه أصل الكتابة ، وقدم منه الوصل ، لأن صورة اللفظ فيه باقية على حالها لم تتغير بزيادة ولا نقص ، ولا إبدال حرف فيه ، فقال :

(وأما الوصل) أى وصل لفظ بلفظ فى الكتابة (فإنهم (١) وصلوا الحروف وشبهها) أى الأسماء التى فيها معنى الشرط أو الاستفهام (بما الحرفية) ، كان ينبغى أن يقول « بما الحرفية غير المصدرية » ، لأن « ما » المصدرية حرفية عند الأكثر ، ومع هذا تكتب منفصلة نحو : إن ما صنعت عجيب ، أى صنعتك ، وإنما وصلوها « بما » الكافة فى (نحو : أما آلهكم إله (٢)) ، إذ كفت أن عن العمل ، (و) الزائدة فى نحو (أينما تكن أكن ، و) الكافة أيضا فى نحو (كلما أتيتنى أكرمك) ، إذ كفت « كل » عن اقتضاء المضاف إليه ، وخصت الكافة لتأثيرها فيما اتصلت بآخره بكفها له ، والزائدة لكونها

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٣٢٥) : فقد وصلوا .

(٢) جزء الآية ١١٠ من سورة الكهف .

كالمدومة من جهة المعنى ، فخففت بوصلها خطأ مع أن كل واحد منهما غير مستقل (بخلاف) الحروف وشبهها إذا وليتها « ما » الاسمية نحو : (إِنَّ مَا عِندِي حَسَنٌ ، وَأَيْنَ مَا وَعَدْتَنِي ، وَكُلُّ مَا عِندِي حَسَنٌ) وهى فى الأولين موصولة ، وفى الثالث تحتل الموصولة والموصوفة ، فإنها لا توصل الحروف وشبهها بها ؛ لعدم تأثير الاسمية فيها ، وأيضا هى أى الاسمية مستقلة ، (وكذلك) وصلوا « من وعن » بما المذكورة ، ولم يصلوا بالاسمية ، فصار (مِنْ) (١) مَا وَعَنْ مَا فى الوجهين (أى الوصل وعدمه مثل : إِنْ وَأَيْنَ ، وكل مع ما ، فإن كان « ما » حرفا نحو « عَمَّا قَلِيلٍ » (٢) و « مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ » (٣) وصلت ؛ لأن الأولى والثانية حرفان ، ولهما اتصال آخر من حيث وجوب إدغام آخر الأولى فى الثانية ، وإن كانت « ما » الاسمية نحو : بعدت عن ما رأيته ، وأخذت من ما أخذته ، فصلت لانفصال الاسمية بسبب استقلالها .

(وقد تُكْتَبَانِ) أى من وعن (مُتَّصِلَتَيْنِ) بما (مُطْلَقًا) أى سواء كانت « ما » اسمية أو حرفية لما بينهما من الاتصال فى اللفظ (لِوُجُوبِ الإِدْغَامِ) لما عرفت من وجوب إدغام النون الساكنة فى حروف « يرملون » ، فلما اتصلتا لفظا وصلتا خطأ .

(وَلَمْ يَصِلُوا مَتْنِي) بما الحرفية نحو : متى ما أتيتنى أكرمك (إِمَّا يَلْزَمُ) لو وصلت (من تغيير الياء) إذ تقلب حينئذ ألفا ،

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٢٢٥) عن ما ومن ما فى الوجهين .

(٢) جزء الآية ٤٠ من سورة المؤمنون .

(٣) جزء الآية ٢٥ من سورة نوح .

كما قلبت في : علام وإلام وحتام ، فإن كتابتها بالياء إنما هو للإمالة ، ومع الوصل المشعر يجعلها مع بعدها كللفظة واحدة نصير متوسطة فلا تمال ، قال الرضى (١) : ولا أدرى أى فساد يلزم من كتب «ياء» متى ألفا كما كتبت في علام وإلام ؟ والظاهر أنها لم توصل لقلة استعمالها معها ، بخلاف علام وإلام .

(وَوَصَلُوا أَنْ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ مَعَ لَا) نحو : أريد ألا تقوم ، و « لثلا يعلم أهل الكتاب (٢) » (بخلاف) أن (الْمُخَفَّفَةُ) فلم توصل مع لا (نحو : عَلِمْتُ أَنْ لَا يَقُومُ) ، لأن الناصبة متصلة بما بعدها معنى من حيث كونها مصدرية ، ولفظاً من حيث الإدغام ، والمخففة وإن كانت كذلك إلا أنها منفصلة تقديراً ، لدخولها على ضمير شأن مقدر ، بخلاف الناصبة .

(وَوَصَلُوا إِنْ الشَّرْطِيَّةِ بِمَا وَلَا ، نحو « إِلَّا تَفْعَلُوهُ (٣) » تَكُنْ فِتْنَةً » (وَإِمَّا تَخَافَنَّ (٤)) من قوم خِيَانَةٍ » لكثرة استعمالها وتأثيرها في الشرط ، بخلاف المخففة نحو : أن ما وأن لا أظنك من الكاذبين ، والزائدة نحو : إن ما قام ، وإن لا يقوم زيد ، أى ما قام ولا يقوم زيد ، إن سمع ذلك لقلة استعمالها وعدم تأثيرها .

(وَخُلِفَتِ النُّونُ فِي الْجَمِيعِ) أى جميع الكلمات التى آخرها نون ساكنة إذا وصلت « بما » أو « لا » ، فلم تكتب هكذا : بما وعمما

(١) ورد ما قاله الرضى في شرحه للشافية (٣ / ٣٢٦)

(٢) جزء الآية ٢٩ من سورة الحديد .

(٣) جزء الآية ٧٣ من سورة الأنفال .

(٤) جزء الآية ٥٨ من سورة الأنفال .

ولشئنا وإنما وإنما (لتأكيد الاتصال) ، وإنما ذكر ذلك لأنه لم يعلم مما سبق إلا الاتصال ، ولا يلزم منه الحذف كما صورنا ، فبين أنه مع الوصل بحذف النون ، لأنه لما اتصل لفظا بقلب النون ميا وجوبا للإدغام حتى صار في اللفظ كحرف واحد ، وخطا كما تقدم ، أكد ذلك الاتصال الخطي واللفظي بحذفها .

(وَوَصَلُوا) الظرف المضاف إلى «إذ» بإذ (نحو يَوْمَئِذٍ وَحِينَئِذٍ في مذهب البناء) أي إذا بنى ذلك الظرف المتقدم على «إذ» ، لأن البناء دليل شدة اتصال الظرف بإذ ، وأما في مذهب الإعراب فقد يكتبان منفصلتين ، والأكثر أيضا على كتابتهما متصلتين حملا على البناء ، لأنه أكثر من الإعراب ، (فَمِنْ ثَمَّ) أي من جهة اتصال الظرف بإذ (كُتِبَتْ (١) الهمزة ياء) لكونها حينئذ متوسطة كما في سَم ، وإلا فالهمزة في الأول ، فكان حقها أن تكتب ألفا كما في : بأحد ولإبل .

(وَكَتَبُوا) أداة التعريف في (نحو الرَّجُلِ على المذهبين) أي مذهبي الخليل (٢) وسيبويه (متصلاً) بالمعرف ، أما على مذهب سيبويه فظاهر ، لأن اللام وحدها هي المعرفة ، فهي لا تستقل حتى تكتب منفصلة ، وأما على مذهب الخليل وهي كونها كبل وهل ، فذلك (لأن الهمزة) وإن لم تكن للوصل عنده لكنها تحذف ، فصارت (كالعدم ، أو) يقال : تخفف خطا بالوصل (اختصاراً للكثرة) أي لكثرة استعمال الألف واللام بخلاف هل وبلى .

(١) في مخطوطة (ص) : تكتب .

(٢) أورد الرضى كلا من رأى الخليل وسيبويه في شرحه للشافية (٣/ ٣٢٧)

الزيادة في الخط

ولما فرغ من الوصل شرع في الزيادة وقدمها على النقص ، لأن حروف اللفظ معها في الخط باقية جميعها على صفتها لم تتغير بنقص ولا إبدال ، فقال :

(وأما الزيادة) أى ما خولف فيه الأصل المذكور بزيادة في الكتابة بما ليس في اللفظ (فإنهم زادوا بعدَ واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفاً نحو : أَكَلُوا وَشَرِبُوا فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوَائِ الْعَاطِفَةِ (١)) ، إذ قد يلتبس بها في بعض المواضع نحو : إِنْ عَبَرُوا ضَرَبْتَهُمْ ، وخصت لأنها في الآخر الذى هو محل التغيير لفظاً ، فها هنا ثلاثة شروط : أن تكون واو الجمع ، وأن تكون متطرفة ، وأن تكون في الفعل ، (بخلاف) ما اختل فيه شرط ، إما بآن لا تكون واو الجمع ، بل لام الكلمة نحو : (يَدْعُو وَيَغْزُو) ، لأن الواو التى هى اللام لا تنفصل عن الكلمة كواو الجمع حتى تلتبس بواو العطف ، إذ هى من تمام الكلمة متصلة كانت في الخط كيدعو ، أو منفصلة نحو : يغزو ، أو بآن لا تكون متطرفة ، (وَمِنْ ثُمَّ) أى ومن جهة اشتراط تطرفها (كُتِبَ : ضَرَبُوا هُمْ فِي التَّأْكِيدِ) إذا كانت هم تأكيذاً (بِأَلْفٍ) ، لأن الواو إذن متطرفة فحصل الشرط ، (وَفِي الْمَفْعُولِ) إذا كان «هم» «هم» مفعولاً به (بغير ألف) لأنه ضمير متصل بفعله لكونه مفعوله ، أو بآن لا يكون في الفعل بل في الاسم نحو : غازو القوم ، فالأكثر لا يكتبون الألف فيه ، لأنه أقل استعمالاً من الفعل المتصل به واو

(١) في متن الشافية لشرح الرضى (٣ / ٣٢٧) : واو العطف .

الجمع ، فلم يبالوا باللبس فيه وإن وقع لقلته ، (ومنهم مَنْ يَكْتُبُهَا)
 فى الاسم أيضا ، فيكتبها (نَقَى نَحْوَ شَارِبُوا الْمَاءِ) اعتدادا باللين الذى
 يحصل وإن قل ، (ومنهم مَنْ يَحْذِفُهَا) أى الألف (فى الجميع)
 أى فى الفعل والاسم ؛ لندور التباس واو الجمع فيهما بواو العطف ،
 فلم يعتد به لو اتفق .

(وزادوا فى مائة أَلِفًا فرقا بينها وبين مئة) ، وكأنهم خصوها
 لتغييرهم لصورة همزتها بكتابتها ياء ، فجرى التغيير على التغيير ،
 (وَأَلْحَقُوا الْمُشْنَى) أعنى مائتين فى زيادة الألف (به (١)) أعنى بالمفرد ،
 وإن لم يحصل اللبس لا فى المشنى ولا فى المجموع ؛ لأن لفظ المفرد
 باق فى المشنى ، فهو أقرب إلى المفرد (بخلاف الجمع) إذ تسقط فيه
 تاء المفرد .

(وزادوا فى : عمرو واوا فرقا بينه وبين عَمَرَ (٢)) وخص بالزيادة
 لأنه أخف فى اللفظ ، وإنما زيدت الواو دون الألف تمييزا للمرفوع
 والمجرور عن المنصوب ، ودون الياء تمييزا له عن المضاف إلى ياء
 المتكلم ، (ومن ثم) أى ومن جهة أنهم إنما زادوا الواو (٣) فيه للفرق
 المذكور (لم يزيده) أى الواو (فى النصب) لحصول الفرق بالألف
 المبدلة من التنوين فى عمرو ، بخلاف عمر ، إذ لا تنوين فيه .

(وزادوا الواو (٤) بعد الهمزة) فى أولئك فرقا بينه وبين إِلَيْكَ)

(١) لفظه (به) ساقطة من مخطوطة (ص)

(٢) فى متن الشافى بشرح الرضى (٣ / ٣٢٧) : وبين عمر مع الكثرة .

(٣) لفظه (الواو) ساقطة من مخطوطة (ص) .

(٤) نص متن الشافى (٣ / ٣٢٧) : وزادوا فى أولئك واوا . . .

وخص بالزيادة لكونه اسما ، (وأُجْرِيَ أولاء) في زيادة الواو فيه وإن لم يحصل لبس (عليه (١)) أى على أولئك ؛ لأنه هو .

النقص في الخط

ولما فرغ من الزيادة ذكر النقص ، وقدمه على الإبدال لمقابلته للزيادة ، فقال :

(وأما النقص) يعنى ما خولف فيه الأصل المهد للكتابة بسبب نقص بعض حروف اللفظ ، (فإنهم كتبوا كلَّ مُشَدِّدٍ من كلمةٍ حرفاً واحداً) قوله « من كلمة » احتراز عن نحو : اشكر ربَّكَ ، سواء كان المدغم أحد المثلين فى الآخر (نحو : شَدَّ وَمَدَّ) ، أو المتقاربين (و ذلك نحو (ادَّكَرَ) ، وإنما كُتِبَ المشدد فى كلمة حرفا للزوم جعلهما بالتمشيد كحرف فى اللفظ ، فجعلنا فى الخط حرفا ، وأما إذا كانا فى كلمتين فلا يلزم جعلهما كحرف فى اللفظ ، فلم يجعلنا أيضا حرفا فى الخط ، وأيضا فإن مبنى الكتابة - كما تقدم - على الوقف والابتداء ، وإذا كان المثلان أو المتقاربان فى كلمتين ، لم يلتق على تقدير الابتداء والوقف مثلان ولا متقاربان حتى يكتبنا حرفا واحدا .

(وأُجْرِيَ) ما كان الإدغام فيه فى كلمتين وهما مِمَّاثلان والثانى منهما تاء الضمير (نحو : قَتَّتْ) الخبز ونحوه (مُجْرَاهُ) أى مجرى نحو شد ومد ، مما المِثَالان فيه فى كلمة ، لكون التاء فاعلا وضميرا متصلا كجزء الفعل ، فجعلنا فى الخط حرفا لوجوب الإدغام بسبب

(١) فى ختام الكلام على الزيادة فى الخط نص لم يذكره الشارح وهو قول ابن الحاجب (٣ / ٣٢٧) : « وزادوا فى أولى واوا فرقا بينه وبين إلى ، وأجرى أولئو عليه » .

تماثلهما (بخلاف) مالم يكونا فيه مثلين (نحو وَعَدْتُ) فلم يكتبتا حرفا لعدم لزوم الإدغام ؛ إذ ليسا مثلين ، (و) بخلاف ما لم يكن ثانيهما تاء الضمير نحو (اجْبَهُهُ) فلم يكتبتا حرفا ، لأنهما وإن كانا مثلين والثاني ضمير متصل ، لكنه ليس كالجاء من الفعل ، لكونه فضلة ، إذ هو مفعول ، (وبخلاف) المشدد في كلمتين غير ذلك نحو (لامِ التعريفِ مطلقاً) سواء كان بعدها مقاربٌ (نحو الرجلِ) أو مثلٌ (و) ذلك نحو (اللَّحْمِ (١)) ، فإنه لا ينقص في الخط في الموضعين ؛ (لكونيهما) أى لامِ التعريف وما دخلته (كلمتين) ، وقد احترز عنه بقوله « في كلمة » ، وأما اتصال نحو تاء قتتٌ ، فهو أشد من اتصال كل لفظ متصل بلفظ ، لما تقدم من الوجهين ، مع أنه قد يكتب نحو : قتتٌ بثلاث تاءات ، (ولكثرة اللبس) لو كتب حرفا واحدا هكذا : الحم وأرجل ، إذ يلتبس بمجرد عن اللام داخل عليه همزة الاستفهام ، أو حرف النداء .

(بخلافِ الذِي وَالَّذِي) فإنها تكتب بلام واحدة ؛ لشدة اتصال لاماتها بها (لكونيهما لا تنفصل) عنها ، فهي وما دخلت عليه ككلمة واحدة ، وأيضا لا يلتبس بالمجرد ؛ إذ لا تتجرد عن اللام ، (و) إنما كتب (نحوُ الَّذِينَ فِي التَّشْنِيَةِ بِالْأَمِينِ لِلْفَرْقِ) بين المثني والمجموع ، (وَحُمِلَ اللَّتَيْنِ عَلَيْهِ) ، وكذلك اللذان واللثان ، وإن لم يلتبس بشيء آخر إجراء لباب المثني مجرى واحدا ، وكان إثبات اللام في المثني أولى منه في الجمع ، لكون المثني أخف معنى من الجمع ،

(١) في متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٣٢٨) : نحو اللحم والرجل .

فخفف الجمع لفظا ودلالة على ثقل معناه ، ولفظة « نحو » في قوله « ونحو اللذين » زائدة لا تظهر لها فائدة يعتمدها ، (وكذلك (١) اللائحون وأخواته) أى اللاتى واللاتى واللواتى ، فإنها تكتب بلامين ، وظاهره أنه للحمل على اللذين ، قال الرضى (٢) : لأنها أجريت مجرى اللاء ، ولو كتبت اللاء بلام واحدة لا يلتبس بآلا .

(و) نقصُ النون من (نحو : مِمَّ وَعَمَّ وَإِمَّا وَإِلَّا لَيْسَ بقياس) ؛ لأنهما كلمتان ، وكذلك « لثلا » ، فكان حق التشديد أن يكتب حرفين ، وهذا وإن كان خلاف القياس إلا أن وجه كتابتهما حرفا واحدا ما تقدم في الوصل من شدة الاتصال وكثرة الاستعمال .

(ونَقْصُوا من) لفظ اسم إذا كان في البسمة ، أعني (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : الألف لِكَثْرَتِهِ) أى لكثرة استعماله (بخلاف) لفظ اسم في غير البسمة نحو أن تقتصر على (باسمِ اللَّهِ) ، أو باسمِ اللَّهِ الرحمن ، (و) كذا إذا قلت (باسمِ رَبِّكَ ونحوه) مثل : باسمِ الرحمن ، أو باسمِ الخالق ، فإنها لا تنقص الألف منه لقلة الاستعمال .

(وكذلك) نقصوا (الألف من اسمِ اللَّهِ) يعنى من لفظِ اللَّهِ ، (و) من لفظ (الرَّحْمَنِ مُطْلَقًا) يعنى سواء كان في البسمة أولا لكثرة الاستعمال .

(ونَقْصُوا) الألف (من) المعرف باللام إذا دخلت عليه لام (نحو للرجل وللرجل وللدار وللدار) ، سواء كان اللام الداخلة عليه (جَرًّا وَابْتِدَاءً) ، أى لام جر أو لام الابتداء (الألف ، لثلا يلتبس

(١) في متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٣٢٨) : وكذلك .

(٢) ورد ما قاله الرضى في شرحه للشافية (٣ / ٣٣٠) .

بالنفي) لو كتب الألف ، إذ يصير : لا لرجل ، ولا لدار ، (بخلاف)
المعرف باللام إذا دخل عليه حرف غير اللام كالباء في (بالرجل
ونحوه) مثل : كالرجل ، فإنه لا ينقص ؛ إذ لا يلتبسان بشيء .

(ونقصوا) من المعرف باللام إذا دخلت لام الجر ولام الابتداء
(مع الألف) التي ذكرنا أنها تنقص منه (اللام) أيضا ، إذا كان
المعرف (مِمَّا أوله (١) لامٌ نحو : لِلْحَمِّ وَلِللَّبَنِ كَرَاهِيَةٌ اجْتِمَاعِ ثَلَاثِ
لاماتٍ) لو كتب هكذا : للحم وللبن ، قال الرضى (٢) : وفيما قال
نظر ؛ لأن عادة الكتاب في عصرنا جارية بكتبه بثلاث لامات ؛
ثلاثا يلتبس المعرف بالمتكرر .

(ونقصوا من) كل لفظ أوله همزة وصل مكسورة إذا دخلت
عليه همزة الاستفهام (نحو : أَبْنُكَ بَارٌّ ؟ في الاستفهام ، وهـ أَصْطَفَى
الْبَنَاتِ (٣)) في الاستفهام أيضا (أَلَفَ الوصل) كراهة اجتماع ألفين ،
ودلالة على وجوب حذفها لفظا ، بخلاف ما أوله همزة وصل مفتوحة
إذا دخلت عليه همزة الاستفهام ؛ فإن أَلَفَ الوصل لا تحذف منه
وجوبا ، بل يجوز ، فلذلك قال : (وجاء في الرجل : الأمران)
يعنى الحذف كراهة اجتماع الألفين خطأ ، والإثبات دلالة على إثباتها
لفظا على الأفصح ، أو إثبات ما هو قريب منها ، أعنى بين بين على
غيره كما تقدم .

(ونقصوا من ابنٍ إذا وقع بين علمين) بأن يكون صفة لعلم

(١) في متن الشافية بشرح الرضى (٣ / ٣٢٨) : ما في أوله .

(٢) ورد ما قاله الرضى في شرحه للشافية (٣ / ٣٣١)

(٣) جزء الآية ١٥٣ من سورة الصافات

مضافا إلى علم (أَلِفُهُ مَثَلُ : هذا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو) لأن الابن الجامع بين الشرطين (١) كثير الاستعمال ، فحذف ألف ابن خطأ ، كما حذف تنوين موصوفة لفظا على ما حرف في النحو (بخلاف) ما اختل فيه أحد الشرطين ، إما بأن لا يكون صفة نحو : (زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو) وهو خبر المبتدأ ، أو كان صفة لا بين علمين نحو : هذا عالم ابن عالم ، أو هذا زيد ابن العالم ، أو هذا العالم ابن زيد ؛ فإن أَلِفُهُ لا تحذف (٢) لقلة الاستعمال ؛ (وبخلاف المثني) نحو : هذان الزيدان ابنا عمرو ، فإن الألف لا تحذف فيه ، لقلة الاستعمال أيضا .

(وَنَقَّصُوا أَلْفَ هَا) التي (مع اسم الإشارة ، نحو : هذا وهذه وهذان وهؤلاء) لكثرة استعماله ، (بخلاف هَاتَا وهَاتِي) وهاتان ، فإنها لا تنقص (لِقِلَّتِيهِ) أى لقلة استعماله .

(فَإِنْ جَاءَتِ الْكَافُ) أى كاف الخطاب التي تلحق اسم الإشارة (رُدَّتْ) الألف فيما حذفت منه (نحو : هَا ذَاكَ وَهَا ذَانِكَ ، لاتصال الكاف) يعنى أن الكاف لكونها حرفا لا اسما وجب اتصالها بالكلمة لفظا ، إذ صارت كجزئها ، فتشاقلت الكلمة ، إذ صارت الثلاث الكلمات كالكلمة الواحدة ، فكره اتصالها في الخط ، فردت الألف ؛ لتكتب كل منها منفصلا عن الآخر ، وفيه نظر ؛ إذ على تقدير عدم ردها لم تتصل ثلاث كلمات ، إذ الألف التي بعد اسم الإشارة منفصلة عنه ، وفاصلة بينه وبين الكاف في الكتابة ، فلم يحصل

(١) في مخطوطة (ص) : الجامع للشرطين ، ويقصد بما سبق قوله « بأن يكون صفة لعلم مضاف إلى علم »

(٢) في مخطوطة (ق) لا تنقص .

في الخط امتزاج ثلاث كلمات ، فالأولى أن يعلل رد الألف بأنها إذا لحقتها الكاف قليلة الاستعمال .

(وَنَقَصُوا الْأَلْفَ مِنْ ذَلِكَ ، وَ) مِنْ (أُولَئِكَ ، وَمِنْ الثَّلَاثِ ، وَ)
مِنْ (الثَّلَاثِينَ ، وَمِنْ لَكِنَّ وَلَكِنَّ) لكثرة الاستعمال ، ولم يتعرض
لثلاثة ، والظاهر أنها مثل الثلث .

(وَنَقَصَ كَثِيرٌ) مِنَ الْكِتَابِ (الْوَآءُ مِنْ دَاوُدَ) لِاجْتِمَاعِ وَآوِينَ ،
(وَالْأَلْفَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ) لَطُولِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ ، مَعَ
كُونِهَا عَجْمِيَّةً ، وَبَعْضُهُمْ يَكْتُبُهَا ، (وَ) نَقَصَ (بَعْضُهُمُ الْأَلْفَ مِنْ
عُمَانَ وَسُلَيْمَانَ وَمَعَاوِيَةَ) كَأَنَّهُ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ ، قَالَ الرُّضِيُّ (١) :
وَالْقَدَمَاءُ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ كَانُوا يَنْقُصُونَ مَطَرِدَا الْأَلْفِ الْمُتَوَسِّطَةِ إِذَا
كَانَتْ مُتَّصِلَةً بِمَا قَبْلُهَا نَحْوُ : الْكُفْرُونَ وَالنَّصْرُونَ وَنَحْوِهِ ، وَنَقَصَ (٢)
التَّنْوِينَ خَطَا فِي كُلِّ مَنْوُنٍ فَرَقًا بَيْنَ النَّوْنِ الْأَصْلِيِّ وَالنَّوْنِ الْعَارِضِ غَيْرِ
الْإِزَامِ ، وَأَمَّا نُونُ أَضْرِبَنَّ وَأَخَوَاتِهِ فَيَاثِمَا كَتَبْتَ لِمَوْجِبِ كَعَسَرِ تَبْيِينِهَا
كَمَا تَقْدِمُ ، بِخِلَافِ التَّنْوِينَ فَإِنَّهُ لَا زَمَ لِكُلِّ مَعْرَبٍ إِذَا لَمْ يَمْنَعْ فِيهِ
مَانِعٌ ، فَيَعْرِفُ إِذْنَ تَنْوِينِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَثْبِتْ خَطَا .

البدل في الخط

ولما فرغ من النقص شرع في البدل ، فقال :
(وَأَمَّا الْبَدَلُ) يَعْنِي مَا خُولِفَ فِيهِ أَصْلُ الْخَطِّ ، بِأَنْ جَعَلَ فِي

(١) ورد ما قاله الرضى في شرحه للشافعية (٣ / ٢٢٢)
(٢) الكلام من أول قوله « ونقص . . . » جاء في شرح الرضى أيضاً مع تغيير في صياغة

بعض عباراته (٣ / ٢٢١)

الكتابة حرف في اللفظ حرفا آخر (فإنهم كَتَبُوا كُلَّ أَلِفٍ رَابِعَةً فصاعداً في اسم أو فعل ياء) دلالة على الإمالة ، وعلى انقلابها ياء ، نحو : يُغَرِّبَانِ وَأُغْرِيتُ ، وَأَعْلَيَانِ وَمُصْطَفَيَانِ ونحوها ، (إلا فيما قَبْلَهَا ياء) فإنها تكتب ألفا وإن كانت رابعة وما فوقها نحو : أحياء واستحيا ؛ كراهة اجتماع ياءين ، وإن اختلفا صورة (إلا) إذا كان قبلها ياء (في) علم (نحو يَحْيَى ورَبَّى علمين) ، فإنها تكتب بالياء للفرق بين العلم وغيره ، والعلم بالياء أولى لكونه أقل ، فيحتمل فيه الثقل ، (وأما) الألف (الثالثة فَإِنْ كَانَتْ) منقلبة (عن ياء) كرحى ورمى (كُتِبَتْ ياء) تنبيهها على أن أصلها الياء ، (وإلا) يكن أصلها الياء بل الواو ، أو جهل أصلها (فبالألف) تكتب به على ما هو الأصل ، وكأنها لم تكتب التي أصلها الواو بالواو ؛ لثقل الواو .

قال الرضى (١) : وقد كتبت الصلوة والزكوة بالواو دلالة على ألف التفخيم كما ذكرنا ، (ومنهم من يكتب الباب كُلَّهُ) أى جميع ما آخره ألف مقصورة ثالثة أو رابعة أو فوقها عن الياء كانت أو عن غيرها (بالألف) على الأصل ، (و) يتفرع (على كَتَبِهِ) أى كتب ما ذكر أنه يكتب (بالياء ، فَإِنْ كَانَ مُنَوَّنًا) كرحى (فالمختار أنه كذلك) يعنى يكتب بالياء ، (وهو قياس المبرّد) لما تقدم في الوقف من أن الموقوف عليها الأصلية مطلقا لا المبدلة من التنوين ، (وقياس المازينى) أن المنون يكتب (بالألف) بناء على أن الموقوف عليها هى المبدلة عن التنوين مطلقا ، (وقياس سيبويه) التفصيل ، وهو أن

(١) ورد ما قاله الرضى في شرحه للشافية (٢ / ٣٣٣) .

(المتصوب) يكتب (بالألف وما سواه) أى المرفوع والمجرور (بالياء) بناء على ما روى عنه من أن الموقوف عليها فى حال النصب المبذلة من التنوين ، وفى حال الرفع والجر الأصلية ، وقد تقدم أن الصحيح عنه أنها الأصلية على كل حال ، فتكتب على قياس قوله بالياء ، كما ذكر المصنف أنه المختار .

ولما ذكر فى الثلاثى أنه يكتب بياء إن كانت ألفه عن ياء ، وإلا فبالألف ؛ ذكر ما يعرف به الثلاثى الواوى من اليائى ، فقال : (وَيُتَعَرَّفُ) على الألف التى أصلها (الواوُ من) الألف التى أصلها (الياء) بما سمع من الأمور المذكورة ، أعنى : (بالثنائية) إن سمعت (نحو فَتَيَانِ) فى فتى ، (وَعَصَوَانِ) فى عصا ، فبتثنيتهما علم أن الأول يائى ، والثانى واوى ؛ لانقلابها فى الأول ياء ، وفى الثانى واوا ، إذ قد عرف من قاعدتهم فى الألف المعلوم حالها فى الثلاثى أنهم يردونها فى الثنى إلى أصلها ، (وبالجمع) إن سمع ، وكذا غيرهما أعنى أنه يعرف به إن كان قد سمعه المتعرف وعلم به (نحو الفَتَيَاتِ) جمع الفتاه ، (والقَنَوَاتِ) جمع القناة .

(وبالمَرَّةِ نحو : رَمِيَةٍ وَغَزْوَةٍ ، وبالنوع نحو : رَمِيَةٍ وَغَزْوَةٍ ، وبِرَدِّ الفعلِ إلى نَفْسِكَ نحو : رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) إذ يجب رد الألف إلى أصلها فى مثله .

(وبالمضارع) لما مر فى باب المضارع أن الناقص اليائى مكسور العين ، والواوى مضمومها (نحو : يَرْمِي وَيَغْزُو)

(وبكونِ الفاءِ واوًا نحو وَعَى) ووقى ، فإنه يعلم بكونِ الفاءِ واوًا

أن اللام (١) ياء ، لما تقدم في باب الإعلال من أنه ليس في الكلام ما فاؤه ولامه « واو » إلا لفظة « الواو » على وجه .

(ويكون العين واواً نحو شَوَى) وطوى ، فإنه يدل على أن اللام ياء ؛ لقلة كون العين واللام واوين ، وكثرة كون الواو عينا والياء لاماً ، ولذلك قال (إِلَّا مَا شَذَّ) كون عينه ولامه واوين (نحو القَوَى والصُّوَا) جمع القوة والصوة ، فعند الجهل الحمل على الأكثر أولى .

(فَإِنْ جُهِلَ (٢)) الأصل من الواو والياء ، ولم يسمع شيء مما يتعرف به ، (فَإِنْ أُمِيلَتْ) تلك الألف (فالياء) تكتب بها (نحو مَتَى) لأنها لما أميلت نحو الياء جعلت في الخط ياء ؛ ليناسب الخط اللفظ ، (وإلا) تمل (فالألف) تكتب بها على الأصل كذا .

(وَإِنَّمَا كَتَبُوا لَدَى بَالِيَاءٍ) مع أنها مجهولة الأصل ولم تمل (لقولهم لَدَيْكَ) بقلبها ياء مع الضمير ، فلما صارت في بعض المواضع ياء كتبت بالياء تنبيها على ذلك .

(وَكَوَلَا تَكْتَبُ (٣) على الوجهين) أى الألف والياء (لِإِحْتِمَالِهَا) أن تكون ألفه عن واو ، بدليل انقلابها تاء في كلتا ، كما انقلبت الواو تاء في أخت ، وأن تكون عن ياء ، قال المصنف (٤) : بدليل إمالتها ؛ لأن الكسرة لا تمال لها الألف الثالثة عن واو ، قال الرضى (٥) : وقد مر الكلام عليه في باب الإمالة .

(١) لفظة (اللام) ساقطة من مخطوطة (ص) .

(٢) في متن شافيه ابن الحاجب بشرح الرضى (٣/٣٣٢) : فإن جهلت .

(٣) في متن شافيه ابن الحاجب بشرح الرضى (٣/٣٣٢) : كتبت .

(٤) ما قاله المصنف وارد في شرح الرضى للشافيه (٣/٣٣٣) .

(٥) قول الرضى ورد في شرح الشافيه (٣/٣٣٣) .

ولما ذكر حكم الألف في الاسم والفعل ذكر حكمها في الحرف ،
فقال :

(وأما الحروف فلم يُكْتَبْ منها) أى من ألفتها (بالياء غيرُ)
أربعة ، وباقيها يكتب بالألف على الأصل ؛ لعدم المقتضى لكتابتها
بالياء ، وتلك الأربعة هى : (بَلَى) لإمالتها ، (وإِلَى وَعَلَى) لقولهم :
إليك وعليك ، (وَحَتَّى) للحمل على إني ؛ لاشتراكهما في كونهما حرفي
جر ، وفي معنى الانتهاء (واللهُ) سبحانه (أعلمُ بالصواب)

والحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، وتم
الكتاب بِحَمْنِ العزيز الوهاب ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد
وعلى آل محمد وصحبه وسلم يا كريم .



الفهرس

الصفحة

٣	جمع التكسير للأسماء الثلاثية
١١	جمع تكسير الثلاثى المؤنث
١٣	ضبط عين بعض جموع المؤنث الثلاثى
١٩	جمع تكسير صفات الثلاثى
٢٣	الجمع السالم للصفات
٢٤	جمع الثلاثى المزيـد بمدة ثالثة
٣٣	جمع فاعل الاسم
٣٤	جمع فاعل الصفة
٣٧	جمع ما آخره ألف التأنيث
٣٩	جمع أفعال اسما وصفة
٤١	جمع فعالان اسما وصفة
٤٣	جمع سائر الصفات
٤٤	تكسير الرباعى والمشبـه به
٤٩	جمع الخماسى
٤٩	اسم الجنس واسم الجمع
٥٣	شواذ الجمع
٥٣	جمع الجمع
٥٥	التقاء الساكنين
٧١	الابتداء : همزة الوصل

الصفحة

الوقف	٧٩
المقصود والمملود	١٠٨
ذو الزيادة	١١٤
أدلة الزيادة	١١٨
الاشتقاق من أدلة الزيادة	١٢٠
الخروج عن الأوزان المشهورة	١٣٧
الغلبة من أدلة الزيادة	١٤٢
تعيين الزائد من حرقى التضعيف	١٤٤
ما يضعف وما لا يضعف من الأصول	١٤٥
الأمالة : تعريفها وسببها	١٦٩
عدم تأثير الكسرة في الألف المنقلبة عن واو	١٧٤
مواضع تأثير الياء في إمالة الألف	١٧٥
إمالة الألف المنقلبة عن مكسور	١٧٦
إمالة الألف الصائرة ياء	١٧٧
الإمالة للإمالة	١٧٨
إمالة الفتحة قبل الهاء	١٨٢
ما لا يمال	١٨٤
إمالة الفتحة منفردة	١٨٦
تخفيف الهمزة	١٨٦
حكم تخفيف الهمزتين المجتمعتين	٢٠٣
بحث الإعلال : تعريفه وأنواعه وحروفه	٢١٥
مواقع الواو والياء في الكلمات	٢١٦
إعلال الفاء	٢١٩

الصفحة

٢٢٢	قلب الواو والياء تاء في افتعل
٢٢٣	قلب الواو ياء والياء واوا
٢٢٤	حذف فاء المثال
٢٢٩	إعلال عين الأجوف
٢٣٢	ما صححت عينه من معتل اللام
٢٣٨	بعض الصيغ التي لا تعل
٢٤٣	قلب عين الأجوف همزة
٢٤٧	حكم الياء إذا وقعت عينا لفعل بالضم
٢٥٠	حكم الواو إذا وقعت عينا وكسر ما قبلها
٢٥٢	قلب الواو ياء لاجتماعها والياء
٢٥٥	الإعلال بنقل الحركة وما يترتب عليه
٢٦٧	إعلال اللام بقلبها ألفا
٢٧٠	قلب الواو ياء وهي لام
٢٧٧	قلب الواو والياء همزة طرفا
٢٧٩	قلب الياء واوا والواو ياء في الأفعال الناقصة
٢٨٢	قلب الياء ألفا والهمزة ياء في فعائل وشبهه
٢٨٥	إسكان الواو والياء
٢٨٨	حذف الواو الياء لامين
٢٨٩	حذف اللام سماعا
٢٩٤	باب الإبدال
٢٩٧	حروف الإبدال
٣٠٠	إبدال الهمزة
٣٠٢	إبدال الألف

الصفحة

٣٠٣	إبدال الياء
٣٠٦	إبدال الواو
٣٠٨	إبدال الميم
٣١٠	إبدال النون
٣١٠	إبدال التاء
٣١٢	إبدال الهاء
٣١٤	إبدال اللام
٣١٥	إبدال الطاء
٣١٦	إبدال الدال
٣١٧	إبدال الجيم
٣١٩	إبدال الصاد
٣٢٠	إبدال الزاي
٣٢٢	الإدغام
٣٣١	مخارج الحروف الأصلية
٣٣٥	مخارج الحروف الفرعية
٣٤٠	صفات الحروف
٣٤٨	طريق إدغام المتقاربين
٣٥١	امتناع إدغام المتقاربين للبس أو ثقل
٣٥٣	امتناع إدغام المتقاربين للمحافظة على صفة الحرف
٣٥٧	إدغام حروف الحلق
٣٥٩	إدغام لام التعريف
٣٦٠	إدغام النون الساكنة
٣٦٢	حروف الإطباق وغيرها
٣٦٤	تاء الافتعال

الصفحة

٣٧٠		تاء مضارع تفعل وتفاعل
٣٧٢		الحذف
٣٧٦		مسائل التمرين
٣٩٣		مقدمة الخط
٣٩٧		تكون الكتابة بالنظر للإبتداء والوقف
٤٠٢		كتابة الهمزة
٤١٠		الفصل والوصل في الخط
٤١٤		الزيادة في الخط
٤١٦		النقص في الخط
٤٢١		البدل في الخط

١٤٢٥

١٤٢٥

١٤٢٥

١٤٢٥

١٤٢٥

١٤٢٥

١٤٢٥

١٤٢٥

١٤٢٥

١٤٢٥

مطبعة النفتيم

ت : ٨٤١٤٤١

رقم الإيداع ٨٥ / ٥١٩١